دراسات في الجرح والتعديل

تأليف

الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي

الأستاذ بكلية الحديث الشريف

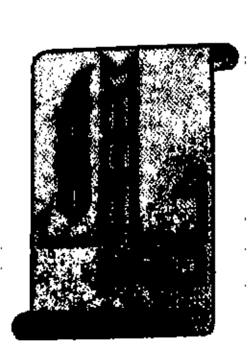
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



المدينة النبوية - ت : ٨٢٤٣٠٤٤

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م



هاتف: ٨٢٤٣٠٤٤ - ف: ٨٢٦٤١٠٦
ص.ب: ١٤٤٩ - المدينة النبوية
المملكة العربية السعودية
ترخيص: ٤٥٨٠/ك

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: فإن مكانة السنة النبوية في التشريع الإسلامي صارت من الأمور البديهية بعد أن قام الباحثون المخلصون بدحض شبهات المستشرقين والمستغربين في الاحتجاج بالسنة.

فالكتاب والسنة هما أساس الدين منذ أن بعث الله نبيه محمد بن عبدالله صلوات الله وسلامه عليه.

وقد حذر النبي ﷺ من الاستغناء عن السنة في أحاديث كثيرة، منها: ما رواه أبورافع -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: **لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه**[1].

ومنها حديث المقدام بن معديكرب قال: قال رسول الله ﷺ: **ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكيء على أريكته فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه حلالا استحللناه، وما**

---

(١) رواه أبو داود (١٢/٥)، والترمذي (٣٧/٥)، وأحمد (٨/٦)، والحاكم (١٠٧/١)، وابن ماجه في المقدمة (١٧)، وقال الترمذي: حسن وذكر أن بعضهم رواه مرسلا.

وجدنا فيه حراما حرمناه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله"[1].

وفي رواية أحمد، وأبي داود: **ألا إني أوتيت هذا الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه حلالا فأحلوه، وما وجدتم فيه حراما فحرموه، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ولا كل ذي ناب من السباع، ولا لقطة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه، فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه"**[2].

وهذه الأحاديث كثيرة جدا ذكرت مجموعة منها في مقدمة المدخل للإمام البيهقي.

والحديث باعتبار وصوله إلينا من حيث عدد الرواة كثرة وقلة ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: متواتر، وهو ما يرويه عدد كثير يمنع تواطئهم على الاتفاق على الكذب.

وثانيهما: خبر الواحد، وهو ما يرويه عدل معروف بالصدق، والضبط، والحفظ سواء كان واحدا أو أكثر إلا أنه لم يبلغ حد التواتر.

ولا خلاف بين العلماء في حصول العلم اليقيني بالأول، واختلفوا في

---

(١) رواه الترمذي (٣٨/٥)، وابن ماجه في المقدمة(٦) الدارمي في المقدمة (١٤٤/١)، وقال الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه.

(٢) مسند أحمد (١٣١/٤)، وسنن أبي داود (١١/٥)

الثاني، فذهب مالك، والشافعي، وأصحاب أبي حنيفة، وجمهور أهل الحديث إلى أنه يفيد العلم والعمل أيضا على اختلاف درجات ثبوتها.

وذهب جماعة من المتكلمين، وأكثر المتأخرين من الفقهاء إلى أنه لايوجب العلم، في مجال العقيدة خاصة، ولهم شبهات في ذلك غير واردة ولا صحيحة.

والحق أن السنة بقسميها تفيد العلم والعمل بدون فرق بين العقيدة والشريعة لأن معظم الأخبار عن الغيبيات لم تثبت إلا بأخبار الآحاد، وإن كانت الأمة تلقتها بالقبول فيما بعد مثل صفة الجنة والنار، وأشراط الساعة، وأحاديث الصفات وغيرها.

بل أكثر من هذا أن الصحابة ربما تثبتوا في بعض أحاديث الأحكام حتى يستظهروا بآخر كما استظهر أبوبكر -رضي الله عنه- برواية محمد بن مسلمة على رواية المغيرة بن شعبة في توريث الجدة، وكما استظهر عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- برواية أبي سعيد الخدري على خبر أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه- ولم يطلب أحد منهم الاستظهار في رواية أحاديث الصفات ألبتة، بل كانوا أعظم مبادرة إلى قبولها، وتصديقها، والجزم بمقتضاها[1].

وكما أن النبي ﷺ كان يبعث الرسل، والوفود إلى الدول المجاورة، وهم يدعون إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وكانت الأمم تقبل دعوتهم، وتدخل في زمرة المسلمين، وهم آحاد، فالقول بأن أخبار

---

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلة (صـ ٤٧٤)

الآحاد لاتفيد العلم ولاتؤخذ بها في العقيدة قول مخالف لما كان عليه سلف هذه الأمة.

وبعد؛ فهذه الطبعة الثانية لكتابي "دراسات في الجرح والتعديل". وعلم الحديث بحر زخار لايعرف له نهاية، ولذا لا أدعي استيعاب الموضوع، وقد أجريت بعض التعديلات في هذه الطبعة من تقديم وتأخير، كما أضفت إليها بعض الفصول، وتوسعت في بعضها.

وفي خلال الفترة من الطبعتين ظهرت كتب جديدة في الجرح والتعديل منها: كتاب فضيلة الدكتور عبدالعزيز عبداللطيف باسم: "الضوابط في الجرح والتعديل"، وأنه مع صغر حجمه يشتمل على أكثر مباحث علمية في الجرح والتعديل فجزى الله المؤلف على جهوده.

ونظرا لكون كتابي يشتمل على نقول كثيرة، فإنه لايؤمن من وقوع خطأ في بعضها، وإن كنت قد بذلت الجهد في تصحيحها، كما أوردت بعض هذه النقول ببعض التصرف.

هذا، وأرجو الله -سبحانه وتعالى- أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم فإنه نعم المولى، ونعم النصير، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

المؤلف

المدينة النبوية ١٤١٥/٣/٢٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء، والمرسلين، وعلى آله، وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فهذه بحوث في الجرح والتعديل استخلصتها من أمهات الكتب، ورتبتها ترتيباً جديداً ليسهل على الباحثين، والدارسين معرفة هذا الفن الغامض الدقيق.

وكان الحافز لجمع هذه النصوص وتحليلها ما لاحظته في طلاب الحديث من ابتعادهم عن منهج المحدثين، وعدم معرفتهم باصطلاحاتهم الحديثية، أثناء إلقاء المحاضرات في فقه الحديث مما كنت أضطر كثيراً إلى الخوض في أصول الجرح والتعديل. فعزمت على جمع هذه النصوص بشكل جديد.

وبهذا البحث المتواضع أرجو أن تسد هذه الثغرة داعياً الله عزوجل أن ينتفع به طلاب العلم عامة، والمشتغلون بالحديث خاصة.

المؤلف

حرر في ١٩/٤/١٤٠٢هـ المدينة النبوية المنورة

بسم الله الرحمن الرحيم

أهمية الإسناد في الإسلام

من الأمور التي امتازت بها الأمة الإسلامية عن غيرها، استعمال الإسناد في رواية الحديث النبوي، والتاريخ الإسلامي، لمعرفة صدق الوقائع من كذبها.

ولم تنتبه الأمم السابقة إلى أهمية الإسناد [1]، لذا نرى أن الوثائق الدينية والتاريخية لدى هذه الملل وقع فيها تحريف شديد حتى يشك القاريء أحياناً في وجود الأبطال الدينية، والتاريخية في الأمم الغابرة.

والأمة الإسلامية انتبهت إلى هذا الأمر الخطير، فاستعملت الإسناد في الحديث النبوي الشريف في النصف الأول من القرن الأول الهجري، حتى لايحتال أحد في إدخال شيء من الأمور الجاهلية في الشريعة الإسلامية، وسيأتي تفصيل ذلك .

السند في اللغة: ما استندت إليه من جدار، أو حائط أوغيرهما.

وفي العرف: طريق متن الحديث، ويسمى سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث، وضعفه عليه.

وسند الحديث: هو ما يذكر قبل المتن، ويقال له الطريق، لأنه يوصل إلى المقصود وهو الحديث. ويقال للطريق الوجه. كقول الإمام الترمذي كثيراً: لانعرف

---

(١) انظر ما كتبه المؤلف في كتابيه "اليهودية والمسيحية" و"فصول في أديان الهند" عن فقد الإسنادفي الكتب المقدسة لدى هذه الشعوب وما نتج منه من تحريف وتبديل.

هذا الحديث إلاّ من هذا الوجه، أي من هذا الطريق أو السند.

والإسناد مصدر (أسنَدَ يُسند) فلايثنّى، ولايجمع إلاّ إذا أريد به السندُ فيثنى ويجمع؛ فيقال: هذا حديث له إسنادان، أي سندان، أو له أسانيد،

وأما سند فلايجمع بل يكتفى بقولهم: أسانيد، فإن جمع سند يجب أن يكون أسناد بفتح الهمزة، على وزن أوتاد إلاّ أنه لم يرد هذا.

وقال بعض العلماء: إن الإسناد يأتي بمعنى المصدر، ويأتي اسماً بمعنى السند.

وأما المتن: ففي اللغة: الظهر، وما صلب من الأرض، وارتفع، ثم استعمل في العرف: فيما ينتهي إليه السند، والإضافة إليه للبيان.

وأول من أثر عنه الاهتمام باستعمال الإسناد بالمعنى المصطلح هو محمد ابن سيرين المتوفى سنة (١١٠هـ).

روى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، بإسناده عن عاصم الأحول، عن ابن سيرين، قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع، فلايؤخذ حديثهم[١].

ورواه أيضاً بإسناده عن هشام، عن محمد بن سيرين أنه قال: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم[٢].

---

(١) مقدمة مسلم (٨٤/١) مع شرح النووي، وانظر أيضاً المحدث الفاصل (ص٢٠٩) والجرح والتعديل (٢٨/٢)، والميزان (٧/١)

(٢) مقدمة مسلم مع شرح النووي (٨٤/١)

قال ابن رجب: ابن سيرين -رحمه الله تعالى- أول من انتقد الرجال، وميز الثقات من غيرهم.

وقال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيى بن معين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال: برأسه، أي لا[1].

ونقل ابن الأثير: عن ابن سيرين: «كانوا في الزمن الأول لايسألون عن الإسناد؛ فلما وقعت الفتن سألوا عن الإسناد ليأخذوا حديث أهل السنة، ويدعوا حديث أهل البدع، فإن القوم كانوا أصحاب حفظ وإتقان، ورب رجل - وإن كان صالحاً - لايقيم الشهادة، ولايحفظها[2].

والفتنة التي أشار إليها ابن سيرين هي ما وقع بين علي ومعاوية -رضي الله تعالى عنهما- كما أشار إلى ذلك أبوإسحاق فقال: لما أحدثوا تلك الأشياء بعد علي -رضي الله تعالى عنه- قال رجل من أصحاب علي: قاتلهم الله، أي علم أفسدوا[3].

وأما ما ذهب إليه المستشرق جوزف شاخت بأن الفتنة يقصد بها مقتل الوليد بن يزيد الذي وقع في عام ١٢٦هـ، وبناءً على ذلك ادعى أن رواية ابن سيرين موضوعة، فهو كلام ساقط، وذهب المستشرق روبون إلى أن الفتنة يراد بها فتنة ابن الزبير في ضوء تاريخ ولادة ابن سيرين، إلاّ أنه لم يصب أيضاً، فإن فتنة ابن الزبير ليست لها شهرة في التاريخ الإسلامي، حتى يشار إليها بالكناية. ولم يُسم في التاريخ الإسلامي خروج ابن الزبير فتنة. وذكر الدكتور

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٥٢)

(٢) جامع الأصول (١/ ١٣١)

(٣) رواه مسلم في مقدمة صحيحه بإسناده عن الأعمش عن أبي إسحاق (١/ ٨٣)

محمد مصطفى الأعظمي عدة أسباب بأن الفتنة يقصد بها فتنة علي ومعاوية لا غير، قال حفظه الله تعالى: " إن الإسناد كان موجوداً قبل وقوع هذه الفتنة، إلاَّ أن الناس ما كانوا يحتاجون إليه كثيراً، وماكانوا يدققون في الموضوع، وكان الأمر متروكاً للراوي نفسه إذا أحب أن يُسند أسنَد، وإذا أحب أن يَحذف الإسناد حذف، فلما وقعت الفتنة تنبه الناس إلى أهمية الإسناد لئلا يقوم أحد بوضع الأحاديث على لسان النبي ﷺ في الأمور السياسية[1].

طائفة من أقوال العلماء في أهمية الإسناد

روى أبوعمر بن عبدالبر، من طريق محمد بن خيرون، ثنا محمد بن الحسين البغدادي، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: الإسناد من الدين.

وقال يحيى: سمعت شعبة، يقول: إنما نعلم صحة الحديث بصحة الإسناد.

وأخرج أيضاً بإسناده عن الأوزاعي قال: ما ذهاب العلم إلاّ ذهاب الإسناد[2].

وروى الخطيب من طريق هلال بن العلاء، عن أبيه، سمع ابن عيينة وقال له أخوه: حدثهم بغير إسناد، فقال سفيان: انظروا إلى هذا، يأمرني أن أصعد فوق البيت بغير درجة.

وقال ابن المبارك: الإسناد من الدين، و لو لا الإسناد لقال من شاء ما

---

(١) تاريخ تدوين الحديث ص (٣٩٧)

(٢) التمهيد (١/٥٧)

شاء[1].

وقال الإمام مالك بن أنس: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين ممن يحدث قال فلان، قال رسول الله ﷺ عند هذه الأساطين، وأشار إلى مسجد رسول الله ﷺ، فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت المال لكان أميناً، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، وقدم علينا ابن شهاب، فكنا نزدحم على بابه[2].

وروى أبوالمهلب، عن الضحاك بن مزاحم قال: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذونه[3].

وروى محمد بن عمرو زنيج قال: سمعت بهز بن أسد يقول- إذا ذكر له الإسناد الصحيح -: هذه شهادات العدول المرضيين بعضهم على بعض- وإذا ذكر له الإسناد فيه شيء - قال: هذا فيه عهدة.

ويقول: لو أن لرجل على رجل عشرة دراهم ثم جحده لم يستطع أخذها منه إلاَّ بشاهدين عدلين، فدين الله عزوجل أحق أن يؤخذ فيه بالعدول[4].

وقال حماد بن زيد: دخلنا على أنس بن سيرين في مرضه فقال: اتقوا الله يا معشر الشباب، وانظروا عمن تأخذون هذه الأحاديث، فإنها دينكم[5].

---

(١) المحدث الفاصل (ص ٢٠٩)، الجرح والتعديل (١٦/٢)، ومقدمة صحيح مسلم (٨٧/١)

(٢) التمهيد (٦٧/١)

(٣) المحدث الفاصل(ص ٤١٥)، والكفاية (ص ١٢١)

(٤) الجرح والتعديل (١٦/٢)

(٥) المحدث الفاصل (٤١٥)، والكفاية (ص ١٢٢)

وذكر الرامهرمزي، وابن عبدالبر عدة روايات في أهمية الإسنادعن أبي هريرة، وأنس بن مالك، وعقبة بن نافع، وزائدة وغيرهم من أهل العلم.

ونظراً لهذه الأهمية فضل النقاد الإسناد الصَّحيح، ولو كان بعيداً.

قال عبدالله بن المبارك: " بعيد الإسناد أحب إليّ إذا كانوا ثقات؛ لأنهم قد تربصوا به، وحديث بعيد الإسناد صحيح خير من قريب الإسناد سقيم.

وقال علي بن معبد: سمعت عبيدالله بن عمرو - وذكر له قرب الإسناد - فقال: حديث بعيد الإسناد صحيح خير من حديث قريب الإسناد سقيم - أو قال: ضعيف.

وقال حفص بن أسلم الأهوازي: ذكر للسيناني الفضل بن موسى قرب الإسناد، فقال: دير آئي درست آئي[1].

وذلك إشارة إلى المثل الفارسي "دير آيد درست آيد" ومعناه: يجيء متأخراً يجيء صحيحا.

وقال الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- في مقدمة صحيحه : قال محمد - يعني ابن عبدالله بن قهْزَاذ من أهل مَرْوَ سمعت أبا إسحاق إبراهيمَ بنَ عيسى الطالقانيُّ قال: قلت لعبدالله بن المبارك: ياأباعبدالرحمن! الحديث الذي جاء: "إن من البر بعد البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك وتصوم لهما مع صومك"؟ قال: فقال عبدالله: يا أباإسحاق عمن هذا؟

قال: قلت له: هذا من حديث شهاب بن خراش، فقال: ثقة، عمن؟

قلت: عن الحجاج بن دينار.

---

(١) انظر الجرح والتعديل (٢/٢٤)

قال: ثقة، عمن؟

قلت: قال رسول الله ﷺ.

قال: ياأبا إسحاق! إن بين الحجاج بن دينار، وبين النبي ﷺ مفاوز، تَنْقَطع فيها أعناق المطي، ولكن ليس في الصدقة اختلاف[١].

قال النووي: ومعنى هذه الحكاية أنه لايقبل الحديث إلاّ بإسناد صحيح. وقوله: مفاوز جمع مفازة: وهي الأرض القفر البعيدة عن العمارة وعن الماء، التي يخاف الهلاك فيها، قيل : سميت مفازة، للتفاؤل بسلامة سالكها، كما سموا اللديغ سليماً، وقيل: لأن من قطعها فاز ونجا.

وقيل: لأنها تهلك صاحبها، يقال: فوز الرجل إذا هلك، ثم إن هذه العبارة التي استعملها هنا استعارة حسنة، وذلك لأن الحجاج بن دينار هذا من تابعي التابعين، فأقل ما يمكن أن يكون بينه وبين النبي ﷺ اثنان: والتابعي والصحابي، فلهذا قال: بينهما مفاوز أي انقطاع كثير[٢].

أول من فتش عن الإسناد

روى الرامهرمزي بإسناده عن الشعبي (١٩-١٠٣هـ) عن الربيع بن خثيم قال: **من قال لاإله إلاّ الله وحده لاشريك له، له الملك، وله الحمد، يحيى، ويميت، وهو على كل شيء قدير، فله كذا ... وسمى من الخير.**

قال الشعبي: فقلت: من حدثك؟ قال: عمرو بن ميمون، فقلت: من حدثه؟

(١) مقدمة مسلم مع النووي (١/٨٨-٨٩)

(٢) انظر كلام النووي في مقدمة مسلم (١/٨٩)

قال: أبوأيوب صاحب رسول الله ﷺ.

قال يحيى بن سعيد: وهذا أول من فتش عن الإسناد[١].

وقال الذهبي: وأول من زكى وجرح، عند انقراض عصر الصحابة: الشعبي (ت ١٠٣هـ)، وابن سيرين (ت ١١٠هـ) ونحوهما، حفظ عنهم توثيق يونس، وتضعيف آخرين[٢].

ومن الذين جاء ذكرهم بأنهم أول من انتقد الرجال، وفتش عن الإسناد: الحسن البصري (٢١- ١١٠هـ)، وسعيد بن جبير (٢٦ - ٩٥هـ)، وإبراهيم النخعي (٤٧- ٩٦هـ) إلا أن ابن سيرين قد توسع مالم يتوسع فيه غيره.

وهذا على المعنى المصطلح، وفي قول الذهبي إشارة إلى أن البحث عن الإسناد بدأ في عهد الصحابة، وقصة أبي بكر رضي الله عنه خير مثال له، وهي أن الجدة جاءت عنده تسأل ميراثها فقال:

ما لك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة نبي الله شيئاً، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس.

فقال: أبوبكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة فقال: مثل ما قال المغيرة بن شبعة، فأنفذه أبوبكر[٣].

---

(١) المحدث الفاصل (ص ٢٠٨)

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (٢/ب)

(٣) رواه مالك في الموطأ (٢/٥١٣)، وأبوداود (٣/٣١٧)، والترمذي (٤/ ٤٢٠)، وابن ماجة (٢/ ٩١٠)، والبيهقي (٦/٢٣٤)، كلهم عن عثمان بن إسحاق بن خرشة، عن قبيصة بن ذويب أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر، فذكر الحديث.

فكان أبوبكر الصديق -رضي الله عنه- أول من وضع أصلاً من أصول معرفة الدين، وهو الإسناد، واحتاط في قبول الأخبار[١]، ونهج منهجه عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فطلب من أبي موسى الأشعري من يشهد له في الاستئذان حتى شهد معه أبوسعيد الخدري[٢].

ولم يكن ذلك لاتهام أصحاب رسول الله ﷺ بل للتثبت في دين الله أولا وحتى لا يجتريء الناس على رسول الله ﷺ، فيقولون: قال رسول الله، كما بين ذلك عمر بن الخطاب نفسه لأبي موسى -رضي الله عنه-.

روى الشافعي في رسالته عن مالك بن أنس،عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن غير واحد من علمائهم حديث أبي موسى أن عمر قال لأبي موسى: أما إني لم أتهمك ولكن خَشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ[٣].

نقول هذا لأنه رضي الله عنه قد عمل أيضاً بدون إشهاد في كثير من المواقع إذا كان قد اطمأن من صدق ناقله كعمله بخبر عبدالرحمن بن عوف -رضي

ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه تسأله ميراثها فقال لها: مالك في كتاب الله تعالى شيء ماكان القضاء الذي قضي به إلاّ لغيرك وما أنا بزائد في الفرائض شيئاً ولكن هو ذلك السدس، فإن اجتمعتما فهو بينكما وأيتكما خلت به فهو لها.

قال الترمذي: حسن صحيح [مع ملاحظة اختلاف النسخ]

وعثمان بن إسحاق وثقه ابن معين في رواية الدوري.

ويرى بعض العلماء أن صورته مرسل؛ فإن قبيصة لم يلق أبا بكر، وحجتهم أنه ولد عام الفتح، ولكن قال ابن عبدالبر: إنه ولد في أول سنة من الهجرة، وهو أحد العلماء. انظر التمهيد (١١/ ٩١-٩٢)، وعلى هذا فيكون لقاؤه ممكنا، والإسناد متصلاً.

(١) تذكرة الحفاظ (١/٢)

(٢) رواه الشيخان، ولفظ الحديث: «إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع».

(٣) الرسالة (ص ٤٣٤) وهو في الموطا (٢/٩٦٤)

الله عنه- في أخذ الجزية من المجوس، وبخبر حمل بن مالك في دية الجنين وغيرهما.

ثم مشى على نهجهما علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما رواه الإمام أحمد في مسنده قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا مسعر، وسفيان، عن عثمان بن المغيرة الثقفي، عن علي بن ربيعة الوالبي، عن أسماء بن الحكم الفزاري، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني عنه غيري استحلفته، فإذا حلف لي صدقته، وإن أبا بكر حدثني -وصدق أبوبكر- أنه سمع النبي ﷺ.

قال: ما من رجل يذنب ذنباً فيتوضأ فيحسن الوضوء.-قال مسعر: ويصلي - وقال سفيان:- ثم يصلي ركعتين، فيستغفرالله عزوجل إلاّ غفر له[1].

وكانت هذه السمة قد غلبت في رواية الحديث في عصر صغار الصحابة.

قال مجاهد: جاء بُشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ: ، قال رسول الله ﷺ: فجعل ابن عباس لايأذن لحديثه، ولاينظر إليه، فقال: يا ابن عباس! ما لي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب، والذلول، لم نأخذ من الناس إلاّ مانعرف[2].

---

(١) رواه أحمد (١/٢)، قال الحافظ في ترجمة أسماء بن الحكم الفزاري: هذا الحديث جيد الإسناد (تهذيب التهذيب (١/٢٦٨)

(٢) مقدمة مسلم (١/٨١-٨٢)

وقال البيهقي: وروينا عن ابن عمر قال: كان عمر يأمرنا أن لانأخذ إلاّ عن ثقة.

وقال: وروينا عن عبدالله بن مسعود أنه قال:

" إن الشيطان ليتمثل في صورة الرجل، فيأتي القوم فيحدثهم بالحديث من الكذب، فيتفرقون. فيقول الرجل منهم: سمعت رجلاً أعرف وجهه، ولاأدري ما اسمه يحدث"[١].

وقال الحاكم: إن أبابكر، وعمر، وعلياً، وزيد بن ثابت جرحوا، وعدلوا، وبحثوا عن صحة الروايات وسقيمها[٢].

وهذا المنهج الذي وضعه أصحاب رسول الله ﷺ لمعرفة صدق الراوي من كذبه، اتبعه التابعون ومن بعدهم، وتوسعوا فيه كلما بعد الزمن من القرون المشهود لها بالخير، وما أن انتهى القرن الثالث حتى إزدهر هذا العلم، وبلغ منتهاه، وسمي بعلم الجرح والتعديل، وذلك لتمييز الصادق من الكاذب، والضابط من الواهي، والموثوق به من المطعون فيه والحافظ من الغافل.

ناقد الحديث كالصيرفي الماهر

ناقد الحديث كالصيرفي الماهر الذي يعرف الغث من الثمين[*] بالتجربة، والخبرة، والتمرين، فليس كل من تعلم شيئاً من أصول التخريج، ومقتطفات من الجرح والتعديل يستطيع أن يبين الصحيح من الضعيف، فإنه عمل شاق يحتاج

---

(١) معرفة السنن والآثار (١/ ١٤٠)

(٢) معرفة علوم الحديث (ص٥٢)

(*) السمين

إلى خبرة، وممارسة، فكم من حديث صحيح على قواعد علوم التخريج، هو ضعيف عند الناقد البصير، وكم من حديث ضعيف عند من يشتغل بالتحقيق، هو صحيح عند المحدث البارع، الذي أنفق عمره في التصنيف والتأليف.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي، من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر، فعرضه عليّ فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ، قد دخل لصاحبه حديث في حديث. وقلت في بعضه: هذا حديث باطل. وقلت في بعضه: هذا حديث منكر. وقلت في بعضه: هذا حديث كذب. وسائر ذلك أحاديث صحاح.

فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب، أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت؛ وأني كذبت في حديث كذا؟ فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب. فقال: تدعي الغيب؟ قلت: ما هذا ادعاء الغيب، قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف، ولم نقله إلاّ بفهم.

قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟

قلت أبوزرعة.

قال: ويقول أبوزرعة مثل ماقلت؟

قلت نعم.

قال: هذا عجب.

فأخذ فكتب في كاغذ ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليّ وقد كتب

ألفـاظ مـا تكلم به أبوزرعـة في تلك الأحـاديث، فـمـا قلت: إنه باطل، قـال أبوزرعـة: هو كـذب، قلت: الكذب والبـاطل واحـد. ومـا قلت: إنه كـذب، قـال أبوزرعة: هو باطل. وما قلت: إنه منكر، قال أبوزرعة: هو منكر كما قلت، وما قلت: إنه صحاح، قال أبوزرعة: هو صحاح.

فقال: ما أعجب هذا؟ تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما؟

فـقلت: فـقـد ذلك أنا لم نجازف[1]، وإنما قلناه بعلم، ومـعرفـة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله: بأن ديناراً مبهرجا يحمل إلى الناقد، فيقول: هذا دينار مبهرج، ويقول لدينار: هو جيد.

فإن قيل له: من أين قلت: إن هذا مبهرج، هل كنت حاضراً حين يبهرج هذا الدينار؟ قـال: لا، فـإن قـيـل له: فـأخـبـرك الرجل الذي يبـهـرجـه أني بهـرجت هذا الدينار؟ قال: لا، قيل: فمن أين قلت: إن هذا نبهرج؟ قال: علماً رزقت. وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك[2].

وضرب مثال الزجاج والياقوت أيضاً وقال: لايتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحـديث كـذب، وهذا حديث منكر، إلاّ بما نعرفـه، ثم قـال: ويقـاس صـحـة الحديث بعدالة ناقليـه، وأن يكون كـلامـاً يصلح أن يكون من كـلام النبـوة، ويعلم سقمه، وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته، انتهى كلامه.

وروى الرامهرمزي بإسناده عن سفيان بن سعيد، عن أبيه، عن الربيع بن خثيم قال: إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار، وإن من الحديث حديثاً له

---

(١) هكذا في الجرح والتعديل ولعلها (فقد أثبت ذلك أنا ... أو فقد ثبت من ذلك أنا...)

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (٣٤٩-٣٥٠)

ظلمة كظلمة الليل[١].

ورواه الخطيب أيضاً بإسناده ويلتقي مع الرامهرمزي عند سفيان الثوري وزاد فيه بعد قوله: كضوء النهار " نعرفه، وبعد قوله: كظلمة الليل» ننكره[٢].

وروي الرامهرمزي أيضاً عن الأوزاعي قال: كنا نسمع الحديث، ونعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف، فما عرفوا منه أخذناه، وما أنكروا منه تركناه[٣].

وروي ابن نمير عن ابن مهدي أنه قال: معرفة الحديث إلهام.

قال ابن نمير: صدق، لو قلت له من أين؟ لم يكن له جواب[٤].

وقد سئل الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فأجاب قائلاً: إنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة الرسول ﷺ، وهديه فيما يأمر به، وينهى عنه، ويخبر عنه، ويدعو إليه، ويحبه، ويكرهه، ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه[٥].

وقال الإمام البيهقي رحمه الله تعالى: " وهذا النوع من معرفة صحيح

---

(١) المحدث الفاصل (ص ٣١٦)

(٢) الكفاية (ص ٤٣١)

(٣) المحدث الفاصل (ص ٣١٨)، والكفاية (ص ٤٣١)

(٤) شرح علل الترمذي (١/١٩٩)

(٥) المنار المنيف (٤٤)

الحديث من سقيمه لايعرف بعدالة الرواة وجرحهم، وإنما يعرف بكثرة السماع، ومجالسة أهل العلم بالحديث، ومذاكرتهم، والنظر في كتبهم، والوقوف على روايتهم حتى إذا شذ منها حديث عرفه[١]، والآثار في ذلك كثيرة.

وقال جرير: كنت إذا سمعت الحديث جئت به إلى المغيرة؛ فعرضته عليه، فما قال لي: ألقه، ألقيته[٢].

وقال أبوعمر الباهلي: كنا عند عبدالرحمن بن مهدي، فقام إليه خراساني، فقال: ياأباسعيد! حديث رواه الحسن عن النبي ﷺ: **"من ضحك في الصلاة فليعد الوضوء، والصلاة "**.

فقال عبدالرحمن: هذا لم يروه إلاّ حفصة بنت سيرين، عن أبي العالية، عن النبي ﷺ.

فقال له: من أين قلت؟ قال: إذا أتيت الصراف بدينار، فقال لك : هو بهرج، تقدر أن تقول له: من أين قلت؟

قلت: ففسرلنا، قال: إن هذا الحديث لم يروه إلاّ حفصة بنت سيرين، عن أبي العالية، عن النبي ﷺ، فسمعه هشام بن حسان من حفصة، وكان في الدار معها، فحدث به هشامُ الحسن، فحدث به الحسن فقال: قال رسول الله ﷺ.

قال: فمن أين سمعها الزهري؟ قال: كان سليمان بن أرقم يختلف إلى الحسن، وإلى الزهري، فسمعه من الحسن، فذاكر به الزهري، فقال الزهري: قال

---

(١) معرفة السنن والآثار (١/ ١٤٤)

(٢) الكفاية (ص ٤٣٢)

رسول الله ﷺ مثله[١].

وحديث نقض الوضوء من الضحك ذكره علماء الحنفية في كتبهم، وقد أطال الزيلعي الكلام على هذا الحديث في نصب الراية[٢].

وملخص القول: أن هذا الحديث رُوي مسنداً، ومرسلاً، وفي جميع طرقه كلام.

قال ابن عدي في الكامل عن علي بن المديني قال: قال لي عبدالرحمن بن مهدي -وكان أعلم الناس بحديث القهقهة-: إنه كله يدور على أبي العالية.

وقال في موضع آخر: و قد روى هذا الحديث الحسن البصري، وقتادة، وإبراهيم النخعي، والزهري مرسلاً، واختلف على كل واحد منهم موصولاً، ومرسلاً. ومدار الجميع على أبي العالية، والحديث له، وبه يعرف، ومن أجله تكلم الناس فيه، ولكن سائر أحاديثه مستقيمة صالحة. انتهى كلام ابن عدي.

وقال البيهقي: وقد روي هذا الحديث بأسانيد موصولة إلا أنها ضعيفة. ضعف هذا الحديث الإمام الشافعي وغيره من الأئمة، وقواه علماء الحنفية[٣].

كيف يُعرف نقاد الحديث؟

يعرف النقاد بالشهرة، والخبرة، كقول عبدالرحمن بن مهدي:

أئمة الناس في زمانهم أربعة:

---

(١) المحدث الفاصل (ص ٣١٢)

(٢) نصب الراية (١/٤٧-٥٤)

(٣) انظر مزيداً من التخريج في السنن الصغرى (١/ ٤٢) بتحقيقي.

حماد بن زيد بالبصرة،

وسفيان بالكوفة[١].

ومالك بالحجاز.

والأوزاعي بالشام[٢].

وكقول أبي حاتم: الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه، وعنده تمييز ذلك، ويحسن علل الحديث: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وبعدهم أبوزرعة كان يحسن ذلك.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم : قيل لأبي: فغير هولاء تعرف اليوم؟ قال : لا[٣].

وقال أبو حاتم: سئل أحمد بن حنبل: عن يحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي، ووكيع فقال: كان يحيى أبصرهم بالرجال، وأنقاهم حديثاً، وأظنه قال: وأثبتهم، وكان وكيع أسودهم وفي رواية: أسردهم، وكان عبدالرحمن أكثرهم حديثا[٤].

وكان جرير الرازي يقول: ما رأيت مثل عبدالرحمن بن مهدي، ووصفه عنه بصراً بالحديث، وحفظاً حسناً[٥].

---

(١) يعني الثوري.

(٢) الجرح والتعديل (٢/٢٢)

(٣) المصدر السابق (٢/٢٣)

(٤) الجرح والتعديل (٢/٢٢-٢٣)

(٥) المصدر السابق (٢/٢٢)

وقال أحمد بن سنان : سمعت علي بن المديني يقول: كان عبدالرحمن بن مهدي أعلم الناس، قالها مرارا[1].

وقال في فاتحة كتابه العلل: نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة:

فلأهل المدينة: ابن شهاب: هو محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب، ويكنى أبا بكر، مات سنة أربع وعشرين ومئة .

ولأهل مكة: عمرو بن دينار مولى جمح: ويكنى أبامحمد، مات سنة ست وعشرين ومئة.

ولأهل البصرة: قتادة بن دعامة السدوسي: وكنيته أبو الخطاب، مات سنة سبع عشرة ومئة.

ويحيى بن أبي كثير: ويكنى أبانصر، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة باليمامة.

ولأهل الكوفة: أبوإسحاق، واسمه عمرو بن عبدالله بن عبيد، مات سنة تسع وعشرين ومئة .

وسليمان بن مهران مولى بني كاهل من بني أسد: ويكنى أبامحمد، مات سنة ثمان وأربعين ومئة، وكان جميلاً.

قال: ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف[2].

وكقول ابن حبان: "ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث، وانتقاد الرجال، وحفظ السنن، والقدح في الضعفاء، جماعة من أئمة المسلمين، والفقهاء في الدين

---

(١) المصدر السابق (٢/٢٢)

(٢) انظر العلل لابن المديني (صـ ٣٧)

منهم: سفيان بن سعيد الثوري، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وعبدالرحمن ابن عمرو الأوزاعي، وحماد بن سلمة، والليث بن سعد، وحماد بن زيد، وسفيان ابن عيينة في جماعة معهم، إلا أن من أشدهم انتقاء للسنن، وأكثرهم مواظبة عليها - حتى جعلوا ذلك صناعة لهم لايشوبونها بشيء آخر - ثلاثة أنفس: مالك ، والثوري، وشعبة[1].

ثم قال: ثم أخذ عن هؤلاء بعدهم الرسم في الحديث، والتنقير عن الرجال، والتفتيش عن الضعفاء، والبحث عن أسباب النقل جماعة منهم:

عبدالله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وعبدالرحمن بن مهدي، ومحمد بن إدريس المطلبي الشافعي في جماعة معهم، إلا أن من أكثرهم تنقيراً عن شأن المحدثين، وأتركهم للضعفاء، والمتروكين - حتى جعلوا هذا الشأن صناعة لهم، لم يتعدوها إلى غيرها مع لزوم الدين، والورع الشديد، والتفقه في السنن - رجلين يحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي[2].

ثم قال: ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث، والاختبار، وانتقاء الرجال والآثار، حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار، وفتشوا المدن، والأقطار، وأطلقوا على المتروكين الجرح، وعلى الضعفاء القدح، وبينوا كيفية أحوال الثقات، والمدلسين، والأئمة، والمتروكين، حتى صاروا يقتدى بهم في الآثار، وأئمة يسلك مسلكهم في الأخبار جماعة منهم: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن عبدالله المديني، وأبوبكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي،

---

(١) كتاب المجروحين: (١/ ٤٠)

(٢) المصدر السابق : (١/ ٥٢)

وعبيدالله بن عمر القواريري، وزهير بن حرب أبو خيثمة، وجماعة من أقرانهم، إلاّ أن من أورعهم في الدين، وأكثرهم تفتيشاً على المتروكين، وألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني -رضي الله عنهم أجمعين-[١].

ثم قال: ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار، وانتقاء الرجال في الآثار جماعة منهم:

محمد بن يحيى بن الذهلي النيسابوري.

وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي.

وأبوزرعة عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد الرازي.

ومحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري.

ومسلم بن الحجاج النيسابوري.

وأبوداود سليمان ين الأشعث السجستاني.

في جماعة من أقرانهم، أمعنوا في الحفظ، وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرحلة، وواظبوا على السنة، والمذاكرة، والتصنيف، والمدارسة حتى أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك[٢].

هؤلاء الذين ذكرهم ابن حبان هم نجوم الهدى، ومصابيح الظلم المستضاء بهم في معرفة الأخبار، وتعليل الأحاديث، والآثار، وقد وصل علم الجرح والتعديل إلى نهاية الطبقة الأخيرة في ذروته العليا، وخلف هؤلاء بعض

---

(١) كتاب المجروحين: (٥٤/١)

(٢) كتاب المجروحين : (٥٧/١)

المصنفات النفيسة، كانت عمدة[١].

كيفية اختبار الراوي ومروياته في العرض

قال الحسن بن علي الخلال: سمعت يزيد بن هارون، وذكر زياد بن ميمون الثقفي فقال: حلفت ألاأروى عنه شيئاً، ثم بين سبب ذلك فقال: سألته عن حديث فحدثني به عن بكر بن عبدالله، ثم عدت إليه، فحدثني به عن مؤرّق، ثم عدت إليه، فحدثني به عن الحسن.

أقول: ومن كان هذه حاله يستحق الترك، وقد تركه الناس، ويظهر أن زياد ابن ميمون تاب عما كان عليه من الكذب.

قال بشير بن عمر الزهراني: سألت زياد بن ميمون أباعمار، عن حديث لأنس فقال: احسبوني كنت يهودياً، أونصرانياً، قد رجعت عما كنت أحدث به عن أنس، لم أسمع من أنس شيئاً.

قال أبوداود: أتيته فقال: أستغفر الله وضعت هذه الأحاديث[٢].

وقد روى أبوحاتم بن حبان البستي فقال:

سمعتُ محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطيّ قال: جاء يحيى بن معين إلى عفّان يسمع منه حديث حمّاد بن سَلَمَة. فقال: سمعْتَه من غيري؟

فقال: نعم، سمعتُه من سبعة عشر رجُلاً، فأبى أن يُحَدِّثَهُ به.

فقال: إنما هُوَ دِرْهَم وانحدر إلى البصرة، واسمعه من التبوذكي.

---

(١) انظر تفاصيل هذه الطبقات في الإعلان بالتوبيخ: (ص ١٦٥)

(٢) ميزان الاعتدال (٢/٩٤)

فقال له التبوذكي: سمعتَه من غيري؟ فقال: نعم سمعته من سبعة عشر رجُلاً.

فقال: ما تريد بذلك؟ قال: أريد أن أميز خطأ حماد بن سلمة من خطأ مَنْ رَوَى عنه، فإذا اتفق لي الجميعُ على خطأ عرفتُ أنه من حماد بن سلمة، وإذا انفرد به بعض الرواة عنه عرفتُ أنه منه[١].

وروى الرامهرمزي فقال: حدثني الحضرمي، حدثنا محمود بن غيلان، ثنا أبوداود الطيالسي قال: قال شعبة: ائت جرير بن حازم فقل له: لايحل لك أن تروى عن الحسن بن عمارة فإنه يكذب. قلت لشعبة: ما علامة ذلك؟ قال:روى عن الحكم أشياء لم نجد لها أصلاً[٢].

كأن شعبة قام بدراسة تفصيلية لتلامذة الحكم بن عتيبة فوجد أن تلميذه الحسن بن عمارة يختلف كثيرا عن بقية تلامذته، فحكم عليه بالكذب.

وكان شعبة شديداً في نقد الرجال، وعنده جرأة عجيبة في الكلام على الكذابين مهما كانت الظروف والأحوال.

قال أبوداود الطيالسي: سمعت شعبة يقول: ألا تعجبون من هذا المجنون جرير بن حازم، وحماد بن زيد، أتياني يسألاني أن أسكت عن الحسن بن عمارة، لا، والله، لا أسكت عنه، ثم لا، والله، لا أسكت عنه[٣].

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: نا صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي يعني

---

(١) التعديل والتجريح للباجي (١/٢٨١)

(٢) المحدث الفاصل (ص ٣٢٠)

(٣) المصدر السابق (ص ٢٢٠- ٢٢١)

ابن المديني- قال: سمعت أباداود - الطيالسي، قال: سمعت خالد بن طليق يسأل شعبة، فقال: ياأبا بسطام! حدثني حديث سماك بن حرب في اقتضاء الورق من الذهب: حديث ابن عمر.

فقال: أصلحك الله، هذا حديث ليس يرفعه أحد إلاّ سماك، قال: فترهب أن أروي عنك؟

قال: لا، ولكن حدثنيه قتادة عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر، ولم يرفعه.

وأخبرنيه أيوب عن نافع، عن ابن عمر، ولم يرفعه.

وحدثني داود بن أبي هند، عن سعيد بن جبير، ولم يرفعه، ورفعه سماك، فأنا أفرقه[١].

قال علي بن المديني: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: أخبرني حسن بن عياش قال: كنا نأتي سفيان بالعشي فنعرض عليه ما سمعنا من محدث سماه[٢]، فيقول: هذا من حديثه، وهذا ليس من حديثه[٣].

ويقول الوليد بن مسلم: سمعت الأوزاعي يقول: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا، كما يعرض الدرهم الزيف على الصيارفة، فما عرفوا أخذنا، وما تركوا تركنا[٤].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (ص ١٥٨)

(٢) هو الأعمش.

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٢٠)

(٤) المصدر السابق (٢/ ٢٠-٢١)

ويقول أبو حاتم: إذا اختلف ابن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وابن عيينة في حديث أخذ بقول يحيى بن سعيد[١].

ويظهر من هذا أن الطريقة المعروفة لدى النقاد لمعرفة الراوي و مروياته هي السبر والعرض.

لقد أكثر الإمام مسلم في كتابه التمييز أمثلة كثيرة من هذا النوع، وقد اشتهر المتأخرون مثل ابن عدي، وابن حبان، والعقيلي وغيرهم بسرد روايات من لم يوجد فيه حكم من الأئمة المتقدمين، وكان على ستر، غير متهم، ولا مكذوب فإذا وجدوا أنه وافق الآخرين في أكثر رواياته حكموا عليه بالثقة، وإذا وجدوا أنه خالفهم في معظم رواياته حكموا عليه بالضعف.

وروى الرامهرمزي من طريق ابن أبي الزناد قال: قال لي هشام بن عروة: إذا حدثت بحديث أنت منه في ثبت، فخالفك إنسان، فقل: من حدثك بهذا ؟ فإني حدثتُ بحديث فخالفني فيه رجل فقلت: هذا حدثني أبي، فأنت من حدثك؟ فجف[٢].

اهتمام المحدثين بجمع الطرق

ومن الجهود الجبارة التي بذلها المحدثون هي جمع طرق الحديث، وشواهده لمعرفة الصحيح من الضعيف.

وقد يكون من هَمّ المحدث جمع الطرق فحسب ليسهل على الباحث الوصول

---

(١) نفس المصدر (٢/ ٢١)

(٢) المحدث الفاصل: (ص٢١٠)

إلى المقصود.

قال محمد بن عبدالرحمن الدغولي: حدثنا عبدالله بن جعفر بن خاقان السلمي، سألت إبراهيم بن سعيد (الجوهري الحافظ أبوإسحاق البغدادي) عن حديث من مسند أبي بكر الصديق فقال لجاريته: أخرجي لي الجزء الثالث والعشرين من مسند أبي بكر فقلت: لايصح لأبي بكر عشرون حديثاً، من أين ثلاثة وعشرون جزءاً، فقال: كل حديث لم يكن عندي من مئة وجه فأنا فيه يتيم[1].

وقال الحاكم: سمعت أبا العباس الأموي، سمعت العباس بن محمد الدوري، سمعت يحيى بن معين يقول: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه[2].

أهمية علم الحديث رواية ودراية

علم الحديث من أشرف العلوم الإسلامية، وأعلاها بعد علم كتاب الله جلت قدرته، وهو متشعب الأصول والفروع، يقتضي طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، والذوق النقي. وعمدته الحفظ، والتقييد، والفهم.

قال ابن رجب: ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكرة به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين به، كيحيى بن سعيد بن القطان، ومن تلقي عنه كأحمد بن حنبل، وابن المديني، وغيرهما. فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه، وفقهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس، وملكة،

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٣٥)، وإبراهيم بن سعيد من كبار الحفاظ وهو من شيوخ مسلم.

(٢) المدخل إلى أصول الحديث (ص ٨٥) مع مجموعة الرسائل الكمالية.

صلح له أن يتكلم فيه.

وقال الحاكم أبوعبدالله: الحجة في هذا العلم عندنا الحفظ، والفهم، والمعرفة، لاغير، وذكر قول ابن مهدي: معرفة الحديث إلهام، فلو قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة[1].

وعلم الحديث يشمل الرواية والدراية، إلاّ أن بعض الفقهاء المشتغلين بالحديث اتهموا المحدثين بأن علمهم كان قاصراً على نقل الأخبار المجردة، التي أضيفت إلى رسول الله ﷺ قولاً، وفعلاً، وتقريراً، وإلى أصحاب النبي ﷺ عليهم رضوان الله أجمعين، دون الخوض في مغزى الحديث وفقهه، ولذا نجد في الكتب الفقهية تهاون بعض المؤلفين في سرد الأحاديث النبوية التي لاتقوم على أسس الجرح والتعديل بحجة أنها موافقة لعموم الشريعة.

يقول ابن الملقن في مقدمة كتابه " البدر المنير": لكنه -أجزل الله مثوبته- مشى في هذا الشرح المذكور على طريقة الفقهاء الخلص في ذكر الأحاديث الضعيفة، والموضوعات، والمنكرة، والواهيات، والتي لاتعرف أصلاً في كتاب حديث لاقديم ولاحديث في معرض الاستدلال من غير بيان ضعيف من صحيح وسليم من جريح"[2].

ويقول الشيخ عبدالحي الحنفي اللكنوي: ألا ترى إلى صاحب الهداية (وهو) من أجلة الحنفية، والرافعي شارح الوجيز من أجلة الشافعية، مع كونهما ممن يشار إليه بالأنامل، ويعتمد عليه الأماجد، والأماثل، قد ذكرا في تصانيفهما ما لايوجد له أثر عند خبير بالحديث يستفسر، كما لايخفى على من

---

(١) شرح العلل (٢/٤٦٩-٤٧٠)

(٢) (١/٣١٠)

طالع تخريج أحاديث الهداية للزيلعي، وتخريج أحاديث شرح الرافعي لابن حجر العسقلاني[1].

وإذا كان حال هؤلاء الأجلة هذا فما بالك بغيرهم من الفقهاء الذين يتساهلون في إيراد الأخبار، ولايتعمقون في سند الآثار[2].

وقد نقل محقق الكتاب من الشيخ اللكنوي: وإنّ الكتب الفقهية، وإنْ كانت معتبرة في نفسها بحسب المسائل الفرعية، وكان مصنفوها أيضاً من المعتبرين، والفقهاء الكاملين لايعتمد على الأحاديث المنقولة فيها اعتماداً كلياً، ولايجزم بورودها وثبوتها قطعاً بمجرد وقوعها فيها، فكم من أحاديث ذكرت في الكتب المعتبرة وهي موضوعة ومختلقة، ثم ذكر الأمثلة لذلك[3].

وكانت الحجة لهم في ذلك أنها موافقة لأصول الشريعة العامة.

والحق أن المحدثين لم يغفلوا عن استعمال الدراية في فهم الحديث وقدكانوا يفضلون الفقيه على المحدث وحده.

ذكر الرامهرمزي بإسناده عن محمد بن خزيمة النيسابوري يقول: سمعت عبدالله بن هاشم الطوسي، يقول: كنا عند وكيع فقال: الأعمش أحب إليكم عن أبي وائل عن عبدالله أو سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله فقلنا: الأعمش عن أبي وائل أقرب .

---

(١) البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي لابن الملقن، (مخطوط) وقد طبع بعض أجزاءه ولخصه الحافظ ابن حجر وسماه: "التلخيص الحبير" وتخريج أحاديث الهداية للزيلعي لخصه أيضا الحافظ ابن حجر في كتابه "الدراية" مطبوع.

(٢) الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة (ص ٢٩-٣٠)

(٣) نقلاً من عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية (١/١٣)

فقال: الأعمش شيخ، وأبووائل شيخ، وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه[1].

والخلاف بين الفقهاء والمحدثين في استعمال علم الدراية موضوعي، فالفقهاء يستعملونه ليخضع الحديث لأصول الشريعة العامة حسب رأيهم، بينما يستعمله المحدثون لعلم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن جميعاً.

فعلم دراية الحديث عند المحدثين أوسع منه عند الفقهاء لأن المحدثين اهتموا بدراسة الإسناد مع المتن، فبدراسة الإسناد ظهر لهم الصحيح والحسن والضعيف ثم من أقسام الضعيف : المنقطع ،والمعضل ،والشاذ ، والمنكر وغيره.

وبدراسة المتن ظهر لهم ما هو موافق للقرآن وماهو مخالف له، وجعلوا من أمارة الحديث الموضوع مخالفته للعقل أو المشاهدة و الحس مع عدم إمكان تأويله تأويلاً مقبولاً، وأنهم كثيراً ماكانوا يردون الحديث لمخالفته للقرآن والسنة الصحيحة المشهورة و المتواترة، أو التاريخ المعروف مع تعذر التوفيق، وظهر من دراستهم للمتون أقسام الضعيف من حيث المتون مثل الحديث المنكر ،والشاذ ، والمقلوب، والمعلل، والمضطرب وغير ذلك، وهذه الأنواع من الحديث ترجع إلى المتن كما ترجع إلى السند.

وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولايستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلاّ بصدق المُخْبِر وكذبه، إلاّ في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يُحَدِّث المحدث ما لايجوز أن يكون مثله، أو مايخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه[2].

---

(١) المحدث الفاصل (ص ٢٣٨)، وانظر الكفاية (ص ٤٣٦)

(٢) الرسالة (ص ٣٩٩)

ويقول الشيخ طاهر الجزائري: علم دراية الحديث، علم يتعرف منه أنواع الرواية وأحكامها، وشروط الرواة، وأصناف المرويات، واستخراج معانيها، ويحتاج إلى ما يحتاج إليه علم التفسير من اللغة، والنحو، والتصريف، والمعاني، والبدائع، والأصول، ويحتاج إلى تاريخ النقلة، والكلام في احتياجه إلى مسبار، يميزه كالكلام فيما سبق والكتب المنسوبة إلى هذا العلم [١].

ولذا قال الحاكم: الحديث الصحيح لايعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم، والحفظ، وكثرة السماع[٢].

وأما الفقهاء فاهتموا بدراسة متون الحديث في أكثر الأحيان، ومن يراجع الكتب الفقهية يجد أمثلة كثيرة من هذا النوع، وهذا الذي دعا المستشرق جوزف شاخت أن يدعي بأن أحاديث الأحكام في كتب الفقه رويت بدون إسناد مسلسل.

وهذه النتيجة التي وصل إليها جوزف شاخت خطيرة جداً، لأنه يريد أن يشكك في جميع أحاديث الأحكام بعد دراسة بعض الكتب الفقهية، متجاهلاً جهود المحدثين في هذا الميدان، وأنه ما من حديث يتعلق بالأحكام إلاّ وله سند متصل إلى رسول الله ﷺ.

وهو مايسمى عند المحدثين بعلم الرواية أي معرفة كيفية اتصال الحديث برسول الله ﷺ من حيث الصحة، والحسن، الضعف، ومن أحوال رواتها جرحا وتعديلا وضبطا. أوعدالة وقبولاً ورداً وهذا هو الجانب الذي امتاز به المسلمون على سائر الأمم الغابرة واللاحقة.

---

(١) توجيه النظر (٢٣-٢٤)

(٢) معرفة علوم الحديث (٥٩)

فضيلة علم الحديث وشرف أصحابه

بالعلم يشرف الناس، وأي علم يكون أشرف وأكرم من علم الحديث الذي تعرف به جوامع الكلم، وتتفجر منه ينابيع الحكم، وتدور عليه رحي الشرع؟

قال محمد بن علي بن الحسين: "إن من فقه الرجل وبصيرته فطنته بالحديث".

وقال الأعمش: "لاأعلم لله قوماً أفضل من قوم يطلبون هذا الحديث، ويحيون هذه السنة، وكم أنتم في الناس؟ والله لأنتم أقل من ذهب"[(١)].

وقال وكيع: سمعت سفيان الثوري يقول: "ما شيء عندي أخوف من الحديث، ولاشيء أفضل منه لمن أراد به ما عند الله ".

وقال حفص بن غياث: " هم خير أهل الدنيا"[(٢)].

وقال الحاكم: لولاكثرة طائفة المحدثين على حفظ الأسانيد لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والمبتدعة من وضع الأحاديث وقلب الأسانيد " .

وقال جعفر بن سنان الواسطي: سمعت أحمد بن سنان يقول: " ليس في الدنيا مبتدع إلاّ وهو يبغض أهل الحديث، وإذا ابتدع الرجل نزعت حلاوة الحديث من قلبه" [(٣)].

وقال الحافظ أبوعبدالله محمد بن يحيى بن منده: "خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يدّعي علم الحديث، فأما سائر الناس ممن يدعي

---

(١) الالماع (٢٧)

(٢) المصدر السابق

(٣) معرفة علوم الحديث (٤)

كثرة كتابة الحديث، أومتفقه في علم الشافعي وأبي حنيفة، أومتبع لكلام الحارث المحاسبي، والجنيد، وذي النون، وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث إلاّ من أخذه عن أهله، وأهل المعرفة به فحينئذ يتكلم بمعرفته[١].

وقال الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿ **يوم ندعو كل أناس بإمامهم**﴾ [سورة الإسراء آية: ٧١].

يخبر سبحانه وتعالى عن يوم القيامة أنه يحاسب كل أمة بإمامهم، وقد اختلفوا في ذلك، فقال مجاهد، وقتادة: أي نبيهم، وهذا كقوله تعالى: ﴿ **ولكل أمة رسول فإذا جاء رسولهم قضى بينهم بالقسط**﴾ [سورة يونس آية ٤٧].

وقال بعض السلف: هذا أكبر شرف لأصحاب الحديث لأن إمامهم النبي ﷺ. انتهى.

وقد دعا النبي ﷺ بالنضارة لمن يشتغل بعلم الحديث حفظاً وتبليغاً وفقهاً فقال: **نضّر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه**[٢].

قال سفيان الثوري: لاأعلم علماً، أفضل من علم الحديث لمن أراد به وجه الله تعالى، إن الناس يحتاجون إليه حتى في طعامهم وشرابهم، فهو أفضل من

---

(١) شرح العلل لابن رجب (١/٣٣-٣٤)

(٢) أخرجه أبوداود (٤/٦٩) والترمذي (٥/٣٣)، من طريق عمر بن سليمان من ولد عمر بن الخطاب، عن عبدالرحمن بن أبان، عن أبيه، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، مرفوعاً. رواه ابن ماجة (١/٨٤) من وجه آخر عن زيد بن ثابت قال الترمذي: حسن وقال: وفي الباب عن عبدالله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وجبير بن مطعم، وأبي الدرداء، وأنس رضي الله عنهم جميعاً.

التطوع بالصلاة والصيام، لأنه فرض كفاية.

وكان أبوسعيد الخدري يقول: "مذاكرة الحديث أفضل من قراءة القرآن»[١].

وقال ابن عباس: تذاكر العلم بعض ليلة أحب إلي من إحيائها[٢].

وقد كان من وظيفة رسول الله ﷺ الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى، والنصح للمسلين ولذا أمر ﷺ بالتبليغ في قوله: **بلغوا عني ولو آية**. رواه البخاري، والترمذي وغيرهما.

قال البيضاوي: قال: ولو آية، ولم يقل: ولو حديثا، لأن الأمر بتبليغ الحديث يفهم منه بطريق الأولوية، فإن الآيات مع انتشارها، وكثرة حملتها، تكفل اللهّ بحفظها وصونها، عن الضياع، والتحريف. انتهى.

وقال السيد المرتضى الواسطي:

علم الحديث شريف ليس يدركه ... إلا الذي فارق الأوطان مغتربا

وجاهد النفس في تحصيله فغدا ... يجتاب بحرا وفي الأوعار مضطربا

يلقى الشيوخ ويروي عنهم سندا ... وحافظ ما روى عنهم وما كتبا

ذاك الذي فاز بالحسنى وتم له ... حظ السعادة موهوبا ومكتسبا

طوبى لمن كان هذا العلم صاحبه ... لقد نفي الله عنه الهم والوصبا[٣]

وقد ألف الحافظ أبوبكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي كتابا خاصاسماه

---

(١) انظر تخريجه في المدخل (ص ٣٠٧) للبيهقي.

(٢) المدخل (ص ٣٠٥) وانظر فيه أقوالا أخرى

(٣) مقدمة تحفة الأحوذي (١/١٧-١٨)، وانظر مزيدا من الأبيات في الحطة (٤٣-٥٣)

«شرف أصحاب الحديث» وذكر فيه الأحاديث والآثار من الصحابة، والتابعين، وأتباعهم، ومن الملوك، والخلفاء، والوزراء، وغيرهم، في فضل علم الحديث والاشتغال به، وشرف أهله على المهتمين بعلم الكلام والفلسفة من أهل البدع والضلال، من الزنادقة، وهو كتاب حافل في الموضوع.

فقد أسند في كتابه هذا عن يحيى بن أكثم قال: قال لي الرشيد: ما أنبل المراتب؟ قلت: ما أنت فيه يا أمير المؤمنين! قال: فتعرف أجل مني؟ قلت: لا، قال: لكني أعرفه، رجل في حلقة يقول: حدثنا فلان، عن فلان، قال: قال رسول الله ﷺ.

قلت: يا أمير المؤمنين! هذا خير منك، وأنت ابن عم رسول الله ﷺ وولي عهد المسلمين؟

قال: نعم، ويلك، هذا خير مني لأن اسمه مقترن باسم رسول الله ﷺ، لايموت أبدا، نحن نموت ونفنى، والعلماء باقون ما بقي الدهر[١].

وروي بإسناده أيضا عن ابن أبي الخناجر يقول: كنا في مجلس يزيد بن هارون ببغداد، والناس قد اجتمعوا فيه، فمر المتوكل مع جيشه، فنظر إلى مجلس يزيد بن هارون، فلما نظر إليه قال: هذا الملك[٢].

ويقول يحيى بن أكثم: كنت قاضيا، وأميرا، ووزيرا، ما ولج سمعي أحلى من قول المستملي[٣].

---

(١) شرف أصحاب الحديث (٩٩-١٠٠)

(٢) المصدر السابق (١٠٠)

(٣) تهذيب التهذيب (١٨٣/١١) والمستملي هو من كان يعيد كلام الشيخ بصوت عال ليسمعه الحاضرون.

الرحلة في طلب الحديث

كانت مدينة رسول الله ﷺ محطة أنظار المحدثين، إذ كان فيها رسول الله ﷺ وقام بتبليغ رسالة رب العالمين، وسمع منه آلاف من أصحابه حتى بقيت المدينة دهرا دارا للسنة النبوية، تشد إليها الرحال لسماع الحديث.

يقول أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي (ت ٩٣ هـ): كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعنا من أفواههم[١].

ويقول أبو قلابة (ت ١٠٤هـ): لقد أقمت بالمدينة ثلاثا ما لي حاجة إلا رجل عنده حديث واحد، حتى يقدم فأسمعه منه[٢].

إلى أن انتشر أصحاب رسول الله ﷺ في الآفاق، فبدأت رحلات الرواة إلى الأمصار والأقاليم، وصارت هذه الرحلات تعد من أفضل القربات عند الله سبحانه وتعالى لأن النبي ﷺ حث على طلب العلم، والسفر لأجله في عدة أحاديث، حتى إن أحدا يقصد بيت الله الحرام للحج ونيته أن يسمع من علماء الحجاز، وإلى هذا يشير قول ابن المديني: «يحملني حبي للحديث أن أحج فأسمع من محمد»[٣].

وقد حج عبدالملك بن حبيب عالم الأندلس (ت ٢٣٨هـ) فأخذ عن عبدالملك ابن ماجشون، وأسد السنة، وأصبغ بن الفرج؛ وطبقتهم، ورجع إلى الأندلس بعلم

---

(١) سنن الدارمي (١/١١٤) ط. اليماني

(٢) سنن الدرمي(١/١١٤)، المحدث الفاصل (٢٢٣)

(٣) مقدمة الكامل (١٩٤)

جم[1].

قال عمرو بن أبي سلمة للأوزاعي: يا أبا عمرو! أنا ألزمك منذ أربعة أيام، ولم أسمع منك إلا ثلاثين حديثا؟

قال: وتستقل ثلاثين حديثا في أربعة أيام؛ لقد سافر جابر بن عبدالله إلى مصر، واشترى راحلة، فركبها حتى سأل عقبة بن عامر عن حديث واحد، وانصرف إلى المدينة، وأنت مستقل ثلاثين حديثا في أربعة أيام[2].

وقد يسافر أحد للتأكد من الحديث الذي سمعه من رسول الله ﷺ أياماً.

خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ ولم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيره وغير عقبة، فلما قدم منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري وهو أمير مصر، فأخبره، فعجل عليه، فخرج إليه، فعانقه ،ثم قال له: ما جاء بك ياأبا أيوب!

فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيري وغير عقبة، فابعث من يدلني على منزله.

قال: فبعث معه من يدله على منزله، فأخبر عقبة، فعجل ، فخرج إليه، فعانقه. فقال: ما جاء بك ياأبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ ولم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغيرك في ستر المؤمن.

---

(١) تذكرة الحفاظ(٢/٥٢٧)

(٢) معرفة علوم الحديث(٩،٨) وقصة خروج جابر بن عبدالله إلى مصر رواها الطبراني في المعجم الأوسط قال الهيثمي في مجمع الزوائد: (١/١٣٤)، وفي إسناده أبوسنان القسملي، وثقه ابن حبان، وابن خراش في رواية، وضعفه أحمد، والبخاري، ويحيى بن معين، ولفظ الحديث «من ستر على مؤمن عورة فكأنا أحيا موءودة »فضرب بعيره راجعا.

قال عقبة: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول:

من ستر مؤمنا في الدنيا خزية ستره الله يوم القيامة.

قال أبو أيوب: صدقت، ثم انصرف أبوأيوب إلى راحلته، فركبها راجعا إلى المدينة[1].

وخرج جابر بن عبدالله مسيرة شهر إلى عبدالله بن أنيس في حديث واحد ذكره البخاري معلقا (١/١٧٣)

قال الحافظ ابن حجر في فتحه: أخرجه المصنف في الأدب المفرد، وأحمد، وأبو يعلى في مسنديهما من طريق عبدالله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبدالله يقول: بلغني عن رجل حديث سمعه من رسول الله ﷺ، فاشتريت بعيرا، ثم شددت رحلي، فسرت إليه شهرا حتى قدمت الشام، فإذا عبدالله بن أنيس، فقلت للبواب: قل له: جابر علي الباب، فقال: ابن عبدالله؟ قال: نعم، فخرج، فاعتنقني، فقال: حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ، فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **يحشر اللهُ الناس يوم القيامة عراة، فذكر الحديث.**

وله طريق أخرى أخرجها الطبراني في مسند الشاميين، وتمام في فوائده من طريق الحجاج بن دينار، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: كان يبلغني عن النبي ﷺ حديث في القصاص، وكان صاحب الحديث بمصر، فاشتريت بعيرا، فسرت حتى وردت مصر، فقصدت إلى باب الرجل، فذكر نحوه.

---

(١) أخرج الحميدي في مسنده (١/١٨٩) والخطيب في الرحلة (٢٠٦) وفيه: أبو سعد الأعمى قال الحافظ: مجهول. ورواه الطبراني في الكبير (١٩/٤٣٩) وفيه: مكحول لم يسمع من عقبة بن عامر ولذا قال أبو حاتم: مضطرب الإسناد، انظر العلل (١/١٦٤)

وإسناده صالح.

ويبدو من هذا أن جابرا له رحلتان إحداهما إلي الشام والأخرى إلى مصر.

وعن سعيد بن المسيب يقول: إني كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد[١].

وعن الشعبي قال: لو أن رجلا سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن فحفظ كلمة تنفعه فيما يستقبله من عمره رأيت أن سفره لايضيع[٢].

وقال ابن معين: أربعة لاتؤنس منهم رشدا. رجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث[٣].

وقد عاب بعض الناس على المحدثين ورحلتهم في طلب الحديث وقالوا: إنه عمل عبث ،والاشتغال بالفقه أولى من تضيع الأوقات في الرحلات.

فأجاب عنهم الحافظ الرامهرمزي بكلام بليغ ونفيس في بيان محاسن الرحلة قال رحمه الله تعالى: " ولو عرف الطاعن على أهل الرحلة مقدار لذة الراحل في رحلته، ونشاطه عند فصوله من وطنه، واستلذاذ جميع جوارحه عند تصرف لحظاته في المناهل والمنازل، والبُطنان والظواهر، والنظر إلى دساكر الأقطار وغياضها ، وحدائقها ورياضها ، تصفح الوجوه واستماع النغم، ومشاهدة ما لم ير من عجائب البلدان، واختلاف الألسنة والألوان، والاستراحة في أفياء

---

(١) الرحلة(٢٠٨) ، والمحدث الفاصل(٢٢٣)

(٢) الرحلة (٤٩)

(٣) المصدر السابق(٤٧)

الحيطان، وظلال الغيطان[1]، والأكل في المساجد، والشرب في الأودية، والنوم حيث يدركه الليل، واستصحاب من يحب في ذات الله بسقوط الحشمة، وترك التصنع، وكنه ما يصل إلى قلبه من السرور عن ظفره ببغيته، ووصوله إلى مقصده، وهجومه على المجلس الذي شمر له، وقطع الشقة إليه، لَعَلم بأن لذات الدنيا مجموعة في محاسن تلك المشاهد، وحلاوة تلك المناظر، واقتناء تلك الفوائد، التي هي عند أهلها أبهى من زهر الربيع، وأحلى من صوت المزامير، وأنفس من ذخائر العقيان[2]، من حيث حرمها هو وأشباهه بمنازلة الخصوم، وقصد الأبواب، والتخادم للأغتام[3]، مقصور الهمة على حضور مجلس يتوجه عند صاحبه، ومصروف الخاطر إلى خطبة عمل يتقلب في أوساخه، محجوباً مرة، ومستخفاً به أخرى، يروح متحسراً على الفائت، ويغدو مغتاظاً لحظوة من يناوئه عند من يرتجيه، ولايزال في كد التصنع، وذل الخدمة، وحسرات الفائت، حتى تأتيه منيتُه فتختطفه، وتحول بينه وبين مايؤمله، ألا ذلك هو الخسران المبين[4].

وقد خرج الشعبي إلى مكة في ثلاثة أحاديث ذكرت له فقال: لعلي ألقى رجلاً لقي النبي ﷺ، أو من أصحاب النبي ﷺ[5].

---

(١) من الغوط والغائط هو في الأصل المطمئن الواسع من الأرض انظر القاموس والصحاح والمصباح المنير.

(٢) العقيان: الذهب الخالص الصحاح.

(٣) الأغتام من الغتمة، والغتمة في المنطق مثل العجمة وزنا ومعنى ورجل أغتم: لايفصح شيئاً الصحاح، والمصباح المنير.

(٤) المحدث الفاصل: (٢١٨ ، ٢١٩)

(٥) المصدر السابق: (٢٢٤)

وقال أبوحاتم: كان معدان بن عبدالجبار الأزدي صدوقاً، اختلفت إليه أكثر من عشرين مرة في سبب حديث واحد، ولم يكن عنده إلاَّ حديث واحد حتى سمعته[١].

وتحمل المحدثون المتاعب المتنوعة، والمشاق الشديد لسماع الحديث، لذا قال إبراهيم بن أدهم: إن الله تعالي يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث[٢].

لقد أثرت هذه الرحلات العلمية في جمع النصوص الشرعية التي كانت منتشرة في الآفاق الإسلامية، حتى سهل على أئمة الحديث استخراج المعاني والمطالب، والمقارنة بين الروايات المختلفة وموازنتها برواية الآخرين، ورد كيد الكذابين والوضاعين إلى نحورهم، ونتيجة لذلك ترعرع علم الجرح والتعديل، فإن الناقد إذا سافر إلى بلد المروي عنه، واختلط بأهله استطاع أن يطلع على أحواله عن كثب، ويسأل عنه أهله، فيسهل عليه الحكم على ذلك الرجل الذي قد لايكون دقيقاً في الحكم عليه إذا كان بعيدا عن دياره، ومن هنا قد يكون الراوي معروفا في الحديث روى عنه أهل بلده، ويُعدُّ منكراً إذا روى عنه غير أهل بلده، فيقال مثلاً: رواية أهل العراق عن زهير بن محمد أشبه، ورواية أهل الشام عنه منكراً.

وقال البخاري في إسماعيل بن عياش: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غيرهم ففيه نظر.

وقال عبدالله بن المديني: سمعت أبي يقول: ماكان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عياش، لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في

(١) الجرح والتعديل: (٤/١/٤٠٤)

(٢) شرف أصحاب الحديث (٢٤)

حديثه عن أهل العراق[1].

وللسبب المذكور، صار من عداد الضعاف حتى قال فيه أبوإسحاق الفزاري: ذاك رجل لايدري ما يخرج من رأسه.

ومن يراجع كتب الحديث يقف على كثير من المواضع يقال فيها: هذا مما تفرد به أهل البصرة، وهذه من سنن أهل الشام لم يشاركهم فيها أحد، ففي سنن أبي داود في كتاب الطهارة، باب أيصلي الرجل، وهو حاقن.

قال: حدثنا محمد بن خالد السلمي، حدثنا أحمد بن علي، حدثنا ثور، عن يزيد بن شريح الحضرمي، عن أبي حي المؤذن، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: **لايحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو حقن حتى يتخفف**، ثم ساق نحوه على هذا اللفظ قال:

ولايحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤم قوماً إلا بإذنهم، ولايختص نفسه بدعوة دونهم، فإن فعل فقد خانهم.

قال أبوداود: "هذا من سنن أهل الشام لم يشركهم فيها أحد"[2].

وكانت هذه الرحلات حداً فاصلاً بين المتقنين والمتساهلين في رواية الحديث، فإن الذي لم يتحمل المشاق لسماع الحديث من مصدره الأصلي عُدَّ من المتساهلين وهو نوع من الجرح. وأوضح مثال لذلك ماذكره الخطيب البغدادي عن ابن لهيعة الإمام الكبير، والفقيه الشهير في الديار المصرية بأنه كان من المتساهلين، فأي

---

(١) ميزان الاعتدال ١/ ٢٤٠-٢٤٢)

(٢) سنن أبي داود (١/ ٦٩-٧١)

كتاب جاؤوا به إليه بدأ يحدث منه[١].

وذلك بدون أن يسمع الكتاب من مصنفه، ويتحمل المشاق بالرحلات والأسفار، ولذا لما احترقت كتبه اختلط عليه علمه فصار في عداد المتروكين إلاّ من أخذ عنه العلم قبل ذلك.

وقد انتقد يحيى بن معين رجلاً يكتب في بلده، ولايرحل في طلب الحديث.

وألف الحافظ أبوبكر الخطيب رسالة خاصة في الرحلة في طلب الحديث، وهي مطبوعة ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث بالقاهرة. كما استفاد المحدثون من هذه الرحلات في جمع ما ألف من الكتب الإسلامية في الشرق والغرب في مختلف الفنون، يقال: إن أبا عبدالله بن منده (ت٣٩٥هـ) لما رجع من رحلته الطويلة بلغت كتبه التي جمعها، وحملها معه، أربعين حملاً.[٢]

وقد كان المحدث يعرف بالرحالة والرحال، وبالجوالة والجوال. ومن يوصف بأنه طواف الأقاليم يكون موضع الإكبار والإجلال .

يقول الأستاذ " آدم متز" : وكان مثل العالم الذي يطلب الحديث مثل التاجر، أو عامل السلطان، في كثرة غشيانه للخانات التي يأوي إليها المسافرون، أو في طوافه في السكك وهكذا بقي شأنه في الحركة والتجوال زماناً طويلاً[٣].

وقد عقد الرامهرمزي فصلاً خاصاً في كتابه " المحدث الفاصل" فقال:

---

(١) الكفاية: (١٥٢)

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٣٢)

(٣) الحضارة الاسلامية في القرن الرابع (١/ ٢٥٤)

الراحلون الذين جمعوا بين الأقطار، ثم قسم هؤلاء إلى خمس طبقات، وذكر في كل طبقة أسماء المحدثين، والأقطار التي رحلوا إليها. ومنها: المدينة، ومكة، واليمن، والعراق، ومصر، والجزيرة، والشام، وخراسان، والري، ومرو، وبخاري، واليمامة.

وهذه البلدان اشتهرت في القرنين الثاني والثالث بالمراكز والحلقات التي تلقى فيها أحاديث رسول الله ﷺ، وتمحص تمحيصاً دقيقاً، وتناظر وتناقش، ثم تدون في المصنفات الخاصة.

عدم استعمال حسن الظن في رواية الحديث

قال أحمد بن سنان: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: "خصلتان لايستقيم فيهما حسن الظن: الحكم، والحديث، يعني لايستعمل حسن الظن في قبول الرواية عمن ليس بمرضي"[1]، لأن حسن الظن بالراوي حمل بعض العلماء على التساهل في رواية الحديث عن مستور الحال، لذلك وضع العلماء ضوابط ومقاييس للرد على هذه المفسدة العظيمة. وهي ما تسمى بأصول الجرح والتعديل.

ومن آداب المحدث: إذا سئل سؤالاً ولايعلم جوابه أن يقول: لاأدري، قال تعالى: **﴿ ولاتقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب، إن الذين يفترون على الله الكذب لايفلحون ﴾** (النحل: ١١٦).

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٥)

وروى ابن عبدالبر عن خلف بن القاسم، ثنا أبو الميمون، ثنا أبوزرعة، ثنا الوليد بن عقبة، ثنا الهيثم بن جميل قال: شهدت مالك بن أنس سئل عن ثمان وأربعين مسألة. فقال في اثنتين وثلاثين منها: لاأدري[١].

وقال ابن وهب عن مالك، قال سمعت ابن هرمز يقول: ينبغي للعالم أن يورث جلساءه من بعده: لاأدري، حتى يكون أصلاً في أيديهم فإذا سئل أحدهم عما لايعلم قال: لاأدري[٢].

وقد يظن بعض الناس أن قول العالم: " لاأدري، يضع من قدره وعظمته، والأمر بعكس هذا ، فإن قوله: "لاأدري" يرفع منزلته عند الله، وعند الناس، لأن هذا القول لايصدر عن قلب خال من مراقبة الله سبحانه وتعالى.

يقول ابن جماعة الكناني (ت ٧٣٣هـ): " إنما يأنف من قول "لاأدري" من ضعفت ديانته، وقلت معرفته، لأنه يخاف من سقوطه من أعين الحاضرين. وهذه جهالة، و رقة دين، وربما يشتهر خطؤه بين الناس فيقع فيما فر منه، ويتصف عندهم بما احترز عنه".

ومن آداب المحدث إذا سئل سؤالاً ولايعلم جوابه أن يعترف بعدم علمه في هذه المسألة.

قال محمد بن عبدالحكم: سألت الشافعي عن المتعة أكان فيها طلاق، أو ميراث، أو نفقة؟ فقال: لاأدري[٣].

---

(١) التمهيد (١/٧٣)

(٢) المصدر السابق.

(٣) تذكرة السامع والمتكلم (٤٢)

قال القاسم بن محمد: أقبح من الجهل أن أقول بغير علم، أو أحدث عن غير ثقة[١].

ومثل هذه الحكايات عن السلف الصالح كثيرة جداً، وقد ذكر البيهقي رحمه الله في المدخل إلى السنن الكبرى مجموعة كبيرة منها[٢].

مايتفق فيه المحدث والشاهد من الصفات وما يفترقان فيه

قال الخطيب: فأما ما يشترك فيه المحدث والشاهد، من الصفات فهي: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والضبط، والصدق، والأمانة، والعدالة، وماشاكل ذلك.

وأما ما يفترقان فيه فوجوب كون الشاهد حراً، وغير والد، ولامولود، ولاقريب، ولاصديق ملاطف، وكونه رجلاً إذا كان في بعض الشهادات، وأن يكون الشهود اثنين في بعض الشهادات، وأربعة في بعضها، وكل ذلك غير معتبر في المحدث، لأننا نقبل خبر العبد، والمرأة، والصديق وغيره.

وأما ما روي في هذا من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: **لاتكتبوا العلم إلاّ عمن تجوز شهادته**، ففيه صالح بن حسان تفرد بروايته، وهو ممن اجتمع نقاد الحديث على ترك الاحتجاج به، لسوء حفظه، وقلة ضبطه، وكان يروي هذا الحديث عن محمد بن كعب تارة متصلاً، وأخرى مرسلاِ، ويرفعه تارة، ويوقفه

---

(١) التمهيد (٤٦/١)

(٢) المدخل إلى السنن الكبرى (٤٢٩-٤٣٧) بتحقيقي

أخرى، وساق الخطيب في الكفاية جميع هذه الأسانيد[١].

ورواه أيضاً في تاريخه[٢]، كما رواه ابن عدي في المقدمة[٣]، وقال: هذا الحديث رواه عن محمد كعب، صالح بن حسان ، رفعه عنه بعضهم، وأوقفه بعضهم.

وصالح بن حسان هذا: قال فيه البخاري: منكر الحديث، وضعفه أبوداود ، وقال النسائي: متروك الحديث. وقال أبوحاتم: منكر الحديث، ضعيف[٤].

ومع هذا ، فالرواية والشهادة تجتمعان في بعض الوجوه.

قال الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- في مقدمة صحيحه: "واعلم-وفقك الله تعالى- أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لايروي منها إلاّ ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتّقي منها ما كان منها عن أهل التهم، والمعاندين، من أهل البدع. والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه قوله جل ذكره: **﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾**[٥].

---

(١) الكفاية (٩٥)

(٢) تاريخ بغداد (٩/١٠٢)

(٣) ابن عدي في مقدمة الكامل (٢٤١)

(٤) ميزان الاعتدال (٢/٢٩١)

(٥) سورة الحجرات: آية/٦.

وقال جل ثناؤه: ﴿ **ممن ترضون من الشهداء** ﴾[١].

وقال عزوجل: ﴿ **وأشهدوا ذوي عدل منكم** ﴾[٢].

فدل بما ذكرنا من هذه الآي أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول ، وأن شهادة غير العدل مردودة.

والخبر وإن فارق معناه، معنى الشهادة في بعض الوجوه فقد يجتمعان في أعظم معانيهما: إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم، ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار، نحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، كما في الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ: **من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**. انتهى[٣].

وقد ذكر السيوطي وجوه الفرق بين الشاهد والراوي فبلغت واحداً وعشرين وجهاً[٤].

الشروط المعتبرة للمحدث في زماننا

لقد أعرض الناس في هذه الأعصار عن الشروط المعتبرة في رواية الحديث لأن القصد من الرواية في هذا الزمان المحافظة على بقاء سلسلة الإسناد بحدثنا وأخبرنا التي خصت بها هذه الأمة.

---

(١) سورة البقرة: آية/٢٨٢.

(٢) سورة الطلاق: آية/٢

(٣) مقدمة صحيح مسلم مع شرح النووي (١/ ٦١-٦٢)

(٤) انظر تدريب الراوي (١/ ٣٣٣-٣٣٤)

فالمعتبر من الشروط للمحدث اليوم أن يكون مسلماً بالغا عاقلا غير متظاهر بالفسق، متمسكاً بالآداب الشرعية، ظاهراً وباطناً، لأن الأحاديث قد جمعت في الكتب فلايمكن أن يذهب شيء منها كما لايمكن أن يثبت شيء لم يكن مدونا في كتب الأئمة فمن جاء بحديث غير معروف لايقبل كما لايلتفت إلى من أنكر حديثاً معروفاً عند الأئمة[١].

فالعمدة في زماننا - كما قال الذهبي في مقدمة ميزانه - ليس على الرواة، بل على المحدثين والمفيدين، والذين عرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السامعين[٢].

وأضيف هنا أن يكون المجاز له في رواية الحديث حاصلا على شهادة جامعية من إحدى الكليات الشرعية المعروفة لدى المجيز مع سلامة في عقيدته وسلوكه وفقنا الله جميعا لما يحب ويرضي.

---

(١) قارن بماقاله النووي في الإرشاد (٣١٨/١)

(٢) مقدمة الميزان (٤)

الفَصْل الأول

في

الجـــرح

الجرح لغة: جرح يجرح جرحاً، أي أثر فيه بالسلاح، قال الحطيئة:

ملّوا قِراه وهَرّته كلابهم وجرحوه بأنياب وأضراس

ويقال: جرح الحاكم الشاهد، إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره. وقد قيل ذلك في غير الحاكم أيضاً، فيقال: جرح الرجل، أي غض شهادته.

قال الأزهري: ويروى عن بعض التابعين أنه قال: كثرت هذه الأحاديث واستجرحت، أي فسدت. أراد أن الأحاديث كثرت حتى أحوجت أهل العلم بها إلى جرح بعض رواتها، ورد روايته[1].

وقال بعض فقهاء اللغة: الجرح بالضم يكون في الأبدان بالحديد ونحوه، والجرح بالفتح يكون باللسان في المعاني والأعراض، ونحوها، وهو المتداول بينهم وإن كان في أصل اللغة بمعنى واحد[2].

وفي الاصطلاح: هو بيان لعيوب رواة الحديث التي لأجلها تسقط عدالتهم، ويكون حديثهم من عداد الضعاف.

قال ابن الأثير: الجرح وصف متى التحق بالراوي، والشاهد، سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به[3].

ويتحقق الجرح في الراوي بسلب أحد الأمرين، وهما: العدالة والضبط، ولكل واحدمنهمامراتب حسب الشدة والخفة.ويمكن توضيح ذلك بالخريطة التالية.

---

(١) لسان العرب مادة جرح: (٣/٢٤١-٢٤٥)

(٢) تاج العروس مادة جرح: (٢/ ١٣٠)

(٣) جامع الأصول:(١/ ١٢١)

يجرح الراوي سلب أمرين هامين

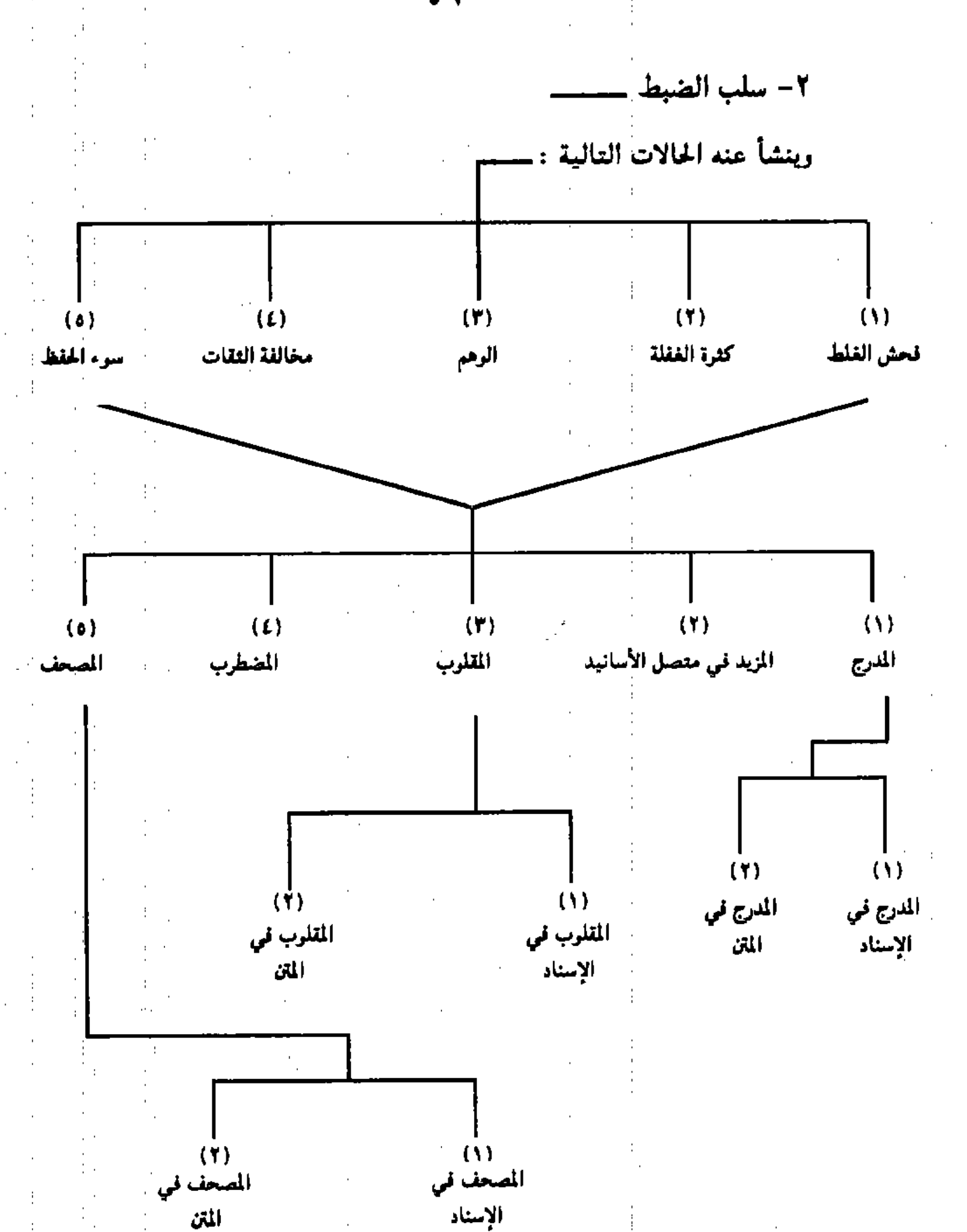
١- سلب العدالة

وينشأ عنه الحالات التاليه :

- (١) الكذب
- (٢) التهمة بالكذب
- (٣) الفسق
  - (١) فسق مكفر
  - (٢) فسق غير مكفر
- (٤) البدعة
  - (١) بدعة مكفرة
  - (٢) بدعة غير مكفرة
- (٥) الجهالة
  - (١) مجهول العين
  - (٢) مجهول الحال

٢- سلب الضبط

وينشأ عنه الحالات التالية :



على هذا فمن سلبت عدالته صار فاسقاً على مراتب، ومن سلب ضبطه صار مغفلاً على مراتب.

وأما السقوط في الإسناد فينشأ عنه المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، والمدلس.

والتدليس ينقسم إلى ثلاثة أقسام: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وتدليس التسوية كما هو مقرر في مصطلح الحديث.

الجـــرح ليس بغيبة

قال ابن الأثير: " قد عاب من لايفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال، لأنهم لم يقفوا على الغرض من ذلك، ولاأدركوا المقصد فيه، وإنما حمل أصحاب الحديث على الكلام في الرجال، وتعديل من عدلوا، وجرح من جرحوا، الاحتياط في أمور الدين، وحراسة قانونه، وتمييز مواقع الغلط والخطأ في هذا الأصل الأعظم الذي عليه مبنى الإسلام، وأساس الشريعة، ولا يظن بهم أنهم أرادوا الطعن في الناس، والغيبة والوقيعة فيهم، ولكنهم بينوا ضعف من ضعفوه، لكي يعرف فتجتنب الرواية عنه والأخذ بحديثه تورعاً وحسبة وتثبتاً في أمر الدين، فإن الشهادة في الدين أحق وأولى أن يتثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال، فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك وتبيين أحوال الناس، وهو من الأمور المتعينة العائدة بالنفع العظيم في أصول الدين[١]".

والأصل في ذلك مارواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت:

---

(١) جامع الأصول (١/ ١٣٠-١٣١)

استأذن رجل على رسول الله ﷺ فقال: **ائذنوا له، بئس أخو العشير، أو ابن العشيرة.**

فلما دخل ألان له الكلام. قلت: يارسول الله! قلت الذي قلت، ثم ألنتَ له الكلام؟ قال: **أي عائشة! إن شر الناس من تركه الناس - أو ودعه الناس- اتقاء فُحشه**[1]، واللفظ للبخاري.

واستدل البيهقي -رحمه الله تعالى- بقول النبي ﷺ: **المؤمنون شهداء الله في الأرض**، على وجوب تبيين حال من وجد منه مايوجب رد خبره. وقال: وروينا عنه، عن جماعة من الصحابة تكذيب الكاذب، الإخبار به، وروينا عن جماعة من التابعين فمن بعدهم من الأئمة[2].

وما رواه أيضاً عبدالرزاق عن معمر عن موسى الجندي قال: **رد رسول الله ﷺ شهادة رجل في كذبة كذبها.**

قال معمر: لاأدري أكذب على الله، أو على رسوله، أو كذب على أحد من الناس[3].

ويستنبط من هذا أنه لاتجوز الرواية عن الكذابين، ولو كان كذبه في حديث الناس فضلاً عن حديث رسول الله ﷺ، ولامانع منه بيان كذبه، إذ أنه ليس

---

(١) البخاري في الأدب (١٠/ ٤٧١) ومسلم في البر والصلة باب حسن العشيرة.

(٢) معرفة السنن والآثار (١/ ١٤٨)

وأما الحديث: المؤمنون شهداء الله في الأرض: فهو في صحيح مسلم (٢/ ٦٥٥) من حديث أنس قال: مر بجنازة فأثنى عليها خيراً فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "وجبت وجبت .... أنتم شهداء الله في الأرض.

(٣) التمهيد (١/ ٦٨)

بغيبة لشرف المطلب المراد منه.

قال الحافظ في مقدمة كتابه لسان الميزان: ثم إن من بعد الصحابة تلقوا ذلك منهم، وبذلوا أنفسهم في حفظه وتبليغه، وكذلك من بعدهم، إلا أنه دخل فيمن بعد الصحابة في كل عصر قوم ممن ليست له أهلية ذلك، وتبليغه فأخطأوا فيما تحملوا ونقلوا، ومنهم من تعمد ذلك فدخلت الآفة فيه من هذا الوجه.

فأقام الله طائفة كثيرة من هذه الأمة للذب عن سنة نبيه ﷺ فتكلموا في الرواية على قصد النصيحة.

ولم يعد ذلك من الغيبة المذمومة، بل كان ذلك واجباً عليهم وجوب كفاية[١].

وقال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: "وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخير، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثماً بفعله ذلك، غاشاً لعوام المسلمين، إذ لايؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لاأصل لها مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات، وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة، ولامقنع[٢]".

---

(١) لسان الميزان (١/٣-٤)

(٢) مقدمة مسلم(٢٨)

قال الإمام النووي: إن غيبة الرجل حيا وميتا تباح لغرض شرعي، لايمكن الوصول إليه إلا بها، وهي ستة:

الأول: التظلم، فيجوز للمظلوم أن يتظلم إلى السلطان والقاضي وغيرهما، فيقول: ظلمني فلان بكذا.

الثاني: الاستعانة على تغيير المنكر، ورد العاصي إلى الصواب، فيقول لمن يرجو قدرته على إزالة المنكر: فلان يعمل كذا، فازجره عنه ونحو ذلك، ويكون مقصده التوصل إلى إزالة المنكر.

الثالث: الاستفتاء، فيقول للمفتي: ظلمني أبي، أو أخي، أو فلان بكذا فهل له ذلك؟ فهذا جائز للحاجة.

الرابع: تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم، وذلك من وجوه:

منها: جرح المجروحين من الرواة والشهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين بل واجب للحاجة.

ومنها: المشاورة في مصاهرة إنسان.

ومنها: إذا رأى متفقها يتردد إلى مبتدع أو فاسق يأخذ عنه العلم.

ومنها: أن يكون له ولاية، لايقوم بها علي وجهها.

الخامس: أن يكون مجاهرا بفسقه أو بدعته كالمجاهر بشرب الخمر، ومصادرة الناس، وأخذ المكس، وجباية الأموال ظلما.

السادس: التعريف، فإذا كان الإنسان معروفا بلقب كالأعمش، والأعرج، والأصم، والأعمى، والأحول وغيرهم جاز تعريفهم بذلك، ويحرم إطلاقه علي جهة

التنقيص، ولو أمكن تعريفه بغير ذلك كان أولى[١].انتهى مختصرا.

قال عاصم الأحول: جلست إلى قتادة، فذكر عمرو بن عبيد، فوقع فيه: فقلت: لاأرى العلماء يقع بعضهم في بعض، فقال: يا أحول! ألا تدري أن الرجل إذا ابتدع فينبغي أن يذكر حتى يحذر[٢].

قال ابن عدي: حدثنا يوسف بن الحجاج نا أبو زرعة الدمشقي قال: سمعت أبا مسهر يسأل عن رجل يغلط، ويهم، ويصحف؟ قال: بين أمره، قلت له: أرى ذلك من الفتنة؟ قال: لا[٣].

وذكر ابن المبارك رجلا، فقال: يكذب، فقال له رجل: يا أبا عبدالرحمن! تغتاب؟ قال: اسكت، إذا لم نبين كيف يعرف الحق من الباطل؟[٤].

وروي عن ابن علية أنه قال في الجرح: إن هذا أمانة ليس بغيبة[٥].

وذكر حديث رجل عنده فقال: لاتحدث عن هذا فإنه ليس بثبت، فقيل له: اغتبته، فقال إسماعيل بن علية: ما اغتابه، ولكنه حكم عليه أنه ليس بثبت[٦]

قال يحيى بن سعيد: سألت سفيان الثوري، وشعبة، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة عن الرجل واهي الحديث، فأسأل عنه؟ فأجمعوا أن أقول: ليس

---

(١) رياض الصالحين (٦٧٣) في بيان ما يباح من الغيبة، الباب(٢٥٦)

(٢) ميزان الاعتدال(٣/٣٧٣)

(٣) مقدمة الكامل(ص ١١٤)

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب(٧٧)

(٥) المصدر السابق (٧٧)

(٦) الجرح والتعديل (٢/٢٣)

هو ثبتا، وأن أبين أمره[١].

قال ابن المبارك: قلت لسفيان: إن عباد بن كثير يغلط في الحديث، فأذكره للناس؟ قال: نعم، اذكره[٢].

قال ابن مهدي: مررت مع سفيان الثوري برجل فقال: كذاب والله! لولا أنه لايحل لي أن أسكت لسكت[٣].

وعن محمد بن بندار السباك الجرجاني قال: قلت لأحمد بن حنبل: ياأبا عبدالله! إنه ليشتد على أن أقول: فلان كذاب، فلان ضعيف؟ فقال لي: إذا سكت أنت، وسكت أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم[٤].

وعن النضر بن شميل قال: سمعت شعبة: يقول: تعالوا حتى نغتاب في دين الله.

وعن أسود بن سالم قال: سمعت هشيما يقول: كنا ندع مجالسة شعبة لأنه كان يدخلنا في الغيبة[٥].

ويظهر أن بعض الناس تركوا الجلوس مع شعبة لأنه كان يتكلم في الرجال، ظنا منهم بأن ذلك من الغيبة المحرمة شرعا.

---

(١) المحدث الفاصل(٥٩٤)، والجرح والتعديل٢/٢٤)، ومقدمة الكامل (١١٣)، والأباطيل (٨/١)

(٢) المحدث الفاصل(٥٩٤)

(٣) الأباطيل (٩/١)

(٤) الكفاية(٤٦)، والأباطيل(١٠/١)

(٥) مقدمة الكامل(١١٦)

هذه النصوص من الأئمة الأعلام تبين بصراحة جواز مثل هذه الغيبة، والاختلاف في ذلك بين العلماء، أيسمى غيبة أم لا؟ والظاهر أنه غيبة، ولكن جوزها العلماء حفاظا على سنة رسول الله ﷺ، وصونا للشريعة الإسلامية، لا طعنا في الناس، وكذا أجمعوا على أنه لايجوز التجاوز عن الحد المطلوب، وقالوا: إن الإفراط في الجرح من أقبح القبائح التي حرمها الشارع. قال الله تعالى: ﴿ **أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا** ﴾ [الحجرات/١٢].

وقد خطب النبي ﷺ في حجة الوداع فقال: **إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام**، كما في حديث مسلم.

قال العز بن عبدالسلام: إنه لايجوز للشاهد أن يجرح بذنبين، مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما، فإن القدح إنما يجوز للضرورة، فليقدر بقدرها[١].

قال ابن دقيق العيد: أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من المسلمين: المحدثون، والحكام[٢].

فعلى من يشتغل بعلم الجرح والتعديل أن يعلم جيدا أن أعراض المسلمين محرمة، وجوزها الشارع لمقصد، فلا يجوز أن يتجاوز هذا المقصد، ولايحمله الهوى في نفسه، والتعصب لمذهبه، أن ينحرف عن الحق، فذلك من شر الأمور.

---

(١) انظر فتح المغيث(٣/٣٢٥)

(٢) قاعدة في الجرح والتعديل للسبكي(٣٠) ومقدمة ابن الصلاح(١٩٤)

من يقبل قوله في الجرح والتعديل

يشترط فيمن يتصدى للجرح والتعديل: العلم، والتقوى، والورع، والصدق، والأمانة، والابتعاد عن التعصب، ومعرفة أسباب الجرح والتزكية، لأنه بعد مضي القرن الأول، وطلوع القرن الثاني- وهو عصر أوساط التابعين- ظهر الضعف في رواة الحديث، فتصدى لبيان أسباب الضعف رجال كانوا موثوقين في دينهم، وأمانتهم كالشعبي، وابن سيرين، ثم تتابع الناس في النقد والجرح للرواة، وقد انتشرت المذاهب الفقهية، وظهرت البدع المتنوعة من التشيع وغيره، فانتفت الأمانة، والديانة، وبدأ الكلام يصدر من أفواه بعض الناس في الرجال دون معرفة هذا الفن الدقيق لذلك اشترط العلماء فيمن تصدى لهذا العلم الشريف الشروط المذكورة أعلاه، وقد انقسم النقاد إلى أقسام: متشدد، ومتساهل، ومعتدل.

يقول الذهبي في مقدمة (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل): «اعلم هداك الله أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام:

(١) قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين، وأبي حاتم الرازي.

(٢) وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك، وشعبة.

(٣) وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة، والشافعي، والكل أيضا على ثلاثة أقسام:

١- قسم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين، وبالثلاث، ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا عدل شخصا فعض علي قوله بالنواجذ وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلا، فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه، ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق، فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا هو الذي

قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسرا، أي لايكفي أن يقول فيه ابن معين: مثلا هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه. فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب كابن معين، وأبي حاتم، والجوزجاني.

٢- وقسم في مقابلة هؤلاء -كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبدالله الحاكم، وأبي بكر البيهقي- متساهلون.

٣- وقسم -كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي- معتدلون، ومنصفون[1].

وبعد الاستقراء لكلام العلماء تبين أنه لابد من توفر الشروط التالية لمن يتصدى للجرح والتعديل.

١- أن يكون الجارح مستيقظا، ومستحضرا.

٢- أن يكون متحريا لكلام العلماء.

٣- أن يضبط ما يصدر عنه لئلا يقع في التناقض.

٤- أن يكون عالما بأسباب الجرح والتعديل.

٥- أن يكون عالما بتعاريف كلام العرب، فلا يغير كلام الناس حتى لايكون عكس ما يريده المتكلم.

٦- أن يكون بعيدا عن التعصب المذهبي كرمي الجوزجاني سعيد بن عمرو الكوفي بالتشيع بقوله فيه: كان زائغا غاليا في التشيع، وقد وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي، وإسحاق بن راهويه، وكان من فقهاء الكوفة، أخرج له الشيخان، والترمذي، لذا قال الحافظ: الجوزجاني غال في النصب،

---

(١) المخطوط ٢ ألف وب، انظر أيضا فتح المغيث (٣/٣٢٥)

فتعارضا[١].

٧- لاتحمله العداوة الشخصية.

٨- أن يكون حليما، وصبورا حتى لايغضب من كلام الناس فيه فيرميهم بمالايستحقونه.

٩- أن لاتحمله القرابة على العدول عن قول الحق.

قال محمد بن أبي السرى، في أخيه الحسين بن أبي السري: لاتكتبوا عنه، فإنه كذاب.

وقال فيه أبو عروبة الحراني: هو خال أمي، وهو كذاب[٢].

وقال علي بن المديني في أبيه: أبي ضعيف[٣].

هذه بعض الشروط لمن يتصدى للجرح والتعديل وقد أشار إلى بعضها الحافظ في النخبة، والذهبي في الموقظة.

أيقبل الجرح مجملا أم لا ؟

إن مناهج المحدثين في قبول الجرح أشد من قبول التعديل لأن الناس يختلفون في إسقاط العدالة، والحكم بالفسق بأدنى سبب.

يقول الخطيب: مذاهب النقاد للرجال غامضة دقيقة وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز، فتوقف عن الاحتجاج بخبره، وإن لم يكن الذي سمعه موجبا

---

(١) هدى الساري (٤٠٦)

(٢) ميزان الاعتدال(١/٥٣٦)

(٣) المصدر السابق(٢/٤٠١)

لرد الحديث، ولامسقطا للعدالة[١].

فكانوا يتشددون في قبول الرواية حتي من مرتكبي المباحات كالجلوس في الطرقات، والأكل في الأسواق، والمشي مكشوف الرأس، والتبسط في المداعبة، والمزاح[١].

ونظرا للشدة والدقة البالغتين في نقد الرجال اختلف العلماء في قبول الجرح على رأيين:

أحدهما: لايقبل الجرح مبهما وذلك لسببين: أن الجرح يحصل بأمر واحد فلا يشق ذكره.

والثاني: أن الناس يختلفون في أسباب الجرح، فيجرح أحد بأمر لايراه غيره جرحا في نفس الأمر، لذا لزم بيان سبب الجرح ليكون واضحا أمام الناقد،

قال الشافعي: «يجب ذكر سبب الجرح دون التعديل إذ قد يجرح بما لايراه جارحا لاختلاف المذاهب فيه[٢]».

وقد ذكر الذهبي في الميزان مثالا لذلك في ترجمة معلى بن منصور الرازي الفقيه، قيل لأحمد : كيف لم تكتب عنه قال: كان يكتب الشروط ، ومن كتبها لم يخل من أن يكذب.

قال الذهبي: فهذا الذي صح عن أحمد بن حنبل فيه، وهكذا حكى أبو الوليد الباجي في كتايه.

وأما ابن أبي حاتم فحكى عن أبيه، أنه قال: قيل لأحمد: كيف لم تكتب

---

(١) الكفاية(١٠٩)

(٢) المستصفي(١/١٩٢)

عن معلى؟ فقال: كان يكذب.

وقال أبو داود في سننه: كان أحمد لايروي عن معلى لأنه كان ينظر في الرأي.

ووثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: رحم الله أحمد بن حنبل، بلغني أنه كان في قلبه غصص من أحاديث ظهرت عن المعلى بن منصور[١].

وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة.

ذُكر الحسن بن موسى عند ابن المديني فقال: كان ببغداد، كأنه ضعفه.

وعقب عليه الخطيب بقوله: لا أعلم علة تضعيفه إياه، انتهى.

كأنه لم يقبل من ابن المديني هذا الجرح المجمل، لذا نرى أنه قد وثقه ابن معين، وابن سعد، ومسلم وغيره، وأخرج له أصحاب الكتب الستة[٢].

يقول جريرالضبي: أتيت سماك بن حرب، فرأيته يبول قائما، فرجعت، ولم أسأله[٣].

وقد وثق جماعة من العلماء سماك بن حرب، وأخرج له مسلم، وكان فيه ضعف قليل.

قال الشافعي: حضرت بمصر رجلا يجرح رجلا، فسئل عن سببه، وألح عليه؟ فقال: رأيته يبول قائما، قيل: وما في ذلك؟ قال: ترد الريح من رشاشه على يده وثيابه، فيصلي فيه ، قيل: هل رأيته قد أصابه الرشاش، وصلى قبل أن

---

(١) الميزان(٤/ ١٥٠)، وقال الحافظ: أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب.

(٢) تهذيب التهذيب(٢/٣٢٣)

(٣) ميزان الاعتدال(٢/ ٢٣٢-٢٣٣)

يغسل ما أصابه؟ قال: لا، ولكن أراه سيفعل[١].

وهناك أمثلة كثيرة ذكرها الخطيب في الكفاية، وبين أنه قد أخرج الإمامان البخاري، ومسلم أحاديث جماعة سبق الجرح فيهم من غيرهم كعكرمة مولى ابن عباس، وإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق عند البخاري، وسويد بن سعيد عند مسلم، وسلك أبو داود السجستاني هذه الطريق، وغير واحد ممن بعده، فدل ذلك على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لايثبت إلا إذا فسر سببه[٢].

قال النووي في مقدمة شرح مسلم: «قال الإمام الحافظ أبوبكر الخطيب البغدادي وغيره: ما احتج البخاري، ومسلم، وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر المسبب[٣].

الرأي الثاني: قبول الجرح من غير بيان السبب إذا كان الجارح عالما بأسباب الجرح.

قال السيوطي: وهذا اختيار القاضي أبي بكر الباقلاني، ونقله عن الجمهور، واختاره الغزالي، والرازي، والخطيب، وصححه أبو الفضل العراقي، والبلقيني، انتهى[٤].

---

(١) قاعدة في الجرح والتعديل(٥٤)

(٢) انظر الكفاية (١٠٨ - ١٠٩)

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي(١/ ٢٥)

(٤) تدريب الراوي (٣٠٨) انظر أيضا المستصفي(١/ ١٨٨) إلا أنه يقول «والصحيح عندنا أن هذا يختلف باختلاف حال المزكي فمن حصلت الثقة بصيرته وضبطه يكتفي باطلاقه، ومن عرفت عدالته في نفسه ولم تعرف ببصيرته بشروط العدالة فقد تراجعه إذا فقدنا عالما بصيرا به، وعند

والجارح لايخلو من أحد الحالين: إما أن يكون عالما بأسباب الجرح، فهذا لايكلف أن يفسر ما أجمل من الجرح في شخص من الأشخاص، وحكمه من مثل العدل الذي لايستفسر عما به صار عنده المزكي عدلا، لأننا متى استفسرنا الجارح لغيره، فإنما يجب علينا بسوء الظن والاتهام بالجهل بما يصير به المجروح مجروحا. أما إذا كان الجارح عاميا وجب لا محالة استفساره[1].

يتبين من هذا أن الجرح إذا كان من عالم لايحتاج إلى الاستفسار، ومن هذا الباب أقوال الجرح في الكتب الحديثية التي اكتفت بالإجمال.

قال ابن الصلاح: ولقائل أن يقول: إنما يعتمد الناس في جرح الرواة، ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل، وقلما يتعرضون فيها لبيان السبب، بل يقتصرون على مجرد قولهم: «فلان ضعيف»، «وفلان ليس بشيء» ونحو ذلك، أو «هذا حديث ضعيف»، «وهذا حديث غير ثابت»، ونحو ذلك، فاشتراط بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك، وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر.

قال - رحمه الله تعالى -: وجوابه أن ذلك، وإن لم نعتمده في إثبات الجرح ، والحكم به فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن مثل حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناء على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف[2].

والمحدثون لم يعتمدوا على هذه الكتب كثيرا، لأنها أثارت ريبة في

ذلك نستفصله، وأما إذا تعارض الجرح والتعديل قدمنا الجرح، فإن الجارح اطلع على زيادة ما اطلع عليها المعدل ولانفاها.

(١) الكفاية(١٠٧-١٠٨)

(٢) مقدمة ابن صلاح(٥١)

نفوسهم، فبدأوا يدرسونها قضية قضية حتى تذهب هذه الريبة، وتثبت عدالة الراوي، فيقبل حديثه، أو تتقوى هذه الريبة بالشواهد، والقرائن الأخرى، فيرد حديث هذا الرجل المتهم في دينه، وأخلاقه.

يقول الحافظ في مقدمة اللسان: فأما من جهل حاله ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث: إنه ضعيف، أو متروك ،أو ساقط، أو لايحتج به، ونحو ذلك، فإن القول قوله، ولا نطالبه بتفسير ذلك، إذ لو فسرو كان غير قادح لمنعنا جهالة حاله من الاحتجاج به، كيف وقد ضعف[1].

لقد اهتم ابن حبان بمعرفة أسباب الضعف أكثر من غيره، فمن يطالع كتابه (المجروحين) يجد كلاما مفصلا في الضعفاء، وأسباب جرحهم، إلا أنه يقع أحيانا في التناقض والتضاد في ذكر بعض الرواة مرة في الضعفاء، ومرة في الثقات، ولا أعرف له وجها صحيحا، والعصمة لله ولرسوله[2].

وإليكم بعض الأمثلة من ابن حبان في تفسير الجرح:

بكر بن الأسود أبو عبيدة:

قال يحيى بن معين: كذاب، وقال مرة: ضعيف.

وضعفه النسائي، والدارقطني، وفي رواية عن النسائي: إنه ليس بثقة.

وأفصح ابن حبان بقوله: كان أبو عبيدة رجلا صالحا، وهو من الجنس الذي ذكرت ممن غلب عليه التقشف حتى غفل عن تعاهد الحديث، فصار الغالب على

---

(١) اللسان (١/ ١٥-١٦)

(٢) انظر النماذج في «أوهام النقاد».

حديثه المعضلات[1].

٢- سفيان بن حسين الواسطي:

كان سفيان بن حسين الواسطي أبو الحسن مولى الأمير عبدالله بن حازم السلمي صدوقا مشهورا، روى عن الزهري واضطرب فيه.

قال أحمد: ليس بذاك في الزهري.

وقال يحيى : ليس به بأس، وليس من كبار أصحاب الزهري، وفي حديثه ضعف.

وعن ابن معين: ثقة في غير الزهري، وإنما سمع منه في الموسم.

وأفصح ابن حبان عن سبب ضعفه في الزهري فقال:

«يروي عن الزهري المقلوبات، وإذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الأثبات، وذاك أن صحيفة الزهري اختلطت عليه، فكان يأتي بها على الوهم، فالإنصاف في أمره تنكب ما روى عن الزهري، والاحتجاج بما روى عن غيره[2]»

٣- عبد الله بن صالح المصري:

وعبدالله بن صالح أبو صالح المصري الذي أخرج له البخاري كان في نفسه صدوقا، إنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له.

قال ابن حبان: سمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبدالله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبدالله بن صالح ، ويطرح في داره في وسط كتابه فيجد عبدالله، فيحدث به،

---

(١) المجروحين(١/١٩٦)

(٢) المجروحين(١/٣٥٨)

فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره[١].

٤- بقية بن الوليد:

قال ابن حبان: دخلت حمص وأكثرهمي شأن بقية، فتتبعت حديثه، وكتبت النسخ علي الوجه، وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه، فرأيته ثقة مأمونا، ولكنه كان مدلسا، سمع من عبيدالله بن عمر، وشعبة، ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيدالله بن عمر وشعبة ومالك مثل المجاشع بن عمرو، والسري بن عبدالحميد، وعمر بن موسى المثيمي، وأشباههم وأقوام لايعرفون إلا بالكنى، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء، فكان يقول: قال عبيدالله بن عمر، عن نافع، وقال: مالك عن نافع كذا فحملوا عن بقية، عن عبيدالله، وبقية عن مالك، وأسقط الواهي بينهما. فالتزق الموضوع ببقية وتخلص الواضع من الوسط، وإنما امتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه، فالتزق ذلك كله به، وكان يحيى بن معين حسن الرأي فيه. يقول الدارمي: قلت ليحيى بن معين: فبقية بن الوليد كيف حديثه؟ فقال: ثقة.

فقلت: هو أحب إليك أومحمد بن حرب؟ قال: ثقة وثقة[٢].

٥- أبان بن عبد الله الرقاشي:

زعم يحى بن معين أن أبان بن عبدالله الرقاشي ضعيف.

قال ابن حبان: وهذا شيء لايتهيأ لي الحكم به لأنه لاراوي له عنه إلا ابنه

---

(١) المجروحين (٢/ ٤٠)

(٢) المصدر السابق(١/ ٢٠٠- ٢٠١)

يزيد، ويزيد ليس بشيء في الحديث، فلاأدري التخليط في خبره منه، أو من أبيه؟ على أنه لايجوز الاحتجاج بخبره على الأحوال كلها لأنه لاراوي له غير ابنه[1].

هكذا نجد ابن حبان يتتبع الأخبار قبل الحكم على الرجال ويبين أسباب الضعف.

لايقبل الجرح في شخص أجمعوا على تعديله

إذا اجتمع أئمة النقد على تعديل شخص أو توثيقه، وخالفهم في ذلك أحد أقل منهم مرتبة، فلا ينظر إلى قوله، لأن الرجل إذا ثبتت استقامته في الدين، وحسنت سيرته بين الناس، واشتهر أمره في الأعيان، فيغلب الظن على صحة روايته، وحسن درايته، وكمال مروءته، إلا أن يأتي الجارح بحجة قاطعة على سقوط عدالته، ويستند في جرحه إلى ما يستند إليه الشاهد في شهادته وهو المشاهدة ونحوها.

قال الإمام أحمد: كل رجل ثبتت عدالته، لم يقبل فيه تجريح أحد، حتى يبين ذلك بأمر لايحتمل أن يكون غير جرحه.

ولما تكلم مالك في عكرمة مولى ابن عباس، وتركه مسلم لأجل ذلك، تعقب ذلك جماعة من الأئمة، وصنفوا في الذب عن عكرمة مؤلفات خاصة، منهم أبوجعفر بن جرير الطبري، ومحمد بن نصر المروزي، وأبو عبدالله بن منده، وأبوحاتم بن حبان، وأبو عمر بن عبدالبر، وغيرهم.

ومن جملة ما قالوا في الدفاع عنه ما قاله أبو جعفر بن جرير: «لم يكن

---

(١) المصدر السابق(١/٩٨)

أحد يدفع عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه، والقرآن، وتأويله، وكثرة الرواية للآثار، وأنه كان عالما بمولاه، وفي تقريظ جلة أصحاب ابن عباس إياه، ووصفهم له بالتقدم في العلم، وأمرهم الناس بالأخذ عنه، ما بشهادة بعضهم ثبتت عدالة الإنسان،ويستحق جواز الشهادة، ومن ثبتت عدالته، لم يقبل فيه الجرح، وما تسقط العدالة بالظن، ويقول فلان لمولاه: لا تكذب عليّ، وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعان غير الذي وجهه إليه أهل الغباوة، ومن لاعلم له بتصاريف كلام العرب[١] ».

وشدد السبكي في ترجمة أحمد بن صالح على بعض الأئمة الذين تكلموا في رجال ثبتت عدالتهم بين الناس، واشتهر أمرهم، فيقول: « لا يلتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح، لأن هؤلاء أئمة مشهورون، صار الجارح لهم كالآتي بخبر غريب، لو صح لتوفرت الدواعي على نقله، وكان القاطع قائما على كذبه[٢].

وقال الإمام البيهقي -رحمه الله تعالى-:

« ومن ثبتت عدالته فهو على أصل العدالة ما لم يظهر منه ريبة[٣] ».

وإليكم بعض الأمثلة الأخرى لمزيد من التوضيح:

قيس بن أبي حازم قالوا فيه: كاد أن يكون صحابيا، وأخرج له أصحاب الكتب الستة، إلا أن بعض النقاد تكلموا فيه.

---

(١) انظر ترجمة عكرمة في مقدمة فتح الباري(٤٢٥)

(٢) طبقات الشافعية(٢/١٢)

(٣) السنن الكبرى(١٠/١٢٤)

قال الذهبي: أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه، نسأل الله العافية، وترك الهوى، وقد قال معاوية بن صالح عن ابن معين: كان قيس أوثق من الزهري[١].

قال الذهبي في الميزان في ترجمة حماد بن أسامة أبي أسامة:وذكر الأزدي عن سفيان الثوري بلا إسناد ، قال: إني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة، كان أمره بينا ،كان من أسرق الناس لحديث جيد.

قال الذهبي: أبو أسامة ما أورده لشيء فيه، ولكن ليعرف أن هذا القول باطل، قد روى عنه أحمد، وعلي، وابن معين، وابن راهويه. وقال أحمد: ثقة من أعلم الناس بأمور الناس، وأخبارهم بالكوفة، وما كان أرواه عن هشام وما كان أثبته لا يكاد يخطيء، قال عبدالله مشكدانة: سمعت أبا أسامة يقول: كتبت بأصبعي هاتين مئة ألف حديث[٢].

وقد علق الحافظ ابن حجر على الذهبي بعد نقل هذه القصة من الأزدي من كتابه الضعفاء عن سفيان بن وكيع بقوله: حكى الذهبي أن الأزدي قال هذا القول عن سفيان الثوري، وهذا كما ترى لم ينقله الأزدي إلا عن سفيان بن وكيع وهو به أليق، وسفيان بن وكيع ضعيف[٣].

وكذلك اتفق النقاد على توثيق غالب بن خطاف بن أبي غيلان، وهو من رجال أصحاب الستة إلاأن ابن عدي قال: وغالب الضعف على أحاديثه بين[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال(٣/٣٩٣)

(٢) المصدر السابق(١/٥٨٨)

(٣) تهذيب التهذيب (٣/٣)

(٤) الكامل (٦/٢٠٣٥)

وأورد الذهبي عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله حديث: شهدالله. وقال: وهو حديث معضل، روى هذا الحديث عنه عمر بن المختار بصري، رواه عنه ولده.

قال: الآفة من عمر، فإنه متهم بالوضع؛ فما أنصف ابن عدي في إحضاره هذا الحديث في ترجمة غالب، وغالب من رجال الصحيحين وقد قال فيه أحمد: ثقه[1].

وقد ضعف النسائي أحمد بن صالح، وكان سيء الرأي فيه، وقال: أخبرني معاوية بن صالح، قال: سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح فقال: كذاب، يتفلسف، رأيته يخطيء (أرى أنه يخطب) في الجامع بمصر.

قال الحافظ في مقدمة فتح الباري في ترجمة أحمد بن صالح: استند النسائي في تضعيفه إلى ما حكاه عن يحيى بن معين، وهو وهم منه، حمله على اعتقاده سوء رأيه فيه، فنذكر أولا السبب الحامل على سوء رأيه فيه، ثم نذكر وجه وهمه في نقله ذلك عن يحيى بن معين.

قال أبو جعفر العقيلي: كان أحمد بن صالح لايحدث أحدا حتى يسأل عنه، فلما أن قدم النسائي مصر جاء إليه، وقد صحب قوما من أهل الحديث لايرضاهم أحمد، فأبى أن يحدثه، فذهب النسائي، فجمع الأحاديث التي فيها أحمد، وشرع يشنع عليه.

ثم قال: وماضره ذلك شيئا، وأحمد بن صالح إمام ثقة.

وقال ابن عدي: كان النسائي ينكر عليه أحاديث وهو من الحفاظ

---

(١) الميزان(٣/ ٣٣٠- ٣٣١)

المشهورين بمعرفة الحديث، ثم ذكر ابن عدي الأحاديث التي أنكرها النسائي، وأجاب عنها، وليس في صحيح البخاري مع ذلك منها شيء.

وقال صالح جزرة: لم يكن بمصر أحد يحفظ الحديث غير أحمد بن صالح، وكان يذاكر بحديث الزهري ويحفظه.

وقال ابن حبان: ما رواه النسائي عن يحيي بن معين في حق أحمد بن صالح فهو وهم، وذلك أن أحمد بن صالح الذي تكلم فيه ابن معين هو رجل آخر غير ابن الطبري، وكان يقال له الأشمومي وكان مشهورا بوضع الحديث، وأما ابن الطبري فكان يقارب ابن معين في الضبط والإتقان، انتهى.

يقول الحافظ: وهو في غاية التحرير، ويؤيد ما نقلناه أولا عن البخاري أن يحيي بن معين وثق أحمد بن صالح بن الطبري، فتبين أن النسائي انفرد بتضعيف أحمد بن صالح بما لايقبل حتى قال الخليلي: اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل، وهو كما قال، انتهى.

وأحمد بن صالح هذا هو أبو جعفر ابن الطبري، أحد أئمة الحديث الحفاظ المتقنين الجامعين بين الفقه والحديث، أكثر عنه البخاري، وأبو داود، واعتمده الذهلي في كثير من أحاديث أهل الحجاز، وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وابن نمير، والعجلي، وأبوحاتم الرازي، وآخرون[١].

وقد ضعف يعقوب بن سفيان الفسوي، زيد بن وهب الجهني لروايته قول عمر في حديثه: يا حذيفة! بالله أنا من المنافقين.

قال الحافظ: وهذا تعنت زائد، وما بمثل هذا تضعف الأثبات، ولاترد

---

(١) هدى الساري(٣٨٦)

الأحاديث الصحيحة، فهذا صدر من عمر عند غلبة الخوف، وعدم أمن المكر، فلايلتفت إلى هذه الوساوس الفاسدة في تضعيف الثقات[١].

وزيد بن وهب هذا: وثقه ابن معين، وابن خراش، وابن سعد، والعجلي، وجمهور الأئمة.

وهذه الأمثلة كافية لتوضيح المقصود.

والصحيح في هذا الباب أن من ثبتت عدالته، وصحت في العلم إمامته، وعرف بالعلم عنايته، لم يلتفت فيه إلى قول أحد، إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة، تصح بها جرحته على طريق الشهادات.

العمدة في الجرح هو أقوال النقاد الأوائل

لايلتفت إلى أقوال المتأخرين في الرواة الذين وجد فيهم توثيق الأئمة السابقين. وذلك لقرب عهدهم بهم، ولأنهم كانوا أدري بمروياتهم.

مثل أبان بن صالح بن عمير فقد وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، والعجلي، وقال فيه النسائي: ليس به بأس.

ولكن ضعفه ابن عبدالبر، وابن حزم.

قال الحافظ: «وهذه غفلة منهما، وخطأ تواردا عليه، فلم يضعف أبان هذا أحد قبلهما، ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدم معه[٢]».

---

(١) هدي الساري(٤٤)

(٢) انظرتهذيب التهذيب (١/٩٤- ٩٥)

منهجان متقابلان في التوثيق والتجريح

وللأئمة الأفاضل من النقاد منهجان في التوثيق والتجريح: منهج المتشددين، ومنهج المتساهلين، فقد اشتهر بعض النقاد بالتشديد كما اشتهر الأخرون بالتساهل، ولكن أهذا دأبهم في جميع الأحوال؟ أم تساهلوا في وقت وتشددوا في وقت آخر، فالذي يظهر لي أن بعض هؤلاء اختار مسلكا يكاد لاينحرف عنه، بينما غيره له ظروف وملابسات فيتساهل في حين ويتشدد في حين آخر.

وللإمامين الحافظين الذهبي والعسقلاني رأي واجتهاد في مثل هؤلاء الرواة، وقولهما عمدة في الغالب لمن جاء بعدهم إلا أصحاب الأهواء فيخالفونهما إذا خالفا مذهبهم، ويوافقونهما إذا وافقا مذهبهم، ونجد هذا كثيراً عند المتأخرين والمعاصرين من مقلدي المذاهب.

والحق في اجتهادهما أن يتجرد الإنسان للبحث العلمي فيقبل منهما ماكان مبنياً على القواعد الأصولية، ويرد عليهما ماخالف ذلك بغض النظر عن هواه.

وبعد هذا التمهيد إليكم بعض الأمثلة للمتشددين فمن هؤلاء الإمام الحافظ المجتهد ابن حزم رحمه الله تعالى (ت٤٥٦هـ) فقد ضعّف رحمه الله تعالى خلقاً كثيراً من الثقات منهم:

١- سعيد بن أبي هلال. وهو ثقة معروف وحديثه في الكتب الستة وغيرها ووثقه الأئمة.

٢- وخثيم بن عراك بن مالك الغفاري المدني قال فيه ابن حزم: " لاتجوز الرواية عنه".

وابن عراك هذا وثقه الأئمة وأخرج له الشيخان.

٣- مروان بن محمد الطاطري الدمشقي، وقد وثقه جماعة من النقاد منهم أبو حاتم وأحمد وغيرهما. وأخرج له مسلم في صحيحه[١].

٤- وأسد بن موسى: الذي يقال له أسد السنة، قال فيه ابن حزم في كتاب الصيد[٢]، إن أسد بن موسى منكر الحديث، وقال أيضاً: ضعيف.

قال الذهبي في الميزان: [٣] " قال النسائي: ثقة، لو لم يصنف كان خيراً له. وقال البخاري: هو مشهور الحديث. وقد استشهد به البخاري، واحتج به النسائي وأبوداود، وماعلمت به بأساً إلاّ أن ابن حزم ذكره في كتاب الصيد فقال: منكر الحديث . وقال أيضاً، ضعيف، ثم قال: وهذا تضعيف مردود. قال أبوسعيد بن يونس في الغرباء: حدث بأحاديث منكرة وهو ثقة قال: فأحسب الآفة من غيره، انتهى.

وقال الشيخ تقي الدين في الإمام: إن أسداً ثقة، ولم أر في شيء من كتب الضعفاء له ذكراً ، وقد شرط ابن عدي أن يذكر في كتابه كل من تكلم فيه وذكر جماعة من الأكابر والحفاظ ولم يذكر أسداً، وهذا يقتضي توثيقه، ونقل ابن القطان توثيقه عن البزار وعن أبي الحسن الكوفي، ولعل ابن حزم وقف على قول ابن يونس في تاريخه " وأسد بن موسى حدث بأحاديث منكرة، وكان ثقة، وأحسب الآفة من غيره " فإن كان أخذ كلامه من هذا فليس بجيد لأن من يقال فيه (منكر الحديث) ليس كمن يقال فيه (روى أحاديث منكرة). لأن منكر الحديث

---

(١) ميزان الاعتدال (٤/٩٣)

(٢) المحلى (٨/٣١٨)

(٣) الميزان (١/٢٠٧)

وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى تقتضي أنه وقع له أحياناً لادائماً، وقد قال أحمد بن حنبل: في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة، واتفق عليه البخاري ومسلم، وإليه المرجع في حديث " إنما الأعمال بالنيات " وكذلك قال في زيد بن أبي أنيسة في بعض حديثه نكارة، وهو ممن احتج به البخاري ومسلم، وهما العمدة في ذلك وقد حكم ابن يونس بأنه ثقة، وكيف يكون ثقة ولايحتج به، انتهى[١].

٥- وقال عن الإمام الترمذي صاحب الجامع في كتاب الإيصال: إنه مجهول[٢] وقد اعتذر عنه الذهبي، فقال: إنه ما عرفه ولادرى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له.

ولم يوافق الحافظ ابن حجر على تعليل الذهبي فقال: ولايقولن قائل لعله ماعرف الترمذي ولا اطلع على حفظه ولاعلى تصانيفه، فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد الصفار، وأبي القاسم الأصم وغيرهم.

والعجب أن الحافظ ابن الفرضي ذكره في كتابه (المؤتلف والمختلف) ونبه على قدره فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه[٣].

٦- وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي، أحد الأعلام، وقد كان أحمد يعجب من حفظه، وقال: كان ثبتاً.

---

(١) نقلاً من إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر (٢٢٢- ٢٢٣)

(٢) ميزان الاعتدال (٦٧٨/٣)

(٣) تهذيب التهذيب (٣٨٨/٩)

ضعفه ابن المديني وابن حزم، وكان يحيى القطان لايروي عنه.

قال الذهبي: إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول وهو في الثبت كالأسطوانة فلايلتفت إلى تضعيف من ضعف[1].

ومن هؤلاء المتشددين أبوالفتح الأزدي (ت٣٧٤هـ)

فإنه أيضاً ضعف كثيراً من الثقات منهم:

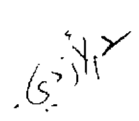
١- أبان بن إسحاق المدني ، قال: إنه متروك .

وقد وثقه أحمد والعجلي.

وقال فيه ابن معين: ليس به بأس.

وانتقد الذهبي الأزدي بقوله:

" وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم[2].



٢- السري بن يحيى بن إياس قال: حديثه منكر، ووثقه أحمد، وأبوحاتم، وأبوزرعة، وابن معين، والنسائي، وآخرون .

قال الذهبي: فآذى أبوالفتح نفسه.

وقد وقف أبوعمر بن عبدالبر على قوله فغضب وكتب بإزائه: السريّ بن يحيى أوثق من مؤلف الكتاب مائة مرة، يعني الأزدي[3].

---

(١) ميزان الاعتدال (٢٠٩/١)

(٢) المصدر السابق (٥/١)

(٣) ميزان الاعتدال (١١٨/٢)

٣- وبهز بن أسد العمّي أبو الأسد البصري أحد الأثبات في الرواية، قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت.

وثقه ابن معين وأبوحاتم، وابن سعد، والعجلي. وقال يحيى القطان لعبد الرحمن بن بشر: عليك بهز بن أسد في حديث شعبة فإنه صدوق ثقة.

قال الحافظ: وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء، وقال: إنه كان يتحامل على علي.

قلت: (أي ابن حجر) اعتمده الأئمة ولايعتمد على الأزدي[1].

وفي الميزان: كان يتحامل على عثمان، والعهدة عليه[2].

٤- وتوبة بن أبي الأسد العنبري أبو المودّع البصري من صغار التابعين، وثقه ابن معين وأبوحاتم والنسائي.

وشذ أبوالفتح الأزدي، فقال: منكر الحديث[3].

ومن هؤلاء المتشددين أبوجعفر العقيلي المكي (ت٣٢٣هـ) فإنه مسرف جداً في تضعيف الثقات بمجرد أن تقف على هفوة صدرت عن الراوي، ولم يرض عنه الحفاظ، مثل: الذهبي وابن حجر وغيرهما، وقد شدد الذهبي على العقيلي في ترجمة عليّ بن المديني في الميزان فقال:

" أفمالك عقل ياعقيلي؟ أتدري فيمن تتكلم، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم، ولنزيف ما قيل فيهم، كأنك لاتدري أن كل واحد من هؤلاء

---

(١) هدى الساري (٣٩٣)

(٢) ميزان الاعتدال (١/٣٥٣)

(٣) هدى الساري (٣٩٤)

أوثق منك بطبقات، بل أوثق من ثقات كثير لم توردهم في كتابك، فهذا مما لايرتاب فيه محدث، وأنا أشتهي أن تعرفني: من هو الثقة الذي ماغلط ولا انفرد بما لايتابع عليه؟ " وإليكم بعض النماذج من صنيع العقيلي في كتابه الضعفاء .

١- حرمي بن عمارة بن أبي حفصة.

ذكره العقيلي في الضعفاء (١/ ٢٧٠)

وقد أخرج له الشيخان. وقال أحمد وابن معين : صدوق.

قال الذهبي: وذكره العقيلي في الضعفاء فأساء. الميزان (١/٤٧٤).

٢- عُمارة بن غَزية.

ذكره العقيلي في الضعفاء (٣/٣١٥)

وأخرج له مسلم والبخاري معلقاً.

ووثقه أبوزرعة وابن سعد وأحمد.

وقال النسائي : ليس به بأس.

وقال ابن معين: صدوق صالح.

ونقل العقيلي في كتابه عن سفيان بن عيينة قوله: " جالست عمارة بن غزية كم مرة فلم أحفظ عنه شيئاً ".

قال الذهبي: وذكره العقيلي في كتاب الضعفاء وماقال فيه شيئاً يلينه أبداً سوى قول ابن عيينة. ثم ذكر قوله، ثم قال: " فهذا تغفل من العُقيلي، إذ ظن أن هذه العبارة تليين لا، والله " الميزان (٣/١٧٨).

٣- ثور بن يزيد الكلاعي الحمصي.

ذكره العقيلي في الضعفاء (١/١٧٨)

وقد وثقه ابن معين وأخرج له البخاري ومسلم.

٤- جعفر بن سليمان الضبعي.

ذكره العقيلي في الضعفاء(١/١٨٨)

وأخرج له مسلم وكان رجلاً صالحاً زاهداً.

هذا قليل من كثير ضعفهم العقيلي.

وقد قال الخطيب:

"ما احتج البخاري ومسلم به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب".

وقال الحافظ في مقدمة الفتح:

" ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتضٍ لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته" .

وأضيف هنا:

وهذا فيما يختص من رواية الشيخين أحاديث هذا الراوي فإنما قد انتقيا من مروياته التي أصاب فيها، عرفا ذلك بالمتابعات والشواهد والقرائن.

وأما أحاديث هذا الراوي في خارج الصحيحين فيحكم عليها حسب قواعد الجرح والتعديل.

ومن هؤلاء المتشددين الحافظ ابن عبدالبر (ت٤٦٣هـ)

لقد وقع أيضاً من هذا الحافظ الكبير بعض هفوات في الثقات ولم يكن ذلك من دأبه.

قال في التمهيد في ترجمة يحيى بن سعيد في الكلام على حديث البياضي في النهي عن الجهر بالقرآن بالليل " رواه خالد الطحان، عن مطرف، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، نحوه، وقال: تفرد به خالد وهو ضعيف وإسناده كله ليس مما يحتج به " انتهى.

قال الحافظ: وهي مجازة ضعيفة فإن الكل ثقات إلا الحارث، فليس فيهم ممن لايحتج به غيره، انتهى.

وقد وثق النقاد خالد الطحان وهو: ابن عبدالله بن عبدالرحمن بن يزيد الطحان.

قال أحمد: ثقة صالح في دينه وهو أحب إلينا من هشيم.

وقال ابن سعد وأبوزرعة والنسائي: ثقة.

وقال أبوحاتم: ثقة صحيح الحديث، وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة[1]. فلايلتفت إلى قول الحافظ ابن عبدالبر.

ومن هؤلاء المتشددين الحافظ ابن حبان (٣٥٤هـ)

كان ابن حبان على إمامته وجلالة قدره بين الإفراط والتفريط، إنه اتخذ مذهباً خاصاً مخالفاً للجمهور وهو توثيق كل من لم يعرف فيه جرح ثم يشدد في جرح بعض الرواة بأتفه الأسباب فقد قال عن سويد بن عمرو: كان يقلب الأسانيد ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية.

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/ ١٠٠)

قال الذهبي: هذا إسراف واجتراء من ابن حبان[١]. وقد وثقه ابن معين وغيره، وأخرج له مسلم في صحيحه.

وقال ابن حبان عن محمد بن الفضل السدوسي أبونعمان عارم، وهو من شيوخ البخاري وأبي زرعة: اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لايدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل ولايحتج بشيء منها، انتهى كلامه.

وقال الدارقطني: تغير بأخره وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة. انتهى.

قال الذهبي: هذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المشهور في عارم؟ ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً فأين مازعم[٢].

وهذه النماذج لبعض المتشددين. وقد غضب الذهبي على الحاكم عند ما قال: أجمعت الأمة على أن القُتبي كذاب (وهو عبدالله بن مسلم بن قتيبة)

قال رحمه الله تعالى:

هذه مجازفة قبيحة وكلام من لم يخف الله[٣]. فلايغترن من يقف على أقوالهم بل عليه أن يبحث في كتب الرجال والتراجم ويقارن بين أقوال النقاد

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/٢٥٣)

(٢) المصدر السابق (٤/٨)

(٣) ميزان الاعتدال (٢/٥٠٣)

ويختار مايكون أقرب إلى الصواب.

قال الذهبي: قسم منهم متعنت في التوثيق، متثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، هذا إذا وثق شخصاً فعض على قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا هو الذي قالوا: لايقبل فيه الجرح إلاّ مفسراً يعني لايكفي فيه قول ابن معين مثلاً: هو ضعيف من غير بيان سبب ضعفه، ثم يجيء البخاري وغيره يوثقه، ومثل هذا يختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه، ثم قال: لم يجمع اثنان، أي من طبقة واحدة، من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولاعلى تضعيف ثقة انتهى[١].

أي إن ضعّف أحد من المتشددين الثقة فهناك من وثقه، وكذلك إن وثق أحد من المتساهلين الضعيف فهناك من ضعفه وهذا هو الحق، لأن علم الرجال اجتهادي، فإن جميع النقاد لم يتفقوا على توثيق ضعيف، ولاتضعيف ثقة، إلاّ أن هذه الهفوات التي صدرت عن هؤلاء المؤلفين الأفاضل، والأئمة الأماثل لاتحط عن قدرهم في الجرح والتعديل، ويجب أن يكون الباحث منصفاً معهم في كل نقد يوجهه إليهم، بعيداً عن الأهواء والنزعات الشخصية والوراثية - وتأثيرهما في الحكم على الرجال، والله يعصمنا من الزلل والضلال.

---

(١) الإعلان والتوبيخ للسخاوي (١٦٧-١٦٨)

المتساهلون في التوثيق

بمقابلة الأئمة المتشددين ظهر بعض الأئمة المتساهلين في توثيق الضعفاء ومن هؤلاء الإمام أبوعيسى الترمذي صاحب السنن وكتاب العلل.

فإنه مع جلالة قدره، وإمامته في الحديث تساهل في تصحيح بعض الأحاديث، ومن يطالع كتابه الجامع يقف على عدة مواضع صحح فيها أحاديث ضعاف.

وأذكر هنا بعض الأشخاص الذين صحح الترمذي أحاديثهم مع ضعف فيهم.

منهم: عمرو بن جابر الحضرمي أبوزرعة المصري، قال أحمد: بلغني أن عمرو بن جابر كان يكذب. وقال روي عن جابر أحاديث مناكير.

وقال الجوزجاني: غير ثقة، على جهل وحمق.

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال أبوحاتم: صالح الحديث عنده نحو عشرين حديثاً.

وقال ابن حبان: لايحتج بخبره.

وقال الأزدي: كذاب.

وقال ابن عدي: يروي مناكير وبعضها مشاهير إلاّ أنه في جملة الضعفاء ومن جملة الشيعة، وكان الناس يذمونه من الوجهين، من قوله في عليّ، ومن ضعفه في رواياته. ومع ذلك فإن الترمذي صحح حديثه.

ومنهم: كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني.

قال ابن معين: ليس بشيء.

وقال الشافعي وأبوداود: ركن من أركان الكذب.

قال الدارقطني: متروك.

وقال أبوحاتم: ليس بالمتين.

وقال النسائي: ليس بثقة.

وأما الترمذي فروى حديثه " الصلح جائز بين المسلمين " وصححه.

ومنهم: محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني الكوفي.

قال ابن معين: لم يكن بثقة، وقال مرة: كان يكذب.

وقال أحمد: ماأراه يساوي شيئاً.

وقال النسائي: متروك.

وقال أبوداود: ضعيف، وقال مرة: كذاب.

ومع ذلك فقد حسن الترمذي حديثه وهو من **شغله القرآن عن ذكري ومسألتي أعطيته أفضل ماأعطى السائلين.**

وكذلك حسن الترمذي حديث ابن عباس: **دخل قبراً ليلاً، فأسرج له سراجاً** مع وجود الضعفاء فيه، ففيه الحجاج بن أرطاة مدلس ولم يذكر سماعاً، ومنهال بن خليفة ضعفه ابن معين وقال البخاري: فيه نظر.

هذا بعض الأمثلة لتساهل الترمذي، ولذا قال العلماء: لاتغترن بتحسين الترمذي، ويكون هذا إذا تفرد بالتصحيح والتحسين، وأماإذا وافقه في ذلك غيره من أئمة الحديث فيكون للعلماء فيه موقف آخر.

واعتذر بعض الكتاب عن الترمذي بقوله: إن نسخ الترمذي تختلف كثيراً في قوله " هذا حديث حسن" أو " حسن صحيح " وفي هذا الاختلاف قد يكون الحكم في بعض النسخ سليماً لامطعن فيه وفي بعضها يكون غير سليم لما فيه من زيادة وصف ترتفع بالحديث عن رتبته[١].

ولمزيد من التوضيح إليكم بعض هذه الأمثلة:

قال الترمذي: حدثنا قتيبة، حدثنا محمد بن ربيعة عن أبي الحسن العسقلاني عن أبي جعفر بن محمد بن ركانة عن أبيه: أن ركانة صارع النبي ﷺ فصرعه النبي ﷺ، قال ركانة سمعت رسول الله ﷺ يقول: **إن فرق ما بيننا وبين المشركين العمائم على القلانس.**

وقع في نسخة شرح ابن العربي على الترمذي. الحكم على الحدبث بقوله: هذا حديث حسن غريب، وإسناده ليس بقائم، ولانعرف أبا الحسن العسقلاني ولا ابن ركانة.

وهذا الحكم جعل الناس في إشكال، كيف يحكم الترمذي على الحديث بالحسن وفي نفس الوقت يقول: ليس إسناده بالقائم وفي الإسناد رجلان مجهولان والحسن لايكون رجاله مجهولين؟

فلذا رجعنا إلى نسخة شرح المباركفوري على الترمذي فوجدنا فيها " هذا حديث غريب وإسناده ليس بقائم ... وهذا الحكم مطابق تماماً لقوله: إسناده ليس بقائم، لوجود رجال مجهولين. فأبوالحسن العسقلاني قال فيه الحافظ في التقريب: مجهول. وأبوجعفر بن محمد بن ركانة قال فيه أيضاً في التقريب: مجهول.

---

(١) انظر الإمام الترمذي، والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (٢٦٨).

فالخطأ في هذا ليس من الترمذي بل من النساخ.

والمثال الثاني: قال الترمذي: حدثنا محمود بن غيلان، أخبرنا وكيع، أخبرنا سفيان، عن الأسود بن قيس عن ثعلبة بن عباد، عن سمرة بن جندب قال: **صلى بنا رسول الله ﷺ في كسوف لانسمع له صوتاً.**

ففي نسخة المباركفوري قال الترمذي: " حديث سمرة بن جندب حديث حسن صحيح غريب.

وبناء على تصحيح الترمذي ذكر الشيخ المباركفوري علة هذا الحديث فقال: قال الحافظ في التلخيص: وأعله ابن حزم بجهالة ثعلبة بن عباد راويه عن سمرة بن جندب، وقال ابن المديني إنه مجهول، وقد ذكره ابن حبان في الثقات مع أنه لاراوي له إلا الأسود بن قيس[1].

ولاشك أن تصحيح الترمذي لحديث سمرة بن جندب مع وجود ثعلبة بن عباد فيه تساهل منه. إلاّ أن النسخ الأخرى مثل شرح ابن العربي وغيرها لم يذكر فيها تصحيح الترمذي بل ذكر فيها التحسين، وهذا يكون أقرب إلى الصواب.

ولاريب أن هذا الاختلاف في بعض النسخ للترمذي يخفف الطعن الموجه إليه، إلاّ أنه لا يزيله نهائياً.

وقد بذل الشيخ أحمد شاكر مجهوداً طيباً في جمع نسخ الترمذي من الشرق والغرب ومقارنة بعضها ببعض وأشار في كثير من المواضع في شرحه على الترمذي إلى اختلاف النسخ في حكم الترمذي على الحديث. وقد ينشأ التساهل عند الترمذي لأجل اختلافه في الحكم على الرجال وفق منهجه. ومن يطالع كتب

(١) تحفة الأحوذي (١٤٦/٣)

الجرح والتعديل، يجد كثيراً من الخلافات بين العلماء في رواة الحديث. وهذا راجع إلى ميولهم من حيث التشدّد والاعتدال، واتجاههم في المشارب والمذاهب الفكرية والنظرية، واطلاعهم على أحوال الرجال من حيث الجرح والتعديل، ومنهجهم من حيث الاستقراء والسبر والمقارنة، والموازنة بين الروايات المختلفة، ثم اجتهادهم في البحث والتدقيق والتنقيح وما إلى ذلك.

والترمذي نفسه يشير إلى بعض هذه النقاط في آخر كتابه العلل[1] وهذا نصه:

قال أبوعيسى: وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال، كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم، ذكر عن شعبة أنه ضعف أبا الزبير المكي، وعبدالملك بن أبي سليمان، وحكيم بن جبير، وترك الرواية عنهم، ثم حدث شعبة عمن هو دون هؤلاء في الحفظ، والعدالة: حدث عن جابر الجعفي، وإبراهيم بن مسلم الهجري، ومحمد بن عبيدالله العرزمي، وغير واحد ممن يضعفون في الحديث.

قال أبوعيسى: حدثنا محمد بن عمرو بن نبهان بن صفوان البصري، حدثنا أمية بن خالد، قال: قلت لشعبة: تدع عبدالملك بن أبي سليمان وتحدث عن محمد بن عبيدالله العرزمي؟ قال: نعم. انتهى.

ومهما كانت الأسباب فالمنهج الذي اختاره الترمذي إنما هو منهج المتساهلين، ولذا ذكره الذهبي في مقدمة كتابه " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" في القسم الثاني الخاص بالمتساهلين فيكون حكمه على الرجال وفق منهجه الذي اختاره لنفسه، وكل مجتهد مأجور وكيف لا؟ ألم تر اختلاف العلماء

---

(١) ٥/٧٥٦

في هذا الفن، والله أعلم.

ومن هؤلاء المتساهلين: الإمام أبوعبدالله الحاكم صاحب كتاب المستدرك فإنه رحمه الله تعالى قد صحح كثيراً من الأحاديث وهي واهية، وقد تتبعه الإمام الذهبي فبين في كثير من الأماكن وهاء هذه الأحاديث، ومن أمثلة ذلك أنه صحح أحاديث عمر بن حمزة بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني.

وقال فيه أحمد: أحاديثه مناكير.

وقال ابن معين: عمر بن حمزة أضعف من عمر بن محمد بن زيد.

وقال النسائي: ضعيف.

إلا أن الحاكم أخرج أحاديثه، وقال: كلها مستقيمة.

وأحياناً يقع الحاكم في التناقض، فقد حكم في حفص بن عمر بن أبي العطاف السهمي بأن عنده مناكير، ثم غفل عن هذا فأخرج حديثه في أول كتاب الفرائض[1] فقال: حدثنا أبوبكر أحمد بن إسحاق، حدثنا بشر بن موسى الأسدي، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني حفص بن عمر بن أبي العطاف مولى بني سهم، عن أبي الزناد، عن الأعرج، قال: قال رسول الله ﷺ: " يا أباهريرة تعلموا الفرائض وعلموه فإنه نصف العلم، وإنه ينسى، وهو أول ما ينزع من أمتي "، قال الذهبي في تلخيص المستدرك: حفص واه بمرة.

وأخرجه أيضاً ابن ماجه، وحفص هذا رماه بالكذب.

وقال البخاري: منكر الحديث.

وقال أبوحاتم: منكر الحديث.

---

(١) المستدرك (٤/٣٣٢)

وقال ابن حبان: لايجوز الاحتجاج به.

وقال النسائي: ضعيف.

والذي يظهر من مراجعة المستدرك أن الحاكم كتب كتابه هذا في آخر عمره لما ضعفت ذاكرته، واضمحلت قواه، ففي الجزء الثالث ص ١٥٦ من المستدرك نجد الراوي يقول: " حدثنا الحاكم الفاضل أبوعبدالله محمد بن عبدالله إملاء غرة ذي القعدة سنة اثنتين وأربعمئة ... " . ويدل هذا أنه لما أكمل إملاء نصف الكتاب بلغ من العمر اثنتين وسبعين سنة وتوفي بعده بعامين، كما يبدو أيضاً أن الحاكم كان حريصاً على إكمال كتابه في آخر حياته، فبدأ يسرع في الإملاء لشدة الحاجة إليه، وقد بين سبب تأليفه في مقدمة كتابه، وهذا نصه: "ولم يحكما (أي البخاري ومسلم) ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجه، وقد تبع في عصرنا هذا جماعة من المبتدعين يشمتون برواة الآثار، بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لايبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أو أقل أو أكثر منه كلها سقيمة غير صحيحة ".

ثم قال: "وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيدها يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لاسبيل إلى إخراج مالاعلة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما" انتهى.

فالقصد الذي توجه إليه الحاكم لأجل تأليف هذا الكتاب كان نبيلاً، وغاية في الأهمية، فلم يشأ أن يموت قبل أن يحقق أمنية الأمة. فبدأ يملي بعد كل ثلاثة أشهر جزءاً من مسموعاته ويخرجه للناس، إلى أن أدرك بأنه لايستطيع أن يكمل المستدرك على هذا النمط فبدأ يسرع في الإملاء، ومن هنا وقع له بعض الالتباس

والأوهام.

قال الحافظ: " وقد ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له، وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها"[١].

وقد جزم كثير من الكتاب منهم السخاوي أن تساهله في قدر الخمس الأول فيه قليل جداً بالنسبة لباقيه"[٢].

وقد علل بعض العلماء أنه كان مشغولاً بتصانيف أخرى فلم يستطع أن يوجه جل اهتمامه إلى المستدرك فحصل له بعض التسامح والتساهل.

ومهما كانت الأسباب فإن الحاكم لم يوف بالشروط التي قطع على نفسه فإن الشيخين أخرجا حديث رجل بعد البحث والنظر والتدبر، والسبر، وبعد غلبة الظن، بعدم وجود علة قادحة، ولم يلتفت الحاكم إلى هذا فأخرج ماكان رجاله مثل رجالهما وإن لم يغلب الظن على صحته.

يقول الحافظ: ووراء ذلك كله فإنه يروي بإسناد ملفق من رجالهما كسماك عن عكرمة عن ابن عباس، فسماك على شرط مسلم، وعكرمة انفرد به البخاري. والحق أن هذا ليس على شرط واحد منهما، وأدق من هذا: أن يروي عن أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم، فيجيء عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيه برجال كلهم من الكتابين أو أحدهما، فنسبته أنه على شرط من خرج له غلط كأن يقال هشيم عن الزهري، كل من هشيم والزهري أخرجا له فهو على

---

(١) لسان الميزان (٥/٢٣٣)

(٢) فتح المغيث (١/٣٦)

شرطهما فيقال: بل ليس على شرط واحد منهما، لأنهما إنما أخرجا عن هشيم من غير حديث الزهري، فإنه ضعف فيه، لأنه كان دخل إليه فأخذ عنه عشرين حديثاً، فلقيه صاحب له وهو راجع، فسأله رؤيتها، وكان ثم ريح شديدة فذهبت بالأوراق من يد الرجل، فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه، ولم يكن أتقن حفظًا، فوهم في أشياء منها، وضعف في الزهري بسببها، وكذا همام ضعيف في ابن جريج، مع أنه كلا منهما أخرجا له، لكن لم يخرجا له عن ابن جريج شيئاً ، فعلى من يعزو إلى شرطهما، أو شرط واحد منهما، أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب إلى شرطه، ولو في موضع من كتابه، وكذا قال ابن الصلاح في شرح مسلم: من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ، بل ذلك متوقف على النظر في كيفية رواية مسلم عنه وعلى أي وجه اعتمد[1]. انتهى كلامه.

وفيه بيان شاف لأوهام الحاكم وغيره ممن يستدرك على الصحيحين.

وقد جزم الذهبي -وهو متخصص في المستدرك-: "ولا ريب أن في المستدرك أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة بل فيه أحاديث موضوعة، شان المستدرك بإخراجها فيه[2]".

وقال الشيخ اللكنوي: وفي " طبقات الشافعية " لتقي الدين ابن شهبة قال الذهبي: في "المستدرك " جملة وافرة على شرطهما، وجملة وافرة على شرط أحدهما، ومجموع ذلك نحو نصف الكتاب، وفيه نحو الربع مما صح سنده، وفيه بعض الشيء معلل، وما بقي مناكير وواهيات، لاتصح، وفي ذلك بعض

---

(١) الباعث الحثيث (٢٦)

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/٤٢٠١)

موضوعات، وقد أعلمت عليها لما اختصرته، انتهى[١].

ولذا تعقبه الذهبي في مواضع كثيرة من المستدرك وبين ما ليس على شرط الشيخين أو أحدهما وكذلك ماكان من قبل الموضوعات[٢].

ونتيجة لتشدد المتشددين وتسامح المتسامحين نشأ التوفق في قبول أقوال الأئمة في كثير من الرجال ، بل ربما رد كلام كل من المعدل والجارح مع جلالته وإمامته ونقده وديانته كما قال السخاوي في فتح المغيث.

فلم يقبل أحد قول الشافعي في إبراهيم بن أبي يحيى بأنه ثقة، كما لم يقبلوا أيضاً قول النسائي في أحمد بن صالح أبي جعفر المصري بأنه ليس بثقة.

بل يقع الناقد أحياناً في الإفراط والتفريط: فشعبة بن الحجاج يعتبر من الطبقة الأولى من نقاد الحديث إلاَّ أنه وقع في الإفراط والتفريط في نقد بعض الرجال، فقد كان شديداً على أبان بن أبي عياش: وليناً على جابر الجعفي، فهذا شيء مهم يجب على طالب العلم مراعاة ذلك في نقد الحديث.

علـم الـرجال مبنى على أسس وقواعد مدروسة

واعلم أن أحوال الرجال على ثلاثة أضرب. الضربان قد لايختلف فيهما أحد وهما أن يكون الرجل ممن كثرت مجالسته وملازمته وهو مع ذلك متصف بالصدق والأمانة والحفظ والإتقان فلايكاد أن يخبرك بشيء إلاَّ ويُخبر أهل الثقة والعدالة عن ذلك المعنى، والضرب الثاني ممن قلت مجالسته وكثر غلطه مع قلة

---

(١) الأجوبة الفاضلة على الأسئلة العشرة الكاملة (٨٣)

(٢) راجع المستدرك على سبيل المثال (١/٤٣٤و٢/٣١٥، ٦١٧،و٣/١٢٦، ١٢٩، ١٥٣)

صدقه وعدم موافقته بالآخرين وقد يتبين من حاله العمد والغلط. فهذان الضربان من الناس لايختلف في تعديله وتجريحه أحد من الأئمة غالباً .

ومن كان بين الأمرين مثل أن يوجد منه الخطأ والإصابة فقد وقع الترجيح فيه على حسب قلة أحد الأمرين منه فيوثقه يحيى بن سعيد القطان ويضعفه عبدالرحمن بن مهدي، ويوثقه شعبة ويجرحه مالك، وكذلك سائر من يتكلم في الجرح والتعديل ، ومن هنا يأتي دور جهابذة هذا الفن وخاصة المتأخرين مثل المزي والدمياطي وابن دقيق العيد والذهبي وابن حجر وغيرهم فيدققون بين هذه الأقوال المتضاربة.

قال الترمذي وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم[١].

وجعل ابن رجب هؤلاء على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: وهو من اختلف فيه هل متهم بالكذب أم لا ، كعكرمة مولى ابن عباس، اتهمه بالكذب جماعة منهم سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعطاء، وعلي بن عبدالله بن عباس، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم.

وأنكر ذلك جماعة آخرون، قال أيوب: لم يكن يكذب ولم أكن أتهمه.

ووثقه ابن أبي ذئب.

وقال بكر المزني: أشهد أنه صدوق.

ووثقه أيضاً من الحفاظ يحيى بن معين، وغيره.

وخرج له البخاري في صحيحه.

---

(١) العلل (١/٣٢١) مع شرحها أي من الضرب الثالث.

وقال ابن عدي: إذا روي عنه الثقات فهو مستقيم الحديث، ولم يمتنع الأئمة من الرواية عنه.

القسم الثاني: وهو من اختلف فيه هل هو من غلب على حديثه الوهم والغلط أم لا، منهم: عبدالله بن محمد بن عقيل، قال ابن رجب: وقد ذكر الترمذي في أول كتابه عن البخاري: أن أحمد، وأسحاق، والحميدي كانوا يحتجون بحديثه وقد صحح الترمذي حديثه.

وقال ابن معين وغيره: لايحتج به.

وقال الجوزجاني: عامة مايرويه عنه غريب، وتوقف عنه.

وكذلك: عاصم بن عبيدالله العمري، فإن الترمذي يصحح حديثه في غير موضع.

وأكثر الأئمة ذكروا أنه كان مغفلاً، يغلب عليه الوهم والغلط، وكان شعبة شديداً عليه.

القسم الثالث: وهو من اختلف فيه: هل هو ممن كثر خطؤه وفحش أم ممن قل خطؤه.

مثل حكيم بن جبير الأسدي الكوفي، فإنه قليل الحديث، وله أحاديث منكرة.

وقد حسن الترمذي حديث الصدقة له في كتاب الزكاة، إلاّ أن شعبة كان يتكلم عليه، وممن تكلم عليه أيضاً ابن حبان وسعيد ويحيى وابن مهدي وأبوحاتم والنسائي والدارقطني.

ويظهر أن الترمذي انفرد في تحسين حديثه.

وأما أحمد: فقد اضطرب قوله فيه، فمرة قال في حديث الصدقة: هو حسن واحتج به، ومرة قال: هو ضعيف الحديث مضطرب.

وممن اختلف في أمره أيضاً عبدالملك بن أبي سليمان العرزمي، وأبوالزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي.

هذه خلاصة ماقاله ابن رجب في شرح العلل للترمذي[١].

وقال ابن الهمام: " وقد أخرج مسلم في كتابه عن كثير ممن لم يسلم من غوائل الجرح، وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم. فدار الأمر في الرواة على اجتهاد العلماء فيهم، وكذا في الشروط حتى إن من اعتبر شرطاً وألغاه آخر يكون ما رواه الآخر مما ليس ذلك الشرط عنده مكافئاً لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط، وكذا فيمن ضعف راوياً، ووثقه الآخر، نعم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يخبر أمر الراوي بنفسه إلى ما اجتمع عليه أكثر ، أما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه، والذي خبر الراوي فلايرجع إلاّ رأى نفسه[٢].

فإذا كان الأمر كما علمت فينبغي في حال الاختلاف أن نرجع إلى كلام الجهابذة من هذا الفن ونتمسك بهم ولانخرج عنهم، وإنما الذي يجب على الباحث ما يفعله هو التوفيق بين أقوالهم فحسب، لا الاجتهاد والخروج عنهم.

وماقاله الإمام ابن الهمام فيه نظر، لأنه ليس كل خلاف يؤثر في صحة الحديث وعدمه.

قال البيهقي رحمه الله تعالى:

---

(١) (١/٣٢١-٣٣٩)

(٢) فتح القدير (١/٢١٨)

" الأحاديث المروية على ثلاثة أنواع.

فمنها ماقد اتفق أهل العلم بالحديث على صحته، فذاك الذي ليس لأحد أن يتوسع في خلافه مالم يكن منسوخاً.

ومنها ما قد اتفقوا على ضعفه فذاك الذي ليس لأحد أن يعتمد عليه.

ومنها : ما قد اختلفوا في ثبوته: فمنهم من يضعفه بجرح ظهرله، من بعض رواته خفي على غيره، أو لم يخف من حاله مايوجب قبول خبره، وقد وقف عليه غيره، أو المعنى الذي يجرحه به لايراه غيره جارحاً، أووقف على انقطاعه، أو انقطاع بعض ألفاظه، أو إدراج بعض رواته، أودخول إسناد حديث في حديث خفي على غيره.

فهذا الذي يجب على أهل العلم بالحديث بعدهم أن ينظروا في اختلافهم، ويجتهدوا في معرفة معانيهم في القبول والرد، ثم يختاروا من أقاويلهم أصحها [١].

كل ناقد له اجتهاد في معرفة الرجال

قال البخاري: قال ابن معين: عبدالله بن معاذ بن نشيط الصنعاني إنه ثقة، إلاّ أن عبدالرزاق كان يكذبه [٢].

كأن ابن معين (٢٣٣هـ) لما حكم على عبدالله بن معاذ بأنه ثقة كان عالماً برأي عبدالرزاق (٢١١هـ) فيه، إلاّ أنه عارضه، كما عارضه أيضاً أبوزرعة حتى قال: عبدالله بن معاذ أوثق من عبدالرزاق.

---

(١) معرفة السنن والآثار (١/١٨٢)

(٢) تهذيب التهذيب (٦/٣٨)

قال أحمد: عبدالحميد بن جعفر بن عبدالله الأنصاري الأوسي أبوالفضل ثقة ليس به بأس، سمعت يحيى بن سعيد يقول: سفيان يضعفه من أجل القدر.

وقال الدوري عن ابن معين: ثقة ليس به بأس، كان يحيى بن سعيد يضعفه.

وروي ابن أبي خيثمة عن ابن معين خلافاً لهذا فقال: كان يحيى بن سعيد يوثقه، وكان الثوري يضعفه، فقيل له ما تقول أنت فيه؟ فقال: ليس بحديثه بأس وهو صالح. وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة.

وقال ابن المديني عن يحيى بن سعيد: كان سفيان يحمل عليه وما أدري ماكان شأنه وشأنه[١].

يظهر من هذا، أن هؤلاء النقاد لم يرضوا بحكم سفيان الثوري في عبدالحميد بن جعفر.

الاحتراز من قبول جرح الأقران في الأقران

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة عمرو بن علي بن بحر أبي حفص الفلاس: " إن كلام الأقران غير معتبر في حق بعضهم بعضاً إذا كان غير مفسر"[٢].

وقال الذهبي في ترجمة عفان الصفار " كلام النظير والأقران ينبغي أن يتأمل ويتأني فيه"[٣].

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ١١٢)

(٢) المصدر السابق (٨/ ٨١)

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٨١)

وقال أيضاً في ترجمة محمد بن إسحاق المعروف بابن مندة الأصبهاني " أقذع الحافظ أبونعيم في جرحه لما بينهما من الوحشة، ونال منه، واتهمه، فلم يلتفت إليه لما بينهما من العظائم، نسأل الله العفو، فلقد نال ابن مندة من أبي نعيم وأسرف أيضاً"[١].

وقال في ترجمة أبي نعيم في التذكرة: "ولأبي عبدالله بن منده حط على أبي نعيم صعب من قبل المذهب،كما للأخر حط عليه لاينبغي أن يلتفت إلى ذلك للواقع الذي بينهما"[٢].

وفي ترجمته في الميزان: .

"كلام الأقران بعضهم لايعبأ به، لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة أولمذهب، أو لحسد، ما ينجو منه إلاّ من عصم الله، وماعلمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين ، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس ، اللهم لاتجعل في قلوبنا غلاً للذين أمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم"[٣].

وقال في ترجمة أبي الزناد عبدالله بن ذكوان " قال ربيعة فيه: ليس بثقة ولا رضى.

وقال: "لايسمع قول ربيعة فيه فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة"[٤].

وأخرج ابن عبدالبر عن أحمد بن صالح قال: سألت عبدالله بن وهب عن

---

(١) المصدر السابق (٤٧٩/٣)

(٢) تذكرة الحفاظ (١٠٩٧/٣)

(٣) ميزان الاعتدال (١١١/١)

(٤) المصدر السابق (٤١٨/٢)

عبدالله بن يزيد بن سمعان فقال: "ثقة".

فقلت: إن مالكاً يقول فيه: "كذاب" .

فقال: " لايقبل قول بعضهم في بعض"[١].

هذه بعض النماذج في جرح الأقران في الأقران ولذا حذر النقاد من الالتفات إلى أقوالهم في بعض، لأن المعاصرة تورث المنافرة، وإن الحسد والغيرة تحول في الغالب دون الإنصاف، لأن من طبيعة الإنسان أن لايري أحدا يعلو عليه في العلم والجاه إلاّ من رحم الله.

وخاصة إذا لم يكن الجرح مسنداً إلى الدليل والبرهان، فإن انضم إلى ذلك عداوة فهو أولى بعدم القبول.

قال التاج السبكي: " الصواب في ذلك من ثبتت إمامته، وعدالته، وكثر مادحوه، وندر جارحه وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره لم يلتفت إلى جرحه"[٢].

ويمقابل هذا فإن هناك نقطة أخرى، وهي: أن الجرح إذا صدر من عارف لأسبابه الجرح، وكان ممن يعتمد عليه في دينه وتقواه، فقوله فيمن عاصره وعاينه، وخالطه وزامله- أصدع من غيره، فإن الحكم على الشخص بالخبرة والممارسة والمعاينة أولى بالقبول من قول من لم يعاصره ويشاهده ولذا قالوا: إن الملازم لشيخه يكون أعلم به من غيره. وهذا كثير جداً في كتب الجرح والتعديل.

فالقول بأن جرح الأقران غير مؤثر في الأقران ليس على الإطلاق.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٩٢)

(٢) طبقات الشافعية (١/ ١٨٨)

الخطأ والنسيان من طبيعة البشر

الخطأ والنسيان من طبيعة البشر حتى الحفاظ الثقات لايسلمون أيضا منهما ، إلا أن الخطأ والوهم يندر في حديثهم، وهم أحسن الناس حالا في الحفظ والإتقان في رواية الحديث.

قال ابن معين: من لم يخطأ فهو كذاب.

وقال أيضا : لست أعجب ممن يحدث، فيخطيء، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب.

وقال ابن المبارك: «من يسلم من الوهم؟ وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم للحديث».

وجمع بعضهم جزءا في ذلك وهو بدرالدين الزركشي المتوفي سنة ٧٩٤هـ وسمي كتابه « الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة».

قال الترمذي: إنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كثيرا أحد من الأئمة مع حفظهم[١].

ولذا قال ابن مهدي: لايترك حديث رجل إلا رجلا متهما بالكذب، أو رجلا الغالب عليه الغلط.

قال أبو موسى محمد بن المثنى: سمعت ابن مهدي يقول:

الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لايختلف فيه،

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب(١/١٥٣)

وآخر، يهم، والغالب على حديثه الصحة، فهذا لايترك حديثه.

وآخر، يهم، والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه[١].

ويروى أيضا: أن من أخطأ في بعض مروياته فلا بأس به،

فإذا زاد على ذلك فهو الذي يترك حديثه.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: أخبرني أبي، أخبرني سليمان بن أحمد الدمشقي، قال: قلت لعبدالرحمن بن مهدي: أكتب عمن يغلط في عشرة؟ قال: نعم.

قيل له: يغلط في عشرين؟ قال: نعم.

قلت: فثلاثين؟ قال: نعم.

قلت: فخمسين؟ قال: نعم[٢].

عن سفيان الثوري: ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط ترك[٣].

أكثر الصالحين هم من أهل الغفلة

إن بعض الصالحين شاركوا في وضع الأحاديث لا عن قصد الإفساد، وإنما بقصد الإصلاح والتزكية وهم قد غفلوا عن عواقب أفعالهم وأعمالهم، فانتشرت

---

(١) كتاب التميز (١٣٢)، والمحدث الفاصل (٤٠٦) والكفاية(١٤٣)

(٢) الجرح والتعديل(٢/٢٨)

(٣) الكفاية(١٤٤)

أحاديث الترغيب والترهيب المكذوبة منها والموضوعة وتعلق الناس بهذه الأحاديث، وتركوا العمل المجدي، وكانت الأحاديث الصحيحة في الترغيب والترهيب، كافية لمن أراد الإصلاح والفلاح، والتزكية النفسية، والتربية الروحية، وإليكم بعض أقوال العلماء في الحذر عن الصالحين الغافلين والرواية عنهم. لأنهم أدركوا خطورة هذا العمل الشنيع لحسن ظن الناس بهم، وعدم وقوع الكذب منهم.

روى مسلم في مقدمة صحيحه من طريق محمد بن يحيى بن سعيد القطان عن أبيه قال: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث.

وفي رواية: «لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث.

قال مسلم: يقول: يجري الكذب على لسانهم، ولايتعمدون الكذب[١].

وقال ابن عبدالبر: «ومعناه -والله أعلم- أنه ينسب إلى الخير وليس كما نسب إليه وظن به، وقد روى عن النبي ﷺ **أنه قيل له: أيكون المؤمن كذابا؛ قال: لا**. وهذا أيضا على أنه لايغلب عليه كذب، أولا يكذب في دينه ليضل غيره[٢].

قال ابن حبان عن أبي بكر النهشلي الكوفي: كان شيخا صالحا غلب عليه التقشف، حتى صار يهم ولايعلم، ويخطيء ولايفهم، فبطل الاحتجاج به[٣].

---

(١) مسلم مع شرح النووي(١/٩٤-٩٥)

(٢)التمهيد(١/٥٢)

(٣) ميزان الاعتدال(٤/٤٩٦)

كان علي بن عبدالله بن جهضم الزاهد مصنف كتاب "بهجة الأسرار" متهما بوضع الحديث، اتهموه بوضع صلاة الرغائب[١].

إبراهيم بن هراسة أبو إسحاق الشيباني أطلق عليه أبو عبيد الكذب.

قال ابن حبان: هو من النوع الذي غلب عليه التقشف والعبادة، وغفل عن تعاهد حفظ الحديث حتى صار كأنه يكذب[٢].

وكان عباد بن كثير الثقفي البصري من الصالحين إلا أن الحديث لم يكن من صناعته، فروى أحاديث مكذوبة بدون أن يشعر، لذا صار من عداد الضعفاء في رواية الحديث، سئل عنه أحمد فقال: «روى أحاديث كذب لم يسمعها وكان صالحا، فقيل له: كيف روى مالم يسمع فقال: البله والغفلة»[٣].

روى ابن عدي بإسناده عن محمد بن عبدالرحمن أبي الأسود، عن المنذر بن الحميم وكان قد دخل في هذه الأهواء، ثم رجع فسمعته يقول: اتقوا الله وانظروا عمن تأخذون هذا العلم، فإنا كنا نرى الأجر في أن نروي لكم ما نتكلم به[٤].

ويقول ابن مهدي: قلت لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث؟ قال: وضعتها أرغب الناس فيها[٥].

---

(١) المصدر السابق (٣/١٤٢،١٤٣)

(٢) المجروحين (١/١١١)

(٣) تهذيب التهذيب (٥/١٠٠)

(٤) مقدمة الكامل (٢٣٠)

(٥) المجروحين (١/٦٤)

وقد أول هؤلاء قول النبي ﷺ **من كذب علي متعمدا، أي قال عنه: إنه ساحر أو كاهن، أو شاعر، وغير ذلك**[١].

قال الحافظ أبو عبدالله ابن منده: إذا رأيت في حديث حدثنا فلان الزاهد فاغسل يدك منه[٢].

يقول ابن رجب: وهؤلاء المشتغلون بالتعبد الذين يترك حديثهم على قسمين:

منهم من شغلته العبادة عن الحفظ، فكثر الوهم في حديثه فرفع الموقوف، ووصل المرسل، وهؤلاء مثل أبان بن أبي عياش، ويزيد الرقاشي.

كان شعبة يقول في كل واحد منهم: لأن أزنى أحب إلي من أن أحدث عنهم.

ومنهم من كان يتعمد الوضع ويتعبد بذلك، كما ذكر عن أحمد بن غالب غلام خليل، وزكريا بن يحيى الوقار المصري[٣].

وقال يحيى بن سعيد: ما رأيت الصالحين في شيء أشد فتنة منهم في الحديث[٤].

---

(١) نفس المصدر

(٢) شرح علل الترمذي (١/٩٥)

(٣) شرح علل الترمذي (١/٩٦)، وقال أبو داود: غلام خليل دجال بغدادي، وقد عرض علي من حديثه، فنظرت في أربعمئة حديث أسانيدها ومتونها كذب كلها، تاريخ بغداد (٥/٧٩)

(٤) الكفاية (١٥٨)، ومقدمة الكامل (٢٣٠)

وقال مالك: لايؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك، والنوع الرابع هو: رجل له فضل وصلاح وعبادة ولكنه لايعرف ما يحدث به.

ومن هنا جاء الحذر من قبول الأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال، وقد قال الغزالي: «وهذا من نزغات الشيطان، ففي الصدق مندوحة عن الكذب، وفيما ذكر الله ورسوله ﷺ غنية عن الاختراع في الوعظ»[1].

انتقاد الذهبي كتب الصوفية

قال الحافظ سعيد بن عمروالبرذعى: شهدت أبا زرعة وقد سئل عن الحارث بن أسد المحاسبي وكتبه، فقال للسائل: إياك وهذه الكتب، هذه كتب بدع، وضلالات، وعليك بالأثر، فإنك تجد فيه ما يغنيك، قيل له: في هذه الكتب عبرة، فقال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة فليس له في هذه الكتب عبرة. انتهى.

قال الذهبي: مات الحارث سنة ثلاث وأربعين ومئتين، وأين مثل الحارث؟ فكيف لو رأي أبو زرعة تصانيف المتأخرين كالقوت لأبي طالب؟ وأين مثل القوت؟ كيف لو رأي "بهجة الأسرار" لابن جهضم؟ و"حقائق التفسير" للسلمي لطار لبه! كيف لو رأي تصانيف أبي حامد الطوسي في ذلك على كثرة ما في الإحياء من الموضوعات؟ كيف لو رأي "الغنية" للشيخ عبدالقادر؟ كيف لو رأي "فصوص الحكم" و"الفتوحات المكية"؟! بلى لما كان الحارث لسان القوم في ذلك العصر، كان معاصره ألف إمام في الحديث، فيهم مثل أحمد بن حنبل، وابن

---

(١) تنزية الشريعة (١/١٢)

راهويه، ولما صار أئمة الحديث مثل ابن الدخميسي، وابن شحانة كان قطب العارفين كصاحب الفصوص وابن سفيان، نسأل الله العفو، والمسامحة آمين. انتهى[١].

ولا شك أن كتب الصوفية أحدثت في الأمة أنواعا من البدع ، والخرافات، وما ابتلي المسلمون أشد من ابتلائهم بطرق الصوفية وكتبها.

أوهام النقاد

قد يقع للنقاد وهم في نقد الرجال، إما لغفلة منهم أو لأجل الاعتماد على نسخة غير مسموعة. للإمام ابن حبان كتاب في الثقات وكتاب في المجروحين، إلا أنه وهم أحيانا فذكر شخصا واحدا مرة في الثقات ومرة في المجروحين، وإليكم بعض الأمثلة:

١- دَهْثَم بن قُرّان.

قال في المجروحين (١/ ٢٩٥) «روى عن نمران بن جارية، وروى عنه أبوبكر ابن عياش، كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، ويروى عن الثقات أشياء لا أصول لها ».

ثم غفل عنه، فذكره في الثقات (٦/ ٢٩٣) وقال: يروى عن نمران بن جارية روى عنه مروان بن معاوية الفزاري».

وقد قال فيه أحمد: متروك.

وقال أبو داود: ليس بشيء.

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٤٣١)

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال ابن معين: لا يكتب حديثه.

وقال الذهبي: «وأماابن حبان، فذكره في الثقات، فأساء، وقد ذكره في الضعفاء، فأجاد» الميزان (٢/٢٩)

٢- زياد بن عبدالله النميري شيخ من أهل البصرة.

قال في المجروحين (١/٣٠٦) «منكر الحديث، يروى عن الثقات أشياء لاتشبه حديث الثقات، لايجوز الاحتجاج به، تركه يحيى بن معين».

ثم غفل عنه، فذكره في الثقات (٤/٢٥٥ ، ٢٥٦) وقال: يخطيء.

قال الذهبي: «فهذا تناقض» الميزان (٢/٩١)

٣- عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت يروى عن أبيه.

قال في المجروحين (٢/٥٥) «كان ممن يخطيء على قلة روايته، ففَحُشَ خلافه للأثبات فيما يرويه عن الثقات، فاستحق الترك».

تم غفل عنه، فذكره أيضا في الثقات (٥/٩٥)

فقال: يروي عن أبيه، روى عنه ابنه عبدالله بن عبدالرحمن.

قال الذهبي: «فتساقط قولاه» الميزان (٢/٥٥٢)

٤- ثبيت بن كثير الضبي من أهل البصرة، يروي عن يحيى الأنصاري، وعنه اليمان الحضرمي، قال في المجروحين (١/٢٠٨) «منكر الحديث على قلته، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد».

وقال في الثقات: (٦/١٢٩)

«شيخ يروي عن يحيى بن سعيد الأنصاري، روى عنه يحيى بن حمزة، وأحسبه ثبيت بن كثير الذي روى عنه يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار العابد».

وذكره الذهبي في الميزان (١/٣٦٩ - ٣٧٠) ونقل عن المجروحين، ولم يعقبه عليه كعادته، إما أنه يرى أنهما اثنان، أو لم يدر أنه ذكره أيضا في الثقات.

ومثل بشر بن شعيب بن أبي حمزة الحمصي، قال الحافظ في ترجمته في مقدمة الفتح: «قال ابن حبان في كتاب الثقات: كان متقنا، ثم غفل غفلةً شديدة، فذكر في الضعفاء، وروى عن البخاري أنه قال: تركناه، وهذا خطأ من ابن حبان نشأ عن حذف، ذلك أن البخاري إنما قال في تاريخه: تركناه حيا سنة اثنتي عشرة، فسقط من نسخة ابن حبان لفظه: «حيا» فتغير المعنى»[1].

وزعم ابن القطان أن إبراهيم بن عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان أبو شيبة بن أبي بكر بن أبي شيبة الكوفي ضعيف، بينما وثقه جماعة من النقاد لذا صرح الحافظ ابن حجر: بأن ابن القطان وهم في هذا، إنما الضعيف هو جده: إبراهيم بن عثمان أبو شيبة، ووهم البيهقي أيضا في السنن بعد ذكره حديثا له عن طريقه، وقال: الحمل فيه على أبي شيبة فيما أظن[2].

ووهم النسائي، فأخرج عن الضعفاء في كتابه بعد اعترافه، بأنه ضعيف مثل قطن بن إبراهيم القشيري النيسابوري، ويقول: فيه نظر، وقد تعجب الذهبي

---

(١) هدي الساري (٣٩٣)، وبشر بن شعيب هذا لم أجده في المجروحين والثقات، فينظر.

(٢) تهذيب التهذيب (١/١٣٦ - ١٣٧)

بل موجود، انظر الثقات لابن حبان ٨/ ١٤١

من صنيعه[١].

وقال الذهبي: أخطأ ابن حزم في تضعيفه لعكرمة بن خالد المخزومي، وذلك لأن أبا محمد -فيما حكاه ابن القطان- كان وقع إليه كتاب الساجي في الرجال، فاختصره ورتبه على الحروف، فزلق في هذا الرجل بالذي قبله، ولم يتفطن لذلك. انتهى. والذي قبله هو عكرمة بن خالد بن سلمة المخزومي وهو ضعيف.

وهذا الرجل عكرمة بن خالد وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وأخرج له الشيخان، وأصحاب السنن[٢].

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٩٠)

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٩٠)

فصل في أسباب الجرح

وبعد هذه البحوث التمهيدية للجرح أبين هنا أهم أسبابه مبتدئا بالأعلى إلى الأدنى.

١- الكذب

٢- التهمة بالكذب

٣- الفسق

٤- البدعة

٥- الجهالة

هذه الخمسة خاصة فيمن فقدت عدالته.

٦- فحش الغلط

٧- كثرة الغفلة

٨- الوهم

٩- مخالفة الثقات

١٠- سوء الحفظ

وهذه الخمسة خاصة فيمن فقد ضبطه.

ويتفرع عن هذه الأسباب العشرة أسباب كثيرة يصعب استيعابها وإليكم بعض هذه الأسباب وتفريعاتها.

١- الكذب:

الكذب لغة: هو الإخبار عن الشيء بخلاف ماهو عليه، سواء كان متعمدا

أم مخطئا.

وفي اصطلاح المحدثين هو أن يفتري الرجل على رسول الله ﷺ سواء بقصد سيّء، أو بقصد حسن كما نقل عن بعض الصوفية أنهم قالوا: نحن ما نكذب عليه بل له.

والكذب على النبي ﷺ من أكبر الكبائر، لأن السنة من مصادر الشريعة، وشرحها، فإذا كذب أحد على النبي ﷺ، فكأنه يشرع في الدين ما ليس فيه ولذا حذر رسول الهدى وتوعد صاحبه العقاب الشديد في الدنيا والآخرة.

وقد روى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عدة روايات في ذم الكذب على رسول الله ﷺ، منها حديث علي رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **لاتكذبوا علي، فإنه من يكذب علي يلج النار.**

ومنها حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: **من تعمد علي كذبا، فليتبوأ مقعده من النار.**

ومنها حديث أبي هريرة مثل أنس، ومنهاحديث المغيرة أمير الكوفة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **إن كذبا علي ليس ككذب على أحد، فمن كذب علي متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار**، وغيره من الأحاديث.

هذه من عقوبة الآخرة.

وأما في الدنيا فإن الكاذب مردود الرواية.

قال ابن المبارك: من عقوبة الكذب أن يرد عليه صدقه.

وقال رافع بن أشرس: إن من عقوبة الكذاب أن لايقبل صدقه.

وقال سفيان الثوري: من كذب في الحديث افتضح.

وقال أبو نعيم: من هم أن يكذب افتضح[١].

حتى لو تاب الكاذب من كذبه في الحديث النبوي،فكبار المحدثين مثل أحمد، والحميدي، وغيرهما علي أنه لاتقبل توبته لأن فعله الشنيع الذي ارتكبه في الماضي يستدعي أن يرفض كلامه في المستقبل مهما أظهر من الندامة، والتوبة حتى لايجرأ أحد بعده أن يرتكب مثل هذا.

يقول ابن الصلاح: التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته، إلا التائب من الكذب متعمدا في حديث رسول الله ﷺ، فإنه لاتقبل روايته أبدا ، وإن حسنت توبته على ما ذكر غير واحد من أهل العلم، منهم أحمد بن حنبل، وأبوبكر الحميدي شيخ البخاري[٢].

إذا اعترف الرجل بكذبه سقطت عدالته

إذا حدث رجل عن رجل أنه سمعه، ولم يدركه، أو عن رجل أدركه إلا أنه لم يسمع منه، فكأنه تعمد الكذب، فلا يجوز عنه الرواية.

وقد اعترف بعض الكذابين على أنفسهم منهم:

أبوصالح: يقول ابن المديني سمعت يحيى بن سعيد القطان يحدث عن سفيان قال: قال الكلبي: قال لي أبوصالح: كل ما حدثتك به كذب[٣].

---

(١) انظر الكفاية (١١٧-١١٨)

(٢) المقدمة في علوم الحديث (٥٥)

(٣) الكفاية (١١٨)

يقول أبوشيبة: كنت أطوف بالبيت ورجل من قدامي يقول: اللهم اغفرلي، وما أراك تفعل، فقلت ياهذا! قنوطك أكثر من ذنبك، فقال لي: دعني، فقلت له: أخبرني، فقال: إني كذبت على رسول الله ﷺ خمسين حديثا، وطارت في الناس، ما أقدر أرد منها شيئا[١]. وقال ابن لهيعة: دخلت على شيخ وهو يبكي؛ فقلت ما يبكيك؟ فقال: وضعت أربع مائة حديث، فلا أدري كيف أصنع؟[٢].

وأما إذا قال: كنت أخطأت فيما رويته، ولم أتعمد الكذب، فإن ذلك يقبل منه، وتجوز روايته بعد توبته.

قال الخطيب: سمعت القاضي أبا الطيب طاهر بن عبدالله الطبري يقول: إذا روى المحدث خبرا، ثم رجع عنه، وقال: كنت أخطأت فيه وجب قبوله، لأن الظاهر من حال العدل الثقة الصدق في خبره، فوجب أن يقبل رجوعه كما تقبل روايته. انتهى.

وأما إذا تعمد الكذب فيه، فقد قال أبوبكر الصيرفي في "كتاب الأصول": إنه لايعمل بذلك الخبر، ولا بغيره من روايته[٣].

وقد اختلف العلماء في قبول إقرار الواضع خوفا من كذبه في إقراره.

فقال ابن دقيق العيد: لأن فيه عملا بقوله بعد اعترافه على نفسه بالوضع، قيل: هذا كاف في رده، لكن ليس بقاطع في كونه موضوعا لجواز أن

---

(١) الموضوعات(١/٤٩)

(٢) المصدر السابق.

(٣) الكفاية (١١٨)

يكون في هذا الإقرار بعينه[١].

قال الحافظ - رحمه الله تعالى -: «وفهم منه بعضهم أنه لايعمل بذلك الإقرار أصلا، وليس ذلك مراده، وإنما نفى القطع، ولايلزم من نفي القطع نفي الحكم، لأن الحكم يقع بالظن الغالب»[٢].

من التفقه في الدين: معرفة الكذب في الحديث

قال الرامهرمزي: حدثني محمد بن الحسين بن شاهان النيسابوري، ثنا أبو حفص الفلاس: كان حماد المالكي كذابا، وسمعت عمر الأنماطي يقول: أتيته، فسمعته يقول: حدثنا الحسن أن عمر بن الخطاب أتى بسارق، فقطع يده، فقال له: ما حملك على هذا؟ قال: القدر، قال: فضربه أربعين سوطا، وقال: قطعت يدك لسرقتك، وضربتك لفريتك على الله. فقلت(أي عمر الأنماطي): لو افترى على عمر كم كان يضربه؟ قال: ثمانين، قلت: يفترى على الله يضرب أربعين، ويفترى على عمر يضرب ثمانين، والله لاتفارقني حتى استعدي عليك، فأقر أنه لم يسمعه من الحسن، وحلف لايحدث به، فكتبت عليه كتابا، وأشهدت عليه شهودا[٣].

كان عمرالأنماطي فقيها، واستطاع بفقهه أن يعترف حماد المالكي بكذبه على الحسن البصري. قال الإمام البخاري: يقول: سمعت علي بن المديني يقول:

---

(١) تدريب الراوي (١/ ٢٧٥)

(٢) شرح نخبة الفكر (٧٨)

(٣) المحدث الفاصل (٣١٧)

التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم[١].

يقيض الله من ينفي الكذب عن رسول الله ﷺ

قال إسحاق بن إبراهيم: أخذ الرشيد زنديقا، فأراد قتله، فقال له: أين أنت من ألف حديث وضعتها، فقال له: أين أنت يا عدو الله! من أبي إسحاق الفزاري، وابن المبارك ينخلانها حرفا حرفا[٢].

وروي عن ابن المبارك قال: لو هم رجل في السحر أن يكذب في الحديث، لأصبح الناس يقولون: فلان كذاب[٣].

وقال سفيان الثوري: من هَمَّ بهذا الحديث (أي أراد به سوءا) أبدى الله خزيه، فكيف بمن يكذب[٤].

وفي رواية «ما ستر الله أحدا يكذب في الحديث[٥]».

وقال الدارقطني: يا أهل بغداد! لاتظنوا أن أحدا يقدر أن يكذب على رسول الله ﷺ وأنا حي[٦].

وقال ابن الجوزي: وقد رد الله كيد هؤلاء الوضاعين والكذابين بأخبار

---

(١) المصدر السابق (٣٢٠)

(٢) تهذيب التهذيب (١/١٥٢)

(٣) مقدمة الموضوعات (١/٤٨)

(٤) المحديث الفاصل (٣١٩)

(٥) مقدمة الموضوعات (١/٤٨)

(٦) فتح المغيث (١/٢٤١)

أخيار، فضحوهم، وكشفوا قبائحهم، وما كذب أحد قط إلا افتضح، ويكفي الكاذب أن القلوب تأبي قبول قوله، فإن الباطل مظلم، وعلى الحق نور، وهذا في العاجل، وأما في الآخرة فخسرانهم فيها متحقق.

كيف يعرف الكذب؟

١- يعرف الكذب بذكر تاريخ الوفاة للمروي عنه

حدث عفير بن معدان الكلاعي قال قدم علينا عمر بن موسى حمص فاجتمعنا إليه في المسجد فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح فلما أكثر قلت له من شيخنا هذا الصالح سمه لنا نعرفه، قال: فقال: خالد بن معدان، قلت له في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومائة، قلت: فأين لقيته؟ قال:لقيته في غزاة أرمينية، قال فقلت له: اتق الله ياشيخ ولاتكذب، مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين وأزيدك أخرى بأنه لم يغز أرمينية قط كان يغزو الروم(١).

وقال الحاكم: قدم علينا محمد بن حاتم الكشي، وحدث عن عبد بن حميد فسألته عن مولده، فذكر أنه ولد سنة ستين ومئتين، فقلت لأصحابنا، سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة(٢).

وزعم أبوخالد السقا في سنة تسع ومئتين أنه سمع أنس بن مالك، ورأى عبدالله بن عمر، فقال أبونعيم: ابن كم يزعم أنه، قالوا: ابن خمس وعشرين ومئة

---

(١) الكفاية (١١٩)

(٢) فتح المغيث (٣/٢٨٢)

سنة، فقال أبونعيم: على زعمه مات ابن عمر قبل أن يولد بخمس سنين[١].

وروى محمد بن فضاء الأزدي البصري عن أبيه عن علقمة بن عبدالله المزني عن أبيه قال: نهى رسول الله ﷺ عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلاّ من بأس.

قال البخاري سمعت سليمان بن حرب يقول: وإنما ضرب السكة الحجاج، ولم تكن في عهد رسول الله ﷺ[٢].

يقصد البخاري أن هذا الحديث من وضع محمد بن فضاء، قال فيه ابن معين: ضعيف.

وقال العقيلي: لايتابع على حديثه، وقد أخرج له أبوداود والترمذي وابن ماجه.

ومن هنا اهتم المحدثون بذكر تاريخ الوفيات والمواليد للفحص عن أحوال الرواة ومعرفة مايدعونه من السماع واللقاء بالمشايخ، وكانوا دقيقين لما ضبطوا الوقت بكل سماع، وقدوم المحدث البلد الفلاني في رحلة طلب العلم، ونشأ من تدقيقهم هذا ظهور مؤلفات خاصة في ضبط مواليد المحدثين ووفياتهم لكشف أكاذيب الرواة.

وإليه يشير قول سفيان الثوري " ولما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ[٣].

---

(١) المغني: (برقم٧٤٢٩)

(٢) ميزان الاعتدال(٤/٥)

(٣) الكفاية (١١٩)

ويقول حفص بن غياث: " إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين، يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه"[(١)].

ويقول حسان بن زيد: لم يستعن على الكذابين بمثل التاريخ، يقول الشيخ سنة كم ولدت، فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه[(٢)].

٢- يعرف الكذب بالخبرة والممارسة:

إن لأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها الصدق من الكذب، لاطلاعهم الواسع، وذهنهم الثاقب، وفهمهم الراسخ.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم سمعت أبي يقول: سمعت نعيم بن حماد قال: قلت لعبدالرحمن بن مهدي: كيف يُعرف الكذّابُ ؟ قال : كما يعرف الطبيبُ المجنون[(٣)].

٣- يعرف الكذب من ألفاظ الحديث:

روى أحمد بن عبدالله بن خالد الجويباري عن إسحاق بن نجيح الكذاب عن هشام بن حسان عن رجاله، قال: حضور مجلس عالم خير من حضور ألف جنازة، ومن ألف ركعة، ومن ألف حجة، ومن ألف غزوة[(٤)].

---

(١) المصدر السابق (١١٩- ١٢٠)

(٢) الموضوعات (٤٩/١)

(٣) الجرح والتعديل (٢٠/٢)

(٤) ميزان الاعتدال (١٠٧/١)

فألفاظ هذا الحديث تدل على كذب الجويباري، وقد قال فيه ابن حبان: دجال من الدجاجلة.

وقال البيهقي: لقد وضع أكثر من ألف حديث على لسان رسول الله ﷺ.

قال الذهبي: روى عن الأئمة ألوف حديث، ماحدثوا بشيء منها "عن ابن عيينة، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس مرفوعاً، **الإيمان قول، والعمل شرائعه، لايزيد ولاينقص**"[1].

ومن المعلوم أن موضوع زيادة الإيمان ونقصانه من الموضوعات التي وقع الجدل والمناقشة فيها بعد عهد النبي ﷺ بقرن تقريباً.

٤- يعرف الكذب من رد المروي عنه على الراوي:

روى الزبير بن عبدالواحد الحافظ، عن إبراهيم بن عبدالواحد البلدي قال سمعت جعفر بن محمد الطيالسي يقول: صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة فقام قاص (وهو إبراهيم بن عبدالواحد البكري) فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، قالا: حدثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً، قال: من قال لاإله إلاّ الله خلق الله من كل كلمة منها طيراً منقاره من ذهب وريشه مرجان. وأخذ في قصة طويلة.

فجعل أحمد ينظر إلى يحيى، ويحيى ينظر إلى أحمد، فقال: أنت حدثته قال: لا، والله، فلما فرغ وأخذ قطعه[2]، قال له يحيى: تعال! من حدثك بهذا؟

---

(١) ميزان الاعتدال (١/١٠٧-١٠٨)

(٢) أي الدراهم.

فأنا ابن معين، وهذا أحمد، فإن كان ولابد فالكذب على غيرنا، فقال: أنت يحيى بن معين؟ قال نعم. قال لم أزل أسمع أنك أحمق، ماعلمته إلاّ الساعة كأنه ليس في الدنيا يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل غيركما، كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا.

فوضع أحمد بن حنبل كمه على وجهه، وقال: دعه يقوم، فقام كالمستهزيء بهما[1].

٥- ويعرف الكذب في الحديث إذا كان فيه أمر من شأنه أن تتوفر الدواعي على نقله:

مثل حديث "غدير خم" قال العلماء إن من أمارات الكذب في هذا الحديث أن يصرح بوقوعه على مشهد من الصحابة جميعاً، ثم يقع بعد ذلك أن يتفقوا على كتمانه حين استخلاف أبي بكر رضي الله عنه ومثل هذا بعيد ومستحيل في العادة والواقع فانفراد الرافضة بنقل هذا الحديث دون جماهير المسلمين دليل على كذبهم فيه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ومن هذا الباب نقل النص على

---

(١) ميزان الاعتدال (١/٤٧) وقال لاأدري من هوذا أتي بحكاية منكرة أخاف ألاتكون من وضعه، كذا قال: وقال في السير(١١/٨٦) هذه حكاية عجيبة فراويها البكري لاأعرفه فأخاف أن يكون وضعها ، وقال في ترجمة أحمد بن حنبل (١١/٣٠١) هذه الحكاية اشتهرت على ألسنة الجماعة وهي باطلة أظن البلدي وضعها ويعرف بالعصوب، رواها عنه أيضاً أبوحاتم بن حبان فارتفعت عنه الجهالة " أي جهالة العين، وابن حبان ذكره في المجروحين (١/ ٨٥) عن إبراهيم بن عبدالواحد العصوب ببلد الواصل به مثله في النوع العشرين وهو ذكر القصاص والسؤال الذين كانو يضعون الحديث في قصصهم ويروونها عن الثقات فكان يحمل المستمع منه الشيء بعض الشيء على حسب التعجب فوقع في أيدي الناس وتداولوها.

خلافة عليّ فإنا نعلم أنه كذب من طرق كثيرة، فإن هذا النص لم يبلغه أحد بإسناد صحيح فضلاً أن يكون متواترا، ولا نقل أن أحداً ذكره على جهة الخفاء مع تنازع الناس في الخلافة، وتشاورهم فيها يوم السقيفة، وحين موت عمر، وحين جعل الأمر شورى بينهم في ستة، ثم لما قتل عثمان، واختلف الناس على عليّ فمن المعلوم أن مثل هذا النص لوكان كما تقوله الرافضة من أنه نص على على نصاً جلياً قاطعاً للعذر، علمه المسلمون، لكان من المعلوم بالضرورة أنه لابد أن ينقله الناس نقل مثله وأنه لابد أن يذكره كثير من الناس، بل أكثرهم في مثل هذه المواطن التي تتوافر الهمم على ذكره، فيها غاية التوفر، فانتفاء مايعلم أنه لازم يقتضي انتفاء مايعلم أنه ملزوم[١].

والآثار والأخبار في هذا الباب كثيرة جداً، ومن تأملها وأنصف علم باليقين أنها مكذوبة على رسول الله ﷺ.

٦- ويعرف الكذب إذا كان الحديث مشتملاً على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير وبالمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير.

وقد أكثر القصاص من مثل هذا النوع ترقيقاً لقلوب الناس، وإثارة تعجبهم مثل **من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً، من قال لا إله إلاّ الله خلق الله تعالى له طائراً، له سبعون ألف لسان، لكل لسان، سبعون ألف لغة يستغفرون له.**

---

(١) منهاج السنة (١١٨/٤)

٧- ويعرف الكذب بمخالفة العقول -وتناقض الأصول:

كما قال ابن الجوزي فإذا روى أحد حديثاً مخالفاً للحس والمشاهدة أو مبايناً لنص الكتاب، أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي حيث لايقبل شيء من ذلك التأويل - فهو حديث باطل وموضوع.

هذه أهم القواعد التي وضعها علماء أهل الحديث لمعرفة الكذب في حديث رسول الله ﷺ.

من أساليب الكذابين والدجالين

قال ابن النجار: كان بقاء ابن أحمد سيّء الطريقة في صباه، ثم صحب الفقراء وتزهد وانقطع وغشيه الناس وصار له أتباع، وفتح عليه من الدنيا كثير، فبنى رباطاً وجمع أجزاء كثيرة، وادعى السماع من أبي منصور بن خيرون وطبقته، ووقع بإجازات فكشط، وأثبت اسمه مكان الكشط، وألقاها في الزيت، وفَخَفي الكشط، ثم حمل ذلك إلى ابن الجوزي فنقله ولم يفهم.

وكذا نقل له عبدالرزاق الجيلي، فاعتمد الناس على نقلهما، وأخفى الأصول، فقرأ عليه أحمد بن سليمان الحربي كثيراً بإجازة قاضي المارستان وغيره، ثم ظهرت أصول الإجازات فافتضح وبان كذبه، وقد ألحق اسمه في أكثر من ألف جزء، لاتحل الرواية عنه[١].

---

(١) ميزان الأعتدال (١/ ٣٤٠)

الكاذب تخونه الذاكرة غالباً

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم، سمعت أبا يحيى جعفر بن محمد الزعفراني، يقول: سمعت أبا حفص عمر بن مدرك القاص، يقول- في مجلسه في دار مقاتل -ثنا أبوإسحاق الطالقاني، قال: ثا ابن المبارك، عن عمرو بن ثابت، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، في قوله عزوجل: **إن الأبرار يشربون من كأس كان مزاجها كافوراً**[1] قصة طويلة فكتبته، ثم أتيته من الغد فدفعت إليه، فقال: من يروي هذا ما أحسن ماطن على أذني قط، عمن تفيدني هذا؟

قال الزعفراني: فاستحييت أن أقول أنت حدثتنيه بالأمس، انتهى[2].

بل الواجب عليه أن يبين كذبه.

وقد كذبه يحيى بن معين، وغيره.

وإن الله لن يترك الكذابين ليقولوا مايشاؤون، وإلى هذا يشير قول أسامة ابن زيد يرويه عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق: أعاننا الله على الكذابين بالنسيان، ورواه عنه أيضاً عبدالله بن عون[3].

وقد روى الفضل بن موسى عن ابن أبي ليلى أنه قال: إذا كنت كذاباً فكن ذاكرا[4].

---

(١) سورة الإنسان: آية / ٥

(٢) الجرح والتعديل (١٣٧/٦)

(٣) مقدمة الكامل (٧٠)

(٤) مقدمة الكامل (٧٢)

تشجيع الأمراء للواضعين

تروي كتب التراجم والأدب واللغة كثيرامن الحكايات عن الأمراء المسلمين أنهم كانوا يأمرون بالعطاء السخي لمن يضع لهم الحديث وخاصة على مائدة الطعام.

ومن ذلك مارواه أحمد بن يعقوب بن عبدالجبار الأموي المرواني الجرجاني أنه كان عند عبدالملك، فلما فرغوا من الأكل قدموا البطيخ.

قال أحمد: ياأمير المؤمنين، حدثني أبوبكر بن عبدالرحمن ، عن أبيه، عن بعض عمات النبي ﷺ سمعت النبي ﷺ يقول: البطيخ قبل الطعام يغسل البطن غسلاً، ويذهب بالداء أصلاً.

فأمر له عبدالملك بمئة ألف درهم[١].

ومنه مارواه أبوأحمد بن علي بن محمد المروزي ثنا أحمد بن رشيد يقول: دخل إبراهيم بن غياث بن إبراهيم على المهدي وكان يعجبه الحمام الطائرة التي تجيء من الأماكن البعيدة فروى حديثاً أن النبي ﷺ قال: **لاسَبَقَ إلاّ في خف أو حافر أونصل أو جناح**، قال: فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلما قام وخرج قال: أشهد على قفاك، قفا كذاب على رسول الله ﷺ، ما قال رسول الله ﷺ جناح ولكن أراد هذا أن يتقرب إلينا، ياغلام اذبح الحمام، فذبح الحمام في الحال[٢].

(١) ميزان الاعتدال (١/١٦٥)

(٢) ذكره ابن حبان في المجروحين (١/٦٦) وعزاه الذهبي في الميزان (٣/٣٣٨) إلى أبي خيثمة، وقال عن غياث بن إبراهيم، قال أحمد ترك الناس حديثه.
وقال يحيى: ليس بثقة وقال الجوزجاني: كان يضع الحديث، وقال البخاري: تركوه ".=

وهنا رواية تقول: إن مقاتل بن سليمان البلخي قال للخليفة المهدي: "إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس وبنيه، فقال له المهدي: لاحاجة لي فيها.

وقد حدث أبو البختري الكذاب حديثاً مكذوباً عن النبي ﷺ عند الخليفة هارون الرشيد فلم يفعل شيئاً بل قال له: اخرج عني لولاأنت من قريش لعزلتك، وكان أبوالبختري قاضياً للرشيد.

إن صحت هذه الروايت عن هؤلاء الخلفاء فالأمر يدعو إلى العجب! كيف تساهل هؤلاء مع الكذابين والوضاعين وتركوهم أحراراً في دولة المسلمين ليقولوا عن الصادق الأمين مايشاؤون؟ وجر تساهلهم هذا إلى ظهور القصاص الذين كانوا يملئون المساجد والمجالس بالحكايات الكاذبة والفكاهات الضاحكة، وينسبونها إلى رسول الله ﷺ . وقد كان الموقف يقتضي أن يضرب على أيدي كل من أراد سوءاً بالإسلام وأهله، ولكن لم يفعل هؤلاء الخلفاء. فقيض الله علماء المسلمين الذين ذبّوا عن شريعة الله، وجردوا سنة رسول الله من كل دس وتحريف.

سلسلة الضعفاء

قال ابن حبان في الكلام على عبيدالله بن زحر: يروي الموضوعات عن

=وأما حديث السياق فهو صحيح رواه أبوداود (٣/٦٣-٦٤) والترمذي (٤/٢٠٥) والنسائي (٦/ ٢٢٦) وأحمد (٢/٤٧٤) كلهم عن ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع عن أبي هريرة مرفوعاً بدون لفظ "جناح" قال الترمذي: حسن، ونافع بن أبي نافع هو البزار مولى أبي أحمد ثقة، وله وجه آخر من طريق محمد بن عمرو عن أبي الحكم مولى بني الليث عن أبي هريرة مرفوعاً: رواه النسائي، وابن ماجة (٢/ ٩٦٠)، وأحمد (٢/٢٥٦ ، ٤٢٤-٤٢٥)، ومحمد بن عمرو وأبوالحكم فيهما كلام، ولم يذكرا نصل" في حديثهما، وزاده نافع وهو ثقة.

الأثبات، وإذا روي عن عليّ بن يزيد، أتى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله، وعلي بن يزيد، والقاسم أبوعبدالرحمن، لم يكن ذلك الخبر إلاّ مما عملته أيديهم[١].

ومثال ذلك: ابن زحر، عن عليّ بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، عن أبي عبيدة بن الجراح مرفوعا: (أفضل الصلاة صلاة الصبح يوم الجمعة في جماعة)، رواه البزار[٢].

الاحتراز من الكتابة عن الكذابين والضعفاء إلا للعالم الذي يعرف أحوالهم

قال أبو عيسى الترمذي: حدثنا إبراهيم بن عبدالله بن المنذر الباهلي، حدثنا يعلى بن عبيد، قال لنا سفيان الثوري: اتقوا الكلبي، فقيل له: فإنك تروي عنه، قال: أنا أعرف صدقه من كذبه[٣].

وقال أيضا: وقد روى عن أبان بن أبي عياش غير واحد من الأئمة، وإن كان فيه من الضعف، والغفلة ما وصفه أبو عوانة وغيره، فلا تغتروا برواية الثقات عن الناس، لأنه يروى عن ابن سيرين أنه قال: إن الرجل يحدثني فلا أتهمه، ولكن أتهم من فوقه[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/٧)

(٢) المصدر السابق.

(٣) علل الترمذي مع شرحها (١/٧٧)

(٤) المصدر السابق (١/٧٧)

قال أبوحاتم: كتبت عن عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة الباهلي في البصرة، وكان يكذب ، فضربت على حديثه، قال ابنه عبدالرحمن: فإن ابن مسلم يحدث عنه قال: الله المستعان على ذلك[١].

وقال أيضا في عبدالملك بن مسلمة المصري: كتبت عنه وهو مضطرب الحديث ليس بقوي، حدثني في الكرم عن النبي ﷺ عن جبرئيل بحديث موضوع[٢].

كتب العجلي عن خالد بن عمرو بن محمد بن عبدالله بن سعيد بن العاص الأموي السعيدي، وهو ضعيف عنده وعند غيره[٣].

قال الإمام البخاري: كتبت عن بشار بن موسى الخفاف أبي عثمان البغدادي، وتركت حديثه، وكان ابن معين يقول: بشار الخفاف من الدجالين[٤].

قال أحمد ليحيى بن معين وهو يكتب عن عبدالرزاق، عن معمر، عن أبان نسخة: تكتب هذه وأنت تعلم أن أبان كذاب، فقال: يرحمك الله يا أبا عبدالله! أكتبها وأحفظها ،حتى إذا جاء كذاب يرويه عن معمر، عن ثابت، عن أنس أقول له كذبت، إنما هو أبان[٥].

قال أبوحاتم في محمد بن جامع العطار البصري: كتبت عنه وهو ضعيف

---

(١) الجرح والتعديل (٥/٢٦٧)

(٢) الجرح والتعديل (٥/٣٧١)

(٣) تهذيب التهذيب (٣/١١٠)

(٤) ميزان الاعتدال (١/٣١١)

(٥) تهذيب التهذيب (١/١٠١)

الحديث[١].

وقد تكلم بعض النقاد في محمد بن مسلم المكي أبي الزبير، مع أن مسلما روى له من طريق الليث وغيره، وأخرج له البخاري متابعة حتى قال فيه ابن جريج: ما كنت أرى أن أعيش حتى أرى حديث أبي الزبير يروى، ومع ذلك فقد كان لهشيم كتاب سمعه من أبي الزبير.

قال ابن أبي حاتم: نا علي بن الحسن الهسنجاني، نا نعيم بن حماد، قال سمعت هشيما يقول: سمعت من أبي الزبير، فأخذ شعبة كتابي، فمزقه[٢].

وسئل ابن معين عن مهران بن أبي عمر الرازي العطار، فقال: كان شيخا مسلما كتبت عنه، وكان عنده غلط كثير في حديث سفيان[٣].

وقال الجوزجاني عن سعيد بن سنان البرجمي: أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة لاتشبه أحاديث الناس، وكان أبو اليمان يثني عليه في فضله، وعبادته، فنظرت في أحاديثه، فإذا أحاديثه معضلة، فلما رجعت إلى العراق قال لي ابن معين: لعلك كتبتها يا أبا إسحاق قلت: كتبت منها شيئا يسيرا لأعتبر به، فقال: تلك لايعتبر بها هي بواطيل[٤].

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي، عن أحمد بن محمد بن عمرو ابن يونس بن القاسم الحنفي اليمامي، فقال: قدم علينا، وكان كذابا، وكتبت

---

(١) الجرح والتعديل (٢٢٣/٧)

(٢) الجرح والتعديل (٧٥/٨)

(٣) المصدر السابق (٣٠١/٨)

(٤) تهذيب التهذيب (٤٦/٤، ٤٧)

عنه، ولاأحدث عنه[١].

يظهر من هذا أن أبا حاتم كان يكتب عنه لبيان ما يرويه من الموضوعات والأباطيل، وقد تكون الأحاديث التي يرويها الكذاب صحيحة في نفسها إلا أنه يجب على المحدث والعالم أن يحترز عن الرواية عنه لئلايتوهم من لا علم له، بأنه ثقة، وعليه أن يبحث هذه الأحاديث من غيره.

قال الذهبي: لم يتكلم أحد في أحمد بن الأزهر النيسابوري إلا لروايته عن عبدالرزاق، عن معمر حديثا في فضائل علي رضي الله عنه، وهو **عدوك يا علي! عدوي، وعدوي عدو الله**، قال: القلب يشهد أنه باطل.

قال أبوحامد بن الشرقي: السبب فيه أن معمرا كان له ابن أخت رافضي، فأدخل هذا الحديث في كتبه، وكان معمر مهيبا لايقدر أحد على مراجعته، فسمعه عبدالرزاق في الكتاب[٢].

أسباب الكذب

أسباب الكذب كثيرة جدا، يمكن حصرها في خمسة أسباب:

السبب الأول: قصد الواضع إلى فساد الدين على أهله مثل الزنادقة الحاقدين على الإسلام الذين دخلوا في الإسلام لاعن رغبة فيه، وإنما ليفسدوا على أهل الإسلام مثل محمد بن سعيد الشامي المصلوب الذي روى حديثا

(١) الجرح والتعديل (١/ ٧١)، أما أحاديث أبي الزبير في صحيح مسلم فأرى الأخذ بها ولو كانت معنعنة سواء كانت من طريق الليث أوغيره، وأما أحاديثه خارج الصحيح فيحكم عليها بما يستحق.

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٨٢)

مرفوعا وزاد فيه وهو:

أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله، فوضع، وافترى الاستثناء، ثم أخذ يدعي النبوة.

قال حماد بن زيد: وضعت الزنادقة على النبي ﷺ اثنى عشر ألف حديث[١].

السبب الثاني : قصد الواضع إلى تأييد مذهبه مثل أحاديث الرافضة، والخوارج ومن عمل بعملهم من متعصبي المذاهب.

ومن هنا جاء الحذر عند المحدثين من أحاديث المبتدعة، إذا كانوا دعاة لبدعتهم.

واستجاز بعض فقهاء أصحاب الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية. فيقول في ذلك: قال رسول الله ﷺ كذا. وبهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة، لأنها تشبه فتاوى الفقهاء، لأنهم لايقيمون لها سندا[٢]. قاله القرطبي صاحب المفهم .

السبب الثالث: رغبة الواضع في التكسب، والارتزاق.

السبب الرابع: قصد الواضع التزلف إلى الخلفاء، والأمراء.

السبب الخامس: قصد الواضع -بزعمه الفاسد- القربى إلى الله تعالى.

وهم كثيرون من الصوفية وأهل الطرق كما ذكر الذهبي مجموعة منهم في

---

(١) الكفاية (٤٣١)

(٢) النكت على ابن الصلاح (٨٥٢/٢)

الميزان والتذكرة.

وقد قال الكرامية:

«إذا كان الكذب في الترغيب والترهيب فهو كذب للنبي ﷺ لا عليه».

وهذا جهل منهم باللسان، لأنه كذب عليه في وضع الأحكام، فإن المندوب قسم منها، وتضمن ذلك الإخبار عن الله في الوعد على ذلك العمل بذلك الثواب»[١].

هذه أهم أسباب الكذب.

فمن عرف أنه كذاب، أومتهم بالكذب يجب تشهيره بين الناس.

يقول يحيى بن سعيد القطان: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: سمعت شعبة، وابن المبارك، والثوري، ومالك بن أنس: عن الرجل يتهم بالكذب، فقالوا: انشره، فإنه دين»[٢].

وعن حمادبن زيد أنه قال: كلمنا شعبة في أن يكف عن أبان بن أبي عياش لسنّه، وأهل بيته، فقال لي: يا أبا إسماعيل لايحل الكف عنه، لأن الأمر دين»[٣].

---

(١) المصدر السابق (٢/٨٥٤ ، ٨٥٥)

(٢) التمهيد (١/٤٧)

(٣) المصدر السابق (١/٤٧)

٢- ومن أسباب الجرح التهمة بالكذب

والمتهم بالكذب: هو من ثبت كذبه في حديث الناس، واشتهر أمره بين العام، والخاص، فمن كانت هذه سيرته لايؤمن عليه أن يكذب على رسول الله ﷺ، ومن هنا جاء الحذر من الرواية عنه، لأنه بذلك صار مسلوب العدالة، ومن شرط صحة الحديث أن يكون راويه عدلا.

فمن سقطت عدالته ، وثبت كذبه في حديث الناس فهو متروك، وحديثه مطروح إذا تفرد به.

ولقد نص الأئمة مثل مالك وغيره على عدم الأخذ عن الذي يكذب في حديث الناس، إلا أنه لايوجد في كتب الرجال من هذا الصنف إلا القليل النادر، لأن مؤلفي الرجال اهتموا بذكر تراجم من له رواية عن رسول الله ﷺ.

وأما الذي يكذب في حديث الناس، وليس له رواية فقليلا ما أدخلوه في كتبهم.

٣- ومن أسباب الجرح الفسق

الفسق في اللغة: خروج الرطبة من قشرها.

وتسمى الفأرة - الفويسقة لخروجها من جحرها على الناس.

وفي الشرع:العصيان، والترك لأمر الله عزوجل، والخروج عن طريق الحق.

وقد يكون الفسوق شركا وإثما.

والفسق في قوله تعالى: ﴿أو فسقا أهل لغير الله به﴾[1] أي: الذبح.

---

(١) سورة الأنعام: آية /١٤٥

وقوله تعالى: ﴿ **بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان** ﴾[(١)] أي: بئس الاسم أن تقول له: يا يهودي، ويا نصراني، بعد أن آمن، أي لاتعيروهم بعد أن آمنوا أو بئس الاسم أن يسمي الإنسان فاسقا بعد أن سمي مؤمنا بفعله شيئا من هذه الأشياء التي نهي عنها، وهي: السخرية، واللمز، والتنابز بالألقاب، فهو فاسق، وإن كان مؤمنا.

ورجل فاسق وفسيق وفسق دائم الفسق.

وقال ابن الأثير: أصل الفسوق: الخروج عن الاستقامة، والجور، وبه سمي العاصي فاسقا[(٢)].

والموصوف بالفسق مسلوب العدالة.

قال ابن حبان: «ومنهم المعلن بالفسق، والسفه وإن كان صدوقا في روايته، لأن الفاسق لايكون عدلا، والعدل لايكون مجروحا، ومن خرج عن حد العدالة، لايعتمد على صدقه، وإن صدق في شيء بعينه في حالة من الأحوال إلا أن يظهر عليه ضد الجرح حتى يكون أكثر أحواله طاعة الله عزوجل، فحينئذ يحتج بخبره، فأما قبل ظهور ذلك عنه فلا»[(٣)].

وقال معن: سمعت مالكا يقول: أربعة لايكتب عنهم: رجل سفيه معروف بالسفه، وصاحب هوى داعية إلى هواه، ورجل صالح لايدري ما يحدث، ورجل

---

(١) سورة الحجرات: آية /١١

(٢) النهاية (٣/٤٤٦)

(٣) المجروحين (١/٧٩)

يكذب في حديث رسول الله ﷺ وسائرهم يكتب عنهم»[١].

والفاسق هو مرتكب الكبيرة أو المُصرّ على الصغيرة والفاسق المصرح بفسقه لا يختلف أحد في رد روايته.

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه:

«إن خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وإن شهادة غير العدل مردودة، والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في أعظم معانيهما، إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم.

ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ **من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**[٢].

وأما الفاسق المتأول غير مبيح للفسق، فلا خلاف في قبول روايته. لأن الناس يختلفون في أمور الفسق، فيرى بعضهم أنها فسق، ولا يرى غيرهم أنها فسق مثل شرب النبيذ: فقد يرى الحنفية أن شربه جائز، ومنعه الشافعية.

فلو فتح باب التفسيق لمجرد مخالفة ما يراه الإنسان، لما سلم أحد.

فالفاسق الذي يرد حديثه هو المجاهر بارتكاب المعاصي الكبيرة، وعدم مواظبته على الواجبات والفرائض، فمثل هذا لايؤمن عليه أن يكذب في حديثه

---

(١) المصدر السابق (١/ ٨٠)

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٩) وضبطت الكاذبين بكسر الباء، وفتح النون بلفظ الجمع، وضبطها بعضهم بفتح الباء وكسر النون بلفظ المثنى.

على رسول الله ﷺ أو يفتري على أحد من الصحابة، والتابعين.

قال الذهبي في ترجمة زاهر بن طاهر: مسند نيسابور، صحيح السماع، لكنه يخل بالصلاة، فترك الرواية عنه غير واحد من الحفاظ تورعا[1].

٤- من أسباب الجرح البدعة

البدعة: من بدع الشيء يبدعه بدعا مثل منعه يمنعه منعا، وابتدعه: أنشأه، وبدأه.

وفي التنزيل: **قل ما كنت بدعا من الرسل**[2] أي ما كنت أول من أرسل، وقد أرسل قبلي رسل كثيرون، فلأي شيء تنكرون ذلك.

والبدعة - بكسر الباء في الشرع:

«هي إحداث مالم يكن في عهد رسول الله ﷺ أو «ما ابتدع من الدين بعد الإكمال».

وهي تطلق على الزيادة والنقصان في الدين مما لم يأمر به الشارع.

وروى البيهقي بإسناده في مناقب الشافعي عن الشافعي -رحمه الله تعالى- قال: المحدثات من الأمور ضربان: أحدهما ما أحدث مما يخالف كتابا أو سنة، أو أثرا، أو إجماعا. فهذه البدعة الضلالة.

والثاني: ما أحدث من الخير لاخلاف فيه لواحد من العلماء. وهذه محدثة غيرمذمومة.وقد قال عمر بن الخطاب في قيام شهر رمضان: «نعمت البدعة هذه» يعني أنها محدثة لم تكن، وإن كانت ليس فيها رد لما مضى».

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٦٤)

(٢) سورة الأحقاف: آية/٩

لم يمض القرن الأول من الهجري حتى افترقت الأمة الإسلامية إلى فرق كثيرة، ووقعت بين هذه الفرق مناقشات، ومناظرات حادة، أدت إلى ازدياد الخصومة، والعداوة، ويمكن تقسيم الناس قسمين رئيسين:

أحدهما أهل السنة والجماعة، وكان في مقدمتهم علماء أهل الحديث الذين دعوا إلى التمسك بالكتاب، والسنة، وحرموا الخروج عنهما.

والقسم الثاني: أهل البدع من المعتزلة، والجهمية، والخوارج، والشيعة وكان لواؤها بأيدي الذين كانوا يسمون أصحاب المدرسة العقلية لأنهم غذوا عقولهم بالفلسفات المختلفة، وتجولوا بين الديانات، والعقائد المتنوعة، وكانت دعوتهم جهارا إلى تأويل آيات الله وصفاته، وتعطيل منها ما يصعب فهمه، والتطول على الله ورسوله بالحجج الواهية، والعقول الزائفة.

قال مؤمل بن هشام: سمعت ابن علية يقول: أول من تكلم في الاعتزال واصل الغزال، ودخل معه في ذلك عمروبن عبيد فأعجب به وزوج أخته، وقال لها: زوجتك برجل ما يصلح إلا أن يكون خليفة[1].

ويبدو أن أول من غاص في علم الكلام وتطاول على الله ورسوله هو عمرو ابن عبيد.

قال نعيم بن حماد: سمعت معاذ بن معاذ يصيح في مسجد البصرة يقول ليحيى القطان: أما تتقي الله ! تروى عن عمرو بن عبيدا وقد سمعته يقول : لو كانت ﴿تبت يدا أبي لهب﴾ في اللوح المحفوظ لم يكن لله على العباد

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٥)

حجة[1].

يقول عبيد الله بن معاذ عن أبيه: إنه سمع عمرو بن عبيد يقول: وذكر له حديث الصادق المصدوق فقال: لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعته من زيد بن وهب لما صدقته، ولو سمعت ابن مسعود يقوله ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، لو سمعت الله يقول هذا لقلت: ليس على هذا أخذت ميثاقنا[2].

بعد مرور الزمان تباعد الاختلاف بين هذين الفريقين وأقام كل منهما الحجج على ما ذهب إليه. وهذه الخلافات لم تكن في السنن والفروع بل كانت في توحيد الله عزوجل وصفاته، وتصور الآخرة. يقول ابن قتيبة -رحمه الله-:

«ولو كان اختلافهم في الفروع والسنن لاتسع لهم العذر عندنا -وإن كان لاعذر لهم مع ما يدعونه لأنفسهم كما اتسع لأهل الفقه، ووقعت لهم الأسوة بهم، ولكن اختلافهم في التوحيد وفي صفات الله تعالى، وفي قدرته، وفي نعيم أهل الجنة، وعذاب أهل النار، وعذاب البرزخ، وفي اللوح، وفي غير ذلك من الأمور التي لايعلمها نبي إلا بوحي من الله تعالى[3]».

وقال: فأما أصحاب الحديث فإنهم التمسوا الحق من وجهته، وتتبعوه من مظانه، وتقربوا من الله تعالى باتباعهم سنن رسول الله ﷺ وطلبهم لآثاره، وأخباره برا، وبحرا، وشرقا، وغربا، يرحل الواحد منهم راجلا مقويا في طلب الخبر الواحد، أو السنة الواحدة، حتى يأخذها من الناقل لها مشافهة، ثم لم

(١) المصدر السابق (٣/٢٧٦)

(٢) المصدو السابق (٣/٢٧٨)

(٣) تأويل مختلف الحديث (١٥)

يزالوا في التنقير عن الأخبار، والبحث لها حتى فهموا صحيحها، وسقيمها، وناسخها، ومنسوخها، وعرفوا من خالفها من الفقهاء إلى الرأي.

فنبهوا على ذلك حتى نجم الحق بعد أن كان عافيا، وبسق بعد أن كان دارسا، واجتمع بعد أن كان متفرقا، وإنقاد للسنن من كان عنها معرضا، وتنبه عليها من كان عنها غافلا، وحكم بقول رسول الله ﷺ بعد أن كان يحكم بقول فلان وفلان، وإن كان فيه خلاف على رسول الله ﷺ.

وقد يعيبهم الطاعنون بحملهم الضعيف، وطلبهم الغرائب وفي الغريب الداء، ولم يحملوا الضعيف والغريب، لأنهم رأوهما حقا، بل جمعوا الغث، والسمين، والصحيح، والسقيم ليميزوا بينهما ويدلوا عليهما وقد فعلوا ذلك، ثم ضرب الأمثلة لذلك[١].

هكذا يسرد ابن قتيبة اتهامات أهل البدع على أهل الحديث ويرد عليها بالحجج، والبراهين العقلية، والنقلية.

ثم جاء الرامهرمزي القاضي الحسن بن عبدالرحمن(ت٣٦٠هـ) صاحب كتاب «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» فندد في مقدمة كتابه بأهل البدع والضلالات، وتقولهم على أصحاب الحديث بقوله: «اعترضت طائفة ممن يشنأ الحديث، ويبغض أهله، فقالوا بتنقص أصحاب الحديث، والإزراء بهم، وأسرفوا في ذمهم، والتقول عليهم، وقد شرف الله الحديث وفضل أهله، وأعلى منزلته، وحكمه على كل نحلة، وقدمه على كل علم، ورفع من ذكر من حمله وعني به، فهم بيضة الدين ومنار الحجة» وأشاد في كتابه بناقل حديث رسول الله ﷺ وسرد من الأحاديث والآثار الدالة على فضلهم ومنزلتهم.

---

(١) تأويل مختلف الحديث (٧٣-٧٤)

ثم جاء أبوبكر الخطيب البغدادي(ت ٤٦٣هـ)، وألف كتابا سماه «شرف أصحاب الحديث، وقال في مقدمته:« وفقكم الله لعمل الخيرات، وعصمنا وإياكم من اقتحام البدع، والشبهات، فقد وفقنا على ما ذكرتم من عيب المبتدعة، أهل السنن والآثار، وطعنهم على من شغل نفسه بسماع الأحاديث وحفظ الأخبار، وتكذيبهم بصحيح ما نقله إلى الأمة الأئمة الصادقون واستهزائهم بأهل الحق فيما وضعه عليهم الملحدون، **الله يستهزيء بهم، ويمدهم في طغيانهم يعمهون**، وليس ذلك عجيبا من مبتغي الهوى، ومن أضلهم الله عن سلوك سبيل الهدى، ومن واضح شأنهم، الدال على خذلانهم، صدوفهم عن النظر في أحكام القرآن، وتركهم الاحتجاج بآياته الواضحة البرهان، واطراحهم السنن من ورائهم، وتحكمهم في الدين بآرائهم، فالحدث منهم منهوم بالغزل، وذو السن مفتون بالكلام والجدل، قد جعل دينه غرضا للخصومات، أرسل نفسه في مراتع الهلكات، ومناه الشيطان دفع الحق بالشبهات، إن عرض عليه بعض كتب الأحكام المتعلقة بآثار نبينا، عليه أفضل الصلاة والسلام نبذها جانبا، ولى ذاهبا عن النظر فيها، يسخر من حالها وراويها، معاندة منه للدين وطعنا على أئمة المسلمين، ثم هو يفتخر على العوام بذهاب عمره في درس الكلام، ويرى جميعا ضالين سواه، ويعتقد أن ليس ينجو إلا إياه، لخروجه فيما زعم عن حد التقليد، وانتسابه إلى القول بالعدل والتوحيد، وتوحيده إذا اعتبر كان شركا وإلحادا، لأنه يجعل لله من خلقه شركاء وأندادا، وعدله عدول عن نهج الصواب إلى خلاف محكم السنة والكتاب.

وكم يرى البائس المسكين إذا ابتلي بحادثة في الدين، يسعى إلى الفقيه يستفتيه، ويعمل على ما يقوله ويرويه، راجعا إلى التقليد بعد فراره منه،

وملتزما حكمه بعد صدوفه عنه، وعسى أن يكون في حكم حادثته من الخلاف ما يحتاج إلى إنعام النظر فيه، والاستكشاف، فكيف استحل التقليد بعد تحريمه وهون الإثم فيه بعد تعظيمه؟ ولقد كان رفضه ما لا ينفعه في الآخرة والأولى، واشتغاله بأحكام الشريعة أحرى وأولى» انتهى.

ثم أشار في نهاية المقدمة إلى كتاب ابن قتيبة «تأويل مختلف الحديث، وأثنى عليه وبقوله: «فيه مقنع لمن وفقه الله لرشده، ورزقه السداد في قصده»[١].

ومع ذلك فلم يكن موقف المحدثين شديدا في رواية الحديث عن هؤلاء المبتدعة، فمن ثبت أنه يحرم الكذب على نفسه، وهو من أهل الصدق والأمانة، والحفظ والإتقان وليس بداعية إلى بدعته قبلوا منه روايته.

لذا اعترض أهل البدع على المحدثين بأنهم يكتبون الحديث عن رجال من مخالفيهم: كقتادة، وابن أبي نجيح، وابن أبي ذئب، ويمتنعون عن مثلهم، ومثل عمرو بن عبيد، وعمرو بن فائد، ومعبد الجهني.

وأجاب ابن قتيبة على هذا بقوله: «إن هؤلاء الذين كتبوا عنهم، أهل علم، وأهل صدق في الرواية، ومن كان بهذه المنزلة فلا بأس بالكتاب عنه، والعمل بروايته إلا فيما اعتقده من الهوى، فإنه لايكتب عنه، ولايعمل به، كما أن الثقة العدل تقبل شهادته على غيره، ولاتقبل شهادته لنفسه، ولا لابنه، ولا لأبيه، ولا فيما جرى إليه نفعا، أو دفع عنه ضررا، وإنما منع من قبول قول الصادق فيما وافق نحلته، وشاكل هواه لأن نفسه تريه أن الحق فيما اعتقده، وأن القربة إلى الله عزوجل في تثبيته بكل وجه، ولايؤمن مع ذلك التحريف والزيادة

---

(١) (ص١٢)

والنقصان»[١].

وقال نعيم بن حماد: قيل لابن المبارك: لم رويت عن سعيد وهشام الدستوائي وتركت حديث عمرو بن عبيد، ورأيهم واحد، قال: كان عمرو بن عبيد يدعو إلى رأيه، ويظهر الدعوة، وكانا ساكتين[٢].

وقال أحمد بن محمد الحضرمي: سألت ابن معين عن عمرو بن عبيد، فقال: لايكتب حديثه، فقلت له: كان يكذب؟ فقال: كان داعية إلى دينه، فقلت له: فلم وثقت قتادة، وابن أبي عروبة، وسلام بن مسكين؟ فقال: كانوا يصدقون في حديثهم، ولم يكونوا يدعون إلى بدعة[٣].

وما قاله ابن قتيبة، وابن المبارك، وابن معين هو الغالب في منهج المحدثين من رواية الحديث عن أهل البدع، ومع ذلك فقد روى الشيخان أو أحدهما عن المبتدع الداعية إلى بدعته، إذا حفت القرائن بصدقه: كاحتجاج البخاري بعمران بن حطان وكان داعية إلى مذهب الخوارج، وعباد بن يعقوب الرواجني الكوفي رافضي مشهور إلا أنه كان صدوقا، فقد وثقه أبو حاتم، وكان ابن خزيمة إذا حدث عنه يقول: حدثنا الثقة في روايته، المتهم في رأيه، وعباد بن يعقوب، روى عنه البخاري حديثا واحدا مقرونا في كتاب التوحيد[٤]، واحتجاجهما بعبد الحميد بن عبدالرحمن الحماني وكان داعية إلى الإرجاء وغيرهم.

---

(١) تاويل مختلف الحديث (ص ٨٥-٨٦)

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٥)

(٣) المصدر السابق (٣/ ٢٧٧)

(٤) هدى الساري (٤١٢)

وأما من كفر ببدعته فقد ادعى النووي في التقريب الاتفاق على عدم الاحتجاج به.

والصحيح أن دعوى الاتفاق ممنوعة، قال الحافظ ابن حجر في كتابه «النخبة» : والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته لأن كل طائفة تدعى أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، ثم قال: فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة ، كذا من اعتقد عكسه، وأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله، وقد مثل الشيخ الملا علي القاري بالصلوات الخمس والحج وغير ذلك[1].

وأما غير ذلك فكل مجتهد مأجور، إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد، وعقد الإمام ابن حزم وهو معروف من المتشددين فصلا في (الفصل في الملل والأهواء والنحل) فقال: (الكلام فيمن يكفر ولايكفر) اختلف الناس في هذا الباب، فذهبت طائفة إلى أن من خالفهم في شيء من مسائل الاعتقاد، أو في شيء من مسائل الفتيا فهو كافر، وذهبت طائفة إلى أنه كافر في بعض ذلك، فاسق غير كافر في بعضه على حسب ما أدتهم إليه عقولهم وظنونهم، وذهبت طائفة إلى أن من خالفهم في مسائل الاعتقاد فهو كافر، وأن من خالفهم في مسائل الأحكام والعبادات فليس بكافر، ولا فاسق، ولكنه مجتهد معذور إن أخطأ مأجور بنيته. ثم قال: على كل حال إن أصاب الحق فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد.

---

(١) شرح نخبة الفكر (١٥٦-١٥٧)

وهذا قول أبي ليلى، وأبي حنيفة، والشافعي، وسفيان الثوري، وداود بن علي، وهو قول كل من عرفنا له قولا في هذه المسألة من الصحابة رضي الله عنهم، لانعلم منهم في ذلك خلافا أصلا إلا من ذكرنا من اختلافهم في تكفير من ترك الصلاة متعمدا حتى خرج وقتها، أوترك أداء الزكاة، أوترك الحج، أو ترك صيام رمضان، أو شرب الخمر»[١].

وقال الحافظ: التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن عليا كان مصيبا في حروبه، وأن مخالفه مخطيء مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان معتقد ذلك ورعا دينا صادقا مجتهدا، فلا ترد روايته بهذا لا سيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض، فلاتقبل رواية الرافضي الغالي، ولا كرامة[٢].

وهذا هو الصواب، فإن الروافض لاتقبل روايتهم لأنهم يسبون الصحابة ويكفرونهم، ومن كان هذا من مذهبه فكيف يؤمن منه الكذب على رسول الله ﷺ.

وقد قال الذهبي: في الميزان في ترجمة أبان بن تغلب:

«إن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو، ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين، وتابعيهم مع الدين، والورع، والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر، وعمر رضي الله

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/٢٤٧)

(٢) تهذيب التهذيب (١/٩٤)

عنهما، والدعاء إلى ذلك فهذا النوع لايحتج بهم، ولا كرامة»، ثم قال: «بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟ حاشا وكلا»[1].

واشترط الجوزجاني شرطا آخر لقبول رواية المبتدع غير الداعية، وهو أن لايكون الحديث الذي رواه مؤيدا لبدعته فقال: «ومنهم زائغ عن الحق أي عن السنة، صادق اللهجة فليس فيه حيلة، إلا أن يؤخذ من حديثه ما لايكون منكرا إذا لم يقو به بدعته».

وقد صوب الحافظ هذا الرأي بقوله: «ما قاله الجوزجاني متجه لأن العلة التي رد لها حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولم يكن داعية[2].

وقال ابن حبان: «وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره، ولهذه العلة ما تركوا حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدع، ويدعون إليها وإن كانوا ثقات»[3].

هذا هو الغالب عند أئمة الإسلام ونجد في الصحيحين أو في أحدهما بعض الروايات من طريق الدعاة الغالين موافقا لمذهبهم، ففي صحيح مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة، ثنا وكيع، وأبو معاوية، عن الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن زر، قال: قال علي بن طالب: **والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة**

---

(١) ميزان الاعتدال (٥/١)

(٢) شرح نخبة الفكر للحافظ (٢٧٩) مع مجموعة الرسائل الكمالية.

(٣) الثقات (٦/ ١٤٠)

إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إلي أن لايحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق[١].

وعدي بن ثابت هذا من رجال الستة، قال فيه ابن معين: شيعي مفرط، وقال الجوزجاني: مائل عن القصد، وقال الدارقطني: ثقة إلا أنه كان غاليا في التشيع، وقال أبو حاتم: صدوق وكان إمام مسجد الشيعة وقاصهم، وقال أحمد: ثقة إلا أنه كان يتشيع، ولم يكذب أحد من ناحية عدالته وكذلك ما أخرج الشيخان عن قيس بن أبي حازم، أن عمرو بن العاص قال: سمعت النبي ﷺ جهارا غير سر يقول: **إن آل أبي- قال عمرو في كتاب محمد بن جعفر بياض- ليسوا بأوليائي، إنما وليي الله وصالح المؤمنين**. زاد عنبسة بن عبدالواحد، عن بيان عن قيس، عن عمرو بن العاص، قال: سمعت النبي ﷺ **«ولكن لهم رحم أبلها ببلالها، يعني أصلها بصلتها»**[٢].

قال أبو بكر بن العربي، في «سراج المريدين»، كان في أصل حديث عمرو ابن العاص «إن آل أبي طالب» وهذه الرواية التي أشار إليها ابن العربي موجودة في «مستخرج أبي نعيم» من طريق الفضل بن الموفق عن عنبسة بن عبدالواحد بسند البخاري، وقد أخرجه الإسماعيلي أيضا من هذا الوجه إلا أنه أبهم لفظ «طالب»[٣].

وقيس بن أبي حازم ناصبي كان منحرفا عن علي بن أبي طالب ومع ذلك

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي(٢/٦٤): كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلى من الإيمان.

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري: كتاب الأدب باب تبل الرحم ببلالها (١٠/٤١٩)

(٣) فتح الباري (١٠/٤٢٠)

فقد أخرج الشيخان حديثه المؤيد لمذهبه. لأنه كان ثقة ثبتا مقبول الرواية.

فهؤلاء المبتدعة الذين أخرج عنهم الشيخان أو أحدهما لم يثبت فيهم الكذب؛ وهو ممن لا يستحلونه فالقول برد حديث المبتدعة الداعية إلى بدعته ليس على العموم، وإنما هو في بعض صور دون بعض.

وهناك قرائن أخرى جعلت الشيخين يصدقان ما رواه فأدخلاه في صحيحيهما وقد قال ابن رجب: ورخصت طائفة في الرواية عنهم إذا لم يتهموا بالكذب منهم أبو حنيفة، والشافعي، ويحيي بن معين، وعلي بن المديني[١].

وأما التائب من بدعته ففي قبول روايته مذهبان.

المذهب الأول: تقبل توبته لقول رسول الله ﷺ: **أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دمائهم، وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله».**

رواه أصحاب الكتب الستة عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولأن الدين بني على الظاهر والله يتولي السرائر، ومثاله كالمكره إذا أسلم تحت ظلال السيوف وهو خائف على روحه، والظاهر أنه يضمر غير ما يظهر ومع ذلك فيقبل إسلامه، وقد زجر النبي ﷺ أسامة بن زيد لما قتل من قال: لا إله إلا الله، وقال: إنما قال: ذلك خوفا من السيف، فقال له رسول الله ﷺ: **هلا شققت عن قلبه.**

والمذهب الثاني: لاتقبل توبته، لأنه لو فتح هذا الباب لم يمكن حسم مادتهم وقمع غائلتهم، فإن من سر عقيدة المبتدعة من الروافض، والباطنية التدين بالتقية.

---

(١) انظر: شرح علل الترمذي (١/٥٣)

قال الغزالي: في قبول توبة الروافض، والغلاة من الباطنية أحوال:

الأولى: أن يتسارع إلى إظهار التوبة واحد منهم من غير قتال، ولا إرهاق، واضطرار، ولكن على سبيل الإيثار، والاختيار متبرعا به ابتداء من غير خوف، فهذا تقبل توبته.

الحالة الثانية: الذي يسلم تحت ظلال السيوف، ولكنه من جملة عوامهم وجهالهم، لا من جملة دعاتهم، وضلالهم، فهذا أيضا تقبل توبته.

الحالة الثالثة: أن نظفر بواحد من دعاتهم، ممن يعرف منه أنه يعتقد بطلان مذهبه، ولكنه ينتحله غير معتقد له ليتوصل إلى استمالة الخلق، وصرف وجوههم إلى نفسه، طالبا للرئاسة وطمعا في حطام الدنيا، فهذا الذي يتقي شره، وأمره فيه منوط برأي الإمام[١].

وأما التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ فلاتقبل توبته أبدا، وإن حسنت طريقته: اختاره الإمام أحمد، وأبوبكر الحميدي، وأبوبكر الصيرفي، ويمكن توجيه هذا القول بأنه جعل ذلك تغليظا عليه، وزجرا عن الكذب على رسول الله ﷺ لعظم مفسدته، فإنه يصير شرعا مستمرا إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره، فإن مفسدته قاصرة[٢].

---

(١) انظر فضائح الباطنية (١٦٠- ١٦٣)

(٢) تدريب الراوي (١/ ٣٣٠)

ومن البدعة التشيع

لم يسلم كثير من المحدثين وكبار الرواة من الاتهام بالتشيع، وهو في بداية الأمر يعرف بحبه لعلي، وتقديمه على عثمان رضي الله عنهما جميعا فمن كان معتقدا بهذا بدون سب أحد الصحابة أو تكفيرهم كان أمرهم هينا لأجل مجال الاجتهاد فيه، فلم يأنف المحدثون من الرواية عنهم، وإليكم بعض الأمثلة:

١- علي بن المنذر الطريقي، قال النسائي: شيعي محض ثقة، وقال ابن أبي حاتم: صدوق ثقة[١].

٢- وعلي بن هاشم: قال أبوداود: ثبت يتشيع، وقال البخاري: كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما، ومع ذلك فقد أخرج عنه مسلم.

قال الذهبي: ولغلوه ترك البخاري إخراج حديثه، فإنه يتجنب الرافضة كثيرا، كأنه يخاف من تدينهم بالتقية، ولانراه يتجنب القدرية، ولا الخوارج، ولا الجهمية، فإنهم على بدعهم يلزمون الصدق[٢].

٣- فطر بن خليفة: قال أحمد: كان ثقة صالح الحديث، حديثه حديث رجل كيس، إلا أنه يتشيع[٣].

٤- وخالد بن مخلد القطواني أبو الهيثم البجلي، روى عنه البخاري، ومسلم، وأبوداود، إلا أنه كان يتشيع.

قال الآجري عن أبي داود: صدوق ولكنه يتشيع.

---

(١) ميزان الاعتدال (١٥٧/٣)

(٢) ميزان الاعتدال (١٦٠/٣)

(٣) المصدر السابق (٣٦٤/٣)

وقال ابن سعد: كان متشيعا منكر الحديث، في التشيع مفرطا، وكتبوا عنه للضرورة.

قال العجلي: ثقة، فيه قليل تشيع، وكان كثير الحديث. وقال الجوزجاني: كان شتاما معلنا لسوء مذهبه.

وقال الأعين: قلت له عندك أحاديث في مناقب الصحابة؟ قال: قل في المثالب، أو المثاقب، بالمثلة لابالنون[١].

أقول: القول الأخير فيه مبالغة، ولا أظن أن الشيخين يرويان عن مثل هذا، وقد وثقه ابن شاهين، وعثمان بن أبي شيبة، وابن حبان وغيرهم.

٥ - والحارث بن حصيرة الأزدي: قال ابن معين: ثقة، وقال النسائي أيضا: ثقة.

وقال أبو أحمد الزبيري: كان يؤمن بالرجعة.

وقال ابن عدي: يكتب حديثه على ضعفه وهو من المتحرقين بالكوفة في التشيع[٢].

وقال أبو حاتم: هو من الشيعة العتق لو لا الثوري روى عنه لترك[٣].

والغريب من النسائي أنه يضعف الرجال بأتفه الأسباب، ويوثق الحارث ابن حصيرة الذي كان يؤمن بالرجعة، إن ثبت هذا فهو كفر صريح.

٦- وكان الحافظ أبوبكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني أيضا يتشيع،

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/١١٧- ١١٨ وهدى الساري (٤٠٠)

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٢)

(٣) المصدر السابق (١/ ٤٣٣)

فقيل له: أستاذك أصحاب السنة وهم معمر، وابن جريج، والأوزاعي، ومالك، وسفيان، فعمن أخذت هذا المذهب؟ فقال: قدم علينا جعفر بن سليمان، فرأيته فاضلا حسن الهدي، فأخذت هذا عنه[1].

٧- كان إسماعيل بن أبان الأزدي شيخا للبخاري، وقال فيه: صدوق، وقال غيره: كان يتشيع[2].

٨- وكثير بن يحيى بن كثير: محله الصدق، وكان يتشيع، قاله أبوحاتم: وقال أبوزرعة: صدوق[3].

٩- وجعفر بن زياد الأحمر أبوعبدالله: قال عنه حفيده حسين بن علي بن جعفر: كان جدي من رؤساء الشيعة، وقد وثقه ابن معين، ويعقوب بن سفيان، ويعقوب الفسوي، وعثمان بن أبي شيبة، والعجلي، وغيرهم.

وقال النسائي: ليس به بأس[4].

روى له الترمذي والنسائي.

١٠- وعبدالرحمن بن صالح (الأزدي العتكي) رافضي، وكان يغشى أحمد بن حنبل فيقربه، ويدنيه، فقيل له فيه؟ فقال: سبحان الله عزوجل رجل أحب قوما من أهل بيت النبي ﷺ وهو ثقة.

---

(٦٦) المصدر السابق (١/ ٤٠٩)

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٢١٢)

(٣) الجرح والتعديل (٣/٢/١٥٨)

(٤) تهذيب التهذيب (٢/ ٩٣)

وكان يحيى بن معين يقول: يقدم عليكم رجل من أهل الكوفة، يقال له عبدالرحمن بن صالح، ثقة صدوق شيعي، لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يكذب في نصف حرف.

وقال محمد بن موسى البربري: رأيت يحيى بن معين جالسا في دهليزه غيرمرة يكتب عنه[1].

يبدو من هذا أن التشيع وحده ليس بكاف في الجرح، وإنما المجروح من جمع بين التشيع والكذب كما قال أبونعيم في عبدالجبار بن العباس: «لم يكن في الكوفة أكذب منه، وكان يتشيع» وقس على ذلك أنواعا أخرى من البدعة الخفيفة.

٥- ومن أسباب الجرح الجهالة

والجهالة ضد الشهرة: وهي أن يكون الراوي غير معروف لدي العلماء في طلب العلم والجد فيه، والرحلة له.

وهو على نوعين:

١- مجهول العين: ويسمى مجهول العدالة ظاهرا وباطنا.

عرفه الخطيب بقوله: هومن لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد»[2].

مثل جبار، وشداد الطائي، وسعيد بن ذي حدان، وعبدالله ومالك بن أغر، وعمرو الملقب بذي مر الهمداني، وقيس بن كريم الأحدب، فإن كل واحد من هؤلاء

(١) تهذيب التهذيب (٦/١٩٧-١٩٨)

(٢) الكفاية (١٤٩)

لم يرو عنه سوى أبي إسحاق السبيعي، وكجُري بن كليب السدوسي البصري وحلام بن جزل، وسمعان بن مشيخ أو مشموج، وعبدالله بن سعد التيمي، وعبدالرحمن بن نمر الحصيبي، وعمير بن إسحاق القرشي، ومحمد بن عبدالرحمن وبن الحارث بن هشام المخزومي المدني، ومحمد بن عثمان بن عبدالله بن موهب، وأبي يحيى بن مولى أبي جعدة حيث لم يرو عن الأول إلا قتادة، وعن الثاني إلا أبو الطفيل الهماني، وعن الثالث إلا الشعبي، وعن الرابع إلا بكير بن الأشج، وعن الخامس إلا الوليد بن مسلم، وعن السادس إلا عبدالله بن عون، وعن السابع إلا الزهري، وعن الثامن إلا شعبة، وعن التاسع إلا الأعمش[١].

وقال المحققون من أهل الحديث إن هؤلاء وأمثالهم لاتقبل روايتهم لأجل الجهالة فيهم، لأن من شرط صحة الحديث أن يكون الراوي ثقة ضابطا، ومن لم يرو عنه إلا واحد ولم يوثقه أحد لايكون ثقة ضابطا. وخالفهم في ذلك ابن حبان، فمن روى عنه واحد ولم يعرف فيه جرح فهو ثقه عنده، وأدخله في كتابه الثقات، وعليه اعتماد الهيثمي في كتابه «مجمع الزوائد» فتنبه.

٢- المستور ويسمى أيضا مجهول العدالة باطنا لا ظاهر.

وهو من روى عنه اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم ولم يوثقه أحد.

قال الخطيب: وأقل ما ترتفع به جهالة (العين) أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا إلا أنه لايثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه.

وهذا الذي عليه علماء الحديث قديما وحديثا.

وحكمهما الرد لروايتهما؛ إذ لافرق بين رواية واحد، ورواية اثنين ولم

---

(١) انظر فتح المغيث (١/٢٩٣- ٢٩٤)

يوثقه أحد، إلا أن الثاني أقل ضعفا من الأول، فمن العلماء من يعتبرون به ويستشهدون بالثاني دون الأول، والحق ما قاله الخطيب، فإن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم.

إلا أن عبارة الدارقطني توحي بأن من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته[1].

فهذا لابد أن يكون مقيدا بأنهما لا يرويان إلا عن ثقة، فمن كان هذا شأنه فتثبت عدالته، فإن العدالة ثبتت بالتنصيص كما ثبتت بالرواية، وعليه يحمل بعض رجال الشيخين الذين لم يرو عنهم إلاواحد أو اثنان ولم يوثقهم أحد، فإن رواية الشيخين عنهم توثيق لهم.

وقد توسع الحنفية في قبول المستورين إلا أن المحققين منهم قيدوا ذلك بالقرون المفضلة لغلبة العدالة والصلاح.

وأما أبوحاتم فالمجهول عنده من روى عنه واحد أو أكثر ولم يوثقه أحد بدون تفريق بين مجهول العين ومجهول الحال.

والضابط في قوله«المجهول» أن ينظر هل وثقه أحد قبله أو بعده أم لا: فإذا عرف أن أحدا وثقه فهو ثقة، ترتفع عنه الجهالة، وإن لم يوجد من يوثقه فهو مجهول إما عينا وإما حالا، ويستثني من هذا رجال الشيخين أو أحدهما، فإذا أطلق فيهم أبوحاتم كلمة الجهالة، فهي مرتفعة بروايتهما أو برواية أحدهما لالتزامهما بإخراج ما صح، فإخراجهما توثيق لهم.

وإليكم بعض من قال فيهم أبوحاتم: مجهول وقد روى عنه واحد.

---

(١) فتح المغيث (٢٩٨/١)

إسحاق بن خالد: مجهول، روى عنه سعيد بن أبي هلال[١].

وإسحاق بن خليفة، روى عنه عيسى بن يونس[٢].

وإسحاق بن رفيع الزماري، روى عنه الحسين بن الزبرقان[٣].

وإسحاق بن عمر، روى عنه سعيد بن أبي هلال[٤].

وإسحاق بن محمد، روى عنه عمر بن محمد العمري[٥].

والحسن بن أبي العوام الكوفي، روى عنه أبوسعيد الأشج[٦].

والحسن بن غالب التميمي، روى عنه الحكم أبومضر[٧].

وإسماعيل بن عبدالله بن خالد بن سعيد مولى ابن جدعان، قال فيه: «لاأعلم روى عنه إلا ابن أبي أويس، وأرى في حديثه ضعفا، وهو مجهول[٨]».

وإسماعيل بن قيس القيسي، روى عنه معن بن عيسى[٩].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٢١٨)

(٢) المصدر السابق (٢/٢١٨)

(٣) المصدر السابق (٢/٢٢٠)

(٤) المصدر السابق ٢/٢٢٩)

(٥) المصدر السابق (٢/٢٣٣)

(٦) المصدر السابق (٣/ ٣٢)

(٧) المصدر السابق (٣/٣٢)

(٨) المصدر السابق (٢/١٨٠)

(٩) المصدر السابق (٢/١٩٣)

وإسحاق بن الوزير أبويعقوب التميمي[١].

وإسحاق الغزال، روى عنه عبدالصمد بن عبدالوارث[٢].

وأيوب بن بشير البصري، روى عنه عيسى بن موسى[٣].

وأيوب بن صالح الأزدي، روى عنه داود بن عبدالرحمن[٤].

وبكر بن سليمان أبويحيى البصري الأسواري، روى عنه خليفة بن خياط[٥].

وأطلق أيضا أبوحاتم اسم المجهول على من روى عنه اثنان وإليكم بعض هؤلاء:

الحسين بن محمد، روى عنه زيد بن الحباب، وموسى بن إسماعيل[٦].

والحكم المكي روى عنه ابن المبارك، ومحمد بن مقاتل المروزي[٧].

وسعيد بن حماد أبوعثمان، روى عنه أبوجعفر الدارمي، وعيسى بن مسلم القرشي[٨].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٢٣٦)

(٢) المصدر السابق (٢/٢٣٩)

(٣) المصدر السابق (٢/٢٤١)

(٤) المصدر السابق (٢/٢٥٠-٢٥١)

(٥) المصدر السابق (٢/٣٨٧)

(٦) المصدر السابق (٣/٦٤)

(٧) المصدر السابق (٣/١٣١)

(٨) المصدر السابق (٤/١٤)

وسعيد بن ذي لعوة، روى عنه الشعبي، وأبو إسحاق السبيعي[١].

وسعيد بن سلمة المصري، روى عنه عمرو بن الحارث، وسليمان بن أبي زينب[٢].

وصالح بن رستم أبو عبدالسلام، روى عنه سعيد بن أبي أيوب، وعبدالله ابن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر[٣].

وعمر بن رشيد الثقفي، روى عنه عبدالصمد بن عبدالوارث، ومسلم بن إبراهيم[٤].

وإبراهيم بن إسماعيل، روى عنه حجاج بن عبيد، وعمرو بن دينار[٥].

وحازم العنزي أبو محمد بن البصري، روى عنه نصر بن علي الجهضمي، ويعقوب بن بشير العنزي[٦].

كما أطلق أيضا أبو حاتم اسم المجهول على من روى عنه أكثر من اثنين وإليكم بعض هؤلاء.

حماد بن عبدالرحمن الكلبي، روى عنه الوليد بن مسلم، وصالح بن

---

(١) المصدر السابق (١٨/٤)

(٢) المصدر السابق (٢٩/٤)

(٣) المصدر السابق (٤٠٣/٤)

(٤) المصدر السابق (١٠٨/٦)

(٥) ميزان الاعتدال (٢٠/١)

(٦) تهذيب التهذيب (٧٩/٣)

محمد الترمذي، وهشام بن عمار، غيرهم[١].

وعبدالله بن عثمان بن إسحاق الزهري، روى عنه إبراهيم بن عبدالله الهروي، وأحمد بن عبدالرحمن بن وهب، وسلمة بن حفص السعدي، ومحمد بن صالح البطال، ومحمد بن عبدالله بن عبيد بن عقيل الهلالي، ومحمد بن يونس الكريمي، وغيرهم[٢].

وسعيد بن عبدالله بن جريج، روى عنه الأعمش، وعزرة بن ثابت، وحوشب بن عقيل، وأبان بن أبي عياش، ومحمد بن مهزم، وصححه الترمذي[٣].

وعيسى بن إبراهيم بن عيسى المثرودي الغافقي، روى عنه أبوداود، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد بن يونس، وزكريا الساجي، وغيرهم كثيرون[٤].

والحكم بن عبدالله البصري:

قال الحافظ في مقدمة فتح الباري: ليس بمجهول من روى عنه أربع ثقات ووثقه الذهلي[٥].انتهى.

وعباس القنطري: قال الحافظ: إن أراد العين فقد روى عنه البخاري، وموسى بن هلال، والحسن بن علي المعري، وإن أراد الحال فقد وثقه عبدالله بن

---

(١) المصدر السابق (١٨/٣)

(٢) المصدر السابق (٣١٣/٥)

(٣) المصدر السابق (٥٢،٥١/٤)

(٤) تهذيب التهذيب (٢٠٥/٨)

(٥) هدي الساري (٣٩٨)

أحمد بن حنبل، قال: سألت أبي فذكره بخير، انتهى.

وليس أبوحاتم منفردا في هذا المنهج في تجهيل الرجال، فقد جهل أيضا الأزدي بعض من روى عنه الأئمة مثل عيسى بن عبدالرحمن بن فروة الأنصاري، وقد روى عنه ابن لهيعة، وأبوداود الطيالسي، ومحمد بن شعيب بن شابور، وغيرهم[١].

وأطلق العقيلي، وابن المديني اسم الجهالة على حميد بن وهب القرشي مع أنه قد روى عنه محمد بن طلحة بن مصرف، وعامر بن إبراهيم الأصبهاني، وله حديث واحد في الخضاب بالصفرة: في سنن أبي داود، وابن ماجه[٢].

وقال ابن المديني في عبدالله بن الوليد بن عبدالله بن مغفل المزني الكوفي: إنه مجهول لاأعرفه. وقد وثقه العجلي، والنسائي، وابن معين، روى عنه ابن المبارك، وابن عيينة، وأبو أحمد الزبيري، والحسن بن ثابت الأحول، وأبوعاصم، وأبونعيم، وغيرهم[٣].

وقال ابن القطان في خالد بن سعيد بن أبي مريم التيمي مجهول. وقد روى عنه ابنه: عبدالله،ومحمد بن معن الغفاري، وعطاف بن خالد المخزومي[٤].

وقال أيضا في عبدالرحمن بن أبي عوف الجرشي الحمصي القاضي: إنه مجهول الحال، وقد روى عنه جرير بن عثمان، ومروان بن رؤبة الثعلبي، وصفوان

---

(١) تهذيب التهذيب (٢١٨/٨)

(٢) المصدر السابق (٥٢/٣)

(٣) تهذيب التهذيب (٦٩/٦)

(٤) المصدر السابق (٩٥/٣)

ابن عمرو بن محمد بن الوليد الزبيدي، وثور بن يزيد، وذكره ابن مندة في الصحابة، وابن حبان في الثقات ووثقه العجلي[١].

وقال أيضا في إبراهيم بن جرير بن عبدالله البجلي: مجهول الحال، وقد روى عنه أبان بن عبدالله البجلي، وشريك القاضي، وقيس بن مسلم[٢].

وابن القطان هو أبوالحسن علي بن محمد بن عبدالملك الفاسي المشهور بابن القطان المتوفى سنة (٦٢٨هـ) صاحب كتاب «الوهم والإيهام» وله اصطلاح خاص في تضعيف الرواة وإطلاق الجهالة عليهم وهو أن لاينص أحد من الأئمة بأنه ثقة، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه، فإن حديثه صحيح.

وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا نص علي توثيقهم قاله الذهبي في الميزان في ترجمة مالك بن الخير المصري:[٣].

وكذلك جهل أيضا ابن عدي من روى عنه أكثر من اثنين مثل إسحاق بن أسيد الأنصاري المروزي: روى عنه حيوة بن شريح، والليث ، وابن لهيعة، ويحيى ابن أيوب[٤].

وكذلك الخطابي فقد قال عن الحارث بن وجيه الراسبي أبو محمد البصري: مجهول، وقد روى عنه زيد بن الحباب، وأبوكامل الجحدري، ومحمد بن

---

(١) المصدر السابق (٦/٢٤٦)

(٢) المصدر السابق (١/١١٦)

(٣) انظر ميزان الاعتدال (٣/٤٢٦)

(٤) تهذيب التهذيب (١/٣٢٧)

أبي بكر المقدمي، ونصر بن علي.

لذا عقب الحافظ علي قول الخطابي: جهالته مرفوعة بكثرة من روى عنه ومن تكلم فيه والصواب أنه ضعيف مرفوع، انتهى[١].

وكذلك أبو زرعة: فقد قال في صالح بن شريح كاتب عبدالله بن قرط: مجهول، وقد روى عنه عيسى بن إدريس بن أبي رزين، وابنه: محمد بن صالح، ومحمد بن زياد الألهاني[٢].

وقال في أبان بن طارق البصري: مجهول، وقد روى عنه خالد بن الحارث، ودرست بن زياد[٣].

وقال أيضا في مسلمة بن الحسن بن داود بن محمد بن المنكدر أبو محمد المدني: مجهول، مع أن جماعة من الحفاظ رووا عنه، منهم النسائي، وابن ماجه، وإبراهيم بن عبدالله بن الجنيد، وابن أبي الدنيا، وأبوعروبة، وابن صاعد، وغيرهم[٤].

ولاشك في أن هؤلاء النقاد قد وضعوا منهجا خاصا لأنفسهم، ولذا لم يوافق المتأخرون من الحفاظ على تجهيل أبي حاتم وغيره لبعض الرواة.

قال أبو حاتم في بكر بن سليمان البصري مجهول.

قال الذهبي: قلت روى عنه شهاب بن معمر، وخليفة بن خياط، ولا بأس

---

(١) المصدر السابق (١٦٢/٢)

(٢) الجرح والتعديل (٤٠٥/١/٢)

(٣) تهذيب التهذيب (٩٦/١)

(٤) تهذيب التهذيب (٢٧٥/٢)

به إن شاء الله[1].

وبيان بن عمرو أبو محمد المحاربي، قال ابن أبي حاتم عن أبيه: مجهول[2].

قال الذهبي: بيان بن عمرو البخاري العابد روى عنه البخاري، وأبوزرعة، وجماعة، وقال ابن عدي: عالم جليل له غرائب، وقال ابن أبي حاتم: مجهول، قال الذهبي: قلت: آفته من غيره وإلا فهو صدوق[3].

ومن هنا يظهر اصطلاح النقاد في قولهم فلان مجهول، فليتنبه إلى ذلك من يطالع ميزان الاعتدال، والجرح والتعديل، وغيرهما من كتب الرجال.

فإن من قال الذهبي في الميزان: مجهول فهو من قول أبي حاتم يقول في ترجمة أبان بن حاتم الأملوكي ، من مشيخة أبي التقي المزي روى عن عمر بن المغيرة مجهول.

ثم قال: واعلم أن كل من أقول فيه مجهول ولا أسنده إلى قائل، فإن ذلك هو قول أبي حاتم فيه، وسيأتي من ذلك شيء كثير جدا فاعلمه، فإن عزوته إلى قائله كابن المديني، وابن معين، فذلك بين ظاهر. وإن قلت: فيه جهالة أو نكرة، أو يجهل، أو لايعرف، وأمثال ذلك، ولم أعزه إلى قائل، فهو قبلي، وكما إذا قلت: ثقة، وصدوق، وصالح، ولين، ونحو ذلك، ولم أضفه[4].

---

(١) ميزان الاعتدال (١/٣٤٥)

(٢) الجرح والتعديل (٢/٤٢٥)، ويقول المعلق كذا في الأصلين(أبي المحاربي) والذي في تاريخ البخاري والتهذيب وغيرهما (البخاري).

(٣) ميزان الاعتدال (١/٣٥٦ - ٣٥٧)

(٤) المصدر السابق (١/٦)

وقد يطلق أبوحاتم كلمة «المجهول» على الذي يحفظ.

فقال في الحكم بن عبدالله الأنصاري القيسي، كان يحفظ وهو مجهول، انتهى.

وقد وثقه جماعة من العلماء، وأخرج له الشيخان، وروي عنه أبوقدامة السرخسي، وأبوموسى، ومحمد بن المنهال الضرير، وعقبة بن مكرم وأحمد بن محمد البزي، ومحمد بن مالك العنبري، وغيرهم، وقال فيه البخاري: حديثه معروف كان يحفظ[1].

تفريعات في الجهالة

١- منها: نفي الجهالة برواية أحد الأئمة في قول الذهبي، وابن حجر.

قال الذهبي: أحمد بن نفيل السكوني مجهول مع أن النسائي روي عنه وقال: لابأس به.

قال الحافظ: بل هو معروف، يكفيه رواية النسائي عنه[2].

قال الذهبي: سعيد بن المهاجر، تفرد عنه أبوالجودي الشامي، وهو ثقة[3].

٢- ومنها: أنه قد يروي المجهول حديثاً صحيحاً.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: أحمد بن إبراهيم أبوصالح الخراساني سألت

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/٤٢٩)

(٢) المصدر السابق (٢/٨٨)

(٣)ميزان الاعتدال (٢/١٥٩)

أبي عنه، فقال: شيخ مجهول، والحديث الذي رواه صحيح[١].

وقال أيضاً في الفضل بن سويد: لم يرو عنه إلاّ محمد بن حمران، ولاأرى بحديثه بأساً[٢].

وقال أبوحاتم وأبوزرعة: لانعرف أيوب بن سليمان بن أبي حجر الأيلي وقال أبوحاتم: هذه الأحاديث رواها صحاح[٣].

٣- ومنها: أن النّسائي وثق رجلاً مجهولاً، مع أن مذهبه في توثيق المجاهيل مثل مذهب الجمهور فإنه لم يرو عن خِشْف -بكسر أوله- وسكون المعجمة- ابن مالك الطائي الكوفي غير زيد بن جبير الخشمي ولذا قال فيه الأئمة: إنه مجهول منهم الدار قطني والبغوي.

وقال الأزدي: ليس بذاك.

إلاّ أن النسائي وثقه[٤].

٤- ومنها: توثيق ابن حبان للمجاهيل.

لقد اشتهر ابن حبان بمذهب خاص في توثيق المجاهيل، لم يوافق عليه الأئمة الآخرون وهو توثيق من روى عنه واحد إذا لم يكن متروكاً أو كذاباً فإنه يرى أن الأ صل في المشاهير العدالة حتى يظهر منهم مايوجب القدح:

قال في مقدمة كتابه "الثقات".

---

(١) الجرح والتعديل (٣٩/٢)

(٢) المصدر السابق (٦٢٢/٧)

(٣) المصدر السابق (٢٤٩/٢)

(٤) تهذيب التهذيب (١٤٢/٣)

"كل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها فهو عدل يجوز الاحجاج بخبره، لأن العدل من لم يعرف منه الجرح، ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده، إذ لم يكلف الناس معرفة ماغاب عنه"[١].

وذكر قبل هذا فقال: " كل من أذكر في هذا الكتاب فهو صدوق، يجوز الاحتجاج بخبره، إذا تعرى خبره عن خصال خمس، فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن أذكره في كتابي هذا ، فإن ذلك الخبر لاينفك من إحدى خمس خصال:

١- إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابه هذا في الإسناد رجل ضعيف، لايحتج بخبره.

٢- أويكون دونه رجل واه لايجوز الاحتجاج بروايته.

٣- والخبر يكون مرسلاً لايلزمنا به الحجة.

٤- أن يكون منقطعاً لايقوم بمثله الحجة.

٥- أن يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه، فإن المدلس مالم يبين سماع خبره عمن كتب عنه لايجوز الاحتجاج بذلك الخبر، لأنه لايُدرى لعله سمعه من إنسان ضعيف، يبطل الخبر بذكره إذا وقف عليه وعرف الخبر به، فما لم يقل المدلس في خبره - وإن كان ثقة- سمعت، أوحدثني، فلايجوز الاحتجاج بخبره" انتهى[٢].

وابن حبان رحمه الله تعالى كان يرى أن مذهبه هذا مخالف لماكان عليه

---

(١) الثقات (١/١٣)

(٢) الثقات (١/١١-١٢)

الأئمة السابقون ولكنه خالفهم في البعض الذين ضعفهم الأئمة بالدلائل وهذا قوله:

"وإنما أذكر في هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ، وقد ضعفه بعض أئمتنا ، ووثقه بعضهم، فمن صح عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيرة التي بينتها في كتاب " الفصل بين النقلة " أدخلته في هذا الكتاب، لأنه يجوز الاحتجاج بخبره، ومن صح عندي منهم أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في كتاب " الفصل بين النقلة " لم أذكره في هذا الكتاب، لكني أدخلته في كتاب " الضعفاء بالعلل " لأنه لايجوز الاحتجاج بخبره"[١].

وبعد إمعان النظر في هذه النصوص التي ذكرها ابن حبان في مقدمة الثقات يظهر منها مايلي:

١- من لم يعرف فيه جرح فهو عدل عنده إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس.

٢- من اختلف الأئمة في توثيقه وتضعيفه قام هو بدراسة هذا الرجل فإن ثبت لديه أنه ثقة، أو مخطيء ولم يفحش في ذلك أدخله في الثقات وإن ثبت لديه أنه ضعيف أو فحش خطاؤه فاستحق التركة أدخله في الضعفاء، ومذهبه في هذا كغيره من الأئمة.

قال في ترجمة معقل بن عبيدالله الجزري، كان يخطيء لم يفحش خطاؤه فيستحق الترك، وإنما كان ذلك منه على حسب مالاينفك منه البشر، ولوترك حديث من أخطأ من غير أن يفحش ذلك منه لوجب ترك حديث كل محدث في

---

(١) الثقات (١٣/١)

الدنيا، لأنهم كانوا يخطئون، ولم يكونوا معصومين، بل يحتج بخبر من يخطيء ما لم يفحش ذلك منه، فإذا فحش حتى غلب على صوابه ترك حينئذ، ومتى ما علم الخطأ بعينه وأنه خالف فيه الثقات ترك ذلك الحديث بعينه، واحتج بما سواه، هذا حكم المحدثين الذين كانوا يخطئون ولم يفحش ذلك منهم"[١].

وقال في ترجمة محمد بن ميسرة بن أبي حفصة " يخطيء[٢]" وفي هذا الأمر هو كغيره من الأئمة.

وإنما الخلاف في الأمر الأول وهو " من لم يعرف فيه جرح فهو عدل " وبناء على هذه القاعدة أنه أدخل في كتابه خلقاً كثيراً وهم عند الأئمة الآخرين إما مجهولون، أو مستورون، أو مقبولون.

وإلى هذا أشار الشيخ الألباني في تعليقه على كلام الشيخ المعلمي في كتابه القيم "التنكيل"[٣].

قال: ولقد أجريت لطلاب الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة يوم كنت أستاذ الحديث فيها سنة (١٣٨٢) تجربة عملية في هذا الشأن في بعض دروس (الأسانيد)فقلت لهم : لنفتح على أي راو في كتاب "خلاصة تذهيب الكمال" (هو للخزرجي الأنصاري) تفرد بتوثيقه ابن حبان ثم لنفتح عليه في "الميزان " للذهبي، و " التقريب " للعسقلاني فسنجدهما يقولان فيه "مجهول" أو لايعرف " وقد يقول العسقلاني فيه "مقبول" يعني لين الحديث، ففتحنا على بضعة من الرواة تفرد بتوثيقهم ابن حبان فوجدناهم عندهما كما قلت: إما "مجهول" ، أو

---

(١) الثقات (٧/ ٤٩١-٤٩٢)

(٢) الثقات (٧/ ٤٠٧)

(٣) التنكيل (١/ ٤٣٨)

"لايعرف" أو "مقبول" انتهى.

وهذه النتيجة التي وصل إليها الشيخ الألباني هي الحق الذي لاريب فيه[1] إنه قال ذلك معلقاً على كلام الشيخ العلامة المعلمي رحمه الله تعالى الذي جعل توثيق ابن حبان على درجات وهي:

الأولى : أن يصرح به كأن يقول: " كان متقناً " أو" مستقيم الحديث " أو نحو ذلك.

الثانية : أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

والثالثة : أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة .

الخامسة: مادون ذلك.

فالأولى لاتقل عن توثيق غيره من الأئمة ، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها ، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لايؤمن فيها الخلل " انتهى كلام الشيخ المعلمي.

أقول: إن الرواة المعروفين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ومن رجال الكتب الستة أو الشيخين، أو غيرهم، ممن سبق كلام الأئمة فيهم توثيقاً أو تجريحاً فهم ليسوا مجال بحث في كتاب الثقات لابن حبان، فإن كلامه في

---

(١) إلاّ أن الحافظ خالف هذه القاعدة في بعض الرواة منها : -كريمة بنت الحَسْحَاس المزنية لم يرو عنها غير إسماعيل بن عبيدالله بن أبي المهاجر، ولم يذكر في التهذيب من وثقها غير ابن حبان ، ثم قال في التقريب عنها:" ثقة "

هؤلاء كغيره من الأئمة المجتهدين، وإنما مجال البحث في كتاب الثقات من انفرد ابن حبان بذكرهم وهم لم يسبق فيهم جرح أو تعديل فينحصر تساهله في هذا النوع الذي هو مخالف لما عليه الأئمة الآخرون.

ومنها: ملحقات المجاهيل وهم رجال مبهمون، فإنهم أشد من المجاهيل في بعض الأحيان.

فالضابط في المبهم أن يتوقف عن قبول حديثه حتى يتبين من هو؟ فيطبق عليه علم الجرح والتعديل.

ومن ملحقاته أيضاً، من قال: حدثني الثقة فهو غير مقبول عند الجمهور إلاّ إن التزم أنه لايروي إلاّ عن ثقة قد ظهر ذلك بعد الاستقراء فهذا أمره أهون من غيره، ولكن في قبوله رأيان الإثبات، والنفي، والأولى أن لايقبل، إذ قد يكون ثقة عند فلان، ومجروحاً عند الآخرين، أوأنه لم يقف على جرح ووقف عليه غيره.

ومن ملحقاته أيضاً: أن يشترك رجلان في الاسم ويرويان عن رجل ولايدري من هو فإن كانا ثقتين فلا إشكال فيهما، ولكن إن كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفا فيتوقف في قبول روايتهما لعدم التمييز بينهما حتي نقف على نص صريح في تعيين أحدهما.

النوع الثاني من أسباب الجرح فيما ينشأ بعدم الضبط

وقد قسمه العلماء إلي خمسة أنواع وهي من الأعلى إلى الأدنى.

١- فحش الغلط، ٢- كثرة الغفلة، ٣-والوهم، ٤- مخالفة الثقات، ٥- سوء الحفظ.

وبين فحش الغلط، وكثرة الغفلة، والوهم مشاركة إلى حد ما، وتمييز ذلك يرجع إلى الناقد البصير نفسه، فيحكم على الشخص بما يؤدي إليه اجتهاده.

وأما مخالفة الثقات فهي تعرف بجمع الطرق وألفاظ الحديث، ومن هنا كثرت رحلات المحدثين في الأفاق، واستطاعوا بعد ذلك أن يحكموا على الشخص أنه خالف الثقات في الإسناد أو المتن.

ومن يشتغل بالتخريج يقف على أمثلة كثيرة من هذا النوع .

وأما سوء الحفظ فهذا مما لم يسلم منه أحد فمن ترجح له جانب الإصابة خرج من دائرة سوء الحفظ، من لم يترجح جانب صوابه فهو الذي يوصف بسوء الحفظ.

وهو إما أن يكون ملازماً له، أو طارئا عليه. فمن لازمه يسمى حديثه شاذاً، وأما الطارىء فهو في الغالب مايقع لأسباب معينة. وقد أوردت بعض هذه الأسباب، ويسمى مختلطاً، وسيأتي حكمه بالتفصيل.

الضبط

الضبط لغة: لزوم الشيء وحبسه، وضبط عليه، وضبطه، يضبط ضبطاً وضباطة.

قال الليث: الضبط لزوم لشيء لايفارقه في كل شيء، وضبط الشيء، أي حفظه بالجزم، والرجل ضابط، أي جازم[1].

والمعنى المراد عند المحدثين هو أن يضبط الراوي سماعه ضبطاً لايتردد فيه، ويفهمه فهما جيداً لايلتبس عليه، ويثبت على هذا من وقت السماع إلى وقت الأداء.

وليس معنى هذا أنه لايخطيء أبداً في مروياته فإنه أمر محال، بل المقصود من الضبط أن يقل خطؤه وأن لايكون مغفلاً.

وينشأ من قلة الضبط، القلب في الحديث: أحياناً في الإسناد، وأحياناً في المتن ومثاله ماوقع في حديث أبي هريرة في السبعة الذين يظلهم الله في ظل عرشه ... فيهم رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لاتعلم يمينه ما أنفقت شماله كذا في إحدى الروايتين عند مسلم: والصحيح حتى لاتعلم شماله ماتنفق يمينه، كما في الصحيحين، وينشأ أيضاً من قلة الضبط التلقين.

كيف يعرف ضبط الراوي؟

قال ابن الصلاح: يعرف كون الراوي ضابطاً بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث

---

(١) انظر لسان العرب (٢١٤/٩)

المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلاط ضبطه ولم نحتج بحديثه [١].

وقال ابن مهدي: إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ [٢].

ويقصد بالضبط أن يتقن الراوي الرواية من حين سماعها إلى وقت أدائها، ويفهمها فهما جيداً، ولايتردد في معانيها، وكثرة المذاكرة والمداولة تساعده على قوة ضبطه، ويقيد العلم في السطور إذا رأى ذلك ضرورياً حتى لاينفلت منه وهو غافل عنه.

ولذا قال العلماء: الضبط قسمان: ضبط صدر بأن يثبت الراوي ماسمعه بحيث يتمكن من إحضاره متى شاء، وضبط كتاب، بأن يصونه منذ سمع منه وصحبه إلى أن يؤدي منه [٣].

وقد عبر بعض العلماء عن الضبط بقولهم: يعرف ضبط الراوي بموافقة الآخرين وهو مايسمى بالاعتبار، وعدم وجود النسيان بما حدث وهو يسمى بأنه تغيّر بآخره.

قال عبدالرزاق: سمعت عبيدالله بن عمر يقول: لما نشأت أردت أن أطلب العلم، فجعلت آتي أشياخ آل عمر رضي الله عنه رجلاً رجلاً وأقول، ماسمعت

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (٥٠)

(٢) الكفاية (٤٣٥)

(٣) قارن بتوضيح الأفكار (٨/١)

من سالم؟ فكلما أتيت رجلاً منهم قال: عليك بابن شهاب، فإن ابن شهاب كان يلزمه[١] ولذا عد من لازم الزهري في السفر والحضر وجمع بين الحفظ والإتقان في الطبقة الأولى.

والضبط مثل العدالة يقبل الزيادة والنقصان، فيقال: فلان أكثر ضبطاً من فلان، والضابط الذي تقبل روايته هو من قل خطؤه في الرواية، وغير الضابط هو الذي يكثر غلطه ووهمه فيها سواء كان ذلك لضعف في عقله، أو تقصير في اجتهاده، فإذا كان الآخير فيمكن استدراكه بكثرة المذاكرة والمداولة فإنها تقوي الذاكرة.

قال الحافظ في ترجمة قبيصة بن عقبة: قال فيه أحمد بن حنبل : كان كثير الغلط، وكان ثقة لابأس به، وهو أثبت من أبي حذيفة، وأبونعيم أثبت منه.

علق عليه الحافظ بقوله: " هذه الأمور نسبية وإلاّ فقد قال أبوحاتم: لم أر من المحدثين من يحفظ، ويأتي بالحديث على لفظ واحد لايغيره سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري "[٢].

من إسباب الجرح الشذوذ

قال إبراهيم بن أبي عبلة "من حمل شاذ العلماء حمل شراً كثيراً"[٣].

وقال الشافعي: ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة حديثاً لم يروه

---

(١) الكفاية (١٤١)

(٢) هدى الساري (٤٣٦)

(٣) الكفاية (١٤٠)

غيره، إنما الشاذ من الحديث أن يروى الثقات حديثاً فيشذ عنهم واحد فيخالفهم[١].

وكان شعبة ينتقد كثيراً الذين يشذون في رواية الحديث ويقول: لايجيئك الحديث الشاذ إلاّ من الرجل الشاذ[٢].

ومن هنا يعرف ضبط الراوي بأن يكون موافقاً للثقات الضابطين لايشذ عنهم.

ومن أسباب الجرح الغفلة الشديدة

كان جبارة بن مغلس الحمّاني أبومحمد الكوفي لايتعمد الكذب روي عنه كبار الأئمة مثل ابن ماجه، وأبي سعيد الأشج وأبي يعلى الموصلي، وبقي بن مخلد، وعبدالله بن أحمد، حتى قال فيه ابن نمير: لأن يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يكذب.

إلاّ أن الرجل كان فيه غفلة شديدة، يوضع له حديث فيحدث به، وأحياناً يقلب الأسانيد، فيرفع المراسيل، لذا بطل الاحتجاج بأحاديثه وقد كان أبوزرعة حدث عنه في أول الأمر ثم ترك حديثه بعد ذلك[٣].

إلاّ أن كلمة " الغفلة الشديدة " أو " كثرة الخطأ" كلمات مبهمة لابد من تفسيرها، وقد اتخذ ابن حبان حماد بن سلمة مثالاً لتوضيح كثرة الخطأ.

فقال: " فإن قال قائل حماد كثر خطؤه، يقال له: إن الكثرة اسم تشتمل

---

(١) المصدر السابق (١٤١)

(٢) المصدر السابق (١٤١)

(٣) تهذيب التهذيب (٥٨/٢)

على معان شتى، ولايستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ مايغلب على صوابه، فإذا فحش ذلك فيه وغلب على صوابه، استحق مجانبة روايته.

وأما من كثر خطؤه ولم يغلب على صوابه فهو مقبول الرواية فيما لم يخطيء فيه، واستحق مجانبة ماأخطأ فيه فقط، مثل شريك، وهشيم، وأبي بكر ابن عياش، وأضرابهم. كانوا يخطئون فيكثرون"[١].

ومن أسباب الجرح الاختلاط في آخر العمر

ومن أسباب الجرح في الرواة من اختلط في آخر عمره لأجل الضعف في القوة البدنية التي تؤدي إلى الضعف في العقل والحفظ. والقيد بآخر العمر هو للغالبية وإلاّ فيقع الاختلاط في حالة الشباب لأسباب عديدة منها: مصاب ينزل على الراوي كموت الابن وسرقة مال أو ذهاب الكتب واحتراقها التي تؤدي أيضاً إلى ضعف الذاكرة إذا كانت الصدمة شديدة. وأحياناً تؤدي إلى فقد الذاكرة تماماً.

والحكم في هؤلاء: كما قال ابن الصلاح " يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولايقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط"[٢].

وقال ابن حبان في ديباجة كتابه(المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع) "وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الجريري، وسعيد بن أبي عروبة

(١) الإحسان في تقريب ابن حبان (١/٨٤)

(٢) مقدمة ابن الصلاح(١٩٥)

وأشباههم فإنا نروي عنهم في كتابنا هذا ونحتج بما رووا إلاَّ أنا لانعتمد من حديثهم إلاَّ ماروى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، وماوافقوا الثقات في الروايات التي لانشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى، لأن حكمهم - وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم، وحمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم حكم الثقة إذا أخطأ- أن الواجب ترك خطئه إذا علم، والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطيء فيه، وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات وما أفردوا مما روي عنهم القدماء من الثقات الذين كان سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء[1].

وقد يقع في الصحيحين أو في أحدهما خلق كثيرون ممن وصفوا بالاختلاط وهذا مما استشكل على العلماء فأجاب عنه ابن الصلاح:

" واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجاً به في الصحيحين، أو أحدهما فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز، وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط " .

والمثال على ذلك ماذكره الحافظ في ترجمة سعيد بن إياس الجريري البصري أحد الأثبات إلاَّ أنه تغير قبل موته، وقد حدد ابن حبان أن تغيره كان قبل موته بثلاث سنين. فمن سمع منه قبل الاختلاط كعبد الأعلى وعبدالوارث وبشر بن مفضل، فأحاديثهم صحيحة وقد أخرج البخاري من حديثه عن هؤلاء، وقد سمع منه ابن عدي بعد ماتغير.

وقد أخرج البخاري من رواية خالد الواسطي عنه، يقول الحافظ ولم يتحرر لي أمره إلى الآن. هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده لكن حديثه عنه بمتابعة

---

(١) الإحسان في تقريب ابن حبان (١/٨٩)

بشر بن مفضل[1].

وهذا هو الغالب في رواية البخاري عمن رمي بالاختلاط، وقد أخرج عنهم بعض الأحاديث بعد الاختلاط أيضاً مثل سعيد بن أبي عروبة البصري أحد كبار الأئمة إلاّ أنه لما كبر اختلط فأكثر البخاري الرواية عنه: عمن سمع منه قبل الاختلاط، كما أخرج أيضاً عنه: عمن سمع منه بعد الاختلاط كمحمد بن عبدالله الأنصاري وروح بن عبادة وابن أبي عدي.

والبخاري رحمه الله انتقى من أحاديث هؤلاء ماتوبعوا عليها وثبت لديه بأدلة أخرى أنه لم يختلط فيها، فيجب الحذر من تضعيف حديث في البخاري من أجل وجود مختلط فيه.

وقد أفرد العلماء التصانيف للمختلطين كالحافظ أبي بكر الحازمي[2]، والعلائي[3]، والحلبي[4]، ويبدو أن ابن الصلاح (ت ٦٤٢هـ) لم يعلم بتصنيف الحازمي لذا قال في مقدمته في النوع الثاني والستين معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات "هذا فن عزيز مهم لم أعلم أحداً أفرده بالتصنيف واعتنى به مع كونه حقيقاً بذلك جداً"

وإليكم بعض النماذج ممن اختلط في آخر عمره.

---

(١) هدى الساري (٤٠٥)

(٢) هو محمد بن موسى بن عثمان حازم الهمداني المتوفى سنة (٥٨٤) صاحب الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار.

(٣) هو الإمام الحافظ خليل بن كيكلدي المتوفى سنة (٧٦١هـ)

(٤) هو الإمام الحافظ إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الحلبي المتوفى سنة(٨٤١) وسمى كتابه " الاعتبار بمعرفة من رمي بالاختلاط "طبع مع مجموعة الرسائل الكمالية.

١- خالد بن طهمان السلولي أبوالعلاء الخفاف، قال فيه ابن معين: ضعيف خلط قبل موته بعشر سنين، وكان قبل ذلك ثقة[١].

٢- عتاب بن بشير الحراني أبوالحسن، قال فيه أحمد بن حنبل : أرجو أن لايكون به بأس، روى بآخره أحاديث منكرة[٢]. وما أرى إلا أنها من خصيف.

٣- إبراهيم بن عباس السامري أبو إسحاق الكوفي، اختلط في آخر عمره فحجبه أهله في منزله حتى مات[٣]. وقد وثقه أحمد والدار قطني ، وكان من شيوخ أحمد إلا أن اختلاطه لم يضر في رواية الحديث.

٤- جرير بن حازم بن عبدالله الأزدي العتكي، اختلط قبل موته فحجبه أولاده فلم يسمع منه أحد في حال اختلاطه. وكان أخرج له أصحاب الكتب الستة وروي عنه ابن المبارك، والأعمش، وابن وهب، ووكيع، وعبدالرحمن بن مهدي، والقطان، وابن لهيعة، وهؤلاء كُلّهم من الأئمة[٤].

٥- قريش بن أنس الأنصاري وقيل الأموي مولاهم أبوأنس البصري من رجال الشيخين، وثقه علي بن المديني وغيره، إلاّ أنه تغير واختلط فحبس في البيت ست سنين[٥].

٦- هشام بن عروة، قال أبوالحسن بن القطان اختلط وتغير إلاّ أن الذهبي

---

(١) تهذيب التهذيب (٩٩/٣)

(٢) الجرح والتعديل (١٣/٧)

(٣) تهذيب التهذيب (١٣١/١)

(٤) المصدر السابق (١٧/٢)

(٥) المصدر السابق (٣٨٥/٨)

دافع عنه بأنه تغير قليلاً ولم يبق حفظه كحال شبابه، فنسى بعض محفوظاته أو وهم[1].

٧- عبدالله بن لهيعة المصري الفقيه القاضي، كان من أعلام المحدثين إلاّ أنه تغير بآخره فمن سمع منه قبل اختلاطه قبلت روايته مثل عبدالله بن المبارك وعبدالله بن وهب، وعبدالله المقري[2]، وغيرهم وقيده الحافظ بأن روايتهم أعدل من غيرهم.

٨- سعيد بن أبي عروبة، كان من الثقات الضابطين، إلاّ أنه اختلط في آخر عمره، وبدأ اختلاطه منذ عام (١٤٣) وقال ابن حبان "كان سماع شعيب بن إسحاق منه سنة (١٤٤) وتوفي سنة (١٥٧هـ) وممن سمع منه قبل الاختلاط وكيع بن الجراح، والمعافي بن عمران الموصلي ويزيد بن زريع، وابن المبارك، وأما من سمع منه بعد الإختلاط مثل محمد بن أبي عدي فحديثه مردود، قال أبونعيم: كتبت عنه بعد ما اختلط حديثين[3].

٩- عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري أحد الأئمة الأعلام من رجال الستة، وصاحب المصنف، كان ثقة ثبتاً إلاّ أنه عمي آخر عمره، فاختلط، فبدأ يلقن، فمن سمع منه قبل الاختلاط قبل، ومن سمع منه بعد الاختلاط رد حديثه. قال أحمد: من سمع منه بعد ما عمي فليس بشيء وما كان في كتبه فهو صحيح وما ليس "في كتبه فإنه كان يلقن فيتلقن"[4].

---

(١) ميزان الاعتدال (٣٠١/٤)

(٢) تهذيب التهذيب (٣٧٣/٥)

(٣) تهذيب التهذيب (٣٦/٤)

(٤) المصدر السابق (٦/ ٣١٠-٣١١)

وكان اختلاطه في حدود المائتين فمن سمع منه قبل ذلك، مثل: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، ووكيع، ويحيى بن معين، وغيرهم، فروايتهم عنه مقبولة.

وقد ذكر ابن الصلاح، والعجمي، والسخاوي، خلقاً كثيراً اختلطوا في آخر عمرهم.

الأمثلة في الاختلاط بسبب ذهاب الكتب

قال أبوحاتم: سمع أبومُسْهِر عبدالرزاق بن عمر الدمشقي من الزهري فذهب كتابه، فتتبع حديث الزهري من كتب الناس، فرواها، فتركوه[1].

وقال ابن حبان: ومنهم من كتب الحديث، ورحل فيه، إلا أن كتبه قد ذهبت فلما احتيج إليه صار يحدث من كتب الناس من غير أن يحفظها كلها[2].

وقال: حدثني محمد بن المنذر قال سمعت أحمد بن الواضح المصري يقول: كان محمد بن خلاد الإسكندراني رجلا صالحا ثقة، ولم يكن فيه اختلاف حتى ذهبت كتبه، فقدم علينا رجل يقال له: أبوموسى في حياة ابن بكير، فدفع إليه نسخة ضمام بن إسماعيل، ونسخة يعقوب فقال: أليس قد سمعت النسختين؟ قال: نعم، قال: فحدثني بها، قال: قد ذهبت كتبي، ولاأحدث به، فما زال به هذا الرجل حتى خدعه وقال: النسخة واحدة فحدث به، فكل من سمع منه قديما قبل

---

(١) الجرح والتعديل (٦/٣٩)

(٢) المجروحين (١/٧٥)

ذهاب كتبه، فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ذلك، فحديثه ليس بذاك[١].

وأوضح مثال في ذلك ما يقال عن عبدالله بن لهيعة عالم مصر وقاضيها، وقد تلقى العلم على أيدي اثنين وسبعين تابعيا إلا أن كتبه احترقت، فمن سمع منه بعد ذهاب كتبه، فأحاديثه غير صحيحة، ومن سمع قبل ذلك فأحاديثه مقبولة، وقد اختبر العلماء أحاديث العبادلة، وهم عبدالله بن المبارك، عبدالله بن وهب، وعبدالله بن يزيد المقري، فوجدوهم أنهم سمعوا منه قبل ذهاب كتبه فبهذا صحت أحاديثهم.

وللراوي أحوال في تضعيفه

منها: روايته الحديث من الكتاب قبل السماع.

قال عبدالرحمن بن مهدي: سألت سفيان عن حديث عبدالأعلى بن عامر الثعلبي فقال: كنا نرى أنها من كتاب ابن الحنفية، ولم يسمع منه شيئا.

وقال ابن مهدي في رواية أخرى: كل شيء روى عبدالأعلى الثعلبي عن محمد بن الحنفية إنما هو كتاب أخذه ولم يسمعه.

وقد ضعفه أحمد، ويحيى بن معين.

وسئل أبوحاتم عما يرويه عن ابن الحنفية فقال: «شبه ريح لم يصححها وقع إليه كتاب الحارث الأعور».

وقال أبوزرعة: الثعلبي ضعيف الحديث، ربما رفع الحديث، وربما وقفه[٢].

وقال يحيى بن سعيد القطان في علي بن المبارك الهنائي البصري: كان

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الجرح والتعديل (٦/٢٦)

له كتابان، أحدهما لم يسمعه فروينا عنه ما سمع، وأما الكوفيون، فرووا عنه الكتاب الذي لم يسمعه. قال عباس العنبري: الذي عند وكيع عنه من الكتاب الذي لم يسمعه[١].

ومعنى هذا هو ضعيف في روايته عند الكوفيين لأنه يروي من الكتاب بدون السماع، وأما البخاري فأخرج عن البصريين عنه.

ومثال آخر قال مسلم: حدثنا زهير بن حرب، حدثنا إسحاق بن عيسى، ثنا ابن لهيعة قال: كتب إلي موسى بن عقبة يقول: حدثني بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ «احتجم في المسجد» قلت لابن لهيعة: مسجد في بيته قال: مسجد رسول الله ﷺ. قال مسلم: هذه رواية فاسدة من كل جهة، فاحش خطؤها في المتن، والإسناد جميعا. وابن لهيعة المصحف في متنه، المغفل في إسناده، وإنما الحديث أن النبي ﷺ احتجر في المسجد بخوصة أو حصير يصلي فيها.

ثم قال: وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي تخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه.

والخطأ في الإسناد قول ابن لهيعة: كتب إلي موسى بن عقبة يقول: حدثني بسر بن سعيد، وموسى، إنما سمع هذا الحديث من أبي النضر يرويه عن بسر بن سعيد[٢].

---

(١) هدي الساري (٤٣٠)

(٢) انظر كتاب التمييز (١٤٠، ١٤١)

وقد أكد غير واحد من الأئمة بأن الخطأ يحصل غالبا للأخذ من بطون الدفاتر، والصحف، ولم يكن له شيخ يوثقه على ذلك.

ومنها: أن يروي من الحفظ دون الكتاب ولم يتقنه. لاخلاف بين المحدثين، والفقهاء في رواية الحديث من الكتاب إذا ضبطه من شيخه، أو قارنه بزملائه، لأن قيد الحديث في الكتاب وصيانته في الخزانة زيادة في التأكد. وقد قال العلماء: الضبط ضبطان، ضبط في الصدور، وضبط في السطور، إلا أن بعض العلماء شددوا في ذلك فقالوا: لا نأخذ الحديث عمن يحدث من الكتاب، ولا يحفظه مخافة أن يزيد في كتابه في الليل، كما رواه القاضي عياض عن الإمام مالك -رحمه الله تعالى-(١).

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: قريء على محمد بن عبدالله بن الحكم قال أخبرنا أشهب بن عبدالعزيز، قال سئل مالك: أيؤخذ ممن لايحفظ، ويأتي بكتاب فيقول: قد سمعتها وهو ثقة. فقال: لا يؤخذ عنه، أخاف أن يزاد في كتابه بالليل(٢).

وروى القاضي عياض أيضا بإسناده، عن خلف بن تميم، قال: كتبت عن سفيان عشرة آلاف حديث أو نحوها فكنت أستفهم جليسي، فقلت لزائدة: يا أبا الصلت! (أي زائدة بن قدامة) إني كتبت عن سفيان عشرة آلاف حديث أو نحوها، فقال لي: لاتحدث إلا بما تحفظ بقلبك، وتسمع بأذنك قال: فألقيتها(٣).

---

(١) الإلماع (١٢١)

(٢) الجرح والتعديل (٢/٢٧)

(٣) الإلماع (١٣٦،١٣٧)

وذلك لما شاع بين الناس: بئس المستودع العلم بالقراطيس[1].

وقد كان كثير من الحفاظ يستعين على حفظ الحديث بكتابته، فإذا أتقن حفظه محاه خوفا أن يتكل القلب عليه كسفيان الثوري، وعاصم بن حمزة، وخالد الحذاء، وابن شهاب، وابن سيرين، وغيرهم.

إلا أن الاعتماد على الحفظ فقط دون الرجوع إلى الكتب لم يستمر بعد النصف الثاني من القرن الثاني على نطاق واسع لتشعب طرق الحديث أولا، وانتشار الدواوين الحديثية ثانيا.

فهذا إمام أهل السنة وأعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ في عصره أحمد بن حنبل، قال فيه ابن المديني: «ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبدالله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لايحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة[2].

وقال هو نفسه في عبدالله بن المبارك: كان رجلا صاحب حديث حافظا، وكان يحدث من كتاب[3].

وقال في عبدالواحد بن واصل أبي عبيدة الحداد: لم يكن صاحب حفظ، لكن كان كتابه صحيحا[4].

وقد نص الإمام الشافعي أن من كثر غلطه، ولم يكن عنده أصل كتاب

---

(١) جامع بيان العلم (١/٦٩)

(٣) الجرح والتعديل (٢/٦٩)

(٣) تهذيب التهذيب (٥/٣٨٤)

(٤) هدي الساري (٤٢٢)

صحيح لم يقبل حديثه[١].

ونتيجة لذلك فقد جرح بعض الرواة لأجل روايتهم من حفظهم دون اعتمادهم على كتاب مسموع.

يقول يحيى بن معين: كان محمد بن مسلم الطائفي لا بأس به، وكان ابن عيينة أثبت منه ومن أبيه، كان إذا حدث من حفظه يخطيء، وإذا حدث من كتابه، فليس به بأس[٢].

وقال أبوحاتم: أيوب بن عيينة أبويحيى، إذاحدث من كتابه يصيب، وإذا حدث من حفظه يخطيء. قال أبوداود: كان صحيح الكتاب[٣].

وقال عبدالرحمن بن مهدي: زهير بن محمد ما حدث من كتبه فهو صالح، وما حدث من حفظه ففيه أغاليط.

ومن يطالع كتب الجرح والتعديل يقف على أمثلة كثيرة من هذا النوع.

ومنها: لأجل تقليب الأسانيد، وهو نوع من الاختلاط.

قال أبوحاتم: سمعت أبا نعيم يضعف أسباط بن نصر الهمداني ويقول: أحاديثه عامية سقط مقلوب الأسانيد[٤].

وقال أيضا: ومنهم من كان يقلب الأخبار، ويسوي الأسانيد لخبر مشهور عن صالح يجعله عن نافع، وآخر لمالك يجعله عن عبيدالله بن عمرو، ونحو

---

(١) الرسالة (٣٨٢)

(٢) الجرح والتعديل (٨/٧٧)

(٣) ميزان الاعتدال(١/ ٢٩٠)

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٢١٢) وأبو نعيم هو الفضل بن دكين الملائي (ت ٢١٨)

هذا[١].

قال نعيم بن حماد: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: قلت لشعبة: من الذي تترك الرواية عنه؟ قال: إذا أكثر عن المعروفين من الرواية مالا يعرف[٢].

وقال الفسوي: إبراهيم بن مسلم العبدي أبوإسحاق الكوفي المعروف بالهجري كان رفاعا لابأس به. وقال الأزدي: هو صدوق لكنه رفاع كثير الوهم[٣] ولذا ضعفه العلماء وقالوا: منكر الحديث لأنه يهم كثيرا في الرفع والإرسال.

ومنها: لأجل وراقه:

كان سفيان بن وكيع بن الجراح صدوقا إلا أنه ابتلى بوراق أفسد عليه حديثه، وقد نبه إلى ذلك فلم يتنبه، قال ابن أبي حاتم: أشار أبي عليه أن يغير وراقه، فإنه أفسد حديثه، وقال له : لاتحدث إلا من أصولك. فقال: سأفعل، ثم تمادي وحدث بأحاديث أدخلت عليه.

وقد ساق له أبوأحمد خمسة أحاديث منكرة السند لا المتن، ثم قال: وله حديث كثير، وأما بلاؤه فإنه كان يتلقن ما لقن. يقال كان له وراق يلقنه من حديث موقوف فيرفعه، أو مرسل فيوصله، أو يبدل رجلا برجل.

قال ابن حبان: كان شيخا فاضلا صدوقا إلا أنه ابتلي بوراق سوء، كان

---

(١) المجروحين (١/٧٣)

(٢) المصدر السابق (١/٧٣)

(٣) تهذيب التهذيب (١/١٦٥)

يدخل عليه فكلم في ذلك، فلم يرجع[١].

قال ابن حبان أيضا: وجماعة من أهل المدينة امتحنوا حبيب بن أبي حبيب الوراق كان يدخل عليهم، فمن سمع بقراءته عليهم فسماعه لا شيء، وكذلك كان عبدالله بن ربيعة القدامي بالمصيصة كان له ابن سوء يدخل عليه الحديث عن مالك، وإبراهيم بن سعد وذويهم[٢].

ومنها: لأجل روايته عن قوم ضعاف

قال البخاري في عبدالله بن عبدالقدوس التميمي السعدي، هو في الأصل صدوق إلا أنه يروي عن أقوام ضعاف[٣].

والأقوام الضعاف قد يكونون من الروافض لأن السعدي كان يذهب مذهب الرفض، حتى قال فيه ابن معين: ليس بشيء، رافضي خبيث[٤].

وكان عبدالحميد بن بهرام الفزاري من الثقات، وقد وثقه جماعة من النقاد منهم ابن المديني، وأحمد، وابن معين، وأبوداود إلا أنه ضعف لأجل روايته عن شهر بن حوشب.

قال ابن عدي: هو في نفسه لا بأس به، وإنما عابوا عليه كثرة روايته عن شهر، وشهر بن حوشب ضعيف.

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/١٧٣)

(٢) المجروحين (١/٧٧)

(٣) تهذيب التهذيب (٥/٣٠٣)

(٤) المصدر السابق.

ولذا قال فيه ابن حبان: يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات[١].

قال أحمد بن حنبل في أحمد بن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي: كان عندي إن شاء الله صدوقا، ولكني تركته من أجل ابن أكثم دخل له في شيء[٢].

وقال أبوزرعة في أحمد بن صالح المكي السواق: صدوق لكنه يحدث عن الضعفاء والمجهولين. وقال عنه ابن أبي حاتم: روى عن مؤمل أحاديث في الفتن تدل على توهين أمره[٣].

يبدو أن الرجل صار ضعيفا لأجل روايته عن الضعفاء، والمجهولين، وقد كان في نفسه صدوقا لذا حكم عليه الدارقطني بالضعف[٤].

قال الحاكم في عيسى بن موسى التميمي: هو إمام عصره، صدوق في نفسه، محتج به في الجامع الصحيح، إلا أنه إذا روى عن المجهولين كثرت المناكير في حديثه، وليس الحمل فيها عليه، فإني تتبعت رواياته عن الثقات فوجدتها مستقيمة.

وقال في موضع آخر: ثقة مقبول، غيرأنه يروي عن أكثر من مائة شيخ من المجهولين لايعرفون أحاديث مناكير، وربما توهم طالب العلم أنه جرح فيه وليس كذلك.

---

(١) المصدر (٦/ ١١٠)

(٢) المصدر السابق (١/ ١٤)

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ١٠٤) والجرح والتعديل (٢/ ٥٦)

(٤) ميزان الاعتدال (١/ ١٠٤)

قال الحافظ: قال الخليلي: زاهد ثقة، قديم الموت، ربما روى عن الضعفاء، فالحمل على شيوخه لا عليه، والبخاري قد احتج به في أحاديث ولايضعفه، وإنما يقع الاضطراب من تلامذته وضعف شيوخه لا منه[١].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عبدالرحمن بن محمد المحاربي الكوفي، فقال: صدوق إذا حدث عن الثقات، ويروي عن المجهولين أحاديث منكرة.

فيفسد حديثه بروايته عن المجهولين[٢].

وسئل ابن معين عن جهضم بن عبدالله القيسي فقال: ثقة إلا أن حديثه منكر، يعني ما روى عن المجهولين[٣].

ومنهم من ضعف لأجل أبيه

قال علي بن المديني: الخليل بن عمر بن إبراهيم العبدي كان من أهل العراق.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يعتبر حديثه من روايته عن غير أبيه، لأن أباه كان واهيا، والمناكير من أخباره من ناحية أبيه، فإذا سبرماروى عن غير أبيه وجد أشياء مستقيمة[٤].

ومنها: **لأجل اختلاف البلاد** وهو نوع من الاختلاط أيضا ،أحيانا يكون

---

(١) تهذيب التهذيب (٨/٢٣٣)

(٢) الجرح والتعديل (٥/٢٨٢)

(٣) تهذيب التهذيب (٢/١٢٠)

(٤) تهذيب التهذيب (٣/١٦٨)

عند المحدث كتاب، فيحدث من كتابه، فيصيب، وأحيانا ينتقل إلي مكان آخر، ولم يكن لديه كتاب، فيحدث بدون كتاب ويخطيء، ولايعرف هذا الأمر إلا من مارس دراسة أقوال الرجال، وإليكم بعض الأمثلة:

معمر بن راشد في حديثه في البصرة بعض الاضطراب لأنه كان يحدث من حفظه، وأما تحديثه في اليمن فكان من كتابه، فلم يقع فيه خطأ إلا قليلا.

قال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب لأن كتبه لم تكن معه.

الحديث الذي فيه خلاف بالبصرة، واليمن ما أخرجه عبدالرزاق[1]، قال: **إن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة.** فرواه باليمن عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل مرسلا، ورواه بالبصرة عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ مرفوعا، والصواب: هو المرسل.

ومثل هذا الحديث ما أخرجه مسلم[2]، والترمذي[3] ... عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **إنما الناس كإبل مئة لايجد الرجل فيها راحلة.** قال الترمذي: حسن صحيح.

وأخرجه البخاري في الرقاق، باب رفع الأمانة: عن شعيب، عن الزهري، وهو روايته في اليمن.

وأما روايته في البصرة: فمرة مثل اليمن، ومرة عن الزهري، عن سعيد بن

---

(١) في المصنف (١٠/٤٠٧)

(٢) مسلم (٤/١٩٧٣) فضائل الصحابة

(٣) الترمذي (٥/١٥٣) كتاب الأمثال.

المسيب، عن أبي هريرة.

ومعني الحديث: قال الحافظ: قال القرطبي: الذي يناسب التمثيل أن الرجل الجواد الذي يحمل أثقال الناس والحملات عنه، ويكشف كربهم، عزيز الوجود، كالراحلة في الإبل الكثيرة.

وقال ابن بطال: معنى الحديث: أن الناس كثير، والمرضي منهم قليل[١].

ومنه حديثه عن الزهري، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه، أن غيلان بن مسلمة الثقفي أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه، فأمره النبي ﷺ أن يتخير أربعا منهن. رواه الترمذي[٢]، وقال: هكذا رواه معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وقال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: هذا حديث غير محفوظ. انتهى.

قال أحمد في رواية ابنه صالح: معمر أخطأ بالبصرة في إسناد حديث غيلان ورجع باليمن، فجعله منقطعا. وكذا حكم عليه أبوحاتم: بأن له أغاليط بالبصرة[٣].

ومن هذا القسم من روى عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وإذا حدث عن غيرهم فغلط فيه كبقية بن الوليد الحمصي الذي يكثر الرواية عن المجهولين ولكن إذا حدث عن الثقات المعروفين من أهل الشام يكون حديثه جيدا كروايته عن بحير بن سعيد، ومحمدبن زياد، وغيرهما، وأما روايته عن أهل

(١) فتح الباري (١١/٣٣٥)

(٢) جامع الترمذي (٣/٤٢٦) في النكاح، في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة.

(٣) تهذيب التهذيب (١/٢٤٥)

الحجاز، وأهل العراق ففيها مخالفة كثيرة لروايات الثقات كما ذكر ابن عدي وغيره.

ومن هذا القسم أيضا من حدث عنه أهل مصر أو إقليم، فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم، فلم يقيموا حديثه، منهم زهير بن محمد الخراساني وهو ثقة متقن، إن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة وما خرج عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة، وقد بلغ الإمام أحمد بروايات الشاميين عنه إلى أبلغ الإنكار، قال أحمد في رواية الأثرم: الشاميون يروون عنه أحاديث مناكير.

قال البخاري في زهير: روى عنه ابن مهدي، والعقدي، وموسى بن مسعود، وروى عنه أهل الشام أحاديث مناكير.

هذه بعض الأمثلة لإثبات المدعي وقد أطال الكلام فيه ابن رجب في تتمة كتابه «شرح علل الترمذي» فمن يرد الزيادة، فليرجع إليه.

ومنها: لأجل الغرابة في المتون وعدم متابعتها.

طريف بن شهاب أبوسفيان السعدي الأشل، قال ابن عدي: روى عنه الثقات، وإنما أنكر عليه في متون الأحاديث أشياء لم يأت بها غيره، وأما أسانيده فهي مستقيمة[1].

ولأجل ذلك ضعفه جماعة من النقاد.

ومنها: لأجل الأسانيد التي لا يتابع عليها.

أحوص بن حكيم بن عمير العنسي الهمداني قال ابن عدي:له روايات وهو

---

(١) تهذيب التهذيب (١٢/٥)

ممن يكتب حديثه وليس فيما يرويه شيء منكر إلا أنه يأتي بأسانيد، ولايتابع عليها[١].

وقد ضعفه جماعة من النقاد، ويظهر أن السبب في ذلك هو ما ذكره ابن عدي.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: عرضت على أبي حديث أحمد بن بحر العسكري فقال: حديث صحيح وهو لا يعرفه[٢].

وقال مثل هذا في أحمد بن المنذر بن الجارود القزاز[٣]. وأحمد بن مهران[٤].

ومنها: لاشتغاله بالحديث وهو ليس من أهله.

إبراهيم بن عيينة الهلالي أخو سفيان روى عنه ابن معين، قال فيه أبوحاتم: يأتي بالمناكير، وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال ابن معين: كان مسلما صدوقا، لم يكن من أصحاب الحديث[٥].

يظهر من قول ابن معين أن إبراهيم كان صدوقا في نفسه إلا أن صناعة الحديث لم تكن من اختصاصه، فضعف لأجل هذا.

ومحمد بن عيسى بن حيان أبو عبدالله المدائني سئل عنه هبة الله بن

---

(١) المصدر السابق (١/١٩٢)

(٢) الجرح والتعديل (٢/٤٢)

(٣) المصدر السابق (٢/٧٨)

(٤) المصدر السابق (٢/٧٦)

(٥) ميزان الاعتدال (١/٥١)

الحسن الطبري فقال ضعيف، وقال مرة أخرى: صالح ليس يدفع عن السماع لكن كان الغالب عليه إقراء القرآن[1].

ويظهر منه أنه كان في البداية يشتغل بالحديث ثم انقطع عنه وتغافل عن حفظ الحديث فصار ضعيفا.

وأطلق عليه الدارقطني وغيره بأنه كان ضعيفا . ويحدث عن مشايخه بما لم يتابع عليه.

وهو ممن روى حديث توضئ النبي ﷺ بالنبيذ في حديث عبدالله بن مسعود رواه الدارقطني من طريقه عن الحسن بن قتيبة، ثنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، وأبي الأحوص،عن عبدالله بن مسعود فذكر حديث الجن، وشهود عبدالله بن مسعود مع النبي ﷺ.

قال الدارقطني: محمد بن عيسى ، والحسن بن قتيبة ضعيفان.

ومنها: أن يكون ضعيفا عند قوم دون قوم.

قال الغلابي عن أسباط بن محمد بن عبدالرحمن القرشي مولاهم ثقة، والكوفيون يضعفونه. وقال البرقي عنه: الكوفيون يضعفونه، وهو عندنا ثبت فيما يروي عن مطرف، والشيباني، وقد سمعت أنا منه.

وثقه ابن معين، ويعقوب بن شيبة[2].

ومنها: لأجل أن ينسب الحديث إلى غير المروي عنه.

قال ابن عدي: سألت عبدان عن محمد بن أحمد بن حسين الأهوازي

---

(١) تاريخ بغداد (٢/٣٩٨)

(٢) تهذيب التهذيب (١/٢١١)

الجريجي، فقال: كذاب كتب عني أحاديث ابن جريج، وادعاها عن شيوخ[١].

ومنها: لأجل انفراده:

كثير بن سليم أبوسلمة المدائني، قال أبوحاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، يروي عن أنس حديثا لا أصل من رواية غيره[٢].

ويصح هذا إذا كان الرجل في نفسه ضعيفا، وأما إذا انفرد الثقات والحفاظ فهذا يرفع من شأنهم ويعلي من مرتبتهم، لأنه يدل عى اعتنائهم بعلم الآثار، وضبطهم دون غيرهم من الأقران[٣].

قال الذهبي: وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا. وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكرا، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لايوافق عليها لفظا، أو إسنادا يصيره متروك الحديث[٤].

ومنها: لأجل التدليس عن الضعفاء.

ذكر أبوعمر بن عبدالبر معنى التدليس فقال: «هو أن يحدث الرجل عن الرجل قد لقيه، وأدرك زمانه، وأخذ عنه، وسمع منه، وحدث عنه بما لم يسمعه منه، وإنما سمعه من غيره عنه، ممن ترضى حاله أو لا ترضى على أن الأغلب في ذلك أن لو كانت حاله مرضية لذكره، وقد يكون لأنه استصغره».

ثم قال: «واختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه مثل مالك عن سعيد بن

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/٤٥٥)

(٢) الجرح والتعديل (٧/١٥٢)

(٣) قارن ما قاله الذهبي في ترجمة علي بن المديني، الميزان (٣/١٤٠)

(٤) المصدر السابق.

المسيب، والثوري، عن إبراهيم النخعي، وما أشبه ذلك.

فقالت فرقة: هذا تدليس لأنهما لو شاءا لسمَّيا من حديثهما كما فعلا في كثير مما بلغهما عنهما قالوا: وسكوت المحدث عن ذكر من حدثه مع علمه به دلسة».

قال ابن عبدالبر: «فإن كان هذا تدليسا فما أعلم أحدا من العلماء سلم منه في قديم الدهر ولا في حديثه، اللّهم إلا شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، فإن هذين ليس يوجد لهما شيء من هذا، لاسيما شعبة فهو القائل: لأن أزني أحب إلي من أن أدلس».

وروى ابن عبدالبر من طريق غندر «قال سمعت شعبة يقول: التدليس في الحديث أشد من الزنا، ولأن أسقط من السماء إلى الأرض أحب إلى من أن أدلس»[1].

وقال ابن الجوزي: «وأقبح من هذا حال المدلسين الذين يروون عن كذاب، وضعيف، لايحتج به، فيتغيرون اسمه، أوكنيته، أونسبه، أويسقطون اسمه من الإسناد، أويسمونه، ولاينسبونه مثل أن يكون في الإسناد عمر بن صبح، وهو ممن يضع الحديث، فيرويه الراوي ويقول: عن عمر، ولا ينسبه، ولايدري من عمر، وقد دلسوا : محمد بن سعيد الكذاب، وكان قتل على الزندقة على وجوه كثيرة ليخفي»[2].

قال أبوالحسن بن القطان: «بقية (ابن الوليد) يدلس عن الضعفاء،

---

(١) التمهيد (١/١٥- ١٦)

(٢) الموضوعات (١/٥٢)

يستبيح ذلك وهذا إن صح فمفسد عدالته»[١].

قال الذهبي:نعم، والله صح هذا عنه أنه يفعله وصح عن الوليد بن مسلم، بل عن جماعة كبار فعله، وهذه بلية منهم، ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد وما جوزوا على ذلك الشخص الذي يسقطون ذكره بالتدليس أنه تعمد الكذب، هذا أمثل ما يعتذر به عنهم. انتهى[٢].

وقال ابن حبان: سمع (أي بقية) من شعبة ومالك وغيرهما أحاديث مستقيمة، ثم سمع من أقوام كذابين عن شعبة ومالك، فروي عن الثقات بالتدليس ما أخذ عن الضعفاء[٣].

وقد قال فيه ابن المبارك: "بقية صدوق اللسان ولكنه يأخذ عمن أقبل وأدبر[٤].

وأما التدليس عن الثقات فهو ليس قدحاً في الرواية لأن الراوي أحياناً ينشط فيسرد الحديث بإسناده كاملاً، وأحياناً يتكاسل فيحذف بعض شيوخه، وكان تدليس ابن عيينة من هذا النمط، قال ابن معين: كان ابن عيينة يدلس فيقول عن الزهري، فإذا قيل له: من دون الزهري فيقول لهم: أليس لكم في الزهري مقنع؟ فيقال: بلى، فإذا استقصى عليه يقول: معمر، اكتبوا لابارك الله لكم[٥].

---

(١) ميزان الاعتدال (١/٣٣٩)

(٢) ميزان الاعتدال (١/٣٣٩)

(٣) المصدر السابق (١/٣٣١)

(٤) مقدمة صحيح مسلم مع شرح النووي (١/٩٧)

(٥) التمهيد (١/٣١)

وحميد بن أبي حميد الطويل البصري يعتبر أحداً من الثقات المتفق على الاحتجاج به إلاّ أنه كان يدلس حديث أنس، وكان سمع أكثره من ثابت وغيره من أصحابه عنه.

روى مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن سلمة أنه قال: عامة ما يروي حميد عن أنس سمعه من ثابت، وقال أبوعبيدالحداد عن شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلاّ أربعة وعشرين حديثاً، والباقي سمعها من ثابت، ومع ذلك يعد من كبار المحدثين، وروى عنه الجماعة، قال عنه ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، إلاّ أنه ربما يدلس عن أنس.

ومنها: لأجل قبول التلقين وهو نوع من الاختلاط.

قال ابن حزم: من صح أنه قبل التلقين ولو مرة، سقط حديثه كله لأنه لم يتفقه في دين الله عزوجل، ولاحفظ ماسمع، وقد قال عليه السلام: **نضر الله امرأً سمع منا حديثاً فحفظه حتى بلغه غيره،** فإنما أمر رسول الله ﷺ بقبول تبليغ الحافظ، والتلقين هو أن يقول له القائل: حدثك فلان بكذا، ويسمّى -له من شاء من غير أن يسمعه منه، فيقول: نعم. فهذا لايخلو من أحد وجهين، ولابد من أحدهما ضرورة، إما أن يكون فاسقاً يحدث بمالم يسمع، أو يكون من الغفلة بحيث يكون الذاهل العقل المدخول الذهن، ومثل هذا لايلتفت له لأنه ليس من ذوي الألباب، ومن هذا النوع كان سماك بن حرب، أخبر بأنه شاهد ذلك من شعبة الإمام الرئيس ابن الحجاج[1].

لأن التلقين ينشأ من الاختلال في الضبط، فمن اختل ضبطه فهو مردود

---

(١) الأحكام في أصول الأحكام: (١/١٥٩) وفي كتاب الرامهرمزي ص ٤٠٦ عنوان "التلقين" إلاّ أنه أورد فيه أشياء لا علاقة لها بالتلقين ولم ينبه إلى ذلك المحقق.

الرواية، وإلى هذا يشير قول يحيى بن سعيد القطان لما سئل عن ترك روايته عن عبدالرحمن بن حرملة، فقال: لوشئت أن ألقنه لفعلت، فقال له علي بن المديني: كان يلقن؟ قال نعم[١].

يعرف التلقين بمقارنة روايته بما حدث في السابق. قال سفيان حدثنا يزيد بن زياد بمكة عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب قال: **رأيت رسول الله ﷺ افتتح الصلاة فرفع يديه.**

قال سفيان: فلما قدمت الكوفة سمعته يحدث به فيقول فيه **"ثم لايعود"** فظننت أنهم لقنوه[٢].

ويعرف التلقين بوضع حديث له عن شيخ فلان.

قال الآجري سمعت أباداود يقول: عطاء بن عجلان بصري يقال له: عطاء العطار ليس بشيء، قال أبومعاوية: وضعوا له حديثاً من حديثي وقالوا له: قل: حدثنا محمد بن خازم فقال: ثنا محمد بن خازم، فقلت ياعدو الله أنا محمد بن خازم، ماحدثتك بشيء[٣].

قال أبوالأسود: إذا سرك أن تكذب صاحبك فلقنه. وقال يحيى بن سعيد: كان الشيخ إذا لقنته قبل فذاك بلاء. وإذا ثبت على شيء واحد فذاك ليس به بأس[٤].

وقال الحميدي: ومن قبل التلقين ترك حديثه الذي لقن فيه، وأخذ عنه

---

(١) علل الترمذي (٧٤٤/٥) مع أحمد شاكر.

(٢) الكفاية (١٤٩)

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

ماأتقن حفظه، إذا علم ذلك التلقين حادثاً في حفظه لايعرف به قديماً. وأما من عرف به قديماً في جميع حديثه، فلايؤمن أن يكون ماحفظه مما لقن[١].

وأما إذا كان اعتماده على الأصل المحفوظ لديه فلايضره كثرة السهو والتلقين لأنه حينئذ لايحدث من حفظه.

ومنها: لأجل تغير سلوكه في آخر عمره.

قال أبوحاتم: كتبت عن سليمان بن أحمد الدمشقي الجرشي نزيل واسط قديماً وكان حلواً، قدم بغداد، فكتب عنه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، فلما كان في رحلتي الثانية قدمت واسطاً فسألت عنه، فقيل لي: قد أخذ في الشرب والمعازف والملاهي فلم أكتب عنه[٢].

وكان جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي، أحد علماء الشيعة صدوقاً في أول حياته.

قال ابن مهدي عن سفيان "كان جابر الجعفي ورعاً في الحديث، مارأيت أورع منه في الحديث".

وقال شعبة: صدوق.

قال يحيى بن أبي بكر عن شعبة: " كان جابر إذا قال: أخبرنا وحدثنا وسمعت فهو من أوثق الناس".

وقال وكيع: "ماشككتم في شيء فلاتشكوا أن جابر الجعفي ثقة".

وقال ابن عبدالحكم: سمعت الشافعي يقول: قال سفيان الثوري لشعبة: لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمنَّ فيك.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الجرح والتعديل (١٠١/٤)

ثم تحول هذا الرجل إلى الكذب.

يقول زهير بن معاوية: سمعت جابر بن يزيد يقول: عندي خمسون ألف حديث، ماحدثت منها بحديث، ثم حدث يوماً بحديث فقال: هذا من الخمسين الألف.

وقال سلام بن أبي مطيع: قال لي جابر الجعفي: عندي خمسون ألف باب من العلم، ما حدثت به أحداً، فأتيت أيوب فذكرت هذا له فقال: أما الآن فهو كذاب.

وروى إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أنه قال: ياجابر لاتموت حتى تكذب على النبي ﷺ، قال إسماعيل: فما مضت الأيام والليالي حتى اتّهم بالكذب[١].

وقد تركه عبدالرحمن بن مهدي ويحيى القطان بآخره.

والسبب في ذلك أنه تحول إلى الإيمان برجعة علي، وكان يشتم أصحاب النبي ﷺ فهان عليه الوضع على لسان رسول الله ﷺ فصار من عداد الكذابين، فتركت الرواية عنه.

قال ابن معين في داود بن المحبر الطائي مازال معروفاً بالحديث، يكتب الحديث، ثم ترك الحديث وذهب إلى قوم من المعتزلة فأفسدوه وهو ثقة. وقال في موضع آخر: إنه ليس بكذاب، وقد كتب عن أبيه المحبر، وكان داود ثقة، ولكنه جفا الحديث وكان يتنسك.

وقال فيه أبوداود: ثقة شبه الضعيف[٢].

---

(١) ميزان الاعتدال (٣٧٩/١ - ٣٨٠)

(٢) تهذيب التهذيب (١٩٩/٣-٢٠٠)

روى عنه ابن ماجه حديثاً في فضل قزوين وهو شبه الموضوع، ويبدو أن الرجل كان في بداية أمره ثقة في الحديث، ثم ترك الشغل بالحديث، ودخل في علم الكلام فبدأ يحدث بكل شيء فيه الصحيح والضعيف والموضوع فاستحق الترك.

هذه جملة من أسباب الجرح الناشيء عن عدم الضبط، ومن يراجع كتب الرجال والتراجم يقف على أسباب أخرى إذ ليس القصد الاستقصاء، وإنما أردت ذكر بعض النماذج -والله المستعان.

الفصل الثاني

في

التعديل

فصل في التعديل

قبل أن نتكلم عن عدالة الرواة ونقلة الأخبار، يجدر بنا أن نسوق فصلاً كاملاً عن عدالة الرعيل الأول، وهم أصحاب رسول الله ﷺ لأنهم أول سلسلة من طرق الأسانيد.

تعريف الصحابة:

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في خطبة كتابه الإصابة: أصح ماوقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يَغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه. ومن لم يره لعارض كالعمَى.

وقال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث: وقد نص على أن مجرد الرؤية كاف في اطلاق الصحبة: البخاري وأبوزرعة، وغير واحد ممن صنف في أسماء الصحابة كابن عبدالبر، وابن مندة، وأبي موسى المديني، وابن الأثير في كتابه: (أسد الغابة في معرفة الصحابة)، وقال آخرون: لابد في إطلاق الصحبة مع الرؤية أن يروي حديثاً أو حديثين.

وعن سعيد بن المسيب: لابد أن يصحبه سنة أو سنتين أو يغزو معه غزوة أو غزوتين، ولكن من حيث إطلاق الاسم على مسماه فتعريف الحافظ ابن حجر أقرب إلي الصواب، فإن الصحبة تطلق على من صحبه ولو ساعة من نهار على أن يكون مميزاً إذ إنه قال: ومن لم يميز لاتصح نسبة الرؤية إليه. ويصدق أن النبي ﷺ رآه فيكون صحابياً من حيث اللغة، ومن حيث الرواية يكون تابعياً، وهو اختيار يحيى بن معين وأبي زرعة وأبي حاتم وأبي داود وابن عبدالبر

وغيرهم من أئمة الحديث، كالأطفال الذين حنكهم رسول الله ﷺ ومسح وجوههم أو تفل في أفواههم فهؤلاء لايدخلون في زمرة الصحابة مثل محمد بن حاطب بن الحارث، وعبدالرحمن بن عثمان التيمي، ومحمود بن الربيع، وعبيدالله بن معمر ومحمد بن أبي بكر وغيرهم.

ومن هنا انتفى إشكال من قال: وعمل من صنف في الصحابة يدل على الثاني[1] (يعني أنه يكتفي بمجرد حصول الرؤية) فإنهم ذكروا مثل محمد بن أبي بكر الصديق وإنما ولد قبل وفاة النبي ﷺ بثلاثة أشهر وأيام كما ثبت في الصحيح أن أمه أسماء بنت عميس ولدته في حجة الوداع قبل أن يدخلوا مكة. فمحمد بن أبي بكر ومن على شاكلته يعدون من الصحابة من حيث شرف رؤية النبي ﷺ لهم فلاشك أنهم أفضل من غيرهم، ولكن من حيث رواية الحديث يعتبرون تابعين ويخضعون للنقد والجرح كغيرهم من الرواة، فإن الصحبة التي حصلت لهم لم تكن كافية لتربية نفوسهم وتنقية قلوبهم كالصحابة الآخرين.

وأما من ارتد عن الإسلام في عهد النبي ﷺ ولم يرجع إليه ومن أظهر نفاقه ولم يتب إلى الله فهو لايسمّى صحابياً.

وقد أراد أبورية أن يدخل المنافقين في زمرة الصحابة فيطعن في عدالتهم جميعاً وهو بئس ماأراد بعد أن فصل الله في كتابه عن هؤلاء: ﴿ **إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيراً** ﴾[2].

وهنا اتجاه آخر في تعريف الصحابي وهو اتجاه الفقهاء والأصوليين وبعض المحدثين الذين يحكمون العرف فقالوا: الصحابة كل من كثرت صحبته

---

(١) انظر أضواء على السنة المحمدية (٣٤١)

(٢) سورة النساء آية/١٤٥

واتصل لقاؤه كما قال أنس بن مالك لما سئل: هل بقي من أصحاب رسول الله ﷺ أحد غيرك؟ قال: ناس من الأعراب رأوه فأما من صحبه فلا.

قال النووي في مقدمة صحيح مسلم بعد ذكر تعريف الصحابي عند المحدثين: "وذهب أكثر أصحاب الفقه والأصول إلى أنه من طالت صحبته له ﷺ، ثم قال: قال الإمام القاضي أبوالطيب الباقلاني: " لاخلاف بين أهل اللغة أن الصحابي مشتق من الصحبة جار على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً، يقال صحبه شهراً ويوماً وساعة، قال وهذا يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي ﷺ ولو ساعة، هذا هو الأصل. قال ومع هذا فقد تقرر للأمة عرف في أنهم لايستعملونه إلاّ فيمن كثرت صحبته واتصل لقاؤه، ولايجري ذلك على من لقي المرء ساعة ومشى معه خطوات وسمع منه حديثاً فوجب أن لايجري في الاستعمال إلاّ على من هذا حاله. انتهى[١].

فكأن الباقلاني يميل إلى تحكيم العرف في تعريف الصحابي، وهو مذهب الفقهاء والأصوليين إلاّ أن النووي رجح تعريف الصحابي عند المحدثين، لأنه موافق للغة، والعرف لايكون مخالفاً للغة.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (٣١/١)

طبقات الصحابة رضي الله عنهم

بعد اتفاق أهل العلم أن الصحابي هو من لقي رسول الله ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام اختلف أهل التاريخ والسير في طبقاتهم، لأن منهم من أسلم في مكة في أول ظهور الدعوة وواجه في سبيلها أشد مايواجه المرء في دينه وعقيدته، ومنهم من تأخر إسلامه إلى بعد غلبة الإسلام، وبينهما أدوار كثيرة للدعوة الإسلامية.

فجعلهم الحاكم في اثنتي عشرة طبقة، وجعلهم ابن سعد في خمس طبقات. قال أحمد شاكر والمشهور ماذهب إليه الحاكم، والطبقات هي:

١- قوم تقدم إسلامهم بمكة كالخلفاء الأربعة الراشدين.

٢- الصحابة الذين أسلموا قبل تشاور أهل مكة في دار الندوة.

٣- مهاجرة الحبشة.

٤- أصحاب العقبة الأولى.

٥- أصحاب العقبة الثانية وأكثرهم من الأنصار.

٦- أول المهاجرين الذين وصلوا إلى النبي ﷺ بقباء قبل أن يدخل المدينة.

٧- أهل بدر.

٨- الذين هاجروا بين بدر والحديبية.

٩- أهل بيعة الرضوان في الحديبية.

١٠- من هاجر بين الحديبية وفتح مكة كخالد بن الوليد، وعمرو بن

العاص.

١١- مسلمة الفتح الذين أسلموا في فتح مكة.

١٢- صبيان وأطفال رأوا النبي ﷺ يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهما.

وأفضلهم على الإطلاق أبوبكر ثم عمر رضي الله عنهما بإجماع أهل السنة، وممن حكى الإجماع على ذلك أبوالعباس القرطبي قال: ولامبالاة بأقوال أهل التشيع ولاأهل البدع، وكذلك حكى الشافعي إجماع الصحابة والتابعين على ذلك رواه عنه البيهقي في الاعتقاد.

عدد الصحابة رضي الله عنهم

لم يكن هناك سجلات يدون فيها أسماء من أسلم في الجزيرة وغيرها من البلدان فإحصاء الصحابة بالدقة أمر متعذر، ولكن العلماء استخرجوا عددهم من بعض الآثار الواردة في الغزوات والفتوح، ففي صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: **خرج رسول الله ﷺ لعشر مضين من رمضان فصام وصام الناس معه حتى إذا كانوا بالكديد أفطر ثم مضى في عشرة آلاف من المسلمين** (وذلك في فتح مكة).

وقال ابن الجوزي في تلقيح فهوم أهل الأثر: سأل رجل أبازرعة الرازي فقال له: ياأبازرعة أليس يقال حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟

قال: ومن قال ذا؟ قلقل الله أنيابه، هذا قول الزنادقة، ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ؟ قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من

الصحابة من روى عنه وسمع منه. قيل له: ياأبازرعة هؤلاء أين كانوا وسمعوا منه؟ قال: أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما والأعراب ومن شهد معه حجة الوداع[1]. هذا العدد الكبير الذي ذكره أبوزرعة منهم من رآه ولم يسمع، ومنهم من سمع ولم يرو، ومنهم من سمع وروي، ولذا نجد في المصنفات التي ألفت في تراجم الصحابة لايتجاوز عددهم ثلاثة عشر ألفاً إلى خمسة عشر ألفاً.

وأما الذين رووا أحاديث رسول الله ﷺ فهم أقل بكثير. وقد ذكر العلماء عدد أحاديث كل واحد من هؤلاء وكان أكبر اعتمادهم في ذلك على مسند بقي بن مخلد الأندلسي المتوفي سنة (٢٧٦هـ) وهو من أكبر دواوين السنة النبوية، إلاّ أن الكتاب صار من الكنوز الضائعة، ومنه استقى ابن حزم في ذكر عدد أحاديث كل صحابي في "جوامع السيرة" فذكر أصحاب الألوف يعني من روى عنه أكثر من ألفي حديث. ثم أصحاب الألف يعني من روى عنه أقل من ألفين، ثم أصحاب المئين يعني من روى عنه أكثر من مئة وأقل من ألف، وهكذا إلى أن ذكر من روى عنه حديثين ثم من روى عنه حديثاً واحداً، ومع هذا فإن بقي ابن مخلد لم يرو في مسنده عن أكثر من ألف وثلاثة عشر صحابيا.

ومن هناك يدفع إشكال أبي رية ومن على شاكلته في التشكيك في أحاديث الصحابة الذين لم تطل ملازمتهم لرسول الله ﷺ فإن أحاديث الصحابة الكبار هي المتداولة في كتب الحديث والفقه والتفسير وعليها الاعتماد في معظم الأحكام.

ويمكن لطالب العلم أن يجمع مرويات غير المعروفين من الصحابة ويبحث لها الشواهد عن الصحابة المعروفين، ويقارن بين هذه المرويات وتلك، وهو أدق

(١) تلقيح فهوم أهل الأثر (١٠٣) الطبعة المصرية، وانظر مقدمة ابن الصلاح (٢٦٨)

طريق وأروع منهج اخترعه علماء الحديث. وهو المنهج الذي اخترته لمرويات أكبر الصحابة رواية وأكثرهم ظلما له وطعناً فيه ألا وهي مرويات أبي هريرة الدوسي رضي الله عنه الذي روي معظم الأحاديث المتعلقة بالحلال والحرام، وقارنت بينها وبين مرويات الصحابة الآخرين، وأنفذت في ذلك كل ما أملك من وقت وراحة حتى فتح الله علي في هذا الباب بشيء كثير أسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق إلى تكميله بالوجه الذي أريده.

عدالة الصحابة رضي الله عنهم

اتفق الجمهور من أهل العلم على أن الصحابة كلهم عدول بتعديل الله ورسوله لهم، وهو أمر حكم فيه القرآن إجمالاً، وفصله رسول الله ﷺ تفصيلاً. فصارت القضية مسلمة في نفسها لاتحتاج إلى جدل ومناقشة لأننا لانفتقر إلى تعديل أحد وتوثيقه بعد تعديل الله ورسوله فإن الله لم يترك لنا خياراً في أمر قضاه في كتابه العزيز:

﴿وماكان لمؤمن ولامؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً﴾[1].

ومع ذلك فإن بعض الفرق المنشقة عن الإسلام لم تسلم بهذه القضية كما هي كعادتها في قضايا الإسلام، واخترعت عديداً من الشبهات للتشكيك في الأخذ بالسنة النبوية وسأبين بعد قليل هذه الشبهات وأرد عليها بتوفيق الله

(١) الأحزاب آية/٣٦

تعالى ليحق الله الحق ويبطل الباطل.

وأما الآن فإليكم بعض الأدلة النقلية والعقلية لعدالة الصحابة.

قال الله تعالى: ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس**﴾[١].والصحابة هم أول المخاطبين بهذه الآية الكريمة لأنهم من الرعيل الأول، وقد خصص بعض المفسرين أنها واردة في أصحاب رسول الله ﷺ فقط.

وقال تعالى: (**وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس**﴾[٢]. وسطاً أي عدولاً، قال ابن الصلاح في مقدمته: وهو خطاب مع الموجودين في ذلك العصر.

وقال تعالى: (**لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً**﴾[٣].

وقال عز وجل: ﴿**والسابقون الأولون**﴾[٤]. وقد ذكر الله تعالى المهاجرين والأنصار في عدة مواضع وأحسن الثناء عليهم.

فأي تعديل أو فضيلة تكون أكبر من رضا الله تعالى عن أصحاب النبي ﷺ؟ وقد وصفهم الله تعالى بالصدق في قوله: ﴿**للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً**

---

(١) آل عمران آية/١١٠

(٢) البقرة آية/١٤٣

(٣) الفتح آية/١٨

(٤) التوبة آية/١٠٠

وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون﴾[1]. والتوصيف بالصدق هو تعديل لهم.

فهذه الأيات وغيرها كثيرة تشهد بفضل جميع الصحابة الذين جاهدوا مع رسول الله ﷺ، وأخرجوا من ديارهم وأموالهم، وما ذلك إلاّ لقوة إيمانهم الذي استقر في قلوبهم، بتربية رسول الله ﷺ، وتوجيهاته السامية، التي جعلتهم في أعلى مراتب الكمال، وأهلتهم لحمل الأمانة وأدائها إلى الأجيال الصاعدة.

وماتوفي رسول الله ﷺ إلاّ وهو راض عنهم في أداء هذه الأمانة الإلهية وزجر من تسول له نفسه أن يسب أحداً من أصحابه بمجرد رؤية خطأً في أمر من أمور الدين لأنه قد يكون أمراً اجتهادياً يجزي صاحبه أجراً واحداً إن أخطأ في اجتهاده ولايلام عليه. هذا حكم عام لجميع الأمة، فكيف بالرعيل الأول؟ أخرج الشيخان في صحيحيهما عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **لاتسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ماأدرك مد أحدهم ولانصيفه.**

وروى الترمذي في جامعه وابن حبان في صحيحه عن عبدالله بن مغفل قال: قال رسول الله ﷺ: **الله الله في أصحابي لاتتخذوهم غرضاً بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه.**

قال أبوحامد الغزالي في المستصفى بعد ذكر بعض الآيات والأحاديث: فأي تعديل أصح من تعديل علام الغيوب سبحانه وتعالى وتعديل رسوله ﷺ؟

---

(١) الحشر آية/٨

كيف ولولم يرد الثناء لكان فيما اشتهر وتواتر من حالهم في الهجرة والجهاد وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأهل في موالاة رسول الله ﷺ ونصرته كفاية في القطع بعدالتهم[١].

وبهذا الأدلة الواضحة كرابعة النهار رأى جمهور أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء والمحدثين تعديل جميع أصحاب رسول الله ﷺ وخاصة من اشتهر بالرواية مالم يظهر من أحد مايسقط عدالته.

وذكر الخطيب البغدادي في الكفاية قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تعديل جميع الصحابة مانصه: أن أناساً كانوا يؤخذون بالوحي في عهدرسول الله ﷺ، وإن الوحي قد انقطع وإنما آخذكم الآن بما ظهر من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيراً أمناه وقربناه وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسبه في سريرته. ومن أظهر لنا سواء لم نؤمنه ولم نصدقه وإن قال: إن سريرتي حسنة[٢].

وقال أبوزرعة الرازي: إذارأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول عندنا حق والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة الصحابة. وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة.

وقال أبومحمد بن حزم فيما نقله الحافظ ابن حجر العسقلاني في خطبة كتابه الإصابة: الصحابة كلهم من أهل الجنة قال تعالى: ﴿ **لايستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا**

---

(١) المستصفى (١/١٦٤)

(٢) الكفاية (٤٩)

من بعد وقاتلوا وكلاً وعد الله الحسنى﴾[١].

وقال تعالى: ﴿ **إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون﴾**[٢].

فثبت أن الجميع من أهل الجنة وأنه لايدخل أحد منهم النار، لأنهم المخاطبون بالآية السابقة.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى "وأصحاب النبي ﷺ ولله الحمد من أصدق الناس حديثاً، لايعرف عنهم من تعمد على النبي صلي الله عليه وسلم كذباً مع أنه كان يقع من أحدهم من الهنات مايقع، ولهم ذنوب وليسوا معصومين. ومع هذا جرب أصحاب النقر والامتحان أحاديثهم واعتبروها بماتعتبر الأحاديث، فلم يوجد عن أحد منهم تعمد كذبة، بخلاف القرن الثاني فإنه كان في أهل الكوفة جماعة يتعمدون الكذب، ولهذا كان الصحابة كلهم ثقات باتفاق أهل العلم بالحديث والفقه."[٣]

هذه بعض مقتطفات من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومن أقوال أئمة الدين في عدالة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، فهل بعد ذلك نطلب من أحد تعديلاً لهم وتوثيقاً ونلتفت إلى أقوال المشككين الذين يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون؟ فهم على هذه الصفة إلاّ أن يثبت على أحد ارتكاب مالايحتمل إلاّ قصد المعصية والخروج من باب التأويل فيحكم بسقوط العدالة.. وأما استدلال هؤلاء بالفتن والحوادث التي وقعت بعد

---

(١) الحديد آية/١٠

(٢) الأنبياء آية/١٠١

(٣) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية (١/٣٠٧)

النبي ﷺ، وابتلي فيها بعض كبار الصحابة، وحملوا السيف ضد بعض إخوانهم، فقد قال الحافظ ابن كثير في اختصارعلوم الحديث: وأما ماشجر بينهم بعده عليه الصلاة والسلام فمنه ماوقع عن غير قصدكيوم الجمل، ومنه ماكان عن اجتهاد كيوم صفين، والاجتهاد يخطيء ويصيب، ولكن صاحبه معذور، وإن أخطأ فهو مأجور أيضاً. وأما المصيب فله أجران اثنان، وكان على أقرب إلى الحق من معاوية وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين. وقد ثبت في صحيح البخاري: عن رسول الله ﷺ أنه قال عن ابن بنته الحسن بن علي وكان معه على المنبر: **إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**، فسمى الجميع مسلمين.

قال تعالى: ﴿ **وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما** ﴾[1]: فسماهم مؤمنين مع الاقتتال. انتهى.

وقال الآمدي في أصول الأحكام: وعلى كلا التقديرين (أي في حالة الإصابة والخطأ) فالشهادة والرواية من الفريقين لاتكون مردودة، إما بتقدير الإصابة فظاهر، وإما بتقدير الخطأ على الاجتهاد، وبالإجماع.

وأما جعل الخصوم معنى العدالة بمعنى العصمة من الخطأ والسهو والنسيان ففيه مغالطة صريحة، فإن العدالة لاتستلزم العصمة وإن كانت كلمة العدالة تستعمل بمعنى العصمة ولكن في حق الأنبياء والمرسلين. وأما في حق الصحابة فمعناها أن أحداً منهم لايعمد إلى ذنب وإن فعل فبادر إلى التوبة لأن الله تبارك وتعالى اختارهم لصحبة رسوله، ورباهم الرسول ﷺ فأحسن تربيتهم لحمل الأمانة فيما بعده. ولذا فسر المحدثون معنى العدالة: بتجنب تعمد الكذب

---

(١) سورة الحجرات آية/٩

في الرواية وتجنب الانحراف فيها بارتكاب مايوجب عدم قبولها، فلايقع من الصحابة ذنب أو يقع ولايؤثر في قبول مروياتهم.

وقال ابن الأنباري: المراد من عدالة الصحابة قبول روايتهم من غير تكلف البحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية، إلاّ أن يثبت ارتكاب قادح ولم يثبت ذلك. انتهى.وإن ثبت فهو على ندرة ولااعتبار لها.

وقال ابن الوزير: إن هذا العموم يستثنى منه ماقام الدليل على أنه فاسق يصريح. وإن هذا الاستثناء مراد من عمم إلاّ أنه لم يذكره لندرته. لأن الصحابة كانوا يحترزون غاية الاحتراز عن الكذب على رسول الله ﷺ كما صرح به غير واحد من الأئمة.

وقال الشاه ولي الله الدهلوي في حجة الله البالغة : وبالتتبع وجدنا أن جميع الصحابة يعتقدون أن الكذب على رسول الله ﷺ أشد الذنوب.

فنحسن فيهم الظن بما رووا لنا من أحاديث رسول الله ﷺ، ولا نكذبهم ولانكفرهم ببادرة ظهرت منهم كالمعتزلة، والروافض الذين يدعون أن جميع الصحابة ارتدوا إلا سبعة عشر صحابيا، وسموهم. وهو من قبيل الهذيان.

قال ابن كثير في «اختصار علوم الحديث»: والبرهان على خلافه أظهر، وأشهر مما علم من امتثالهم أوامره بعده ﷺ وفتحهم الأقاليم، والآفاق، وتبليغهم عنه الكتاب، والسنة، وهدايتهم الناس إلى طريق الجنة، ومواظبتهم على الصلوات، والزكوات، وأنواع قربات في سائر الأحيان مع الشجاعة، والبراعة، والكرم، والإيثار، والأخلاق الجميلة التي لم يكن في أمة من الأمم المتقدمة، ولايكون أحد بعدهم مثلهم في ذلك، فرضي الله عنهم أجمعين، ولعن من يتهم الصادق، ويصدق الكاذبين.

أضف إلى ذلك أن العدالة تختص في نقل الأحاديث النبوية، وروايتها من النبي ﷺ وفي هذا كان الصحابة أشد الناس حذرا في الكذب على رسول الله ﷺ وأحرص الناس في حفظ الحديث، وإتقانه كما سمعوا من النبي ﷺ، ولم يثبت في دواوين السنة النبوية أن أحدا كذب على رسول الله ﷺ عمدا بعد ما سمعوا من النبي ﷺ: «ومن كذب علي متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار»

فإن قال المعترض إن في دواوين السنة روايات تحمل الخرافات، والجهالات، مما لايقبله عقل صريح، ولا يؤيِّده علم صحيح، حتى أطلقوا على الإسلام دين الخرافات، والأوهام، وأنه لايصح لعصور العلم، والعمران، ولاخلاف بأن الذين رووا هذه الأحاديث إنما هم الصحابة[1].

نقول له: إن الصحابة براء عن رواية هذه الخرافات، والجهالات، وإنما هي من صنع الكذابين، والوضاعين، والملاحدة، والزنادقة، والروافض الذين يكنون البغض للإسلام ، ويكيدون له كيدا ، وقد جاهد المحدثون مع هؤلاء في بيان كذبهم، وافترائهم على الإسلام، واخترعوا لذلك علما جديدا في تاريخ العلوم وهو علم الجرح والتعديل، فلا يلام أصحاب رسول الله ﷺ على ما فعل السفهاء، والجهال.

هذا بعض ما أردت ذكره في عدالة الصحابة على ضوء الكتاب، والسنة، وأقوال الأئمة.

وأما قول من قال: إن الصحابة لم يزالوا عدولا إلى أن وقع الاختلاف، والفتن بينهم فبعد ذلك لابد من البحث في عدالتهم، وقول من قال: حكمهم في العدالة حكم من بعدهم في لزوم البحث عن عدالتهم عند الرواية، وقول من قال:

---

(١) انظر أضواء على السنة النبوية لمحمود أبو رية (٣٤٠) الطبعة الثانية.

إن كل من قاتل عليا عالما، فهو فاسق، مردود الرواية، والشهادة لخروجهم على الإمام الحق، وغيرها من الأقوال، فهذه كلها مردودة غير مقبولة بعد اتفاق أهل العلم، والدين على عدالتهم جميعا.

الصحابة روى بعضهم عن بعض:

روى الرامهرمزي بإسناده عن إبراهيم بن يوسف، عن أبيه: عن أبي إسحاق قال: سمعت البراء يقول: ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله ﷺ كانت لنا ضيعة، وأشغال، ولكن الناس لم يكونو يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب[1].

تفاوت الصحابة في العلم:

هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ الذين امتلأت قلوبهم بحب سنة رسول الله ﷺ، وامتزجت بتعاليمها دماؤهم ما كانوا متساوين في الطاقات العلمية، ولم تكن الظروف المهيئة للتحصيل العلمى مواتية لكل منهم إذ أن بعضهم يطيل الملازمة مع رسول الله ﷺ، فيسمع منه، ويحفظ، على حين أن الآخرين كانوا مشغولين بالتجارة، والزراعة، وتربية المواشي، وبعض آخر يخرج كثيرا في الديار الأخرى مجاهدا في سبيل الله، وسفيرا لرسول الله ﷺ وداعية للقبائل، والعشائر إلى الإسلام، ونتجية لذلك تفاوتوا في العلم، والإفتاء، يقول طلحة بن عبيدالله **إنا كنا أهل بيوتات وغنم وعمل، كنا نأتي رسول الله ﷺ طرفي النهار**، يقول عمر بن الخطاب: **كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد -وهي من عوالي المدينة- وكنا نتناوب النزول**

---

(١) المحدث الفاصل (٢٣٥)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/١١٧)، وكتاب المعرفة والتاريخ (٢/٦٣٤)، ومقدمة الكامل (١/١٦٤)

على رسول الله ﷺ وينزل يوما، وأنزل يوما، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك[١].

وأما الذين اشتغلوا برواية الحديث وإصدار الفتوى فأكثرهم ممن تأخر إسلامهم، أو كان صغيرا في عهد النبي ﷺ لأن كبار الصحابة اشتغلوا في الجهاد، والدعوة، والإرشاد، وتنظيم الدولة الإسلامية الحديثة أكثر من اشتغالهم برواية الحديث.

وأما اتخاذ حلقات الدروس المنتظمة، فيبدو أنها كانت على نطاق واسع بعد وفاة عمر بن الخطاب- رضي الله عنه - لأسباب كثيرة، منها أنه كان راغبا في نشر القرآن الكريم أكثر من اهتمامه بنشر السنة النبوية، لئلايختلط القرآن بغيره فعين المقرئين في القرى، والمدن لتعليم القرآن، ونشرتعاليمه السامية.

ونظرا إلى هذه الظروف التي أحاطت بأصحاب رسول الله ﷺ نستطيع القول بأن بعضهم اختص بأمور السياسة، وبأن بعضا آخر اختص بالتعليم، والتربية، في حين أن البعض الآخر قام بقيادة الجيوش الإسلامية، فتفاوت علمهم. قال مسروق: انتهى العلم إلى ثلاثة: عالم بالمدينة، عالم بالشام، وعالم بالعراق، فعالم المدينة علي بن أبي طالب، عالم الكوفة عبدالله بن سمعود، وعالم الشام أبو الدرداء.

والنظرة السريعة تبين مقدار الأحاديث التي رواه كل صحابي في حياته.

فكان في مقدمة القائمة أبوهريرة الدوسي (ت ٥٧ -رضي الله عنه- فبلغ عدد حديثه (٥٣٧٤) حديثا.

---

(١) رواه البخاري في كتاب العلم، باب التناوب في العلم صحيح البخاري مع الفتح (١/ ١٨٥)

ثم عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ت ٧٣) (٢٦٣٠ حديثا)

ثم أنس بن مالك رضي الله عنه (ت ٩٢) (٢٢٨٦ حديثا)

ثم عائشة الصديقة رضي الله عنها (ت ٥٧) (٢٢١٠ حديثا)

ثم عبدالله بن عباس رضي الله عنه (ت ٦٨ (١٦٦٠ حديثا)

ثم جابر بن عبدالله رضي الله عنه (ت بعد سبعين) (١٥٤٠ حديثا)

ثم أبوسعيد الخدري رضي الله عنه (٦٣) (١١٧٠ حديثا)

هذا ما ذكره ابن حزم في "جوامع السيرة" معتمدا على مسند بقي بن مخلد الأندلسي (ت ٢٧٦) روى فيه عن ألف وثلثة عشر صحابيا ورتبه على أبواب الفقه، فهو مصنف ومسند.

إلا أن هذه الأعداد التي ذكرها بقي بن مخلد لكل صحابي فيه مجال للزيادة لأن عصر الرواية استمر بعد عصر بقي بن مخلد ولذا قال ابن حزم: في آخر الرسالة: «يتتبع العلماء، والحفاظ ما ضبطناه، فمن وجد زيادة، فليضعها حيث تليق[١]».

وهنا يجب التنبيه وهو أن هذا العدد الذي ذكره ابن حزم وتبعه على ذلك كتاب مصطلح الحديث إنما هو بالنظر إلى الأسانيد، فإن الحديث الواحد لو روى بعشرين سندا لعدّ عشرين حديثا. ولذا لوحذفنا تكرار الأسانيد الذي نتج عنه زيادة العدد، لكانت متون الأحاديث أقل من هذا بكثير.

---

(١) جوامع السيرة (ص ٣١٥)

العــدالــة

العدالة لغة: العدالة مصدر عدل يقال: عدل فلان عدالة وعدولة، فهو عادل، أي رضا ومقنع في الشهادة.

وأما العدل الذي هو ضد الجور فيقال: عدل، يعدل، عادل.

ففي اللسان: العدالة ما قام في النفوس أنه مستقيم وهو ضد الجور، يقال فلان من أهل العدالة، أي من أهل العدل وهو الحكم بالحق، والعدل من الناس، المرضي قوله، وحكمه، قال الباهلي: رجل عدل وعادل، جائز الشهادة، ورجل عدل، رضا، ومقنع في الشهادة.

قال ابن بري ومنه قول كثير:

وبايعت ليلى في الخلاء ولم يكن　　　شهود على ليلى عدول مقانع

وتعديل الشيء: تقويمه يقال: عدله تعديلا فاعتدل، أي قومه فاستقام. والعدل يطلق على الواحد وغيره، يقال: هو عدل وهما عدل وهم عدل. ويجوز أن يطلق فيقال: هما عدلان وهم عدول.

والعدالة اصطلاحا: قال ابن الأثير: التعديل وصف متى التحق بالراوي، والشاهد اعتبر قولهما وأخذ به[1].

وتتحق العدالة بخمسة أمور وهي:

١- الإسلام: لقوله تعالى: ﴿ **ممن ترضون من الشهداء** ﴾ الرضا لايكون بدون الإسلام فإن الكافر محله الخيانة، والقلب لايرضي به مهما بلغ في الصدق، والأمانة، لأنهم أعداء لديننا، وهذه العداوة قد تحملهم على السعي في

---

(١) جامع الأصول (١/١٢٦)

هدم أركان الإسلام وإليه يشير قوله تعالى: ﴿ لايألونكم خبالا ﴾[1] أي لايقصرون في الإفساد عليكم.

٢- **البلوغ:** لأن الرواية فيها مسؤلية كبيرة، فالصبي لايكون أهلا لتحمل هذه المسؤلية ، وأدائها كما يجب، وقد يتعمد الكذب.

٣- **العقل:** لأن علم الحديث يشتمل على رواية، ودراية وكل منهما يحتاج إلى عقل، وتدبر، وفاقد العقل لاضبط فيه، ولا دراية، لأن الخبر الذي يرويه كلام منظوم له معنى معلوم، ولابد من اشترط العقل ليكون كلامه كلاما معتبرا، والكلام المعتبر ما يكون عن تمييز، وبيان لاعن تلقين، وهذيان.

٤- **التقوى:** وهي اجتناب الكبائر، وترك الإصرار على الصغائر، ودليل اشتراطها قوله تعالى: ﴿ ياأيها الذي آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ...﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم﴾[3].

وقوله عزوجل: ﴿ممن ترضون من الشهداء ... ﴾[4].

فلا يحصل العدل، والرضا بدون التقوى. وردت هذه الآيات في الشهادة، ورواية الحديث أولى منها باشتراطها في راويه.

٥- **الاتصاف بالمروءة:** سيأتي تفسيره.

---

(١) سورة آل عمران (١١٨)

(٢) سورة الحجرات (٦)

(٣) سورة الطلاق (٢)

(٤) سورة البقرة (٢٨٢)

قال الحاكم: أصل عدالة المحدث أن يكون مسلما، لايدعو إلى بدعة، ولايعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته، فإن كان مع ذلك حافظا لحديثه فهو أرفع درجات المحدثين[١].

وقال الغزالي: العدالة في الرواية، والشهادة عبارة عن استقامة السيرة في الدين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى، والمروءة جميعا، حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه، فلا ثقة بقول من لايخاف الله تعالى خوفا، وازعا عن الكذب، ثم لاخلاف في أنه لا يشترط العصمة من جميع المعاصي[٢].

وقال الإمام الشافعي: لاأعلم أحدا أعطى طاعة الله حتى لم يخلطها بمعصيه الله إلا يحيى بن زكريا -عليه السلام- ولاعصى الله، فلم يخلط بطاعة، فإذا كان الأغلب الطاعة فهو المعدل، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرح[٣].

وقال سعيد بن المسيب: ليس من شريف، ولاعالم، ولاذي سلطان، إلا وفيه عيب لابد، ولكن من الناس من لاتذكر عيوبه، من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله[٤].

وسئل ابن المبارك عن العدل فقال: «من كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولايشرب هذا الشراب، ولاتكون في دينه خربة، ولايكذب، ولايكون

---

(١) معرفة علوم الحديث (٥٣)

(٢) المستصفى (١/١٥٧)

(٣) الكفاية (٧٩)

(٤) المصدر السابق (٧٩)

في عقله شيء»[١].

وقال أيضا: من رضيه أهل العلم، فكتبوا عنه حديثه، فهو عدل جائز الشهادة[٢].

وقال معن بن عيسى: كان مالك بن أنس يقول: لاتأخذ العلم من أربعة، وخذ ممن سوى ذلك: لاتأخذ من سفيه معلن بالسفه، وإن كان أروى الناس، ولاتأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس، إذا جربت ذلك عليه، وإن كنت لاتتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولامن شيخ له فضل وعبادة إذا كان لايعرف مايحدث[٣].

وقال ابن حبان: «العدالة في الإنسان أن يكون أكثر أحواله طاعة الله؛ لأنا متى لم نجعل العدل إلا من لم يوجد منه معصية بحال، أدانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل، إذ الناس لاتخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها. بل العدل من كان ظاهر أحواله طاعة الله، والذي يخالف العدل، من كان أكثر أحواله معصية الله»[٤] وقالوا: العدالة صفة توجب مراعاتها الاحتراز عما يخل بالمروءة. والمروءة: هي آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات. وإنما اشترطت المروءة في العدالة لأن من تخلق بما لايليق به، وإن لم يكن حراما جره ذلك إلى الحرام. ومظاهر المروءة تختلف حسب اختلاف البلاد، والأزمنة، ولذا اعترض بعض العلماء في إدخال

---

(١) المصدر السابق (٧٩)

(٢) مقدمة الكامل (١/١١٥)

(٣) المصدر السابق (١/١٠٣) والمحدث الفاصل (٤٠٣)

(٤) الإحسان في تقريب ابن حبان (١/٨١ - ٨٢)

المروءة في تعريف العدالة كابن حزم وغيره.ولا اعتراض على هذا فإن اختلاف المروءة لايؤثر في الوصف بالعدالة لأن المطلوب من الراوي أن يكون ملتزما بالمروءة عرفا.

قال الملا علي القاري: قيل المروءة التخلق بأخلاق أمثاله، وأقرانه، في لبسه، ومشيه، وحركاته، وسكناته، وسائر صفاته، وفي المفاتح: خوارم المروءة كالدباغة، والحجامة، والحياكة ممن لايليق به من غير ضرورة، وكالبول في طريق، وصحبة الأراذل، واللعب بالحمام، وأمثال ذلك، ومجملها الاحتراز عما يذم عرفا » انتهى[1].

قال الشافعي -رحمه الله تعالى- أركان المروءة أربعة: حسن الخلق، والسخاء، والتواضع، والنسك.

فإذا عرفت هذا فافهم أن العدالة تقبل الزيادة، والنقصان كالإيمان، ومدار الرواية على عدالة الراوي وضبطه، وعند الاختلاف في الرواية يقدم الراوي أكثر عدالة وضبطا، وراوي الحديث لايخلو من أربع حالات، إما أن تجتمع فيه العدالة، والضبط، أو ينتفيان عنه جميعا، أوتوجد فيه العدالة دون الضبط أوالضبط دون العدالة.

ففي الحالة الأولى يكون حديثه بالدرجة العليا، وفي الحالة الثانية بالدرجة الدنيا، وفي الثالثة تقبل روايته لأجل عدالته، وتوقف منه لعدم ضبطه حتى نجد شاهدا منفصلا يؤيده، وفي الحالة الرابعة يكون الراوي مجروحا لفقدان العدالة التي هي الركن الأكبر من شروط قبول الحديث.

---

(١) شرح نخبة الفكر (٥٣)

الرد على من قال:إن العدالة إظهارالإسلام وعدم الفسق الظاهر.

قال الخطيب: زعم أهل العراق أن العدالة هي إظهار الإسلام، وسلامة المسلم من فسق ظاهر، فمتى كانت هذه حاله وجب أن يكون عدلا[1].

وقال: واحتجوا في ذلك بحديث ابن عباس قال: **جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: إني رأيت الهلال، فقال: أتشهد أن لا إله إلا الله؟ قال: نعم، قال: أتشهد أن محمدا رسول الله؟ قال: نعم. قال: يا بلال! قم أذن في الناس، فليصوموا غدا**، فقبل النبي ﷺ خبره من غير أن يختبر عدالته بشيء سوى ظاهر إسلامه.

قال الخطيب: يقال لهم: إن كونه أعرابيا لايمنع من كونه عدلا، ولا من تقدم معرفة النبي ﷺ بعدالته أو إخبار صومه له بذلك من حاله وقال: ولعله أن يكون نزل الوحي في ذلك الوقت بتصديقه.

واحتج أهل العراق أيضا بأن الصحابة عملوا بأخبار النساء، والعبيد، ومن تحمل الحديث طفلا وأداه بالغا، واعتمدوا في العمل بالأخبار على ظاهر الإسلام.

قال الخطيب: يقال لهم: هذا غير صحيح، ولا نعلم الصحابة قبلوا خبر أحد إلا بعد اختبار حاله، والعلم بسداده، واستقامة مذاهبه، وصلاح طرائقه، فهذه صفة أزواج النبي ﷺ وغيرهن من النسوة اللآتي روين عنه، وكل متحمل للحديث منه صبيا ثم أداه كبيرا، وكل عبد قبل خبره في أحكام الدين، يدل على صحة ما ذكرناه أن عمر بن الخطاب رد خبر فاطمة بنت قيس في إسقاط نفقتها

---

(١) وفي المستصفى للغزالي(١/١٥٧)، قال بعض أهل العراق: العدالة عبارة عن إظهار الإسلام فقط مع سلامته عن فسق ظاهر فكل مجهول عنده عدل.

وسكناها لما طلقها زوجها ثلاثا مع ظهور إسلامها، واستقامة طريقتها، ويدل على ذلك أيضا إجماع الأمة على أنه لايكفي في حالة الشهود على مايقتضي الحقوق إظهار الإسلام دون تأمل أحوال الشهود، واختبارها، انتهى[١].

وأوضح مثال في ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب، أن رجلا شهد عنده بشهادة فقال له: أنا لست أعرفك، ائت بمن يعرفك، فقال رجل من القوم أنا أعرفه، قال: فبأي شيء تعرفه؟ قال: بالأمانة، والعدل، قال: فهو جارك الأدنى الذي تعرف ليله، ونهاره، ومدخله، ومخرجه؟ قال: لا. قال: فعاملك بالدينار، والدرهم اللذين بهما يستدل على الورع؟ فقال: لا. قال: فرفيقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا. قال: لست تعرفه، ثم قال للرجل: ائت بمن يعرفك[٢]. فإذا كانت هذه حالة الشهود في استبانة العدالة فكيف بمن يشتغل برواية الحديث الذي هوأساس الدين؟ وقوله تعالى: **﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم﴾**[٣].

يفيد أن الإسلام غير كاف، وإلا لافائدة في قيد ذوي عدل، وكيف يعرف المسلم هل هو ذوعدل أم لا بدون اختبار حاله؟ فقول القائل بأن الإسلام كاف لإثبات العدالة قول غير سديد وإلا تجوز الرواية عن مستور الحال، وقد استدل الحافظ ابن عبدالبر بقول النبي ﷺ: **يحمل هذا العلم من كل خلف**

---

(١) الكفاية (٨١ ـ ٨٤) وقال الغزالي في المستصفى (١٥٩/١) وإنما قبلوا قول أزواج رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وأزواج أصحابه وكانت عدالتهن، وعدالة مواليهم مشهورة عندهم وحيث جهلوا ردوا كرد قول الأشجعي وفاطمة بنت قيس.

(٢) الكفاية (٨٤)

(٣) سورة الطلاق (٢)

عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، ولكن المحققين من العلماء لم يقبلوا من ابن عبدالبر هذا التوسع وردوا عليه بوجهين:

أحدهما: أن هذا الحديث رواه ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه الجرح والتعديل، وابن عدي في مقدمة الكامل، والعقيلي في الضعفاء في ترجمة معان بن رفاعة كلهم من طريق معان بن رفاعة السلامي، عن إبراهيم بن عبدالرحمن، عن النبي ﷺ وإبراهيم الذي أرسله أو أعضله لايعرف في شيء من العلم غير هذا، ومعان بن رفاعة: ضعفه ابن معين، وأبوحاتم، وابن حبان، وابن عدي، والجوزجاني، إلا أن غيرهم، وثقه منهم: ابن المديني، وأحمد، قال ابن القطان الفاسي: خفي على أحمد من أمره ما علمه غيره.

وقال العراقي: وقد ورد هذا الحديث متصلا من رواية علي، وابن عمر، وابن عمرو، وجابر بن سمرة، وأبي أمامة، وأبي هريرة، وكلها ضعيفة، لايثبت منها شيء، وليس فيها شيء يقوي المرسل.

والوجه الثاني:يصح الاستدلال به لو كان خبرا ولايصح حمله على الخبر لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة، فلم يبق له محمل إلا على الأمر ومعناه أنه أمر للثقات بحمل العلم، لأن العلم إنما يقبل عنهم، والدليل على ذلك أن في بعض طرقه عند ابن أبي حاتم **ليحمل هذا العلم** بلام الأمر[1].

ونظرا لوجود هذه الأدلة القاطعة رجع بعض أصحاب أبي حنيفة إلى قول الجمهور، فبعضهم قيدوا ذلك بالقرون الثلاثة الأولى، لأن النفوس في هذه القرون كانت صافية، وأما بعد ذلك فقد كثر الفسق، والفساد، فالمستور بعد

---

(١) انظر التقييد والإيضاح(١٣٩) وقارن بتدريب الراوي(١/٣٠٢)واختصار علوم الحديث (٩٤)

هذه العصور كالفاسق[١].

وبعضهم كالإمام السرخسي وغيره ذهبوا إلى عدم قبول رواية المستور مطلقا بدون قيد في القرون الأولى وغيرها حتى تتبين عدالته[٢].

كيفية ثبوت العدالة

قال ابن الصلاح: عدالة الراوي تارة تثبت بتنصيص المعدلين على عدالته، وتارة تثبت بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أونحوهم من أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثقة، والأمانة، استغنى فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصا، وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي، وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه[٣].

وممن اشتهرت عدالتهم كسفيانين، والأوزاعي، والشافعي،وأحمد، والليث، وشعبة، وابن المبارك، ووكيع، وابن معين، وابن المديني، ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر، واستقامة الأمر، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وإنما يسأل عن عدالة من خفي أمره، وقد سئل ابن حنبل عن إسحاق بن راهويه فقال: مثل إسحاق يسأل عنه؟ وسئل ابن معين عن أبي عبيد، فقال: مثلي يسأل عن أبي عبيد؟ أبوعبيد يسأل عن الناس.

---

(١) أصول البزدوي (٢/ ٢٠)

(٢) أصول السرخسي (١/ ٣٧٠) وانظر أيضا فواتح الرحموت (٢/ ١٤١)

(٣) المقدمة (٥٠)

وكذلك تثبت العدالة بتخريج من التزم الصحة في كتابه[١] كالشيخين وغيرهما، فإن كانوا من رجال الشيخين يحملون علي العدالة حتى يتبين في أحدهم جرح، فينظر في أمره، ويكفي الباحث أن يقول: فلان من رجال الشيخين، أوأحدهما لأن الأمة تلقت كتابيهما بالقبول، وإن كانوا اختلفوا في إفادة القطع بالصحة لكل حديث، فإن الظن حاصل[٢].

وكذلك تثبت العدالة عند بعض آخر برواية من اشترط أن لايروي إلا عن ثقة كمالك وغيره وفي ذلك خلاف أبينه بعد قليل.

ما يعرف به صحة خبر المحدث العدل الذي يلزم قبول خبره

قال الخطيب: مايعرف به صحة المحدث العدل الذي يلزم قبول خبره على ضربين: فضرب منه يشترك في معرفته الخاصة والعامة، وهو الصحة في بيعه، وشرائه، وأمانته، ورد الودائع، وإقامة الفرائض، وتجنب المآثم، فهذا ونحوه اشترك الناس في علمه.

والضرب الآخر هو العلم بما يجب كونه عليه من الضبط، والتيقظ، والمعرفة بأداء الحديث، وشرائطه، والتحرز من أن يدخل عليه مالم يسمعه ووجوه التحرز في الرواية ونحو ذلك مما لايعرفه إلا أهل العلم بهذا الشأن، فلا يجوز الرجوع فيه إلى قول العامة، بل التعويل فيه على مذاهب النقاد للرجال، فمن

---

(١) انظر ما قاله العراقي في التقييد والإيضاح (٤٨)

(٢) قارن بتوضيح الأفكار (١/٩٦)

عدلوه، وذكروا أنه يعتمد على مايرويه جاز حديثه، ومن قالوا فيه : خلاف ذلك وجب التوقف عنه[١].

من عدالة الراوي أن يحتاط في رواية الحديث

روى داود بن أبي هند عن الشعبي قال: لو لقيت هذا -يعني الحسن البصري- لنهيته عن قوله: قال رسول الله ﷺ: صحبت ابن عمر ستة أشهر فما سمعته قال: قال رسول الله ﷺ: إلا في حديث واحد[٢].

وهذا شعبة أمير المؤمنين في الحديث يكاد أن يكون شغله الوحيد رواية الحديث للناس، ونشره في المجامع، والمحافل، يضيع أحيانا وقته في رواية الأشعار، ولما يقال: ياأبابسطام! نقطع إليك ظهر الإبل لنسمع منك حديث رسول الله ﷺ فتدعنا، وتقبل على الأشعار؟ فيجيبهم بغضب شديد، يا هؤلاء أنا أعلم الأصلح لي، أنا والله الذي لا إله إلا هوفي هذا أسلم مني في ذاك[٣].

وهذا الصحابي الجليل عمران بن حصين لما قدم البصرة وأكثر فيها رواية الأشعار بدلا من الأحاديث، وقد كان يقسم: أنه لو شاء لحدث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-يومين متتابعين.

وذلك لأن رواية الحديث تقتضي الفحص الدقيق، لئلايقع المحدث في خطأ يجره إلي تشريع مالم يشرعه الإسلام، فكان الاحتياط فيه أكثر بينما رواية

---

(١) الكفاية (٩٣)

(٢) شرح العلل لابن رجب (٢٨٧/١)

(٣) نزهة الألباء (١٢٨)

الأشعار، والأخبار لاتحتاج إلى هذه الدقة المتناهية، وحاشا أن يقال: إنهم كانوا يكذبون في رواية الأشعار، فإن ماكانوا يحفظونها فيها لمندوحة عن الكذب.

لا تثبت العدالة بالهيئة الظاهرة

روى الخطيب في الكفاية[1] بإسناده عن يعقوب بن سفيان كان يقول: سمعت إنسانا يقول لأحمد بن يونس: عبدالله العمري ضعيف، قال: إنما يضعفه رافضي مبغض لآبائه، ولو رأيت لحيته، وخضابه، وهيئته لعرفت أنه ثقة.

قال الخطيب: فاحتج أحمد بن يونس على أن عبدالله العمري ثقة بما ليس حجة لأن حسن الهيئة مما يشترك فيه العدل، والمجروح، فالرجل العدل الذي تقبل روايته هو من تحلى بالمروءة وحسن الخلق ظاهرا وباطنا، واستشهد الخطيب بحديث الحسن بن علي قال: قال رسول الله ﷺ **«من عامل الناس، فلم يظلمهم، وحدثهم، فلم يكذبهم ووعدهم، فلم يخلفهم، فهو ممن كملت مروئته وظهرت عدالته، ووجبت أخوته، وحرمت غيبته»**[2].

وعلى ضوء هذه المعايير لابد من غض النظر عن بعض العيوب التي لايخلو منها إنسان.

يقول سعيد بن المسيب: ليس من شريف،ولاعالم، ولاذي سلطان إلا وفيه عيب لابد، ولكن من الناس من لاتذكر عيوبه، من كان فضله أكثر من نقصه،

---

(١) الكفاية (٩٩)

(٢) نفس المصدر (٧٨)

وهب نقصه لفضله[١].

لا غنى لصاحب حديث عن ثلاث

روى الخطيب بإسناده عن مروان بن محمد قال: لاغنى لصاحب حديث عن ثلاث: صدق، وحفظ، وصحة كتب، فإن كانت فيه ثنتان وأخطأته واحدة. لم يضره، وإن كان صدق وصحة كتب ولم يحفظ ورجع إلى كتب صحيحة لم يضره[٢].

وقال أحمد بن محمد الأزرق: سمعت يحيى بن معين يقول: آلة الحديث: الصدق، والشهرة، والطلب، وترك البدع، واجتناب الكبائر[٣].

رأي شعبة فيمن لايروى عنه

قال عبدالرحمن بن مهدي: قيل لشعبة: متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا روى عن المعروفين مالايعرفه المعروفون فأكثر، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديث غلط مجتمع عليه، فلم يتهم نفسه، فيتركه طرح حديثه، وما كان غير ذلك فارو عنه[٤].

وكان شعبة صرح بشرطين أساسيين من شروط قبول الراوي، وهما: الضبط، فإن كثرة الغلط تنافي الضبط، والإتقان، والعدالة: فإن الاتهام

---

(١) نفس المصدر (٧٩)

(٢) المصدر السابق (٢٣٠)

(٣) المحدث الفاصل (٤٠١) والكفاية (١٠١)

(٤) المحدث الفاصل (٤٠١) والكفاية (١٤٥) ومعرفة علوم الحديث (٦٢)

بالكذب في الحديث يعارض العدالة.

وأما الشروط الأخرى فكأنها كانت بديهية فإن الراوي لايقبل إذا كان على غير الإسلام، فإنه لاكرامة له، كما أنه لايقبل إذا كان غير عاقل لأنه يروي مالايفهم.

ينبغي لكتبة الحديث أن يكونوا ثبت الأخذ

قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «ينبغي لكتبة الحديث أن يكون ثبت الأخذ، يفهم ما يقال له: ويبصر الرجل -يعني المحدث- ثم يتعاهد ذلك منه -يعني نطقه- يقول: حدثنا أو سمعت أو يرسله، فقد قال هشام بن عروة إذا حدثك رجل بحديث فقل: عمن هذا، أو ممن سمعته؟ فإن الرجل يحدث عن آخر دونه -يعني دونه في الإتقان، والصدق، قال يحيى: فعجبت من فطنته[١].

التثبت في السماع

روى شعبة عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة، فذكر الحديث، قال شعبة: فقلت لسماك بن حرب: إني أتقي أن أسأله عن الإسناد فسله أنت، قال: وكان في خلقه شيء، قال له سماك: بعدما حدث، أحدثك بهذا أبوك عن عائشة؟ قال عبدالرحمن: نعم. فلما خرج قال لي سماك: يا شعبة! استوثقت لك منه.

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٣٤)

أيقبل التعديل مبهما أم لا ؟

اجتمع النقاد على قبول التعديل مبهما لأن أسبابه تكثر، فلاحاجة أن يقول: هو كذا وكذا، كان يفعل كذا وكذا، بل يكفي في ذلك أن يقول: فلان ثقة، فلان صدوق، هو مذهب الأئمة من النقاد مثل البخاري، ومسلم.

قال ابن الصلاح: التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكره، فإن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه، وذلك شاق جدا [١].

وذهب فريق من العلماء إلى عدم قبول التعديل مبهما لأن الناس يختلفون في تقدير الأمور، فمنهم من يحكم على شخص بمظاهره الخارجية بأنه ثقة عدل، بينما هو في الحقيقة على خلاف ذلك كما ثبت أن أحمد بن يونس حكم بعدالة عبدالله العمري بناء على حسن هيئته مع أن هذا لايدخل في صفات العدالة.

فقال هؤلاء: على المزكي أن يذكر الأسباب التي بنى عليها حكمه لننظر فيها، قال الآمدي: قال قوم: لابد من ذكر السبب في قبول الجرح والتعديل، أما في الجرح فلاختلاف الناس فيما يجرح به، فلعله اعتقده جرحا، وغيره لايراه جرحا، وأما في العدالة، فلأن مطلق التعديل لايكون محصلا للثقة بالعدالة، لجري العادة بتسارع الناس إلى ذلك بناء على الظاهر [٢]، وعلى هذا القول، لايقبل التعديل مبهما كالجرح.

والصواب هو الأول لأجل الإطالة في أسباب العدالة بخلاف الجرح،

---

(١) المقدمة (٥٠)

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٨٦/٢)

فيكفى فيه بيان سبب واحد لتبين حقيقة المجروح.

وذهب القاضي أبوبكر من الشافعية إلى قبول الجرح والتعديل مبهما ومجملا، وهو اختيار الآمدي أيضا حيث قال: وذلك لأنه إما أن يكون المزكي والجارح عدلا بصيرا بما يجرح به، ويعدل أو لا يكون كذلك، فإن لم يكن عدلا أو كان عدلا وليس بصيرا، فلا اعتبار بقوله، وإن كان عدلا بصيرا وجب الاكتفاء بمطلق جرحه وتعديله؛ إذ الغالب مع كونه عدلا بصيرا أنه ما أخبر بالعدالة والجرح إلا وهو صادق في مقاله، فلا معنى لاشتراط إظهار السبب مع ذلك[١].

ولكن الذين اشترطوا بيان السبب في ذكر الجرح والتعديل لم يشكوا في المعدل والجارح، إنما كان قصدهم في ذلك هو أن بيان أسباب العدالة تطول بينما يحصل الجرح بذكر سبب واحد، فيشق على المعدل سرد هذه الأسباب بينما لايشق على الجارح بيان سبب الجرح، لأنه قد يحصل بسبب واحد.

إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل فأيهما يقدم؟

الموضوع فيه عدة أقوال:

(القول الأول) الجرح يقدم على التعديل.

قال ابن الصلاح: «إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل فالجرح مقدم، لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل»[٢].

واشترط الآمدي أن لايكون الجارح قد عين سبب جرحه؛ لأنه إذا عين سبب

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٢/٨٦)

(٢) المقدمة (٥٢)

جرحه وجاء المعدل فنفى هذا الجرح، فلا يقدم قول الجارح، ومثال ذلك بأن يقول الجارح «إني رأيته قتل فلانا، ونفى المعدل هذا الاتهام بالذات، فلايكون قول الجارح مقدما لأنه منقوض[1].

(القول الثاني) التعديل مقدم على الجرح.

إذا كان المعدلون من الأئمة المعروفين بهذا الشأن، فيقدم قولهم علي قول الجارح؛ لأن الأصل في الرواة العدالة، والجرح أمر طاريء فمجرد كلام الجارح لايسقط مرويه، وقد عزا الشيخ الشعراني في مقدمة الميزان هذا القول إلى الجمهور[2].

وقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن إسماعيل بن عبدالرحمن أبي كريمة السدي معتمدا على تعديل عبدالرحمن بن مهدي مع تضعيف يحيى بن معين له، وقد ضعفه أيضا الجوزجاني، وأبوحاتم، والنسائي، والعقيلي، قال عبدالله بن أحمد سمعت أبي قال: قال يحيى بن معين يوما عند عبدالرحمن بن مهدي وذكر إبراهيم بن مهاجر، والسدي فقال: ضعيفان، فغضب عبدالرحمن وكره ما قال: لذا قال الحاكم في المدخل في باب الرواة الذين عيب على مسلم إخراج حديثهم: «تعديل عبدالرحمن بن مهدي أقوى عند مسلم من جرحه بجرح غير مفسر[3].

وقال النووي في مقدمة صحيح مسلم: عاب عائبون مسلما بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء، والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين

---

(١) قارن بما في الإحكام في أصول الأحكام (٨٧/٢)

(٢) انظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (١٩)

(٣) تهذيب التهذيب (٣١٤/١)

ليسوا من شرط الصحيح، ولا عيب عليه في ذلك بل جوابه من أوجه ذكرها ابن الصلاح، أحدها أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره، ثقة عنده، ولايقال: الجرح مقدم على التعديل أن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتا مفسر السبب وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا[1].

وكذلك إذا كان المعدلون أكثر من الجارحين فالتعديل مقدم، قال الخطيب: لأن كثرة المعدلين تقوي حالهم وتوجب العمل بخبرهم، وقلة الجارحين تضعف خبرهم[2].

إلا أن الخطيب لم يرض بهذا التعليل فقال: وهذا بعد ممن توهمه لأن المعدلين وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك وقالوا: نشهد أن هذا لم يقع منه لخرجوا بذلك من أن يكونوا أهل تعديل أو جرح لأنها شهادة باطلة علي نفي ما يصح ويجوز وقوعه، وإن لم يعلموه فثبت ما ذكرناه».

والعمل في ذلك على خلاف ما قاله الخطيب: فما من راو إلا ونجد فيه جرحا من أحد النقاد، والتعديل من جماعة من الأئمة، فيكون القول فيه ما قاله الأئمة.

(القول الثالث) إذا تعارض الجرح والتعديل، فلا يترجح أحدهما إلا لمرجح، قال السبكي: إن قولهم، الجرح مقدم إنما يعنون به حالة تعارض الجرح

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/٢٤-٢٥)

(٢) الكفاية(١٠٧) إلا أن كثرة العدد ليست شرطا في التعديل والصحيح في ذلك أن التعديل يثبت بواحد لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر، فلم يشترط في جرح راويه وتعديله بخلاف الشهادة.

والتعديل، فإن تعارضا لأمر من جهة الترجيح قدمنا الجرح لما فيه زيادة العلم، وتعارضهما هو استواء الظن عندهما لأن هذا شأن المتعارضين، أما إذا لم يقع استواء الظن عندهما، فلاتعارض، بل العمل بأقوى الظنين من جرح أو تعديل[١]

لأنه -كما يقال- ما من راو إلا جرح وعدل، فإذا قدمنا أحدهما على الآخر بدون سبب مرجح، فتذهب جملة من الشريعة المطهرة، وكذلك تثبت جملة من الأحاديث الضعيفة، وتكون عمدة في الدين، لذا وجب على المحقق أن يرجع إلى المطولات من كتب أسماء الرجال للمقارنة بين أقوال المعدلين والمجرحين ثم يحكم بما يناسب المقام.

ليس كل جرح مقدما على التعديل

قال الإمام أحمد: كل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يبين ذلك عليه بأمر لايحتمل غير جرحه[٢].

قال السبكي: بل الصواب عندنا أن من ثبتت عدالته وإمامته، وكثر مادحوه ومزكوه، وندر جارحوه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره، فإنا لانلتفت إلى الجرح فيه، ونعمل فيه بالعدالة، إلا فتحنا هذا الباب وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون[٣].

---

(١) قاعدة في الجرح والتعديل (٥٧)

(٢) تهذيب التهذيب (٢٧٣/٧)

(٣) قاعدة في الجوح والتعديل (٩-١٠)

أقول: ولهذا لم يقبل قول ابن معين في الشافعي وكلام ابن أبي ذئب في مالك بن أنس وغيرهم.

قال الإمام البخاري: ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم، وتناول بعضهم في العرض، والنفس، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان، وحجة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت، وحجة، والكلام في هذا كثير[١].

ومن هذا الباب جرح المعاصر للمعاصر إذا كان بغير حجة وبرهان وفيه تعنت ظاهر وتعصب واضح وسبق الحديث عنه، وقد جمع المحقق اللكنوي في كتابه: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل جملة من الرواة الذين جرحوا لأجل المعاصرة ولم يقبل العلماء جرحهم فيهم[٢].

قال السبكي في الطبقات: لو أخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد من الأئمة؛ إذما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون.

ثم قال: قد عرفناك أولا من أن الجارح لايقبل منه الجرح، وإن فسره في حق من غلبت طاعاته على معاصيه، ومادحوه على ذاميه، ومزكوه على جارحيه، إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة في الذي جرحه من تعصب مذهبي، أو منافسة دنيوية، كما يكون من النظراء، أوغير ذلك، فنقول مثلا: لايلتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح، لأن هؤلاء أئمة مشهورون صار الجارح

---

(١) جزء القراءة خلف الإمام (٣٩)

(٢) انظر من صفحة ٩٢-٢٠٠

لهم كالآتي بخبر غريب، لوصح لتوفرت الدواعي على نقله[1].

وقد عقد ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله باباً لكلام الأقران المتعاصرين بعضهم في بعض ورأى أن أهل العلم لايقبلون الجرح فيهم، إلاّ ببيان واضح فإن انضم إلى ذلك عداوة فهو أولى بعدم القبول.

ليس مجرد رواية الجماعة عن رجل يجعله مشهوراً

قال ابن رجب بعد ذكر الأمثلة بأن رواية جماعة عن رجل لاتجعله مشهوراً، والظاهر أنه ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء وكثرة حديثه ونحو ذلك، لاينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه[2].

رواية شخص عن شخص ليست بتعديل دائماً

للعلماء فيه آراء: قيل إذا روى العدل عمن سماه لم يكن تعديلاً عند الأكثرين من أهل الحديث بجواز رواية العدل عن غير العدل وذلك لكشف أحوال المروي عنه أو بغير ذلك فقد رُوِي عن الشعبي أنه قال: حدثنا الحارث وأشهد بالله أنه كان كذاباً.

وروى الحاكم وغيره عن أحمد بن حنبل أنه رأى يحيى بن معين وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد: تكتب صحيفة معمر عن أنس، وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل، أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه، فقال. أبا عبدالله أكتب هذه الصحيفة

---

(١) (١/١٨٨، ١٩٠)

(٢) شرح علل الترمذي (١/٨٣)

فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعه حتى لايجيء إنسان فيجعل بدل أبان ثابتاً ويرويها عن معمر، عن ثابت، عن أنس فأقول له كذبت، إنما هي عن معمر، عن أبان لا، عن ثابت[1].

وقد سبق ذكر عدة نماذج في باب الاحتراز من الكتابة عن الكذابين إلاّ للعالم الذي يعرف أحوالهم، وأضيف هنا بعض النماذج الآخرى.

روى الإمام الزهري، عن عمارة بن أكيمة الليثي حديثين، أحدهما في القراءة خلف الإمام وهو مشهور، والآخر في المغازي.

قال عنه ابن سعد: توفي سنة إحدى ومئة وهو ابن ٧٩سنة، روى عنه الزهري حديثاً واحداً، ومنهم من لايحتج بحديثه ويقول: هو مجهول وكذا قال الحميدي والبيهقي أيضا[2].

وقد ترجم البيهقي في المدخل على هذه المسألة لاتستدل بمعرفة صدق من حدثنا على صدق من فوقه[3].

قال ابن رجب إن رواية الثقة عن رجل لاتدل على توثيقه فإن كثيراً من الثقات رووا عن الضعفاء كسفيان الثوري وشعبة وغيرهما، وكان شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلاّ عن الثقات لم أحدثكم إلاّ عن نفر يسير.

وقال يحيى القطان: إن لم أرو إلاّ عمن أرضى مارويت عن خمسة أو نحو

---

(١) تهذيب التهذيب (١/١٠١)

(٢) تهذيب التهذيب (٧/٤١١)

(٣) انظر فتح المغيث (٢/٢٩١)

ذلك[١].

وذكر العقيلي بإسناد له عن الثوري قال: إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه، أسمع الحديث من الرجل أتخذه دينا، وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه، وأسمع الحديث من الرجل لاأعبأ بحديثه وأحب معرفته[٢].

وقال الساجي: روي شعبة عن الشرقي بن القطامي حديثاً واحداً عن عمر بن الخطاب وكان يقول: حماري وردائي صدقة إن لم يكن الشرقي كذب على عمر[٣].

وقيل: هو تعديل إذ لو علم فيه جرحاً لذكره. ولو لم يذكره كان غاشاً في الدين. وبه قال علماء الحنفية، وعند أحمد روايتان وعند الشافعي خلاف في ذلك، وقيده بعضهم بالقرون الثلاثة.

والجواب عن هذا أن الراوي قد لايعرف أحوال المروي عنه بالعدالة والجرح ومشى على القاعدة المعروفة(من أسند فقد فوض) وأوضح مثال لذلك مافعله أبونعيم في كتابه "الحلية" فإنه وإن كان من الثقات الضابطين، وكثير الحديث وواسع الرواية إلاّ أنه روى كثيراً من الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة باتفاق علماء أهل الحديث.

وقيل: إن اشترط الراوي على نفسه بأنه لايروي إلاّ عن ثقة فروايته تعديل له وإلاّ فلا. كمالك بن أنس. قال بشر بن عمر الزهراني: سألت مالك بن أنس

---

(١) شرح العلل (١/٧٩-٨٠)

(٢) المصدر السابق (١/٨٧)

(٣) نزهة الألباء (٢٤)

عن رجل فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي[١]، قال ابن هانيء: ماروى مالك عن أحد إلاّ هو ثقة. وكل من روى عنه مالك فهو ثقة[٢]. قال الميموني: سمعت أحمد غير مرة يقول: كان مالك من أثبت الناس، ولاتبال أن لاتسأل عن رجل روى عنه مالك ولاسيما مدني. قال الميموني: قال لي يحيى بن معين: لاتريد أن تسأل عن رجال مالك كل من حدث عنه ثقة إلاّ رجلاً أو رجلين[٣].

وقد هاب العلماء أن يتكلموا في داود بن الحصين المدني لأجل رواية مالك عنه، فوثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، وابن إسحاق، وأحمد بن صالح المصري، والنسائي.

وقال أبوحاتم: ليس بقوي لولا أن مالكاً روي عنه لترك حديثه، وقال الجوزجاني لايحمدون حديثه، وقال الساجي: منكر الحديث متهم برأي الخوارج[٤].

ومع ذلك فقد روى عنه الإمام البخاري في صحيحه: في البيوع - باب بيع المزابنة، قال حدثنا عبدالله بن يوسف، أخبرنا مالك عن داود بن الحصين، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: **إن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة والمحاقلة" والمزابنة: شراء التمر بالتمر على رؤوس النخل**. وقال الحافظ في هدى الساري: عن أبي

---

(١) الجرح والتعديل (٢٢/٢) والتمهيد (٦٨/١) ومقدمة الكامل (١٤٨)

(٢) شرح علل الترمذي (٨٠/١)

(٣) المصدر السابق (١٠٦)

(٤) هدى الساري (٤٠١)

هريرة بدل أبي سعيد الخدري فلعله سها في ذلك. وللذهبي رأي وجيه في هذا، يقول: لايلزم مما قال، أن كل من روى عنه وهو عنده ثقة أن يكون ثقة عندنا، فقد يخفى عليه من حال شيخه مايظهر لغيره إلاّ أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال[١].

وقد روى مالك عن عاصم بن عبيدالله، وعمرو بن أبي عمرو، وشريك بن أبي نمر، وعبدالكريم بن أبي المخارق وكلهم ضعفاء. كما انتقد البخاري، عطاء الخراساني شيخ مالك لسوء حفظه.

فيحمل قول ابن معين بأنه على الأغلبية ويؤخذ بقول الذهبي بأن مالكاً خفي عليه حال شيوخه وظهر لغيره.

وللقاضي إسماعيل المالكي (ت ٢٨٢) تعليل آخر وهو يعتبر قول مالك في شيوخه من أهل المدينة، وأما الغرباء فلا، كعبدالكريم بن أبي المخارق وغيره فكانوا من الغرباء[٢].

والأئمة الذين قطعوا العهود على أنفسهم بأن لايرووا إلاّ عن الثقات منهم أحمد بن حنبل وبقي بن مخلد وحريز بن عثمان، وسليمان بن حرب، وشعبة، والشعبي، وعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وسعيد بن المسيب، وإبراهيم النخعي، ويحيى بن معين، ويحيى بن أبي كثير، وسفيان بن عيينة، والشافعي، وابن أبي ذئب، والنسائي، والبخاري، ومسلم، وأبوداود، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، ومحمد بن جحادة الأودي وأبوالهذيل، وعلي بن

---

(١) سير أعلام النبلاء (٨/ ٦٤)

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٨٥)

المديني، وأبوزرعة، وأبوبكر بن محمد بن إسحاق الصاغاني وغيرهم[١].

إلاّ أن الحكم ليس كلياً بل هو غالب في مروياتهم وإلاّ فما من أحد منهم إلاّ وله شيوخ ضعفاء. وقد بوب الحاكم في المدخل باباً فقال: رواية بعض الأئمة عن بعض المجروحين من المحدثين وذكر فيه مالكاً، والشافعي، وأباحنيفة، وأبايوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني وغيرهم وذكر الأمثلة لكل واحد منهم[٢].

قال ابن الصلاح: ذكر الخطيب الحافظ: إن العالم إذا قال: كل من رويت عنه فهو ثقة وإن لم أسمه، ثم روى عمن لم يسمه فإنه يكون مزكياً له، غير أن لانعمل بتزكيته هذه[٣].

وكذلك من قال حدثني الثقة من غير تسميته فالصحيح أنه لايلتفت إليه فيما ذكره الخطيب والصيرفي الفقيه وغيرهما خلافاً لمن اكتفى بذلك[٤].

نسيان الشيخ لايعد جرحاً له إذا كان الراوي عنه جازماً

قال الشيرازي: إذا نسي المروي عنه الحديث، والراوي عنه ثقة لم يسقط الحديث بدليل أن سهيل بن أبي صالح روى عنه ربيعة بن أبي عبدالرحمن حديث

(١) انظر قواعد في علوم الحديث للتهانوي (٢١٦-٢٢٧)

(٢) المدخل في أصول الحديث (٧٨)مع مجموعة الرسائل الكمالية.

(٣) المقدمة (٥٢)

(٤) المصدر السابق(٥٢)

الشاهد واليمين ثم نسيه فكان يقول: حدثني ربيعة عني أني حدثته، عن أبي هريرة ولم ينكر عليه أحد من التابعين. وصنف الدارقطني جزءاً فيمن نسي ثم روى عمن روى عنه، وهذا يدل على أنه إجماع على جواز ذلك[1].

وهو مذهب أحمد في إحدى الروايتين عنه ومالك ومعظم المحدثين.

لأن الراوي عنه ثقة جازم فلا ترد روايته بالاحتمال وقد روي كثير من الأكابر أحاديث نسوها فحدثوا بها عمن سمعها منهم، فيقول أحدهم: حدثني فلان عني، أني حدثتُه" وخالف في ذلك أصحاب أبي حنيفة فقالوا يسقط الحديث ويكون جرحا في الراوي[2]، لأن إنكار الشيخ على الراوي يجعله مجروحاً.

والأمر ليس بهذا الإجمال بل إنه يحتاج إلى تفصيل، وهو إن كان إنكار الشيخ إنكاراً جازماً وهو لايزال يتمتع بالحفظ والضبط والفهم ولم يتغير ولم

---

(١) التبصرة للشيرازي (٣٤١) وحديث أبي هريرة رواه مسلم في القضاء باب القضاء باليمين، والشاهد وأصحاب السنن غير النسائي، أبوداود (٣/٣٤)، والترمذي (٣/٦١٨) وابن ماجة (٢/ ٧٩٢) من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن ربيعة عنه.

قال الدراوردي: ثم لقيت سهيلاً فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه كذا في أبي داود.

لأن سهيلاً أصابته علة أذهبت بعض عقله ونسي بعض حديثه وكذا حديث عائشة "إذا نكحت المرأة بغير إذن وليها فنكاحها باطل".

رواه أبوداود (٢/٥٦٦)، والترمذي (٣/٣٩٨)، وابن ماجة (١/٦٠٥)، كلهم من طريق ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري، عن عروة عنها.

قال ابن جريج: ثم لقيت الزهري فسألته فأنكر، فضعفوا هذا الحديث من أجل هذا.

وضعف هذه القصة يحيى بن معين وأحمد وغيرهما لأنه من إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج ولم يثبت سماعه منه.

(٢) كشف الأسرار (٣/٦٠)

يختلط فالقول قوله، وإن كان إنكاره إنكار شك وتردد فالقول قول من يكون جازماً في دعواه. وقال بعض العلماء بل القول قول التلميذ لأن الشيخ قد نسي ماحدث به ويجب العمل به لأن شك الشيخ لايبطل يقين التلميذ.

قال القاضي أبوبكر محمد بن الطيب: إن قال قائل: ماقولكم فيمن أنكر شيخه أن يكون حدثه بما رواه عنه؟ قيل إن كان إنكاره لذلك إنكار شاك متوقف وهو لايدري هل حدثه به أم لا، فهو جارح لمن روى عنه ولامكذب له.

ويجب قبول هذا الحديث والعمل به، لأنه قد يحدث الرجل بالحديث وينسى أنه حدث به، وهذا غير قاطع على تكذيبه من روى عنه، وإن كان جحوده للرواية عنه جحود مصمم على تكذيب الراوي عنه وقاطع على أنه لم يحدثه ويقول: كذب علي فذلك جرح منه له فيجب أن لايعمل بذلك الحديث وحده من حديث الراوي، ولايكون هذا الإنكار جرحاً يبطل جميع مايرويه الراوي لأنه جرح غير ثابت بالواحد، ولأن الراوي العدل أيضاً يجرح شيخه ويقول: قد كذب في تكذيبه لي وهو يعلم أنه قد حدثني ولو قال: لاأدري حدثته أو لا لوقفت في حاله[1].

وخلاصة الكلام: أن الراوي الثقة لايجرح بإنكار الشيخ عليه إذا كان إنكاره فيه تردد أو شك لأن الفرع عدل، وهو جازم بروايته عن الأصل، غير مكذب له، وهما عدلان فوجب قبول الرواية، والعمل بها، كما أن الأصل لو مات أو جن لقبلت رواية الفرع بالإجماع فكذلك إذا نسي.

وأما إذا كان إنكاره إنكار جزم ويقين أو جازم ومتيقن وكل منهما مكذب للآخر فيما يدعيه، فهذا موجب للقدح في الحديث، غير أن ذلك لايوجب جرح واحد منهما على اليقين. لأن كلا منهما عدل فلايجرح أحد منهما بالشك، لأن

---

(١) الكفاية (١٣٨-١٣٩)

الأصل العدالة[١].

وتظهر فائدة ذلك في قبول رواية كل واحد منهما في غير ذلك الخبر فمن يرى أن إنكاره على التلميذ جرح له تكون جميع مروياته ضعيفة، ومن يرى أن ذلك ليس بجرح لاتكون أحاديثه ضعيفة.

رجوع الشيخ عن مروياته إذا تبين له ذلك لايكون سبباً في تضعيفه

قال أبوحاتم: حدثنا محمود بن غيلان، نا أبوداود الطيالسي، سمعت زائدة يقول: كنا نأتي الأعمش، ثم نأتي سفيان فنعرض عليه ماسمعنا، فيقول: ليس هذا بشيء، فنقول: إنا سمعناه من الأعمش الآن؟ فيقول: اذهبوا إليه فأخبروه فنذهب إليه فنقول له، فيقول: صدق سفيان فمحاه[٢].

قال يحيى بن معين: حضرت نعيم بن حماد بمصر فجعل يقرأ كتاباً من تصنيفه. قال فقرأ منه ساعة ثم قال: ثنا ابن المبارك، عن ابن عون، (فحدث عن ابن المبارك، عن ابن عون) أحاديث، قال يحيى: فقلت له ليس هذا من ابن المبارك، فغضب، وقال: ترد علي. قال: قلت، إي والله أريد زينك، فأبى أن يرجع. قال: فلما رأيته هكذا لايرجع، قلت: لا والله ماسمعت أنت هذا عن ابن المبارك، ولاسمعها ابن المبارك عن ابن عون قط. فغضب، وغضب كل من كان عنده من أصحاب الحديث، وقام نعيم فدخل البيت فأخرج صحائف فجعل يقول

---

(١) قارن بالإحلام في أصول الأحكام (٢/١٠٦)

(٢) الجرح والتعديل (٢/٢٠)

وهي بيده: أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث؟ نعم ياأبازكريا غلطت، وكانت صحائف، فغلطت فجعلت أكتب من حديث ابن المبارك، عن ابن عون وإنما روي هذه الأحاديث عن ابن عون غير ابن المبارك فرجع عنها[1].

وتروي كتب الرجال عشرات الحكايات والوقايع من هذا النوع فإن الخطأ والنسيان من طبيعة البشر، فكل معرض للوهم والغلط فالعبرة بمن عرف الصواب ورجع عن الخطأ، وأما الذي يتمادى في الباطل، ويصر على الخطأ، فهذا الذي قال فيه ابن المبارك: يكتب الحديث إلاّ عن أربعة: غلاط لايرجع، وكذاب، وصاحب بدعة، ورجل لايحفظ فيحدث من حفظه[2].

وسئل أحمد بن حنبل: عمن يكتب العلم؟ فقال عن الناس كلهم، إلاّ عن ثلاثة، صاحب هوى يدعوإلى هواه، وكذاب، ورجل يغلط فيرد عليه فلايقبل[3].

زيادة الثقة مقبولة

قال ابن الصلاح: وذلك فن لطيف تستَحقُّ العناية به، ومعنى زيادة الثقة كما بينه ابن كثير في اختصار علوم الحديث "إذا تفرد الراوي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم وهذا الذي يعبر عنه بزيادة الثقة فهل هي مقبولة أم لا؟ فيه خلاف مشهور.

---

(١) الكفاية (١٤٦-١٤٧)

(٢) المصدر السابق (١٤٣)

(٣) المصدر السابق (١٤٤)

قال ابن الصلاح: وقد رأيت تقسيم ماينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام: أحدها: أن يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الرد وهو شاذ.

الثاني: أن لايكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة، ولاتعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً، فهذا مقبول وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه.

الثالث: مايقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث. ثم قال: وأما زيادة الوصل مع الإرسال فإن بين الوصل والإرسال من المخالفة نحو ماذكرناه، ويزداد ذلك بأن الإرسال نوع قدح في الحديث فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل. ويجاب عنه بأن الجرح قدم لما فيه من زيادة العلم، والزيادة ههنا مع من وصل. انتهى كلامه[١].

قال ابن كثير: ومن الناس من قال: إن اتحد مجلس السماع لم تقبل، وإن تعددت قبلت. ومنهم من قال: تقبل الزيادة إذا كانت من غير الراوي، بخلاف ماإذا نشط فرواها تارة وأسقطها أخرى[٢].

وذكر الخطيب البغدادي في الكفاية حكاية عن البخاري أنه سئل عن حديث أبي إسحاق في النكاح بلاولي فقال: الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل أبوإسحاق ثقة[٣].

---

(١) المقدمة (٤٠-٤١)

(٢) اختصار علوم الحديث (٦١)

(٣) الكفاية (٤١٣)

وأما الدارقطني فيذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة ثم يرد في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات ويرجح الإرسال على الإسناد. فمراده بذلك أن يكون الثقة مبرزاً في الحفظ، وليس كل ثقة تقبل زيادته[1].

فعند الدارقطني شيء، من التناقض: أحياناً يقبل زيادة الثقة وأحياناً يترك، وعلل ذلك ابن رجب بأن يكون الثقة مبرزاً في الحفظ وإلاً فلاتقبل زيادته.

والحق الذي عليه أكثر الفقهاء والمحدثين والأصوليين أن زيادة الثقة مقبولة إذا لم يخالف من هو أوثق منه. وقد عقد الإمام ابن حزم فصلاً مهماً في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام" مما قال فيه: "ولافرق بين أن يرويَ الراوي العدل حديثاً فلايرويه أحد غيره، أو يرويه غيره مرسلاً، أو يرويه ضعفاء، وبين أن يروي الراوي العدل لفظة زائدة لم يروها غيره من رواة الحديث، وكل ذلك سواء واجب قبوله بالبرهان الذي قدمناه في وجوب قبول خبرالواحد العدل الحافظ، وهذه الزيادة وهذا الإسناد هما خبر واحد عدل حافظ، ففرض قبولهما، ولانبالي روى مثل ذلك غيرهما أو لم يروِه سواهما، ومن خالفنا فقد دخل في باب ترك قبول خبر الواحد ولحق بمن أتى ذلك من المعتزلة وتناقض في مذهبه، وانفراد العدل باللفظة كانفراده بالحديث كله ولافرق"[2].

وقد أطال الكلام في الموضوع وضرب الأمثلة لما ذهب إليه.

ونقل الشيرازي وإمام الحرمين عن الإمام الشافعي أن الزيادة مقبولة بدون قيد ولاشرط، وهو الظاهر من قول الغزالي أيضاً. لأن هذه الزيادة لاتنافي المزيد

---

(١) شرح علل الترمذي (١/٤٢٩)

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٢/٢٦٥-٢٦٦)

عليه، فهو كما لو انفرد أحدهما بزيادة حديث لايرويه الآخر، ولأنه يجوز أن يكون أحدهما سمع الحديث من أوله إلى آخره، والآخر سمع بعضه، فلايجوز رد الزيادة بالشك، ولأن الخبر كالشهادة، ثم في الشهادة لو شهد شاهدان على رجل أنه أقر بألف وشهد آخر أنه أقر بألف وخمسمئة فإنه تثبت الزيادة، فكذلك في الخبر[1]. والذي نقل الحافظ في شرح نخبة الفكر عن الإمام الشافعي يخالف ماذهب إليه الشيرازي قال: ويكون إذا شارك أحداً من الحفاظ لم يخالفه، فإن خالفه فوجد حديثه أنقص كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه. ومتى خالف، ماوصفت أضر ذلك حديثه. انتهى كلامه[2].

قال الحافظ ومقتضاه أنه إذا خالف فوجد حديثه أزيد أضر ذلك بحديثه، فدل على أن زيادة العدل عنده لايلزم قبولها مطلقاً، وإنما تقبل من الحافظ فإنه اعتبر أن يكون حديث هذا المخالف أنقص من حديث من خالفه من الحفاظ، وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلاً على صحته لأنه يدل على تحريه، وجعل ماعدا ذلك مضراً بحديثه فدخلت فيه الزيادة، فلو كانت عنده مقبولة مطلقاً لم تكن مضرة بصاحبها[3].

والذي عليه جمهور الفقهاء وأصحاب الحديث أن زيادة الثقة مقبولة إذا انفرد بها، ولم يفرقوا بين زيادة يتعلق بها حكم شرعي، أو لايتعلق بها حكم، وبين زيادة توجب نقصاناً من أحكام تثبت بخبر ليست فيه تلك الزيادة، وبين زيادة توجب تغيير الحكم الثابت، أو زيادة لاتوجب ذلك.

---

(١) المستصفى للغزالي (١/١٠٧) والتبصرة للشيرازي (٣٢١-٣٢٢)

(٢) شرح نخبة الفكر (ص ٤٩)

(٣) شرح نخبة الفكر (٢٦٥) مع مجموعة الرسائل الكمالية.

وسواء كانت الزيادة في خبر رواه راويه مرة ناقصة، ثم رواها بعد وفيه تلك الزيادة، أو كانت الزيادة قد رواها غيره ولم يروها هو[١].

جواز الرواية عن الثقات فقط

قال سفيان الثوري: إذا حدثك ثقة عن غير ثقة فلاتأخذ، وإذا حدثك غير ثقة عن ثقة فلاتأخذ، وإذا حدثك ثقة عن ثقة فخذه[٢].

وكان ابن المبارك يقول: ينبغي أن يكون الحديث من ثقة عن ثقة[٣]. وذلك لأن لايغتر من يقف على روايتك عن شخص غير ثقة فيظن أنه من الثقات ويجوز ذلك للعالم الذي يقصد المقارنة والموازنة بين روايته ورواية الآخرين لقصد الحكم عليه، كما سبق ذكره.

قول المحدث حدثني الصدوق عن الصدوق

كان ابن المبارك إذا حدث عن جرير، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله قال: حدثني الصدوق، عن الصدوق، عن الصدوق، عن الصدوق، عن الصدوق، عن الصادق المصدوق (يعني به النبي ﷺ)[٤].

ويقصد بالصدق هنا الثقة.

---

(١) الكفاية (٤٢٤-٤٢٥)

(٢) الجرح والتعديل (٢/٢٩)

(٣) تذكرة الحفاظ (١/٢٧٧)

(٤) الجرح والتعديل (٢/٢٥)

الاحتياط في أحاديث الأحكام

قال سفيان الثوري: خذ الحلال والحرام من المشهورين في العلم، وما سوى ذلك فمن المشيخة[١]. وقال أيضاً لاتأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام، إلاّ من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان، فلابأس فيما سوى ذلك من المشايخ. وقال الإمام أحمد بن حنبل: إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لايضع حكماً ولايرفعه تساهلنا في الأسانيد[٢].

وقال ابن عيينة: لاتسمعوا من بقية ماكان في سنة، واسمعوا منه ماكان في ثواب وغيره[٣]. ورُوي مثل هذا عن عبدالرحمن بن مهدي وعبدالله بن المبارك وغيرهم.

وقد استغل الناس أقوال هؤلاء الأئمة في إدخال جملة كبيرة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الدين، ونشرها بين الناس وإغرائهم بذلك.

لقد أسيء فهم كلامهم، ولم يحمل على محمله الصحيح، فإن الحديث الضعيف في العصور القديمة كان يطلق على الحديث الذي نزل درجة عن الصحيح، والصحيح له درجات فإن رجالهم يوصفون مرة "بأنهم أثبت الناس، أوثقة ثقة" ويوصفون مرة أخرى بـ"فلان ثقة، وفلان حجة"، وما نزل عن هاتين الدرجتين يسمى ضعيفاً عندهم، وهو حسن عند المتأخرين وخاصة بعد الترمذي:

---

(١) المحدث الفاصل (٤٠٦و٤١٨) والكفاية (١٣٣) ومقدمة الكامل (٢٤٢)

(٢) الكفاية (١٣٤)

(٣) المصدر السابق (١٣٤)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

"ليس المراد بالحديث الضعيف المتروك لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وحديث إبراهيم الهجري وأمثالهما ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه".

وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إما صحيحاً وإما ضعيفاً، والضعيف نوعان: ضعيف متروك، وضعيف ليس بمتروك، فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لايعرف إلاّ اصطلاح الترمذي فسمع قول بعض الأئمة فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي، وأخذ يرجح طريقة من يرى أنه اتبع الحديث الصحيح، وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشيء على ما هو أولى بالرجحان منه إن لم يكن دونه[1].

وقال ابن القيم -رحمه الله تعالى-: والأصل الرابع من أصول الإمام أحمد التي بنى عليها فتاويه، الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف، إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه وهو الذي رجحه على القياس.

وليس المراد بالضعيف عنده الباطل، ولا المنكر، ولا في رواته متهم، بحيث لايسوغ الذهاب إليه، والعمل به بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح، وحسن، وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثرا يدفعه ولا قول صحابي، ولا إجماعا على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس[2].

---

(١) منهاج السنة (٢/ ١٩١)

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٣١)

هذا هو الحديث الضعيف عند هؤلاء الأئمة السابقين وهو ما نسميه الآن الحسن، فيجب أن نحمل قولهم على هذا. وأما ما نقل استعمال الحسن عند المتقدمين وخاصة قبل الترمذي مثل ابن المديني، وابن نمير، ويعقوب بن شيبة السدوسي، والبخاري، وأحمد نفسه، وغيرهم، فيحمل على المعنى اللغوى لا الاصطلاحي. كما قال الحافظ ابن حجر وغيره: وذلك لأنه لم يرد من أحد هؤلاء تعريف الحديث الحسن، فهذا الإمام الشافعي الذي عرف بأنه أول من وضع أصول الفقه، والحديث[1]، لم يذكر تعريف الحديث الحسن. ومن هنا نستطيع أن نقول بالتأكيد بأن قصدهم بقولهم «الحسن» إنما هو المعنى اللغوي.

فالحديث الذي وصل إلينا بإسناد غير صحيح سواء ما يتعلق بالأحكام أو بالفضائل، فلا يمكن أن يكون عمدة في الدين، لأن ديننا قائم على أسس متينة، لا تنهار هذه الأسس الثابتة بقول فلان، وفلان، لذا من شك في راوي الحديث، ولم يجزم بأن هذا من قول رسول الله ﷺ بالقرائن ثم تعمد رواية هذا الحديث يدخل بلا شك تحت الوعيد: **«من كذب علي متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار»** وتحت قوله: **«كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع»** وهذا الوعيد عام في الأحكام، والعقائد، والفضائل وغيرها.

وبناء على هذه القاعدة الواهية فقد تجرأ بعض الفقهاء في إثبات المستحبات بالأحاديث الضعيفة، قال المحقق الحنفي الشيخ الكمال بن الهمام: «الاستحباب يثبت بالضعيف غير الموضوع»[2].

ولذا استحب الحنفية مسح الرقبة في الوضوء مستدلين في ذلك بحديث

---

(١) انظر ما كتبه الشيخ أحمد شاكر في مقدمة الرسالة للشافعي (١٣)

(٢) شرح فتح القدير (١/٤٦)

طلحة بن مصرف عن أبيه، عن جده -وجده هو كعب بن عمرو، ويقال: عمرو بن كعب الهمداني، له صحبة ومنهم من ينكرها- قال: **رأيت رسول الله ﷺ يمسح رأسه مرة واحدة حتى بلغ القذال**، وهو أول القفا، وقال مسدد: مسح رأسه من مقدمه إلى مؤخره، حتى أخرج يديه من تحت أذنيه، قال مسدد: فحدثت به يحيى، فأنكره. قال أبوداد: سمعت أحمد يقول: ابن عيينة زعموا كان ينكره ويقول: إيش هذا طلحة عن أبيه، عن جده؟[1]، والحديث ضعيف، فلا يعرف طلحة، وأبوه، وجده على القول الصحيح.

والقذال: بفتح القاف كسحاب، وهو مؤخر الرأس وجمعه قذل ككتب.

والقفا: بفتح القاف مقصور وهو مؤخر العنق.

وقالوا أيضا: باستحباب الترسل في الأذان، والإسراع في الإقامة مستدلين في ذلك بحديث عبدالمنعم بن نعيم، قال: حدثنا يحيى بن مسلم، عن الحسن، وعطاء، عن جابر، **أن رسول الله ﷺ قال لبلال: يا بلال! إذا أذنت فترسل في أذانك، وإذا أقمت فاحدر، واجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله، والشارب من شربه، والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته، ولاتقوموا حتى تروني**[2].

قال الترمذي: حديث جابر هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عبدالمنعم، وهو إسناد مجهول، انتهى.

قال الزيلعي: وعبد المنعم هذا ضعفه الدارقطني.

---

(١) رواه أبوداود في الوضوء، باب صفة وضوء رسول الله -ﷺ- (١/ ١٠٠)مع المنذري

(٢) رواه الترمذي في الصلاة، ما جاء في الترسل في الأذان (١/ ٢٧٣) أحمد شاكر

وقال أبوحاتم: منكر الحديث جدا، لايجوز الاحتجاج به، وأخرجه الحاكم في مستدركه عن عمرو بن فايد الأسواري ثنا يحيى بن مسلم، به سواء، ثم قال: هذا حديث ليس في إسناده مطعون فيه غير عمرو بن فايد، ولم يخرجاه، انتهى[١].

وعمرو بن فايد هذا قال فيه الدارقطني: متروك، كما ذكره الذهبي في مختصر المستدرك. كما أن في الحديث يحيى بن مسلم البصري مجهول أيضا.

وغيرها من الأحاديث الضعيفة التي لاتقوم بها حجة، وبمقابل هذا تركوا الأحاديث الصحيحة بدعوى أنه مخالفة للقياس، والرأي وغير ذلك، وقد أورد الشيخ الألباني بعض هذه الأحاديث في رسالة «الحديث حجة بنفسه في العقائد، والأحكام» ولاشك أن الأخذ بالأحاديث الضعيفة وترك العمل بالأحاديث الصحيحة جر البلايا، والفتن على الأمة الإسلامية، وكان سببا في انشقاقها، وتفرقها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «قول الإمام أحمد بن حنبل إذا جاء الحلال والحرام شددنا في الأسانيد، وإذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد، وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لايحتج به. فإن الاستحباب حكم شرعي، فلا يثبت إلا بدليل شرعي، ومن أخبر عن الله أنه يحب عملا من الأعمال من غير دليل شرعي، فقد شرع من الدين مالم يأذن به الله، كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم، ولهذا يختلف العلماء في الاستحباب

---

(١) نصب الراية (١/٢٧٥)

كما يختلفون في غيره، بل هو أصل الدين المشروع[1].

وحمل جماعة من العلماء كلام أحمد وغيره على جواز رواية الأحاديث الضعيفة في غير الأحكام، والعقائد كالنووي، والعراقي، وابن حجر، السخاوي، والسيوطي، وغيرهم.

وقد اشترط الحافظ في ذلك ثلاثة شروط وهي:

١- أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج بذلك من انفرد به من الكذابين، أو المتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه، نقل العلائي الاتفاق عليه.

٢- أن يندرج تحت أصل معمول به.

٣- أن لايعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط[2].

ورغم هذه الشروط التي تلقاها المتأخرون، فإننا لانسلم برواية الحديث الضعيف، ولو كان يتعلق بالفضائل، فإن ما ثبت عن رسول الله ﷺ في الصحاح والحسان فيها كفاية لنا عن غيرها.

فإن الضعيف مهما اشترط في قبوله الشروط، فإننا لا نأنس بثبوته، والقلب لا يطمئن إليه، والنفس لاتنشرح له، والشك في قبوله يساورنا دائما لأن ديننا أساسه اليقين، وصدق نقلة الأخبار.

---

(١) الفتاوى (١٨/٦٥)

(٢) فتح المغيث (١/٢٦٨)

الثقات لهم أحوال

منها: أن الثقة قد لايروى إلا حديثا واحدا.

وذلك أن الرجل قد يكون معروفا بين العلماء في غير رواية الحديث، ثم وجدوا أن الحديث الذي يرويه قد وجد له متابع أو شاهد، فتوثيقه لأجل متابعته وشواهده ولعدم خلل في مروءته وإليكم بعض الأمثلة:

أشعث بن ثرملة المصري، روى عن أبي بكرة حديثا: من قتل نفسا معاهدة...

قال ابن معين: هو ثقة مشهور.

وروى له النسائي هذا الحديث الواحد.

قال الحافظ: قال البزار: لم يرو غير هذا الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وصحح حديثه هو والحاكم[1].

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: عن علي بن الحسين بن الجنيد: قال: سمعت ابن نمير يقول عن عبدالملك بن عطاء البكائي العامري: ثقة روى عنه شيوخنا وهو كوفي له حديث أو حديثين[2].

وأخرج البخاري في صحيحه في الاعتصام[3]، من رأي ترك النكير من النبي ﷺ حجة لا من غير الرسول. قال: حدثنا حماد بن حميد، حدثنا عبيدالله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن محمد بن المنكدر

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٠)

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٣٦١)

(٣) صحيح البخاري مع الفتح (١٣/ ٣٢٣)

قال: رأيت جابر بن عبدالله يحلف بالله أن ابن الصياد الدجال. قلت: تحلف بالله؟ قال: إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي ﷺ، فلم ينكره النبي ﷺ. انتهى.

قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»[1]، في ترجمة حماد بن حميد الخراساني: رواه عنه البخاري، ولم يعرف إلا في هذا الحديث. انتهى.

وروى هذا الحديث الإمام مسلم في صحيحه في الفتن، وأبوداود في الملاحم عن عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، عن شعبة به مثله[2].

ومنها: أنه قد يكون في حديثه شيء.

قال أبوحاتم: حدثنا عيسى بن مرحوم وكان ثقة وفي حديثه شيء[3].

ومنها: أنه قد يروى عن المجهولين.

الأسود بن قيس العبدي الكوفي، قال ابن البراء عن ابن المديني روى عن عشرة مجهولين لا يعرفون[4].

بينما هو من رجال الشيخين.

ومنها: أنه قد يروي عن الضعيف.

قال ابن معين: آدم بن أبي إياس الخراساني ثقة ربما حدث عن قوم

---

(١) (٦/٣)

(٢) هذا أحد الأحاديث الأربعة التي نزل فيها البخاري عن مسلم فإنه أخرجه عن شيخه عبيدالله بن معاذ، وأخرجه البخاري بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ.

(٣) الجرح والتعديل (٣٤/٧)

(٤) تهذيب التهذيب (٣٤١/١)

ضعفاء[1]، وقد وثقه جماعة من النقاد وهو من رجال الشيخين.

ومنها: أنه إذا قيل في الراوي: إنه ليس مثل فلان فهذا ليس بجرح.

قال الحافظ في ترجمة أزهر بن سعد السمان : حكى العقيلي وأبوالعرب الصِّقلي في الضعفاء أن الإمام أحمد قال: ابن أبي عدي أحب إلى من أزهر.

قلت (أي ابن حجر) هذا ليس بجرح يوجب إدخاله في الضعفاء[2].

وكذلك سأل عثمان الدارمي ابن معين، عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه كيف حديثهما ؟ فقال: ليس به بأس، قلت: هوأحب إليكم أو سعيد المقبري؟ قال: سعيد أوثق والعلاء ضعيف.

قال السخاوي: إن ابن معين لم يرد بقوله تضعيف العلاء مطلقاً بدليل قوله: أنه لابأس به، وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري[3].

ومنها: أنه قد يكون ثقة في روايته متهماً في دينه.

أخرج الإمام البخاري عن عباد بن يعقوب الأسدي الكوفي حديثا في صحيحه مقروناً بآخر، وكان الرجل من غلاة الشيعة ورءوس البدع لكنه صادق في الحديث. كان ابن خزيمة يقول: حدثنا الثقة في روايته والمتهم في دينه عباد[4].

---

(١) المصدر السابق (١/١٩٦)

(٢) المصدر السابق (١/٢٠٣) وانظر ترجمة أزهر في الضعفاء الكبير للعقيلي (١/١٣٢)

(٣) فتح المغيث (١/٣٤٨)

(٤) ميزان الاعتدال (٢/٢٧٩)

ومنها: أنه قد يخطيء في بعض مروياته.

قال سليمان بن أحمد الدمشقي: قلت لعبدالرحمن بن مهدي: أكتب عمن يغلط في عشرة، قال: نعم، قلت فثلاثين، قال: نعم، قلت: فخمسين، قال: نعم[1].

وقال الدارقطني: إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي ثقة إلاّ أنه كان يخطيء فيقال له فلايرجع. ووثقه أيضاً ابن أبي حاتم وسعيد بن عثمان وابن يونس[2].

وقال يعقوب بن سفيان: عاصم بن أبي النجود المقريء في حديثه اضطراب وهو ثقة، وقال البزار: لانعلم أحداً ترك حديثه مع أنه لم يكن بالحافظ، وذلك لسوء حفظه كما قال العقيلي وغيره. وقد أخرج عنه أصحاب الكتب الستة[3].

ولهذا قال العلماء: ليس كل حديث يرويه الثقات صحيحاً، بل الصحيح يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع بعد التثبت من رواته وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث[4].

---

(١) الجرح والتعديل (٢٨/٢)

(٢) تهذيب التهذيب (١٦٣/١)

(٣) هدى الساري (٤١١)

(٤) قارن ماقاله الحاكم في معرفة علوم الحديث (٥٩)

العمل بخلاف الرواية ليس قدحاً في صحة الحديث

قال الرامهرمزي: وليس يلزم المفتي أن يفتي بجميع ماروى، ولايلزمه أيضاً أن يترك رواية مالايفتي به، وعلي هذا مذاهب جميع فقهاء الأمصار. هذا مالك يرى العمل بخلاف كثير مما يروي، والزهري، عن سالم، عن أبيه أثبت وأقوى عند علماء أهل الحديث من الحكم عن مقسم، عن ابن عباس، وقد خالف مالك هذه الرواية في رفع اليدين بعد أن حدث به عن الزهري.

وهذا أبوحنيفة يروي حديث فاطمة بنت أبي حبيش في المستحاضة ويقول بخلافه، وقد يمكن أن يحدث الحكم بن عمارة من كتابه بما لايحفظه، والعمل عنده بخلافه، ويسأله شعبة فيجيب على مايحفظه والعمل عليه عنده، والإنصاف أولى بأهل العلم[1].

وكذلك روى مالك عن نافع، عن عبدالله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: **"المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلاّ بيع الخيار"**. قال مالك: وليس لهذا عندنا حد معروف ولاأمر معمول به فيه. قال السيوطي: هذا من الأحاديث التي رواها مالك في الموطأ ولم يعمل بها[2].

وقال الخطيب في الكفاية: إذا روى عن شيخ حديثاً يقتضي حكماً من الأحكام فلم يعمل به لم يكن ذلك جرحاً منه للشيخ لأنه يحتمل أن يكون ترك العمل بالخبر لخبر يعارضه أو عموم أو قياس، أو لكونه منسوخا عنده أولأنه يرى أن العمل بالقياس أولى منه، وإذا احتمل ذلك لم نجعله قدحاً في راويه.

---

(١) المحدث الفاصل (٣٢٢-٣٢٣)

(٢) تنوير الحوالك (٢/٧٩)

وضرب مثلاً لهذا من حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر في حديث بيع الخيار ثم قال: إلاّ أن مالكاً لم يعمل به وزعم أنه رأى أهل المدينة على العمل بخلافه فلم يكن تركه العمل به قدحاً لنافع[١].

وأما الحنفية فيرون ذلك قدحاً في الراوي. قال الشيخ التهانوي الحنفي: "عمل الراوي بخلاف روايته بعد الرواية مما هو خلاف بيقين، يسقط العمل به عندنا، وأما إذا كان قبل الرواية، أو لم يعرف تاريخه فليس ذلك بجرح، كذا في المنار وشرحه، وتعيين الراوي بعض محتملاته بأن كان مشتركاً فعمل بتأويل منه لايمنع العمل به، بتأويل آخر، كذا فيه أيضاً وامتناع الراوي عن العمل بروايته مثل العمل بخلافه صرح به في المنار أيضاً"[٢].

ويظهر أن بعض المحدثين أيضاً يميلون إلى هذا مثل أبي داود وغيره فقد روى بسنده عن سليمان الأحول، عن عطاء، عن إبراهيم، عن أبي هريرة: **أن رسول الله ﷺ نهى عن السدل في الصلاة وأن يغطي الرجل فاه**، ثم روى أبوداود بسنده عن ابن جريج قال: أكثر مارأيت عطاء يصلي مسدلاً ثم قال: وهذا يضعف ذلك الحديث[٣]. كما يظهر من كلام البيهقي أنه يميل أيضاً إلى تضعيف الرواية إذا خالفها الراوي. واستدل في ذلك بحديث أبي محذورة أنه قال: علمني رسول الله ﷺ الأذان تسع عشرة كلمة، والإقامة سبع عشرة كلمة، فذكر الأذان مفسراً بتربيع التكبير. وفيه الترجيع، والإقامة مثله، وزاد

---

(١) الكفاية (١١٤)

(٢) قواعد في علوم الحديث (٢٠٢) وانظر أيضاً كشف الأسرار (٣/٦٣)

(٣) سنن أبي داود (١/٤٢٣)، قال المنذري: وأخرجه أيضاً الترمذي وقال: لانعرفه من حديث عطاء، عن أبي هريرة مرفوعاً إلاّ من حديث عسل بن سفيان وهو ضعيف.

فيها قد قامت الصلاة مرتين، قال: إن هذا الحديث لايصح لوجوه، الوجه الثالث أن هذا الخبر لم يدم عليه أبومحذورة، ولاأولاده، ولوكان هذا حكماً ثابتاً لما فعلوا بخلافه.

والجواب عن هذا: أن قوله "إنه لم يدم عليه أبومحذورة" هذا داخل في باب الترجيح، لا في باب التضعيف، لأن عمدة التصحيح عدالة الراوي، وترك العمل بالحديث لوجود ما هو أرجح منه، لايلزم منه ضعفه، ألا ترى أن الأحاديث المنسوخة يحكم بصحتها إذا كان رواتها عدولاً، ولايعمل بها لوجود الناسخ[١].

وقال المحدث الكبير الشيخ صديق حسن خان: "ولايضر الحديث الصحيح عمل الراوي له بخلافه، خلافاً لجمهور الحنفية وبعض المالكية، لأنا متعبدون بما بلغ إلينا من الخبر ولم نتعبد بما فهمه الراوي، ولم يأت من قدم الراوي على روايته بحجة تصلح للاستدلال بها، ولايضره كونه مما تعم به البلوى خلافاً للحنفية وأبي عبدالله البصري لعمل الصحابة والتابعين بأخبار الآحاد في ذلك، ولايضره كونه في الحدود والكفارات خلافاً للكرخي من الحنفية، ولاوجه لهذا الخلاف فهو خبر عدل في حكم شرعي ولم يثبت في الحدود والكفارات دليل يخصها من عموم الأحكام الشرعية، ولايضره أيضاً كونه زيادة على النص القرآني أو السنة القطعية خلافاً للحنفية، فقالوا إذا ورد بالزيادة كان نسخاً لايقبل، والحق القبول، لأنها زيادة غير منافية للمزيد، فكانت مقبولة، ودعوى أنها ناسخة ممنوعة"[٢].

وقد كان الشافعي رحمه الله تعالى يقول: كيف نترك كلام المعصوم إلى من ليس بمعصوم.

---

(١) قارن بنصب الراية (١/٢٦٧-٢٦٨)

(٢) حصول المأمول من علم الأصول ٥٩ ويرجع للتفصيل إلى إرشاد الفحول.

الفَصْل الثَالِث

في

كشف الاصطلاحات الحديثية

سأتناول في هذا الفصل إن شاء الله شرح أهم اصطلاحات المحدثين وأشهرها التي يكثر استعمالها في كتب الجرح والتعديل، وذلك لكثرة مايحتاج إليها الباحث في تعيين مرتبة الراوي من رواة الحديث عند تخريجه. ثم ألحقه باصطلاحات بعض النقاد الخاصة بهم.

(الأول) فلان تعرف وتنكر أو يُعرف ويُنكر على الوجهين، والمعنى أنه يأتي مرة بالأحاديث المعروفة، ومرة بالأحاديث المنكرة، فأحاديثهم تحتاج إلى العرض والموازنة بأحاديث الثقات الضابطين كقول الإمام البخاري في بشر بن عمارة: يعرف وينكر[1].

ومن كانت هذه حاله فلايترك حديثه مرة.

ولذا قال ابن عدي في بشر: حديث بشر عندي إلى الاستقامة أقرب.

وقد وردت الصيغة الأولى في صحيح البخاري في حديث حذيفة بن اليمان الطويل، يقول: **كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت يارسول الله: إنا كنا في جاهلية وشرٍّ، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟**

قال: نعم، قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: نعم، وفيه دخنٌ" قلت: ومادَخَنُه؟ قال قوم يهدون بغير هدى، تعرف منهم وتنكر[2].

---

(١) التاريخ الكبير. (٢/ ٨٠)

(٢) البخاري – الفتن- باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة صحيح البخاري مع الفتح (١٣/ ٣٥)، ومسلم الإمارة باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج من

قوله: تعرف منهم وتنكر -أي من عقائدهم وأعمالهم.

وفيه ذم من جعل للدين أصلاً غير الكتاب والسنة.

(الثاني) منكر الحديث.

وله عدة إطلاقات عند المحدثين، منها:

١- مارواه الضعيف مخالفاً للثقة.

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ماعرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا ،خالفت روايته روايتهم، أولم تكن توافقها ، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله وله مستعمله[١].

وعليه أكثر الكتاب في مصطلح الحديث، وهو بهذا يباين الشاذ لأن راوي الشاذ ثقة، فيقابل المنكر المعروف، ويقابل الشاذ المحفوظ.

والمخالفة قد تكون في الإسناد، وقد تكون في المتن.

ومثال ذلك ما سئل أبو زرعة عن حديث رواه حبيب بن حبيب أبو حمزة بن حبيب، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج البيت، وصام رمضان، وقرى الضيف دخل الجنة.**

قال أبو زرعة: "هذا حديث منكر، إنما هو عن ابن عباس موقوف[٢]" فهذا

الطاعة ومفارقة الجماعة صحيح مسلم بشرح النووي (١٢/٢٣٦-٢٣٨)

(١) مقدمة صحيح مسلم (٧)

(٢) علل الحديث (٢/١٨٢)

مثال للمخالفة في الإسناد.

وليس من شرطه أن يكون جميع مروياته هكذا بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر كما قال الذهبي في ترجمة عبدالله بن معاوية الزبيري في الميزان[1].

قال ابن دقيق العيد في شرح الإمام: "قولهم روى مناكير لا تقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي أن يقال فيه: منكر الحديث، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك بحديثه.

والعبارة الآخري: لاتقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة، وهو ممن اتفق عليه الشيخان وإليه المرجع في حديث الأعمال بالنيات[2].

٢- ما رواه الضعيف من غير شرط المخالفة.

كقول الترمذي في جامعه في كتاب الأدب.

- باب ماجاء في السلام قبل الكلام- حدثنا الفضل بن الصباح، أخبرنا سعيد بن زكريا، عن عنبسة بن عبدالرحمن، عن محمد بن زاذان ، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: **السلام قبل الكلام**، وبهذا الإسناد عن النبي ﷺ قال: **لا تدعوا أحدا إلى الطعام حتى يسلم**، هذا حديث منكر لانعرفه إلا من هذا الوجه. سمعت محمدا (يعني البخاري) يقول: «عنبسة بن عبدالرحمن ضعيف في الحديث ذاهب، ومحمد بن زاذان منكر

---

(١) انظر ميزان الاعتدال (٥٠٧/٢)، وفتح المغيث (٣٤٧/١)

(٢) فتح المغيث (٣٤٧/١)

الحديث» انتهى كلامه.

وإليه يشير الذهبي في ترجمة علي بن المديني بقوله: «وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكرا، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظا أو إسنادا يصيره متروك الحديث»[١].

٣- ما تفرد به الثقة بدون مخالفة من هو أوثق منه على هذا الاصطلاح مشي الإمام أحمد في كثير من الرجال في كتابه العلل فإنه يطلق كلمة: منكر الحديث على الراوي إذا تفرد وهو ثقة قال الحافظ في ترجمة يزيد بن عبدالله بن خصيفة:

"هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث عرف ذلك بالاستقراء من حاله، وقد احتج بابن خصيفة مالك والأئمة كلهم[٢]".

هذا إذا عرف أنه لم يخالف، وأما إذا خالف من هو أوثق منه كمخالفة ابن خصيفة زميله محمد بن يوسف في صلاة التراويح بعشرين ركعة، ومحمد بن يوسف أوثق منه وروى إحدى عشرة ركعة، فهو شاذ على الاصطلاح العام وحققت هذا الموضوع في صلاة التراويح، وعلى هذا فيجب أن يعلم الباحث أن الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- له إطلاقان في قوله "منكر الحديث".

الأول:- تفرد الثقة بدون مخالفة.

والثاني:- مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

---

(١) الميزان (٣/ ١٤٠-١٤١)

(٢) هدي الساري (٤٥٣)

قال الحافظ في ترجمة يزيد بن عبدالله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري في هديه: احتج به الأئمة كلهم، وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة[١].

ومن هنا سوى بعض العلماء بين الشاذ والفرد المطلق سواء أكان المفرد ثقة أم غير ثقة، خالف أم لم يخالف، إذا روى حديثا وانفرد به فهو الشاذ، فيكون الشاذ عندهم على نوعين: شاذ صحيح، وشاذ غير صحيح، وهو مذهب الحافظ أبي يعلى الخليلي[٢].

٤- وقد يطلق المنكر على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء.

قال الحاكم: قلت للدارقطني: فسليمان بن بنت شرحبيل، قال: ثقة. قلت: أليس عنده مناكير؛ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو فثقة[٣].

٥- وقد تكون النكارة من جهة من روى عن الراوي مثل إبراهيم بن هيثم بن المهلب أبو إسحاق البلدي قال ابن عدي: وقد فتشت عن حديثه الكثير فلم أر له منكرا يكون من جهته، إلا أن يكون من جهة من روى عنه[٤].

٦- من لا تحل الرواية عنه.

وهومذهب الإمام البخاري.

قال الذهبي في ترجمة أبان بن جبلة الكوفي أبو عبدالرحمن.

---

(١) هدي الساري (٢٩٢)

(٢) فتح المغيث (١/١٨٧)

(٣) فتح المغيث (١/٣٤٧)

(٤) الكامل (١/٢٧٣)

قال البخاري: منكر الحديث، ونقل ابن القطان أن البخاري قال: كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه[١].

وفي ترجمة سليمان بن داود اليمامي:

قال البخاري: "منكر الحديث" وقد مر لنا أن البخاري قال: من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل رواية حديثه[٢].

وهذه دراسة خمسة أشخاص ممن قال فيه البخاري: "منكر الحديث".

١- محمد بن إسماعيل الضبي.

قال البخاري: قال لي إسحاق، عن أبي الحسن علي بن حميد الدهكي، عن محمد بن إسماعيل، عن أبي المعلي العطار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: **قال رجل للنبي ﷺ: علمني عملا أدخل الجنة. قال: "كن مؤذنا أو إماما أو بازاء الإمام".**

قال البخاري: "منكر الحديث لايتابع على هذا"[٣].

وقد نقل عن البخاري كل من العقيلي في الضعفاء الكبير.

وابن عدي في الكامل، والذهبي في الميزان[٤].

وقد روى ابن عدي الحديث المذكور من طرق عن على بن حميد الدهكي، عن محمد بن إسماعيل وقال: لا أعرف له حديثا غير هذا، وهذا الذي أنكر عليه

---

(١) ميزان الاعتدال (٦/١)

(٢) المصدر السابق (٢٠٢/٢)

(٣) التاريخ الكبير(٣٧/١)

(٤) انظر الضعفاء الكبير (٢١/٤)، والكامل (٢١٣٢/٦)، الميزان (٤٨١/٣)

البخاري.

وقال العقيلي: "لايتابع عليه ولا يعرف إلا به".

أورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٨١/٧) وقال: قال أبي : "هو مجهول".

وقال الحافظ: ذكره ابن حبان في الثقات، وابن الجارود في الضعفاء وقال: "منكر الحديث" اللسان (٧٧/٥)

والخلاصة فيه أنه يقال له مجهول العين في اصطلاح المحدثين لأنه لم يرو عنه إلا شخص واحدٌ ولم يوثق، وقول البخاري فيه: "منكر الحديث" مشعر بأنه عرف فيه جرح من جهة رواياته، والخطيب في تعريف المجهول لم يقل ولم يجرح، وعلى هذا فمن ثبت فيه الجرح خرج من الجهالة وإن كان الجرح أشد من جهالته، فمن قال فيه أبوحاتم: مجهول، وقال البخاري: "منكر الحديث" فالقول قول البخاري لأنه سبر أحاديثه، ولذا لا يلتفت إلى أقوال بعض العلماء في رفع الجهالة في القرون المفضلة، وإن تجهيل أبي حاتم لايمنع من قبول حديثه.

٢- محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد الأسدي الأندلسي، روى عن الأوزاعي، وجعفر بن برقان، وابن أبي عبلة، روى عنه سليمان بن سلمة.

قال البخاري: "منكر الحديث" ويقال عبلة بجزم الباء (٤٠/١) وقد ينسب إلى جده الأعلى محصن العكاشي وهو: محمد بن أسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عكاشة بن محصن الأسدي من رواة ابن ماجه.

ونقل العقيلي من قول ابن معين: "كذاب".

وروي من حديثه عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ

قال: **"من سرّ مؤمنا فإنما يسر الله عزوجل، ومن عظم مؤمنا فإنما يعظم الله عزوجل، ومن أكرم مؤمنا، فإنما يكرم الله عزوجل".**

قال العقيلي: حديث باطل لا أصل له. الضعفاء الكبير (٤/٢٩) وأورد ابن عدي مجموعة من أحاديثه ثم قال:

"هذه الأحاديث بأسانيدها مع غير هذا مما لم أذكره لمحمد بن إسحاق العكاشي كلها مناكير وموضوعة" الكامل (٦/٢١٧٨)

ونقل الذهبي من قول الدارقطني: "يضع الحديث". الميزان (٣/٤٧٦)

٣- محمد بن أبي الزعيزة- منكر الحديث جدا. التاريخ الكبير (١/٨٨)

نقل عن البخاري كل من العقيلي في الضعفاء الكبير (٤/٦٨)

وابن عدي في الكامل (٦/٢٢١١)

وزاد من قوله هو: "لايكتب حديثه" وأورد له مجموعة من أحاديثه من طريق محمد بن عيسى بن سميع عنه وقال:

وابن أبي الزعيزة هذا له غير ما ذكرت من الحديث قليل، ولا أعلم يرويه عنه غير ابن سميع هذا، وابن سميع لا بأس به دمشقي وابن أبي الزعيزة عامة ما يرويه لا يتابع عليه" انتهى.

ورواه العقيلي من طريق هشام بن عمار، حدثنا محمد بن أبي الزعيزة من أهل أذرعات، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا: **"تصافحوا فإن المصافحة تذهب بالشحناء وتهادوا فإن الهدية تذهب بالغل".**

قال العقيلي: والكلام يروى بغير هذا الإسناد وخلاف هذا اللفظ من طريق أصلح من هذا انتهى.

هكذا روي العقيلي عن أحمد بن بكر النسائي، عن هشام بن عمار، ورواه ابن عدي عن عمر بن سنان، وعبدالله بن محمد بن نصر الرملي، وحسين بن عبدالله القطان قالوا: هشام بن عمار، ثنا محمد بن عيسى بن سميع، ثنا محمد بن أبي زعيزة. فأدخل هؤلاء بين هشام بن عمار ومحمد بن أبي زعيزة - محمد بن عيسى بن سميع.

ويبدو أن الصواب ما رواه ابن عدي.

ففي الجرح والتعديل (٧/ ٢٦١) روي عنه محمد بن عيسى بن سميع، قال عبدالرحمن: سألت أبي عنه فقال: " لا يشتغل به منكر الحديث" ولم يذكر من رواته هشام بن عمار وقال الذهبي: وعنه محمد بن عيسى بن سميع فقط الميزان (٣/٥٤٨)

٤- محمد بن عبيدالله بن أبي رافع مولى النبي ﷺ، عن داود بن حصين، روى عنه علي بن هاشم ومندل "منكر الحديث"، قال ابن معين: ليس بشيء، هو وابنه معمر التاريخ الكبير(١/ ١٧١) والضعفاء الصغير رقم(٣٣٢)

وذكر العقيلي قول يحيى بن معين ولم يذكر قول البخاري. الضعفاء الكبير(٤/ ١٠٤)

وأورده ابن عدي في الكامل (٦/ ٢١٢٥-٢١٢٦) وذكر له عدة أحاديث من طريق علي بن هاشم وغيره ونقل كلام يحيى و البخاري ثم قال: "وهو كوفي، ويروي عنه الكوفيون وغيرهم، وهو في عداد شيعة الكوفة ويروي من الفضائل أشياء لايتابع عليها".

وقال أبوحاتم: "ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا ذاهب" الجرح والتعديل (٢/٨)

وذكره الدارقطني في الضعفاء (رقم ٤٥١) ولم يقل فيه شيئا.

وقال: روى عن أبيه وزيد بن أسلم وعطاء والحكم، وعبيدالله هذا ليس بصاحب علي، ذاك عبيدالله بن علي بن أبي رافع" انتهى.

وفي رواية البرقاني عن الدارقطني: "متروك وله معضلات".

وذكره ابن حبان في الثقات . انظر تهذيب التهذيب (٩/ ٣٢١)

والخلاصة أن مثل هذا ضعيف جدا عند الأئمة الآخرين، فلا يتابع علي أحاديثه ولا يستشهد به، وجعله الحافظ في مرتبة، "ضعيف" ق.

٥- محمد بن عثيم أبو ذر الحضرمي، سمع محمد بن عبدالرحمن بن البيلماني، سمع منه معتمر، "منكر الحديث" التاريخ الكبير (١/ ٢٠٥)

ونقل عن البخاري كل من العقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ١١٥-١١٦).

وابن عدي في الكامل (٦/ ٢٢٤٤) ولم ينقله الذهبي في الميزان (٣/ ٦٤٤)

ولابن معين فيه قولان في رواية عثمان قال: ليس بشيء وفي رواية العباس: كذاب.

وقال أبوحاتم: "منكر الحديث" الجرح والتعديل (٨/ ٥١)

والذي في الميزان "لايكتب حديثه"، لا أدري هل أخطأ الذهبي في النقل أم كان في نسخته كما قال.

وقال النسائي: "متروك".

وقال الدارقطني: "ضعيف".

وقال ابن حبان في المجروحين. (٢/٢٦٨)

"تالف في النقل، ذاهب في الرواية، لايجوز الاحتجاج به بحال لما أتى من الأخبار التي لا تشبه رواية الثقات".

ويرى ابن عدي أنه مع ضعفه يكتب حديثه، لأن الإنكار في أحاديثه لعله من جهة ابن البيلماني فإن عامة ما يرويه عن ابن البيلماني" ومحمد بن عبدالرحمن بن البيلماني ضعيف جدا.

والخلاصة في محمد بن عثيم أنه ضعيف جدا وليس بمتروك لا تحل الرواية عنه، وأما النسائي فمن المعلوم أنه متشدد ويخشى أن يكون الضعف من قبل شيخه ابن البيلماني كما قال ابن عدي.

وبعد هذه الدراسة نستطيع أن نقول إن من قال فيه البخاري: "منكر الحديث"، فهو في الغالب لاتحل الرواية عنه إلا أن بعضهم فإنه يكتب حديثه، ولا يحتج به لضعف فيه، فإذا وجدت له متابعة يرتقي إلى الحسن لغيره.

(الثالث) مقارب الحديث:

بفتح الراء وكسرها، و هو من صيغة التعديل والمعنى أن حديث غيره يقارب حديثه، وبالكسرة إن حديثه يقارب حديث غيره من الثقات أي أن حديثه ليس بشاذ ولا منكر.

وقال ابن السيد: إذا قرىء بالكسر فهو من ألفاظ التعديل، وإذا قرىء بالفتح فهو من ألفاظ الجرح. وجزم بذلك أيضا البلقيني إلا أن الصحيح هو القول الأول بأنه من ألفاظ التعديل على كل حال فهذا هو رأي العراقي والذهبي

والسيوطي وغيرهم[١].

وهو الصحيح إن شاء الله وعليه قول البخاري أيضا كما نقل عنه الترمذي في جامعه في كتاب السير باب ما جاء في أمان العبد والمرأة[٢]. قال حدثنا يحيى بن أكثم، حدثنا عبدالعزيز بن أبي حازم، عن كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "**إن المرأة لتأخذ للقوم. يعني تجير على المسلمين**".

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب وسألت محمدا (البخاري) فقال: هذا حديث صحيح، كثير بن زيد قد سمع من الوليد بن رباح، والوليد بن رباح سمع من أبي هريرة، وهو مقارب الحديث».

ومثال آخر ما رواه أصحاب السنن[٣] ما عدا النسائي، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن ابن الحنفية، عن علي رضي الله عنه مرفوعا: **مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم**، قال الترمذي: «سألت محمدا (البخاري) عن عبدالله بن محمد بن عقيل فقال: رأيت أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدي يحتجون بحديثه وهو مقارب الحديث[٤].

(الرابع) سارق الحديث:

ومعناه أن ينفرد المحدث بحديث، فيجيء السارق ويدعي أنه شارك هذا

---

(١) فتح المغيث (١/٣٣٩) وتدريب الراوي (١/٣٤٩)

(٢) جامع الترمذي (٤/١٤٢)

(٣) أبوداود (١/٤٩، ٤١١) والترمذي (١/٩) وابن ماجه (١/١٠١) والدارمي (١/١٧٥) والدارقطني (١/٣٦٠) وأحمد (١/١٢٣-١٢٩) كلهم من طريق عبدالله بن محمد بن عقيل به راجع تخريجه في السنن الصغرى (رقم ٣٥٩) بتحقيقي.

(٤) انظر أيضا علل الترمذي (١/٨١)

المحدث في سماع هذ الحديث من الشيخ[1]، أو يجد الراوي كتابا في السوق فقبل أن يسمع من الشيخ المصنف يبدأ يحدث بهذا الكتاب فيقال إنه سرق هذا الحديث.

وروي عن سفيان بن وكيع أنه قال: كان أبو أسامة (حماد بن أسامة) يتتبع كتب الرواة، فيأخذها وينسخها ثم قال سفيان بن وكيع: إني لأعجب كيف جاز حديثه، وكان أمره بينا وكان من أسرق الناس لحديث حميد[2].

وكذب ابن معين: إبراهيم بن أبي الليث لأنه كان يسرق الحديث ويقول للناس: اذهبوا فقولوا له يخرجها من أصل عتيق، فهذه أحاديث حماد بن سلمة لم يشركه فيها أحد[3].

(الخامس) تغير بآخره:

بمد الهمزة وكسر الخاء والراء، من اختل ضبطه وحفظه في آخر عمره، وآخر أمره، وقد قرىء بوجهين آخرين أيضا وهما: «تغير بآخرة» بمد الهمزة، وكسرالخاء وفتح الراء وبعدها تاء مربوطة. و "تغير بآخرة" بفتح الهمزة والخاءوالراء وبعدها تاء مربوطة والمعنى واحد.

(السادس) هو شيخ ليس بذاك:

قال الطيبي: أي شيخ كبير غلب عليه النسيان ليس بذاك المقام الذي يوثق به أي روايته ليست بقوية، انتهى.

---

(١) فتح المغيث (٣٣٨/١)

(٢) هدي الساري ص ٣٩٩ إلا أن الحافظ رد على سفيان بن وكيع وقال: إنه ضعيف فلا يعتمد به، وحماد بن أسامة أحد الأئمة الأثبات اتفقوا على توثيقه.

(٣) تاريخ بغداد (١٩٤/٦)

وقال القاريء في المرقاة: "وظاهره يقتضي أن قوله، (هو شيخ) للجرح، وهو مخالف لما عليه عامة أصحاب الجرح والتعديل من أن قولهم: هو شيخ من ألفاظ مراتب التعديل، فعلى هذا يجيء إشكال آخر في قول الترمذي، لأن قولهم ليس بذاك من ألفاظ الجرح اتفاقا، فالجمع بينهما في شخص واحد جمع بين المتنافيين، فالصواب أن يحمل قوله وهو شيخ على الجرح بقرينة مقارنته: ليس بذاك. وإن كان من ألفاظ التعديل ولأشعاره بالجرح لأنهم وإن عدوه من ألفاظ التعديل جرحوا أيضا بإشعاره بالقرب من التجريح، أو نقول: لابد في كون الشخص ثقة من شيئين: العدالة والضبط كما بين في موضعه، فإذا وجد في الشخص العدالة دون الضبط يجوز أن يعدل باعتبار الصفة الأولى، ويجوز أن يجرح باعتبار الصفة الثانية، فإذا كان كذلك لايكون الجمع بينهما جمعا بين المتنافيين، انتهى كلام القاريء.

(السابع) قول العلماء: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب:

ليس معناه أن كل ما ورد في هذا الباب فهو صحيح، وهذا الحديث أصح من الكل، بل معناه أن هذا الحديث أرجح من كل ما ورد في هذا الباب، سواء كان كل ما ورد فيه صحيحا أو ضعيفا، فإن كان كل ما ورد في الباب صحيحا فهذا الحديث أرجح في الصحة من الكل، وإن كان كله ضعيفا فهذا الحديث أرجح من الكل أي أقل ضعفا من الكل.

وقال النووي: لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث فإنهم يقولون هذا أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفا، ومرادهم أرجحه وأقله ضعفا[1].

---

(١) نقلا من مقدمة تحفة الأحوذي (٤٠١)

(الثامن) إلى الصدق ما هو:

المعنى المتبادر إلى الأذهان: ليس ببعيد عن الصدق، ويحمل على المعاني الأخرى أيضا.

منها: أن حرف الجر يتعلق بما يصلح التعلق به وهو هنا قريب فيكون المعنى: فلان قريب إلى الصدق.

ومنها: التردد في التوثيق وذلك إذا جعلنا «ما» نافية فيكون معناه حينئذ: ما هو قريب منه.

ومنها: ما هو ببعيد فيكون هذا تأكيدا للجملة الأولى وهي فلان قريب إلى الصدق.

ومنها: أن تكون «ما» استفهامية فكأنه قيل: هو قريب إلى الصدق.

ثم سأل عن مقدار القرب، فقال: ما هو قليل أو كثير، وأولي التوجيهات هو الأول: ليس ببعيد عن الصدق[١].

ألفاظ الجرح والتعديل

نظرا لدقة موضوع الجرح والتعديل، وصعوبة الوصول إلى المقصد المطلوب، وضع العلماء الجهابذة ألفاظا خاصة تناسب حال الراوي من الصدق والكذب، كما أن هذه الألفاظ تغني عن الإسهاب في ترجمة الراوي وبيان ما فيه من الفضائل والرذائل.

والعمدة في ذلك ما قاله ابن المديني، وابن معين، وأحمد، وابن مهدي،

---

(١) قارن بما في توضيح الأفكار (٢/٢٦٥-٢٦٦)

والشافعي، والبخاري وغيرهم.

وقد اختلف قليلا هؤلاء الجهابذة في اختيار اللفظ المناسب لكل راو كما اختلفوا أيضا في التوثيق والتجريح ولكن يمكن ضبطها في المراتب والمنازل.

وأما المتأخرون من الجهابذة مثل ابن الصلاح والعراقي والذهبي والنووي وابن حجر فهم حاولوا أيضا ضبط هذه الألفاظ بزيادة بعض المراتب ونقصانها من مراتب القدماء.

وقد حاول السيوطي التوفيق بين هذه المراتب والمنازل فأحسن وأجاد.

وإليكم هذه المراتب وفيها بعض المخالفة للسيوطي وغيره رحمهم الله جميعا

مراتب ألفاظ التعديل

الأولى: قال ابن أبي حاتم[1]: منهم الثبت الحافظ الورع المتقي الجهبذ الناقد للحديث.

فهذا الذي لايختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

وإلي هذه الطبقة يشير العراقي والحافظ وغيرهم بقولهم:

أوثق الناس، ثقة ثقة، ثقة حافظ.

ويضيف إلى ذلك السيوطي وغيره:

إليه المنتهى في التثبت، لا أعرف له نظيرا في الدنيا كما قال الشافعي

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل (١٠)

في ابن مهدي. أو فلان أثبت الناس، أو أوثق الناس، أو فلان أوثق من أدرك من البشر، كقول حسان بن هشام في ابن سيرين: حدثني أصدق من أدركت من البشر.

المرتبة الثانية: قال ابن أبي حاتم: ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، والورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه ويوثق في نفسه.

وإلى هؤلاء يشير العراقي والحافظ وغيرهما بإفراد الوصف كقولهم: ثقة، حافظ، عادل، متقن، ثبت[1].

هؤلاء أصحاب المرتبة الأولي والثانية أحاديثهم صحيحة بالدرجة الأولى ومظانها الصحيحان.

المرتبة الثالثة: قال ابن أبي حاتم: الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيانا وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه (أيضا).

وإلى هؤلاء يشير العراقي والحافظ وغيرهما بقولهم: صدوق لا بأس به، ليس به بأس مأمون، خيار.

هؤلاء حديثهم في المرتبة الثانية وهي التي يحسنها الترمذي ويسكت

---

(١) مرتبة هؤلاء أعلى من المرتبة التالية الذين يقال لهم: لا بأس به ويشير إلى ذلك قول أبي حاتم، قال ابنه سألت أبي عن عبدالجبار بن العباس الشامي فقال: ثقة، قلت: لا بأس به، قال: ثقة الجرح والتعديل (٣/ ٣١)، وأما إذا قيل في الراوي لا بأس به، فهو يرادف في الغالب: الثقة، ومن ذلك ما قاله أبو زرعة الدمشقي: قلت لعبدالرحمن بن إبراهيم: ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ قال: لا بأس به، قلت: ولم لا تقول ثقة ولا نعلم إلا خيرا؟ قال: قد قلت لك فإنه ثقة. تهذيب التهذيب (٧/ ٣١٥) وقد عبر الحافظ لمن قال عنه أبو حاتم لا بأس به: بقوله: ثقة، انظر ترجمة إبراهيم بن أبي حرة النصيبي في تعجيل المنفعة (١٤) وأما تعبير ابن مهدي فيختلف عن هذا وسوف يأتي ذلك.

عليها أبوداود والمنذري.

قال الذهبي في خطبة كتابه الميزان: لم أتعرض لذكر من قيل فيه محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق[١].

المرتبة الرابعة: قال ابن أبي حاتم: ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ، والغلط، والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

وإلى هؤلاء يشير ابن الصلاح والعراقي والنووي والحافظ وغيرهم: صدوق سيء الحفظ، صدوق له أوهام، تغير بآخره، محله الصدق، شيخ وسط، شيخ يكتب، ينظر فيه، مقبول حيث يتابع وإلا فلين الحديث، صالح الحديث، يكتب للاعتبار.

ويلحق بهؤلاء من رمي بشيء من البدع كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم وهم في المرتبة الرابعة والخامسة عند الحافظ.

والحكم في هؤلاء يتقوى حديثهم بمثله، ويصير حسنا لغيره.

مراتب ألفاظ الجرح

ذكر ابن أبي حاتم أردأ المنازل في الجرح وهم الكذابون فقال: «والخامس قد ألصق نفسه بهم، ودلسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذب. فهذا يترك حديثه ويطرح

---

(١) ميزان الاعتدال (١/٣-٤)

روايته ويسقط ولا يشتغل به».

وقد قال قبل هذا بشأن الأئمة المقبولين: لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات[1].

ثم قال: هؤلاء أهل العدالة فيتمسك بالذي رووه، ويعتمد عليه، ويحكم به، وتجري أمور الدين عليه، وليعرف أهل الكذب تخرصا، وأهل الكذب وهما، وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ،فيكشف عن حالهم، وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى روايتهم عليها، إن كذب فكذب، وإن وهم فوهم، وإن غلط فغلط، وهؤلاء هم أهل الجرح، فيسقط حديث من وجب منهم أن يسقط حديثه، ولا يعبأبه، ولايعمل عليه. ويكتب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار، ومن حديث بعضهم في الآداب الجميلة والمواعظ الحسنة والرقائق، والترغيب والترهيب هذا أو نحوه[2].

ويستنبط من قوله جعل ألفاظ الجرح على مراتب أشدها ضعفا الكذب، ثم أهل الغفلة والنسيان، ثم أهل الغلط.

الأولى: أهل الكذب:

وهو الذي يعبر عنه غيره بقوله: متروك الحديث، واهي الحديث، كذاب، ساقط، ما أكذبه، دجال، متهم بالكذب، وهي تشتمل ثلاث مراتب من مراتب الجرح عند الحافظ: الرابعة، والخامسة، والسادسة، والثلاث عند العراقي أيضا، وهي الثالثة، والرابعة، والخامسة.

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل (٥)

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (٦)

ويعبر أهل هذه الطبقة أيضا بألفاظ منها: فلان رد حديثه، مردود الحديث، مطروح الحديث، فلان ارم به، فلان لايساوي شيئا، فلان هالك، فلان ذاهب، فيه نظر عند البخاري، سكتوا عنه، وضاع، يضع الحديث، فلان لايعتبر به، فلان ليس بمأمون[١].

ترى بعض التفاوت في هذه التعابير فبعضها أشد جرحا من بعض، إلا أن الحكم في هؤلاء: هو أن حديثهم مردود غير مقبول في حال من الأحوال. ومظانه كتب الموضوعات.

الثانية: أهل الغفلة والنسيان:

ويطلق عليهم غيره: ضعيف الحديث، مجهول.

وعبر عنه العراقي: بفلان ضعيف، منكر الحديث، حديثه منكر، مضطرب الحديث، فلان ضعفوه، فلان لايحتج به.

والحكم في هؤلاء أنه لايطرح حديثهم بل يعتبر به، كما قال ابن عدي وغيره في أحمد بن بديل بن قريش: حدث عن حفص بن غياث أحاديث أنكرت عليه وهو ممن يكتب حديثه على ضعفه[٢].

وقال أبوحاتم عن عبيد بن واقد البصري: ضعيف يكتب حديثه[٣].

الثالثة: أهل الغلط:

---

(١) ويستعمل أحمد أحيانا متروك الحديث، وضعيف الحديث بمعنى واحد، كما نقل عنه ابنه عبدالله عن الحسين بن قيس الرحبي أبو علي الواسطي فقال: «متروك الحديث، ضعيف الحديث وله حديث واحد حسن»، ونقل ابن الجوزي عن أحمد أنه قال: كذاب، انظر تهذيب التهذيب (٢/٣٦٤-٣٦٥)

(٢) تهذيب التهذيب (١/١٧)

(٣) الجرح والتعديل (٣/١٠)

قال عنه الحافظ: مستور أو مجهول الحال.

وقال غيره: ليس بقوي يكتب حديث، لين الحديث.

قال الدارقطني: إذا قلت لين الحديث لم يكن ساقطا، ولكن مجروحا بشيء، لايسقط عن العدالة، هذه المرتبة أقل ضعفا من المرتبة الثانية، وإلى هذه المرتبة يشير العراقي بقوله: فلان فيه مقال، فلان فيه ضعف، فلان يعرف وينكر، ليس بذاك القوي، ليس بالمتين، ليس بحجة، ليس بعمدة، ليس بالمرضي، فلان للضعف ما هو، فيه خلف، طعنوا فيه، سيء الحفظ، لين الحديث، تكلموا فيه.

وهؤلاء أيضا يخرج حديثهم للاعتبار.

بعض اصطلاحات النقاد الخاصة بهم

تعبير ابن مهدي «ثقة».

يطلق ابن مهدي كلمة " ثقة " من وصل إلى درجة عليا في الحفظ والاتقان، وإن كان غيره ثقة أيضاً.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم نا أحمد بن سنان الواسطي قال سمعت عبدالرحمن بن مهدي وربما جرى ذكر رجل صدوق في حديثه ضعف، فيقول: رجل صالح، الحديث يغلبه، يعني أن شهوة الحديث تغلبه.

وقال أيضاً: حدثني أبي نا عبدالرحمن بن عمر الأصبهاني قال سمعت عبدالرحمن بن مهدي وقيل له: أبوخلدة ثقة؟

فقال: كان صدوقاً، وكان مأموناً، الثقة سفيان وشعبة[1].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٣٧)

يقصد به التناهي في الإمامة، لأن أباخلدة هذا هو خالد بن دينار البصري أخرج له البخاري، ووثقه يزيد بن زريع وغيره وإن كان في حفظه بعض شيء ولكن مثله يحتج به، ولولم يوثقه أصحاب الحديث إلاّ من كان في درجة شعبة وسفيان لقل الثقات، ولبطل معظم الآثار.

نقول هذا لأن عبدالرحمن بن مهدي قد وثق جماعة غير شعبة وسفيان.

(٢) قول الدارقطني: فلان لين.

قال الخطيب: حدثني علي بن محمد بن نصر الدينوري قال سمعت حمزة بن يوسف السهمي يقول: سألت أبا الحسن الدارقطني فقلت له:

إذا قلت فلان لين أيش تريد به؟

قال: لايكون ساقطاً متروك الحديث، ولكنه مجروح بشيء لايسقط عن العدالة[1]. وتعبيره هذا مقارب لتعبيرات الآخرين من النقاد

(٣) اصطلاحات ابن معين

ليحيى بن معين عدة تعبيرات في الحكم على الرجال منها:

(١) ليس به بأس. اتفق كتّاب الجرح والتعديل على أن ابن معين إذا قال في شخص: ليس به بأس، فمراده ثقة. وقد صرح ذلك هو بنفسه عن المقصود من هذا التعبير.

روى الخطيب البغدادي[2] بسنده عن أحمد بن أبي خيثمة أنه قال: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول فلان ليس به بأس وفلان ضعيف، قال: إذا قلت

---

(١) الكفاية (ص ٢٣) وانظر أيضاً لسان الميزان (١/١٣)

(٢) الكفاية (ص٢٢) ولسان الميزان (١/١٣)

لك: ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف فليس هو بثقة ولايكتب حديثه.

إلاّ أنه يطلق أحياناً فيقول: ثقة فهل اللفظان يعبران عن المفهوم الواحد أو يختلفان قليلاً فإن (الثقة) في باديء النظر أرفع من قوله (ليس به بأس).

والذي يتتبع تاريخ ابن معين يجد أن ابن معين لم يهتم بهذه التفرقة فقال في شخص واحد: (ليس به بأس). وقال مرة ثانية: (ثقة). ويجمع بينهما أحياناً.

وقد تتبع الدكتور أحمد نور سيف محقق تاريخ ابن معين بعض الرجال الذين قال فيهم ابن معين: (ليس به بأس) و (ثقة) أي جمع بين التعبيرين، وهم:

الأجْلَح بن عبدالله، وأخضر بن عجلان، وأسد بن عمرو، والحارث بن مرَّة، وحَشْرَج بن نباته، وحفص بن ميسرة، والحَكَم بن عطية، وحماد بن دُليل، وحوشب ابن عقيل[1].

واستنتج المحقق أن ابن معين يرى المساواة بين اللفظين.

وهذا هو الغالب في إطلاق ابن معين (ليس به بأس) أي (ثقة) كقوله في عبدالرحمن بن حميد بن عبدالرحمن بن عوف وقد وافقه أبوحاتم فقال: ثقة[2]، وعبدالرحمن بن شريح الاسكندراني المعافري قال عنه أبوحاتم: لابأس به[3]،

---

(١) تاريخ ابن معين: (١/١١٤)

(٢) الجرح والتعديل: (٥/٢٢٥)

(٣) المصدر السابق: (٢/٢٤٤)

والحسن بن يزيد الأصم قال عنه ابن معين: لابأس به، ووثقه أبوحاتم[١]. ونرى بعض الرجال الذين قال فيهم ابن معين: لابأس به أنهم من الضعاف عند الآخرين كقوله في الحارث بن عبدالله الأعور: (ليس به بأس)، ومرة صرح بأنه ثقة، بينما كذبه جميع النقاد، حتى قال عثمان الدارمي: ليس يتابع يحيى على هذا[٢] وكقوله عن عبدالحميد بن الحسن الهلالي أبوعمر: (ليس به بأس) وقال عنه أبوزرعة: (ضعيف)[٣]. وبكار بن محمد بن عبدالله بن محمد بن سيرين السيريني، قال عنه ابن معين: (ليس به بأس). وقال: كتبت عنه.

بينما ضعفه جميع النقاد قال عنه البخاري: يتكلمون فيه. وقال أبوزرعة: ذاهب الحديث، وقال ابن عدي: كل رواياته لايتابع عليها[٤]. وأبان بن إسحاق الأسدي الكوفي قال عنه ابن معين: (ليس به بأس). وقال الأزدي: متروك الحديث[٥]. وكلثوم بن جوشن قال عنه ابن معين: (ليس به بأس)، وقال عنه أبوحاتم: (ضعيف الحديث)[٦].

هذه بعض النماذج لمخالفة النقاد ابن معين في قوله: (ليس به بأس)، وقوله: (ثقة)، والمجال اجتهادي كما سبق فليس كل من قال فيه ابن معين: ليس به بأس هو ثقة عند غيره.

---

(١) المصدر السابق: (٣/٤٣)

(٢) ميزان الاعتدال: (١/٤٣٥)

(٣) الجرح والتعديل: (٦/١١)

(٤) ميزان الاعتدال: (١/٣٤١-٣٤٢)

(٥) تهذيب التهذيب: (١/٩٣)

(٦) الجرح والتعديل (٧/١٦٤)

(٢) ليس بشيء: هذا التعبير فسر بمعنيين أحدهما: أن أحاديثه قليلة كما قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري في ترجمة عبدالعزيز بن المختار البصري، وثقه ابن معين في رواية، وقال في رواية: إنه ليس بشيء قال الحافظ: احتج به الجماعة وذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات: (ليس بشيء يعني أن أحاديثه قليلة جداً.

والمعنى الثاني في غير الغالب أن يقصد به التضعيف كما يعنيه الجمهور

كما قال في أيوب بن سويد الرملي الشيباني: ليس بشيء وقال أبوحاتم: لين الحديث[1].

وقال في الحارث بن شبل البصري: ليس بشيء. وقال أبوحاتم: منكر الحديث ليس بالمعروف[2].

وقال في الحارث بن نبهان الجرمي ليس بشيء.

وقال فيه أحمد: رجل صالح ولم يكن يعرف بالحديث ولايحفظه منكر الحديث[3].

وقال في إسماعيل بن يعلى الثقفي أبوأمية: ضعيف ليس بشيء، وقال فيه أبوحاتم ضعيف الحديث، أحاديثه منكرة. وقال فيه أبوزرعة: واهي الحديث ضعيف الحديث ليس بقوي[4].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٠)

(٢) المصدر السابق (٣/٧٧)

(٣) المصدر السابق (٣/٩٢)

(٤) المصدر السابق (٢/٢٠٣)

وقال في أيوب بن سلمة الرملي:ليس بشيء وضعفه أبوحاتم وأبوزرعة[١]

وأحياناً يصرح فيقول: ليس بثقة كقوله في إبراهيم بن عثمان بن عبدالله: أبوشيبة العبسي ليس بثقة. وقال فيه أحمد: متروك الحديث، وقال أبوحاتم وأبوزرعة: ضعيف[٢].

كقوله في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي: ليس بثقة كذاب، وقد كذبه أحمد وأبوزرعة وأبوحاتم[٣].

وكقوله في إبراهيم بن يزيد أبوإسماعيل الخوزي ليس بثقة، وليس بشيء. وقد كذبه أحمد، وقال أبوحاتم: ضعيف الحديث، وقال هو وأبوزرعة: منكر الحديث[٤].

وأحياناً يطلق كلمة ضعيف: كقوله في إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي: ضعيف. وقال فيه أبوحاتم: ليس بقوي يكتب حديثه[٥].

وإسماعيل بن زيد بن مجمع: ضعيف[٦].

وأيوب بن جابر اليمامي ضعيف، وقد ضعفه أيضاً أبوحاتم، وقال

---

(١) المصدر السابق (٢/٢٤٨)

(٢) الجرح والتعديل (٢/١١٥)

(٣) المصدر السابق (٢/١٢٦)

(٤) المصدر السابق (٢/١٤٦)

(٥) المصدر السابق (٢/١٥٢)

(٦) المصدر السابق (٢/١٧١)

أبوزرعة: واهي الحديث ضعيف[١].

(٣) لاأعرفه: فإذا قال ابن معين في رجل: لاأعرفه فيعني به أنه لايعرف أخباره ومروياته.

قال ابن عدي: قول يحيى بن معين في الراوي لاأعرفه، كان يحيى إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته يقول: لاأعرفه[٢].

والمثال في ذلك ماذكره الخطيب في حاجب بن الوليد بن ميمون. قال عبدالخالق بن منصور سألت يحيى بن معين عن حاجب؟ فقال لاأعرفه، وأما أحاديثه فصحيحة. فقلت: أترى أن أكتب عنه؟ فقال ما أعرفه، وهو صحيح الحديث وأنت أعلم[٣].

وقد تضاربت أقوال ابن معين في بعض الرجال فوصفه مرة بأنه ثقة، ومرة بأنه ضعيف، كما قال في الجراح بن مليح: إنه ثقة، وقال مرة: إنه ضعيف. وقد وثقه أبوداود والنسائي وغيرهما وروى له مسلم[٤] وقال مثل هذا في عتاب بن بشير[٥]، وغيرهم.

كما أفرط ابن معين في تكذيب بعض الثقات مثل أحمد بن عيسى بن حسان المعري، وقد دافع عنه الخطيب قائلاً: مارأيت لمن تكلم فيه حجة توجب

---

(١) المصدر السابق (٢/٢٤٢)

(٢) الكامل (ب ٢٠٩)

(٣) تاريخ بغداد (٨/٢٧١)

(٤) ميزان الاعتدال (١/٣٨٩)

(٥) المصدر السابق (٣/٢٧)

ترك الاحتجاج بحديثه. وقال الحافظ: إنما أنكروا عليه ادعاء السماع ولم يقم بالوضع وليس في حديثه شيء من المناكير وهو من رجال الصحيحين[١].

(٤) (تفيسر قول البخاري: فيه نظر)

كان الإمام البخاري لطيف العبارة، قلما استعمل في الرواة الألفاظ القاسية مثل الكذاب، والدجال، وغيرها، فكان يعبر بقوله: فيه نظر، لمن تركوه، وهو من أرداء المنازل كما نص على ذلك كثيرمن الأئمة مثل العراقي والسيوطي وغيرهما.

قال الذهبي: لايقول البخاري فيه نظر إلاّ فيمن يتهمه غالباً[٢].

ولكن ياترى هل هذه القاعدة مطردة فيمن يقول البخاري «فيه نظر» أم هي على الغالب الذي يظهر من تتبع بعض من قال فيه البخاري "فيه نظر" ليس كلهم في أرداء المنازل، بل بعضهم من الثقات بشهادة الأئمة الجهابذة كابن معين وغيره. وقد وقفت على جملة من الرواة الذين قال فيهم البخاري: فيه نظر[٣]، وهم ليسوا من الكذابين والمتروكين الذين لاتحل الرواية عنهم، منهم:

(١) أوس بن عبدالله الربعي أبوالجوزاء البصري. قال البخاري: في إسناده نظر[٤].

---

(١) تهذيب التهذيب (٦٥/١)

(٢) ميزان الاعتدال (٤١٦/١)

(٣) لقد اخترت لطالب من طلاب كلية الحديث الشريف بحثاً للسنة الرابعة قبل أعوام، وكان عنوانه: من قال فيه البخاري: فيه نظر جمعا من التاريخ الكبير والدراسة لبعضهم فكانت حصيلة الطالب أربعة وتسعين راويا ممن، قال البخاري: "فيه نظر" أو " في إسناده نظر".

(٤) التاريخ الكبير (١٦/٢-١٧)

وقال ابن حبان في الثقات: كان عابداً فاضلاً.

وقول البخاري: في إسناده نظر: إنما قاله عقب حديث رواه له في التاريخ من رواية عمرو بن مالك البكري، والبكري ضعيف عنده.

وقال ابن عدي: قول البخاري: في إسناده نظر، يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما لا أنه ضعيف عنده. وأحاديثه مستقيمة.

وقال الحافظ: أوس بن عبدالله تابعي ثقة أخرج له أصحاب الستة[١].

(٢) ثعبة بن يزيد الحمّاني. قال البخاري: في حديثه نظر لايتابع في حديثه. انتهى[٢].

وقد وثقه النسائي.

وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً في مقدار ما يرويه[٣].

(٣) ثمامة بن وائل بن حصين بن حمام أبوثقال. قال البخاري: في حديثه نظر[٤].

وقد أخرج له الترمذي وابن ماجه[٥]، وغيرهما حديثاً واحداً في التسمية

---

(١) تهذيب التهذيب (٣٨٤/١)

(٢) التاريخ الكبير (١٧٤/٢)

(٣) تهذيب التهذيب ـ٢٦/٢) وفي التقريب: صدوق شيعي.

(٤) لم أجد ترجمته في التاريخ الكبير فأنظر فيه، وإنما ذكره الحافظ في تهذيب التهذيب (٢/ ٣٠).

(٥) الترمذي (٣٧/١)، وابن ماجه (١/ ١٤٠)، وأحمد (٤/ ٧٠)، (٣٨٢/٥) كلهم من طريق ثمامة بن وائل، عن رباح بن عبدالرحمن بن أبي سفيان، أنه سمع جدته بنت سعيد بن زيد، تذكر أنها سمعت أباها سعيد بن زيد يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. "لاصلاة لمن لا وضوء له،

على الوضوء، قال الترمذي في الجامع: سألت محمداً (البخاري) عن هذا، فقال: ليس في هذا الباب أحسن عندي من هذا.

(٤) حرب بن سريج - بالمهملة والجيم- بن المنذر المنقري أبوسفيان البصري البزار. قال فيه البخاري: فيه نظر[١].

وقد وثقه ابن معين.

وقال أحمد: ليس به بأس.

وقال ابن عدي: ليس بكثير الحديث، وكل حديثه غريب وأفراد وأرجو أنه لابأس به.

وقال ابن حبان: يخطيء كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد وقال الدارقطني: صالح[٢].

(٥) راشد بن داود البرسَمي -بفتح الموحدة والمهملة بينهما راء ساكنة- أبو المهلب. قال البخاري: فيه نظر[٣].

وقد وثقه ابن معين.

وقال عثمان الدارمي عن دحيم: هو ثقة عندي.

ولاوضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه" انظر تخريج هذا الحديث في السنن الصغرى (رقم ٩٣) بتحقيقي.

(١) التاريخ الكبير (٦٣/٣)

(٢) انظر تهذيب التهذيب (٢٢٤/٢)

(٣) ترجمه البخاري في التاريخ الكبير (٢٩٧/٣) ولم يقل: "فيه نظر" وإنما ذكره الحافظ في التهذيب (٢٢٥/٣).

وذكره ابن حبان في الثقات. وضعفه الدارقطني.

(٦) عبدالرحمن بن سلمان الحجري الرُّعيني المصري. قال فيه البخاري: "فيه نظر"[١].

قال النسائي: ليس به بأس.

وله عند مسلم حديث في مبيت ابن عباس عند ميمونة[٢].

(٧) عمار بن عمارة أبوهاشم الزعفراني البصري قال فيه البخاري: فيه نظر[٣].

وقد وثقه ابن معين والطيالسي.

وقال أبوحاتم: ماأرى به بأساً.

وذكره ابن حبان في الثقات وذكره العقيلي في الضعفاء.

(٨) عباد بن كثير الرملي الفلسطيني، قال البخاري: فيه نظر[٤].

وقد وثقه ابن معين، وقال في رواية: لابأس به.

وقال ابن المديني: ثقة لابأس به[٥].

(١٠) عبيدالله بن سعيد، أبومسلم الجعفي قائد الأعمش. قال البخاري:

---

(١) التاريخ الكبير (٥/٢٩٤)

(٢) تهذيب التهذيب (٦/١٨٧)

(٣) ترجمه البخاري "في" التاريخ الكبير (٧/٢٩) ولم يقل: "فيه نظر" وإنما نقله عنه الحافظ في تهذيب التهذيب (٧/٤٠٥)

(٤) التاريخ الكبير (٦/٤٣)

(٥) ميزان الاعتدال (٢/٣٧٠)

"في حديثه نظر"[1].

قال أبوداود: عنده أحاديث موضوعة.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطيء وذكره أيضاً في الضعفاء.

فقال: كثير الخطأ فاحش الوهم، ينفرد عن الأعمش وغيره بما لايتابع عليه.

وقال العقيلي: يكتب حديثه وينظر فيه[2].

(١١) محمد بن مسلم أبوسعيد المؤدب قال البخاري: فيه نظر[3].

ووثقه أحمد، وابن معين، والعجلي، والنسائي وأبوحاتم، وأبوداود وأبوزرعة، وخلق، وهو من رجال مسلم.

(١٢) يحيى بن سليم أبوبَلْج الفزاري الواسطي قال البخاري: فيه نظر[4].

وقد وثقه ابن معين، ومحمد بن سعد، والنسائي، والدارقطني،وغيرهم.

وقال أبوحاتم: صالح الحديث لابأس به.

---

(١) ترجمه البخاري في التاريخ الكبير (٣٨٣/٥) ولم يقل "في حديثه نظر"وإنما ذكره الذهبي في الميزان (٩/٣) ورمز له [خ، ت] وهو خطأ مطبعي والصواب [خت] يعني رواه البخاري معلقاً كما في التقريب.

(٢) تهذيب التهذيب (١٦/٧)

(٣) ترجمه البخاري في التاريخ الكبير (٢٢٣/١) ولم يقل:"فيه نظر" وإنما ذكره الذهبي في الميزان (٤٠/٤) والحافظ في تهذيب التهذيب (٤٥٤/٩)

(٤) ترجمه البخاري في التاريخ الكبير (٢٧٩/٨) فقال: يحيى بن أبي سليم، ويقال: يحيى بن أبي الأسود ولم يقل:" فيه نظر" وإنما ذكره الذهبي في الميزان (٣٨٤/٤).

وقال أحمد: روى حديثاً منكراً، وضعفه الجوزجاني.

وقال ابن حبان: كان يخطيء.

(١٣) زياد بن الربيع اليحمدي البصري، وثقه أحمد، وأبوداود، وابن حبان.

ونقل ابن عدي في الكامل عن الدولابي عن البخاري أنه قال: " في إسناده نظر" ثم قال: ماأرى برواياته بأساً. والغريب في الأمر أن البخاري روى عنه في صحيحه حديثاً واحداً في المغازي من روايته عن أبي عمران الجَوْني، عن أنس: أنه نظر إلى الناس وعليهم الطيالسة[1].

وبعد هذه الدراسة لهؤلاء الأشخاص نستطيع أن نقول: إن قول البخاري رحمه الله تعالى "فيه نظر" ليس المقصود به أن الرجل ساقط وهالك دائماً ولذا أحسن الذهبي عند ماقال لايقول البخاري" فيه نظر" إلاّ فيمن يتهمه غالباً" فقيده بالغالب وهذا هو الصحيح فيجب على من يقف على قول البخاري أن يتأكد من كلام النقاد الآخرين ولايتسرع بالحكم عليه بالوضع والتهمة.

(معنى قول البخاري: صدوق)

يبدو أن البخاري إذا قال في شخص: صدوق يقصد به أنه من الثقات، فقد قال في إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي أبي إسحاق: صدوق. وهو من رجال الصحيح، وثقه أحمد والدارقطني وغيرهما[2].

---

(١) ترجمه البخاري في التاريخ الكبير (٣/٣٥٣) ولم يقل "في إسناده نظر" وإنما ذكره ابن عدي في الكامل (٢/١٠٥٢) ونقل عنه الحافظ في الهدي (ص ٤٠٣) وذكره من وثقه.

(٢) تهذيب التهذيب (١/٢٧٠)

تركيب الاصطلاحات عند الترمذي

لقد عرف الترمذي بكثرة الاصطلاحات المركبة في جامعه مثل قوله: "حسن صحيح" أو " حسن غريب، أو" صحيح غريب" أو حسن صحيح غريب" أحياناً يأتي بالإفراد مثل قوله: "حسن" و "صحيح" و" غريب" ويعقب أحياناً بعد هذا فيقول: "لانعرفه إلاّ من هذا الوجه".

مما جعل العلماء يكشفون مراده، ويبينون قصده، فاختلفت أقوالهم، وتشعبت مشاربهم في فهم هذه العبارات. والسبب في ذلك هو أن الترمذي لم يعرف في كتابه "العلل" إلاّ الحديث الحسن، حيث قال: " ماذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا. (وهو) كل حديث يُرْوَى، لايكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولايكون الحديث شاذاً، يُرْوى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن. وماذكرنا في هذا الكتاب، حديث غريب، فإن أهل العلم يستغربون الحديث لمعان. رب حديث يكون غريباً لايُروى إلاّ من وجه واحد، مثل ماحدث حماد بن سلمة عن أبي العشراء عن أبيه قال: قلت يارسول الله أما تكون الذكاة إلاّ في الحلق، واللبة، فقال: لوطعنت في فخذها أجزأه عنك، فهذا حديث تفرد به حماد بن سلمة عن أبي العشراء، ولايعرف لأبي العشراء عن أبيه إلاّ هذا الحديث، وإن كان هذا الحديث مشهوراً عند أهل العلم".

فلم يتعرض الترمذي لتعريف الحديث الصحيح ولعل ذلك استغناء بشهرته عند أهل هذا الفن.

لذا وجب إيضاح بعض الأمور التي أشار إليها الترمذي في قوله هذا.

(الأمر الأول) لقد قال الترمذي في تعريف الحسن ... وأن يُروى من غير

وجه: أي بتعدد إسناده، إلاّ أنه يخالف كثيراً في جامعه، فيقول عقب الحديث: هذا حديث حسن، لانعرفه إلاّ من هذا الوجه.

فعلى سبيل المثال قال في كتاب الصلاة باب ماذكر في الاغتسال عندما يسلم الرجل، عن قيس بن عاصم: **أنه أسلم، فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بماء وسدر.**

قال الترمذي: هذا حديث حسن لانعرفه إلاّ من هذا الوجه[1].

وفي كتاب البيوع -باب ماجاء في التبكير بالتجارة،عن صخر الغامدي قال: قال رسول الله ﷺ: **اللهم بارك لأمتي في بكورها**. قال الترمذي: حديث صخر الغامدي حديث حسن ولانعرف لصخر الغامدي عن النبي ﷺ غير هذا الحديث[2].

وفي كتاب الجهاد - باب ماجاء في الفرار من الزحف، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن ابن عمر، قال: **بَعَثَنا رسول الله ﷺ في سرية فحاص الناس حَيْصَةً، فقدمنا المدينة فاختبينا بها، وقلنا هلكنا، ثم أتينا رسول الله ﷺ فقلنا يارسول الله نحن الفرّارون، قال: بل أنتم العكّارون وأنا فئتكم.**

قال الترمذي: هذا حديث حسن لانعرفه إلاّ من حديث يزيد بن أبي زياد[3].

---

(١) : (٢/٥٠٢)

(٢) : (٢/ ٥٠٨)

(٣) : (٤/٢١٥)

ومعنى قوله فحاص الناس حيصة، يعني فروا من القتال.

ومعنى قوله: بل أنتم العكارون، العكّار الذي يفر إلى إمامِه لينصره، ليس يريد الفرار من الزحف.

وفي كتاب الأدب -باب ماجاء في طيب الرجال والنساء، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **طيب الرجال ماظهر ريحه وخفي لونه، وطيب النساء ماظهر لونه وخفي ريحه.**

قال الترمذي: هذا حديث حسن، إلاّ أن الطُّفاوي لانعرفه إلاّ في هذا الحديث ولانعرف اسمه[1].

فهذا الحكم منه على هذه الأحاديث وغيرها غير مطالق لتعريف الحسن. وقد سجل العراقي مثل هذه الاعتراضات كثيراً في شرحه للجامع وألفيته[2]. إلاّ أن هذه الأحاديث التي أشار إليها العراقي تتضمن حكمين: الحسن والغريب. فقول الترمذي حسن غريب لانعرفه إلاّ من هذا الوجه يقتضي أنه لم يرو إلاّ من وجه واحد فقط كما هو شرط الغريب، وسيأتي تفصيل ذلك في الأمر الثاني.

وأجاب العلماء عن هذا الإشكال بأجوبة منها:

أولاً- إن أوصاف هذه الأحاديث وحدها كافية لجعلها حساناً بدون حاجة إلى مايقويها وقاربت أن تكون صحيحة لولاخف ضبط رجاله. وتعريف الترمذي يشمل نوعاً خاصاً من الحسن.

---

(١) : (١٠٧/٥)

(٢) توضيح الأفكار: (١٦١/١) وقارن بما قاله الحافظ أيضاً في شرح نخبة الفكر ص ٧٥-٧٦ بشرح علي القاري.

وثانياً: أن قيده أن يروىَ من غير وجه لمن لايصل بنفسه إلى درجة الحسن لأجل ضعف فيه.

قال أبو الفتح اليعمري: إن الذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ماكان راويه في درجة المستور، ومن لم تثبت عدالته، وأكثر مافي الباب أن الترمذي عرف الحسن بنوع منه لابكل أنواعه[١].

وثالثاً: أن الترمذي لم يقل: ويَرْوَي من غير وجه عن النبي ﷺ فيحتمل أن يكون مراده عن النبي ﷺ ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره وهو أن يكون معناه يروي من غير وجه ولو موقوفاً ليستدل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعضد به.

وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل أنه إذا عضده قول صحابي، أو عمل عامة أهل الفتوى به كان صحيحا[٢].

(الأمر الثاني) قول الترمذي: حسن غريب ولانعرفه إلاّ من هذا الوجه. انظر على سبيل المثال[٣].

والإشكال في هذه الأحاديث هو استحالة جمع تعدد الطرق مع الغرابة. فإن الحسن ماروِيَ من وجه آخر والغريب ماروِيَ من وجه واحد.

والجواب عن هذا الإشكال كما في الأصول وهو أن رتبة هذه الأحاديث

---

(١) توضيح الأفكار: (١/١٦١) وقارن بما قاله الحافظ أيضاً في شرح نخبة الفكر ص ٧٥- ٧٦ بشرح علي القاري.

(٢) شرح العلل لابن رجب (١/٢٩٩-٣٠٠)

(٣)٥٧/، ١٣٣، ٢٧١، ٣١٧، ٤٢٨، ٥١٣، ١٢٨/٣، ٢٦٧، ٢٨٦، ٣٥٤، ٣٦٧، ٥٢١، ٣٢/٤، ٥١، ٥٨، ٦٣، ٨٣، ٨٩، ٩٩، ٢٣٥، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٢، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٣٥.

كافية لجعلها حساناً بدون حاجة إلى دعم خارجي وأكد ذلك بقوله: غريب لأنه لم يعرف هذا الحديث إلاّ من جهة واحدة. وهذا يرادف قول من يقول: حسن لذاته.

فقوله: حسن غريب ولانعرفه إلاّ من هذا الوجه أقوى من قوله: حسن غريب فقط لأن الأول حسن بالتأكيد لأنه قال: لانعرفه إلاّ من هذا الوجه، والقسم الثاني يحتمل أن يكون حسناً لغيره ويكون غريباً من حيث اللفظ لا من حيث الإسناد ولذا أطلق ولم يقيده بوجه واحد. انظر على سبيل المثال[١].

(الأمر الثالث): قول الترمذي: حسن غريب وإسناده ليس بمتصل يقصد به الضعيف لأنه أبان عن علة ضعفه في أكثر الأماكن.

فقال في حديث علي بن أبي طالب[٢] " هذا حديث غريب وإسناده ليس بمتصل. وأبوجعفر محمد بن علي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب" أي فيه انقطاع.

وقال في حديث ركانة: **أنه صارع النبي ﷺ فصرعه النبي صلى ﷺ**. قال: " هذا حديث حسن غريب وإسناده ليس بالقائم ولانعرف أبا الحسن العسقلاني ولا ابن ركانة[٣] "وفيه جهالة" وقال في حديث أبي هريرة المرفوع **"اليوم الموعود، يوم القيامة، واليوم المشهود، يوم عرفة، والشاهد يوم الجمعة...)** هذا حديث حسن غريب لانعرفه إلاّ من حديث موسى بن عبيدة،

---

(١) ١/٢٤. ٢/٢٦٥. ٢٩٢. ٣٣٤. ٣٤٠. ٣٤٢. ٣٤١. ٣٥٥. ٣٥٧. ٤٢٥. ٤٨٤. ٤٨٥. ٤٩٧، ٣/٣٦٥. ٧٠. ٧١. ٧٤. ١٠٩. ١١٣.

(٢) ج (٤/٩٩)

(٣) (٤/٢٤٨)

وموسى بن عبيدة يضعف في الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد وغيره[١].

والإشكال في هذه الأحاديث وغيرها هو الجمع بين قوله "حسن" وقوله "وليس إسناده بمتصل" أو" فيه ضعيف" فإن الحسن عنده مالايكون في إسناده متهم بالكذب ولايكون الحديث شاذاً ويُرْوي من غير وجه، ونرى في الأمثلة السابقة الانقطاع والجهالة والضعف في بعض الرجال، فكيف يجمع الحسن مع الانقطاع والجهالة والضعف، ويجاب عن هذا كما أجاب ابن الصلاح وغيره أن الحسن على قسمين :

أحدهما : الذي لايخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولاهو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولاسبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن رُوِيَ مثله أو نحوه من وجه آخر أوأكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بماله من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً. وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل[٢].

لأنه اشترط أن لايكون الراوي متهماً بالكذب فيدخل في الحسن رواية الثقة، ورواية الصدوق غير الضابط، ورواية الضعفاء الذين لم يتهموا بالكذب، مثل سيء الحفظ، وممن وصف بالغلط والخطأ، وكذلك المستور الذي لم ينقل فيه جرح ولاتعديل فإن أوصاف هؤلاء لاتنافي شرط عدم الاتهام بالكذب، وأما إذا كان الضعف لاينجبر فهذا لايدخل في تعريف الحسن لأنه قال: ويُروى من وجه آخر، والضعف الشديد الذي لاينجبر لاينفعه ولو جاء من طريق آخر. فالضعف

---

(١) (ج٥/٤٣٦)

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٥-١٦)

على قسمين. ضعف خفيف لايمتنع العمل به وهو يشبه الحسن عند الترمذي هو أقرب إلى الصحة من الضعف كما مضى، والضعف الشديد الذي هو أقرب إلى الضعف من الصحة وهو لايجوز العمل به.

وأما الانقطاع فإنه لم يشترط نفيه في تعريف الحسن بل اشترط فقط نفي الشذوذ، فإذا كان الراوي موصوفاً بالضبط وترجح الظن بأنه حفظه، وروي من وجه آخر لايضر الانقطاع فيه.

(الأمر الرابع) إذا أطلق الترمذي: كلمة (غريب) فإنه يقصد بها الضعيف في الغالب، ولذا نرى أنه يعقبه في أكثر الأحيان بقوله: "فيه فلان ضعيف" أو "ليس إسناده بمتصل"، أو "فلان لايعرف"، وغير ذلك انظر على سبيل المثال:

١- حديث أبي أمامة: **"خير الأضحية الكبش، وخير الكفن الحلة"** حيث قال فيه: " هذا حديث غريب وعفير بن معدان يضعف في الحديث"[1].

٢- وحديث معاذ بن جبل: **"من عيَّر أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله"**. حيث قال فيه: "هذا حديث غريب وليس إسناده بمتصل، وخالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جبل"[2].

٣- وحديث سالم بن عبدالله عن أبيه: **"باب أمتي الذين يدخلون منه الجنة عرضُه مسيرة الراكب الجواد ثلاثاً ... "**. فإنه قال فيه: "هذا حديث غريب. سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه وقال: لخالد بن أبي بكر

---

(١) ج (٩٨/٤)

(٢) ج (٦٦١/٤)

مناكير عن سالم، عن عبدالله"[١].

٤- وحديث عمر بن إسحاق بن أبي طلحة عن أمه، عن أبيها **"يُشَمَّتُ العاطس ثلاثاً، فإن زاد فإن شئت فشمته وإن شئت فلا"**. فإنه قال فيه: "هذا حديث غريب وإسناده مجهول"[٢].

٥- وحديث سعيد بن المسيب (غير مرفوع): **إن الله طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة، كريم يحب الكرمَ جوادٌ يحب الجُود، فنظِّفوا [أراه قال] أفنيتكم ولاتشبهوا باليهود**. قال: فذكرت ذلك لمهاجر بن مسمار فقال: حدثنيه عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن النبي ﷺ مثله إلاّ أنه قال: **نظِّفوا أفنيتكم**.

حيث قال فيه: " هذا حديث غريب، وخالد بن إياس يضعف"[٣].

٦- وحديث أبي هريرة **"من قرأ حم المؤمن- إلى- إليه المصير" وآية الكرسي حين يصبح حفظ بهما حتى يمسي، ومن قرأهما حين يُمسي حُفظ بهما حتى يُصبح**.

فإنه قال فيه: "هذا حديث غريب، وقد تكلم بعض أهل العلم في عبد الرحمن بن أبي بكر ابن أبي مليكة المليكي من قبل حفظه"[٤].

٧- وحديث أنس **"إن لكل شيءٍ قلباً، وقلب القرآن ياسين، ومن**

---

(١) ج (٦٨٤/٤)

(٢) ج (٨٥/٥)

(٣) ج (١١٢/٥)

(٤) ج (١٥٨/٥)

قرأ ياسين كتب الله له بقراءتها قراءة القرآن عشر مرات".

حيث قال فيه: " هذا حديث غريب لانعرفه إلاّ من حديث حميد بن عبدالرحمن، وبالبصرة لايعرفون من حديث قتادة إلاّ من هذا الوجه وهارون أبومحمد شيخ مجهول"[1].

٨- وحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه "**من قرأ القرآن واستظهره فأحل حلاله، وحرم حرامه أدخله الله به الجنة وشفّعه في عشرة من أهل بيته كلهم وجبت له النار".**

فإنه قال فيه: " هذا حديث غريب لانعرفه إلاّ من هذا الوجه وليس إسناده بصحيح، و حفص بن سليمان يضعف في الحديث"[2].

هذه بعض الأمثلة لقول الترمذي: (غريب) وحكمه عليه بتضعيفه.

والغريب ضد المشهور، وهو في كلام علماء الحديث ما انفرد راو بروايته مطلقا، ولم يشاركه فيه أحد كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا[3].

قال ابن الصلاح: وكذلك الحديث الذي ينفرد فيه بعضهم بأمر لايذكره فيه غيره، إما في متنه، وإما في إسناده.

ومن الغريب ما يكون صحيحا كأن يكون الراوي من الثقات الضابطين، ومن الغريب مايكون ضعيفا كأن يكون الراوي من الضعفاء والمغفلين، ومن

---

(١) ج (١٦٢/٥)

(٢) ج (١٧١/٥-١٧٢)

(٣) من قول أبي عبدالله بن مندة انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١٣٩)

يغلب عليهم الوهم والغلط، أشار إلى ذلك ابن الصلاح بقوله: «ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح وإلى غير صحيح وذلك هو الغالب على الغرائب».

والترمذي في الغالب يقصد بالغريب القسم الثاني، لأنه لم يقرن بالصحة والحسن وتفرد الراوي الضعيف بالحديث مظنة للخطأ والوهم، ومن ثم يكثر الضعف في الغرائب ولذا قال الإمام أحمد: اتقوا هذه الغرائب، فإن عامتها عن الكذابين[١].

وقال رحمه الله تعالى: وما ذكرنا في هذا الكتاب حديثا غريبا فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان، قال ابن رجب أحدها: أن يكون الحديث لايروى إلا من وجه واحد مثل ما حدث حماد بن سلمة، عن أبي العشراء، عن أبيه، عن النبي ﷺ في الذكاة.

فهذا حديث غريب لايعرف إلا من حديث حماد بن سلمة، عن أبي العشراء ثم اشتهر عن حماد، فرواه عنه خلق، فهو في أصل إسناده غريب ثم صار مشهورا عن حماد.

والثاني: أن يكون الإسناد مشهورا، يروى به أحاديث كثيرة لكن هذا المتن لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد. ومثله الترمذي بحديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في النهي عن بيع الولاء وهبته، فإنه لايصح عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه. ومن رواه من غيره فقد وهم وغلط. خرجه الترمذي في كتاب البيوع وهو معدود من غرائب الصحيح، فإن الشيخين خرجاه[٢].

---

(١) شرح حديث «إنما الأعمال بالنيات» ص١١ لشيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) شرح العلل (١/ ٤١٥)

ومن غرائب الصحيح أيضا حديث عمر عن النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» فإنه لم يصح إلا من حديث يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر.

والثالث: أن يكون الحديث يروى عن النبي ﷺ من طرق معروفة ويروى عن بعض الصحابة من وجه يستغرب عنه بحيث لا يعرف حديثه إلا من هذا الوجه.

والرابع: أن يكون الحديث عن النبي ﷺ معروفا من رواية صحابي عنه من طريق أو طرق ثم يروى عن ذلك الصحابي من وجه آخر يستغرب من ذلك الوجه خاصة عنه.

والمثال ما ذكره الترمذي: حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سعيد مولى المهدي، عن حمزة بن سفينة، عن السائب، عن عائشة مرفوعا قال الترمذي: هذا حديث قد روي من غير وجه عن عائشة عن النبي ﷺ، وإنما يستغرب هذا الحديث لحال إسناده لرواية السائب عن عائشة، عن النبي ﷺ.

فهذا الحديث مروي من وجوه متعددة، وأما من حديث السائب بن يزيد، عن عائشة فلايعرف إلا من هذا الوجه فصار الحديث غريبا نظرا إلى الإسناد لا إلى المتن.

فالترمذي يبين للقاريء نوعية الغرابة فيقول مثلا: غريب من هذا الوجه وأحيانا يقول: غريب من حديث فلان، ويجمع في بعض الأحيان فيقول: هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث فلان.

وقد توسع ابن سيد الناس اليعمري في شرحه على الترمذي في بيان أنواع الغرابة، فجعلها خمسة أقسام:

(١) غريب سندا ومتنا.

(٢)غريب متنا لاسندا.

(٣) غريب سندا لامتنا.

(٤) غريب بعض السند فقط.

(٥) غريب بعض المتن فقط[1].

(الأمر الخامس): الجمع بين الوصفين كقوله: حسن صحيح أو صحيح غريب. وهو كثير جدا أيضا في كتابه انظر على سبيل المثال[2].

وقد استشكل العلماء هذا الجمع لأن الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته[3].

والجواب عن هذا أنه راجع إلى الإسناد فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين، أحدهما إسناد حسن، والآخر إسناد صحيح، استقام أن يقال فيه إنه حديث حسن صحيح. أي أنه حسن بالنسبة إلى إسناد، وصحيح بالنسبة إلى إسناد آخر[4].

والجواب الثاني أنه تردد في الحكم بين الحسن والصحيح فكأنه أراد بذلك أن يقول: حسن أوصحيح، وعلى هذا فالذي قال فيه (صحيح) فقد جزم بصحته، وإذا قال: (حسن صحيح) فكأنه تردد بينهما فهو ليس بصحيح

---

(١) التقييد والإيضاح(٢٧٣)

(٢) ٨٦/٤، ١٥٢، ١٨٦، ٢٧٣، ٦٧٧.

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٩)

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٩)

محض بل حسن مشوب بصحة.

والجواب الثالث: أن مراده، حسن لثقة رجاله، وأرتقى من الحسن إلى درجة الصحة لأن رواته في نهاية مراتب الثقة فحديثهم حسن صحيح، وعلى هذا فكل صحيح حسن ولا عكس[١].

وبعد مناقشة هذه الآراء يظهر أن ما قال به ابن الصلاح هو أقرب إلي الصواب بأن الحكم باعتبار إسنادين إلا إذا قيد بقوله: لانعرفه إلا من هذا الوجه فيحمل على التردد في الحكم، كما قال الحافظ ابن حجر «إن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد ألا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيه: حسن باعتبار وصفه عند قوم، وصحيح باعتبار وصفه عند قوم، وغاية ما فيه أنه حذف حرف التردد[٢].

(الأمر السادس): وأحيانا يجمع بين ثلاثة أوصاف في حديث واحد بدون ملاحظة تقديم أحدها على الأخرى.

فيقول أحيانا:

حسن غريب صحيح[٣].

ويقول أحيانا:

---

(١) شرح العلل لابن رجب ١/٣٨٩)

(٢) نخبة الفكر للحافظ (ص ٧٤)مع شرحها للقاري.

(٣) انظر على سبيل المثال ج ١/ ٢٧٧. ٢٨٧، ج٢/٨٣، ٢٢١، ٢٤٥، ٤٢٧، ج ٣/١٥٦، ٤٩٤، ٥٠٩، ج٤/٥٦، ١٦١، ١٦٩، ١٧٠، ٢٠٤، ٢٣٩، ٢٥٩.

حسن صحيح غريب[١].

ويقول أحيانا:

صحيح حسن غريب[٢].

هذا الجمع بين أوصاف ثلاثة استشكله العلماء، لأن الحديث الحسن هو ما كان قاصرا عن درجة الصحيح، والحديث الصحيح هو ما كان أرفع درجة من الحديث الحسن، فكيف جمع الترمذي هذه الأوصاف بالإضافة إلى الغرابة وقوله أيضا من هذا الوجه. والجواب عن هذا الإشكال هو الجواب نفسه الذي مر.

وأما إذا قال: لا يعرف إلا من هذا الوجه، فيقصد به أنه لايعرف من غير هذا الوجه على هذا اللفظ، ولكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وهذه الشواهد تختلف قليلا عن هذا اللفظ، ومثال ذلك: حديث **«إنما الأعمال بالنيات»**. فإنه لايعرف بغير الوجه الذي ذكره الترمذي والبخاري ومسلم وغيرهم ولكن له شواهد أخرى بغير هذا اللفظ، فإن عموم الشريعة تدل على أن الجزاء لايقع إلا على العمل الذي عمل لوجه الله تبارك تعالى، وخذ مثالا للدراسة، فقد أخرج الترمذي في كتاب الدعوات -باب ماجاء ما يقول إذا ودع إنسانا، قال حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري، حدثنا سعيد بن خثيم، عن حنظلة، عن سالم: **أن ابن عمر كان يقول للرجل إذا أراد سفرا أدن مني أودعك كما كان رسول الله ﷺ يودعنا فيقول: «أستودع الله دينك وأمانتك،**

---

(١) ج ١/٣٦٣، ٤١٢، ٤١٨. ج ٢/٢٨١، ٢٩٣، ٣٠٥، ٣١٢، ج ٣/٥٣، ٥٦، ١٥٤، ١٥٧، ٢٦٦، ٢٧٥، ٢٨١، ٤٠٥، ٥٠٤، ٥٧٣. ٥٧٦، ٥٨٧، ج ٤/١٣، ١٠٦، ١٢٨، ١٣٩، ١٤٥، ١٧٣، ١٨٨، ١٩٠، ٢٣٠، ٢٧٤.

(٢) ج ٣/٤٥٥، ٦٠١.

وخواتيم عملك».

قال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث سالم بن عبدالله انتهى.

أقول: فيه سعيد بن خثيم أبو معمر الكوفي صدوق رمي بالتشيع له أغاليط، وقد خالفه رجلان ثقتان، وهما إسحاق بن سليمان، والوليد بن مسلم، عن حنظلة بن أبي سفيان، عن القاسم بن محمد، قال: كنت عند ابن عمر ... وبهذا الطريق رواه الحاكم في المستدرك وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي[١].

فالترمذي استغرب هذا الحديث من وجه سالم بن عبدالله، وقال: هو حسن نظرا إلى سعيد بن خثيم وقال صحيح نظرا إلى إسنادين آخرين وهو إسحاق بن سليمان والوليد بن مسلم، فجمع ثلاثة أوصاف لهذه الوجوه.

(الأمر السابع): إفراد الصحة عن الحسن، وهو كثير جدا في جامعه ولكنه أقل من الجمع بينهما. وقد جزم ابن رجب أنه لايفرد الصحة عن الحسن إلا نادرا[٢] وأظن أنه لم يصب في ذلك، فإن الترمذي أفرد الصحة عن الحسن في مواضع كثيرة[٣].

والحكم في هذه الأحاديث هو كما قال الترمذي: فالغالب عليهم الصحة

---

(١) المستدرك (٤٤٢/١)

(٢) شرح علل ابن رجب (٣٩٣/١)

(٣) انظر على سبيل المثال: ج ٢/ ٢٩٠، ٤٣١، ج ٣/ ٥٠٥، ج ٤/ ٦٩، ١٨٧، ٣٦٨ ٣٨٦، ٣٩٩، ٥٤٠، ٥٢٥، ٥٣٣، ٥٨٣، ٥٩٠، ٦٠٩، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٥٠، ٦٥٢، ٦٧٨، ٦٩٨، ج ٥/ ٩، ١٩، ٥٧، ٨٨، ٩٥، ٩١، ٩٨، ١٢٨، ١٤٣، ١٩٠، ٢١٨، ٤٧٩، ٥٣١.

والحسن كما قال: وقد خولف في بعضها كما سبق ذكره في «فصل» تساهل الترمذي في التصحيح والتحسين.

معنى الطبقات عند المحدثين

الطبقة في اللغة: القوم المتشابهون.

وفي الاصطلاح: قوم تقاربوا في السن والآخذ عن المشايخ. وهذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات من أخذ عن فلان ومن أخذ عنه.

وفائدته الأمن من تداخل المشتبهين كالمتفقين في اسم أو كنية أو نحو ذلك[1].

وأشهر تقسيم لطبقات الرواة ما قال به الحافظ ابن حجر في مقدمة تقريب التهذيب، إلا أنه حصر هذه الطبقات فيمن له رواية في الكتب الستة وهي:

الأولى: الصحابة على اختلاف مراتبهم.

الثانية: طبقة كبار التابعين كسعيد بن المسيب.

الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين.

الرابعة: طبقة تلي الوسطى، جل روايتهم عن كبار التابعين كالزهري وقتادة.

الخامسة: الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالأعمش.

---

(١) فتح المغيث (٣/ ٣٥١)

السادسة: طبقة عاصروا الخامسة لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج.

السابعة: طبقة كبار أتباع التابعين كمالك بن أنس وسفيان الثوري.

الثامنة: الطبقة الوسطى من أتباع التابعين. كابن عيينة وابن علية.

التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطيالسي، وعبدالرزاق.

العاشرة: كبار الآخذين من أتباع التابعين ممن لم يلق التابعين، كأحمد ابن حنبل.

الحادية عشرة: الطبقة الوسطى منهم كالذهلي والبخاري.

الثانية عشرة: صغار الآخذين عن أتباع التابعين كالترمذي. وألحق بهذه الطبقة باقي شيوخ الأئمة الستة الذي تأخرت وفاتهم قليلا كبعض شيوخ النسائي.

ثم قال الحافظ ابن حجر: من كان في الطبقة الأولى والثانية فوفاته قبل المئة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فوفاته بعد المئة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فوفاته بعد المئتين.

وهذا التقسيم الذي جاء به الحافظ ابن حجر من أنسب التقاسيم للرواة، حيث ينتهي عصر الرواية بآخر المئة الثالثة، وهو عصر الأئمة الستة ومن معهم كبقي بن مخلد (ت ٢٧٦هـ)، وإسماعيل القاضي (ت ٢٨٢هـ)، والبزار (ت٢٩٢هـ)، ومحمد بن نصر المروزي (ت ٢٩٤هـ)، والإسماعيلي (ت ٢٩٥هـ) وغيرهم.

لذا يرى الذهبي عام ثلاثمئة حدا فاصلا بين المتقدم والمتأخر.

إلا أن عصر الرواية استمر إلى نهاية القرن الخامس.

وكتاب الطبقات لابن سعد يضرب به المثل وإليكم دراسة مختصرة عنه.

كتاب الطبقات لابن سعد "ت٢٣٠هـ

صاحب الكتاب: هو محمد بن سعد بن منيع الزهري.ولد بالبصرة سنة ١٦٨هـ ثم رحل إلى المدينة والكوفة وبغداد. لقي فيها بعض الشيوخ وفي بغداد لازم شيخه الواقدي صاحب الطبقات والمغازي، وظل يكتب له حتى عرف باسم «كاتب الواقدي» إلى أن تمكن من الحصول على علم غزير، فتوجه إلى تأليف كتابه الضخم الذي بحق يسمّى موسوعة عليه لمعرفة تاريخ النبي ﷺ وأصحابه الكرام ومن اتبعوهم بإحسان، وكان الفضل في إخراجها إلى حيز الوجود يرجع بعد الله إلى المستشرق الألماني أدورد ساخاو EDUARD SACHAU وتلاميذه عن خمس مخطوطات واستمر صدور هذه الطبعة من الكتاب أربعة عشر عاما من ١٩٠٤-١٩١٨م في ثمانية أجزاء يشمل كل منها قسمين ما عدا الجزأين الخامس والثامن فلم يشملا تقسيما. ثم ظهر القسم الأول من الجزء التاسع الذي خصص للفهارس سنة ١٩٢٠م ثم صدر القسم الثاني بعد ثماني سنوات، أي عام ١٩٢٨م وبه فهارس الأماكن، والقبائل، وكلمات الرسول ﷺ والقوافي، وآيات القرآن، وفي عام ١٩٤٠م ظهر القسم الثالث من الجزء التاسع، وهو فهرس لأسماء الأشخاص الذين ورد ذكرهم في الكتاب وبهذا ثم طبع كتاب

«الطبقات الكبرى» في خلال ستة وثلاثين عاما من ١٩٠٤ إلى ١٩٤٠م[١].

وأرجع الحديث إلى طبقات ابن سعد وأقول:

وما تكاد كلمة الطبقات تقع على الآذان، حتى يخطر كتابه في الأذهان، وهو كتاب كبير، غزير المادة، عظيم الفائدة. وكان عمدة لمن بعده، فعلى سبيل المثال لا الحصر: ابن عساكر في تاريخ دمشق، والذهبي في تاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء، وابن حجر في الإصابة وتهذيب التهذيب، وغيرهم، وهم كثيرون.

وقد راعى ابن سعد في الطبقات بالدرجة الأولى، عنصر الزمان، فكانت السابقة إلى الإسلام بداية الإنطلاق الزماني في حديثه عن المهاجرين إلى الحبشة.... كما أنه لم يغفل عن عنصر المكان فترجم الصحابة على حسب الأمصار التي نزلوا فيها، والبلدان التي ارتحلوا إليها. وجعل كتابه على خمسة عشر جزءا شغل معظم الجزأين الأولين بسيرة رسول الله ﷺ . وقد اعتمد ابن سعد على مصدرين هامين في تأليف طبقاته.

أحدهما: النقل المباشر من أفواه الشيوخ على طريق المحدثين والمؤرخين في عصره.

والمصدر الثاني: المواد المكتوبة في الكراريس والقراطيس، لأن في نهاية القرن الثاني تم تأليف مئات من الكتب في شتى المجالات، وقد استفاد ابن سعد من هذه المصادر المتوفرة، وكان أكبر اعتماده على كتب شيخه الواقدي التي بلغت ستمائة قِمَطْرٍ من الكتب، وحملت على عشرين ومائة حمل، منها كتابه المسمى «التاريخ الكبير» وكتابه المشهور «المغازي» ولهذا فإن من يطالع

---

(١) من مقدمة الدكتور عوني عبدالرؤف على الطبقات.

الطبقات لايكاد يقع على ترجمة، أو باب عقده لغزوة من غزوات النبي ﷺ إلا يرى اسم شيخه الواقدي في سلسلة الإسناد.

وقد اتفق نقاد الحديث على تضعيف الواقدي، حتى قال فيه ابن معين: إنه أغرب على رسول الله ﷺ عشرين ألف حديث، وكذبه أحمد والنسائي وغيرهما.

وقال الشافعي فيما أسنده البيهقي: كتب الواقدي كلها كذب.

إلا أن ابن سعد لم يكتف بنقل الرواية عن شيخه الواقدي في المغازي والفتوح والأنساب، بل حاول أن يعضدها بروايات أخرى، واستعان في ذلك بهشام الكلبي غالبا. كما استعان أيضا في مواضع أخرى بمجموعة من العلماء من طبقة أستاذه الواقدي، من أمثال موسى بن عقبة (ت١٤١) ومعمر بن راشد (ت١٥٢) ومحمد بن إسحاق (ت١٥٢) وغيرهم. حتى صار يعد من أهل العدالة والصدق من كثرة تحريه في رواياته.

هكذا صار كتابه «الطبقات الكبرى» من أجل الكتب الحديثية من حيث الترتيب والمنهج، وفتح بابا جديدا لتأليف الطبقات في العلوم الأخرى مثل الآدب، والشعر، والطب، والحكمة وغير ذلك[١].

---

(١) فعلى سبيل المثال لا الحصر: طبقات الشعراء لمحمد بن سلام المتوفى سنة ٢٣٢هـ، وطبقات الأطباء والحكماء لأبي داود سليمان بن حسان الأندلسي المتوفى ٣٧٧هـ وطبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي المتوفى سنة ٣٧٩هـ، وطبقات الصوفية لأبي عبدالرحمن السلمي المتوفى ٤١٢هـ، وطبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي المتوفى ٤٧٦هـ، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ، ثم تكاثرت التصانيف في الطبقات ومنهم من ألف على نفس المنوال وإن لم يسم باسم الطبقات، راجع تفاصيل ذلك في: بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ١٧٤-١٨٤.

شرح ألقاب المحدثين

(١) المحدث: قال ابن سيد الناس «المحدث في عصرنا من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع رواة، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه واشتهر فيه ضطبه[١].

وقال العراقي: المحدث في عرف المحدثين من يكون له كتب وقراء، وسمع ووعى ورحل إلى المداين والقرى وحصل أصولا من متون الأحاديث، وفروعا من كتب المسانيد والعلل والتواريخ التي تقرب من ألف تصنيف[٢].

(٢) الحافظ: قال ابن سيد الناس: وإن توسع في ذلك حتى شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجهله منها فهذا هو الحافظ.

وقال تقي الدين السبكي: إنه سأل الحافظ جمال الدين المزي عن حد الحفظ الذي إذا انتهى إليه الرجل جاز أن يطلق عليه الحافظ؟ قال: يرجع إلى أهل العرف. فقلت أين أهل العرف قليل جدا؟.

قال: أقل ما يكون الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم، وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم، ليكون الحكم للغالب.

فقلت له: هذا عزيز في هذا الزمان أدركت أنت أحدا كذلك؟.

فقال: ما رأينا مثل الشيخ شرف الدين الدمياطي ثم قال: وابن دقيق العيد، كان له في هذا مشاركة جيدة ولكن أين السها من الثرى! فقلت: كان يصل إلى هذا الحد قال: ما هو إلا أنه كان يشارك مشاركة جيدة في هذا. أعني

---

(١) نقله السيوطي في تدريب الراوي (٤٨/١)

(٢) شرح نخبة الفكر ص ٤ مع شرح القاري.

في الأسانيد وكان في المتون أكثر لاجل الفقه والأصول[1].

وقال صاحب كشاف اصطلاحات الفنون نقلا عن ابن المطري: الحافظ الذي أحاط علمه بمائة ألف حديث متنا وسندا وأحوال الرواة جرحا وتعديلا وتاريخا.

وقال الشيخ الملا علي القاري:الحافظ من أحاط علمه بمائة ألف حديث[2].

ومما روى في شأن الحفاظ قال أحمد: انتقيت المسند من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث. وقال أبوزرعة الرازي: كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث. قيل له وما يدريك؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب. وقال يحيى بن معين: كتبت بيدي ألف ألف حديث.

وقال البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح.

وقال مسلم: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة. وقال الحاكم في المدخل: كان الواحد من الحفاظ يحفظ خمسمائة ألف حديث، سمعت أبا جعفر الرازي يقول: سمعت عبدالله بن وارة يقول: كنت عند إسحاق بن إبراهيم النيسابوري، فقال رجل من أهل العراق سمعت أحمد بن حنبل يقول: صح من الحديث سبعمائة ألف وكسر، وهذا الفتى يعني أبا زرعة قد حفظ سبعمائة ألف.

قال البيهقي: أراد ما صح من الأحاديث وأقاويل الصحابة والتابعين[3].

---

(١) تدريب الراوي (١/٤٨)

(٢) شرح نخبة الفكر (ص ٣)

(٣) انظر هذه الأقوال في تدريب الراوي (١/٤٩-٥٠)

وقال أبو داود الخفاف: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: لكأني أنظر إلى مائة ألف حديث في كتبي، وثلاثين ألف أسردها. وقال: أملى علينا إسحاق أحد عشر ألف حديث من حفظه ثم قرأها علينا، فما زاد حرفا ولا نقص.

وقال أبوحاتم: ذكرت لأبي زرعة إسحاق وحفظه للأسانيد والمتون فقال أبوزرعة: ما روي أحفظ من إسحاق.

قال أبوحاتم: العجب من إتقانه وسلامته من الغلط مع ما رزق من الحفظ.

وقال أحمد بن سلمة: قلت لأبي حاتم إنه أملى التفسير عن ظهر قلبه، فقال أبوحاتم: وهذا أعجب، فإن ضبط الأحاديث المسندة أسهل وأهون من ضبط أسانيد التفسير وألفاظها.

وقال إبراهيم بن أبي طالب: أملى المسند كله من حفظه مرة وقرأه من حفظه مرة[١].

وأمر ابن عقدة (ت٣٨٢) ليس أقل عجبا فقد أملى على إخوة أربعة أربعمائة ألف حديث من حفظه.

ويحكي علماء الإسلام بكل فخر ما جرى لأبي الفضل الهمذاني بنيسابور مع الحاكم النيسابوري، ذلك أن أبا الفضل لما ورد نيسابور، وتعصب الناس له، ولقب بديع الزمان أعجب بنفسه، إذ كان يحفظ مائة بيت إذا أنشدت بين يديه مرة، وينشدها من آخرها إلى أولها مقلوبة فأنكر على الناس قولهم: فلان الحافظ في الحديث ثم قال: وهل حفظ الحديث مما يذكر، فسمع به الحاكم

---

(١) تهذيب التهذيب (١/٢١٧-٢١٨)

النيسابوري فوجه إليه بجزء وأجله جمعة في حفظه، فرد الهمذاني إليه الجزء بعد جمعة وقال: من يحفظ هذا! محمد بن فلان وجعفر بن فلان عن فلان، أسام مختلفة، وألفاظ متباينة، فقال له الحاكم: فأعرف نفسك، واعلم أن حفظ هذا أضيق مما أنت فيه.

وقد بلغ بعض الحفاظ إلى الإعجاب بأنفسهم، قال ابن أبي حاتم حدثني أحمد بن عبدالرحيم البرقي، حدثنا عمرو بن أبي سلمة قال سمعت سعيد بن بشير يذكر عن قتادة أنه قال: ما بقي على ظهرها إلا اثنان -الزهري وآخر- (ظننا أنه يعني نفسه)[١].

وهنا أمثلة كثيرة للحفاظ الذين صاروا مضرب الأمثال في الحفظ والإتقان، وقد يستغرب شخص لا علاقة له بهذا الفن ويحمل هذا على المبالغة، ولكن إذا تعمق في دراسة السنة النبوية وخاصة في القرنين: الثاني والثالث، ونظر إلى شدة اهتمام المحدثين بوعي كل ما يتعلق بالحديث، وإتعاب أنفسهم في الرحلات والمذاكرة والمناقشة، بالإضافة إلى أذهانهم النيرة، وقلوبهم الصافية وحبهم للدين والشريعة عرف أنه الحق.

(٣) الحجة: قال الملا علي القاري: الحجة هو من أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث[٢]!

(٤) الحاكم: الحاكم هو الذي أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متنا وإسنادا، وجرحا وتعديلا، وتاريخا[٣]!

---

(١) الجرح والتعديل (٨/٧٣)

(٢) شرح نخبة الفكر ص ٣ مع شرح القاري.

(٣) المصدر السابق ص٣ مع شرح القاري.

(٥) أمير المؤمنين في الحديث: من أرفع الألقاب وأعلاها، وهو من فاق كل من سبقه حفظا وإتقانا وتعمقا في علوم الحديث من جرح وتعديل وفقه وتفسير ويكون مرجعاً للحفاظ والمحدثين وأصحاب العلم.

وأمراء المؤمنين في الحديث: سفيان الثوري (ت١٦١) وشعبة بن الحجاج (ت١٦٠) وأحمد بن حنبل (ت٢٤١) وعبدالله بن المبارك (ت١٨١) والذي اشتهر أكثر من غيره ويكون المراد عند الإطلاق هو إمام المحدثين نجم الهدى، الإمام البخاري صاحب الجامع الصحيح (ت ٢٥٦).

وقد جمع الذهبي جميع هؤلاء في كتابه «تذكرة الحفاظ» إذ فيها الحفاظ والحكام وأمراء المؤمنين والمحدثون وغيرهم.

الفصل الرابع

في

أشهر أئمة الجرح والتعديل في القرون الثلاثة

أشهر النقاد في القرن الثاني حسب ترتيب الوفيات

(١) الأوزاعي (٨٨-١٥٧ هـ)

(٢) شعبة بن الحجاج (٥٢-١٦٠ هـ)

(٣) الثوري (٩٧-١٦١ هـ)

(٤) مالك (٩٣-١٧٩ هـ)

(٥) ابن المبارك (١١٨-١٨١ هـ)

(٦) ابن عيينة (١٠٧-١٩٨ هـ)

(٧) يحيى بن سعيد القطان (١٢٠-١٩٨ هـ)

(٨) ابن مهدي (١٣٥-١٩٨ هـ)

الأوزاعـــي
(٨٨-١٥٧ هـ)

هو عبدالرحمن بن عمرو بن يحمد[1] أبو عمرو الأوزاعي.

ولد ببعلبك، ونشأ بالبقاع يتيما في حجر أمه، وكانت تنتقل به من بلد إلى بلد[2]، وقد اختلف العلماء في وجه نسبته الأوزاعي.

فقال أبو زرعة الدمشقي: كان اسم الأوزاعي عبدالعزيز، فسمى نفسه عبدالرحمن، أصله من سبي السند، وكان ينزل الأوزاع، فغلب ذلك عليه[3]، وهو رأي الإمام البخاري أيضا[4]. ويرى ابن سعد: أن الأوزاعي بطن من همدان، وهو من أنفسهم[5].

ويبدو مما ذكره الفسوي[6] وغيره أن الأوزاعي لم يتوجه إلى الحديث في مبدأ حياته، وإنما توجه إلى دراسة «الأدب» وبعد أن أخذ قسطا من هذه الفنون توجه إلى دراسة الحديث وقد استطاع في مدة وجيزة أن يجلس للإفتاء وعمره لم

---

(١) هكذا ساق نسبه كل من ترجمه وفي تذكرة الحفاظ: (١/١٧٨)، والبداية (١٠/١١٥: محمد بدل يحمد.

(٢) ابن كثير (١٠/١٠٥: وفي سير أعلام النبلاء: نشأ بالكرك قرية بالبقاع ثم نقلته أمه إلى بيروت (٧/١١٠)

(٣) تهذيب التهذيب (٦/٢٣٩)

(٤) التاريخ الكبير: (١/٣/٢٢٦)

(٥) طبقات ابن سعد(٧/٤٨٨)، يرى ياقوت أن بطنه من ذو الكلاع من حمير (١/٢٨٠) وإليه أشار البخاري (١/٣/٣١٦)

(٦) الفسوي: المعرفة والتاريخ (٢/٤٠٩)، والتقدمة للجرح والتعديل (ص ١٨٦).

يتجاوز خمسا وعشرين.

يقول أبو رزين: أول ما سئل الأوزاعي عن الفقه في ثلاث عشرة ومئة[١] ويرى جلة من المحدثين أن الأوزاعي صنف كتبه بعد ماجاء إلى يحيى بن أبي كثير[٢] وهذا يدل على أنه نبغ في علم الحديث والفقه في مدة قصيرة.

والأوزاعي كان من الأئمة المتبوعين، وكان أهل الشام على مذهبه كما كانت الفتيا تدور عليه في الأندلس إلى زمن الحكم بن هشام[٣].

وقصة مجيئه إلى دمشق أن ابن سراقة سأل :من فقيه الجند؟ قالوا قيس الأعمى. قال: لقد ضاع جند، فقيهها قيس الأعمى، فبعث إلى الأوزاعي فأقدمه من بيروت فكان يفتي بدمشق[٤]. وقد عاد في آخر حياته إلى بيروت فمات بها مرابطاً سنة سبع وخمسين ومائة[٥].

وكان الأوزاعي من أئمة الجرح والتعديل.

قال ابن أبي حاتم: وكان من العلماء الجهابذة النقاد من أهل الشام[٦]، كما عده ابن عدي[٧] وابن حبان[٨] والذهبي ضمن النقاد[٩].

---

(١) الفسوي : المعرفة والتاريخ: (٢/٤٠٩)

(٢) تهذيب التهذيب : ٦/٢٤١، والجرح والتعديل: (٥/٢٦٦).

(٣) تهذيب التهذيب: (٦/٢٤٦)

(٤) تقدمة الجرح : ص ١٨٧، ذكره الفسوي: ٢/٣٩٣ وفيه " من إنحاء الساحل"

(٥) سير أعلام النبلاء: (٧/١٠٧)

(٦) تقدمة الجرح والتعديل: (ص ١٨٤)

(٧) مقدمة الكامل: (ص ١٤٣-١٤٥)

ويذكر يحيى بن سعيد القطان أنه سأل الأوزاعي عن الرجل يهم في الحديث فقال: بين بين[1].

وكان الأوزاعي شديد التحري في النقل والرواية، يقول: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا، كما يعرض الدرهم الزيف على الصيارفة، فما عرفوا أخذنا، وما تركوا تركنا[2].

وقال مرة لابنه: يا بنيّ لو كنا نقبل من الناس كل مايعرضونه علينا، لأوشك بنا أن نهون عليهم[3].

وكان يقول: خذ دينك عمّن تثق وترضى[4] وكان إذا سئل عمن سمعته قال: ليس لك حملته، حملته لنفسي عمن أثق به[5].

كان يتشدد في التحديث، ولا يحدث إلاّ لمن يرضاه ويدل على ذلك استشفاع الطلاب من الأئمة إليه ليحدث لهم، جاء رجل إلى سفيان فقال له اكتب إلى الأوزاعي يحدثني فقال: إني أكتب لك، ولا أراك تجده إلاّ ميتاً وكما يؤخذ ذلك من قوله: إن هذا العلم كان كريماً بملاقاة الرجل، فلما صار في الكتب

---

(٨) المجروحين (١/ ٤٠)

(٩) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (ص ١٦٢)

(١) مقدمة الكامل (ص ١١٣)

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٢١)

(٣) الفسوي (٢/ ٤٠٨)

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٢٩)

(٥) مقدمة الكامل (ص ١٤٣)

صرت تجده عند العبد والأعرابي[١].

ومع هذا كله فقد كان " رحمه الله" يأخذ بمراسيل أهل الشام ويستدل بالمقاطيع.

يقول الذهبي بعد نقل قول الإمام أحمد فيه: إنه ضعيف الحديث، يريد أن الأوزاعي حديثه ضعيف من كونه يحتج بالمقاطيع وبمراسيل أهل الشام وفي ذلك ضعف، لا أن الإمام ضعيف في نفسه[٢]، وقد سبقه البيهقي فقال: يريد أحمد بذلك مايحتج به لا أنه ضعيف في الرواية.

والأوزاعي إمام في نفسه لكنه يحتج في بعض مسائله بأحاديث من لم يقف على حاله، ثم يحتج بالمقاطيع[٣].

(١) مقدمة الكامل ص ١٤٥، وذكر نحوه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١١٤/٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (١١٢/٧)

(٣) تهذيب التهذيب (٢٤٢/٦)

شعبة بن الحجاج
(٨٢- ١٦٠ هـ)

هو: أبوبسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي مولاهم[١] ولد بالواسط وسكن البصرة، من الصغر[٢] حتى قيل مولده ومنشؤه بواسط وعلمه كوفي[٣].

وقد تحمل شعبة عناءً كثيراً في سبيل التحمل. سئل حجاج بن أرطاة: من أتعب الناس في الحديث؟ قال: ذاك البائس شعبة[٤].

ويقول شعبة عن نفسه بعت طست أمي بسبعة دنانير[٥].

ويقول: لم يفقه رجل طلب الحديث على دابة[٦].

وكانت له رحلات شاسعة في تحقيق رجال الحديث تثير العجب[٧].

وقد نال إعجاب المحدثين في الحكم علي الرجال، وحاز ثقتهم. يقول أحمد: كان شعبة أمة واحدة في هذا الشأن يعني في الرجال، وبصره بالحديث

---

(١) تهذيب التهذيب (٣٣٨/٤)، وفي تذكرة الحفاظ (١٩٣/١) الأزدي العتكي مولاهم ومثله في سير أعلام النبلاء: (٢٠٢/٨) وقال ابن خلكان: مولى الأسافرة: (٤٦٩/٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٠٣/٨)

(٣) نفس المصدر (٢٠٨/٨)

(٤) مقدمة الكامل (ص ١٢٥)

(٥) تذكرة الحفاظ (١٩٥/١) مقدمة الكامل(ص ١١٨)

(٦) مقدمة الكامل (ص ١٢٨)

(٧) انظر رحلته إلى الكوفة ومكة والمدينة والبصرة الرحلة في طلب الحديث (ص ١٥١-١٥٣)

وتثبته وتنقيته للرجال[١].

قال يحيى بن سعيد: كان شعبة أعلم الناس بالرجال[٢].

قال معمر: إن قتادة كان يسأل شعبة عن حديثه يعني حديث نفسه، قال أبومحمد: وكان قتادة بارع العلم نسيج وحده في الحفظ في زمانه لايتقدمه كبير أحد فحل شعبة من نفسه محلا يرجع إليه في حديث نفسه[٣]، قال الشافعي: لولاشعبة لما عرف الحديث بالعراق[٤].

ولاشك أن شعبة كان من المحدثين الذين لهم نصيب وافر في رفع هذا الفن حتى قال فيه صالح جزرة: أول من تكلم في الرجال شعبة، ثم تبعه القطان، ثم أحمد، ويحيى[٥].

قال ابن حبان: أما شعبة بن الحجاج فهو أكثر رحلة من مالك في الحديث، وأكثرجولانا في طلب السنن، وأكثر تفتيشاً في الأقطار عن شمائل الأخبار[٦].

قال ابن رجب: وهو أول من وسّع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له

---

(١) شرح على علل الترمذي ص ١٥٩، ومقدمة الكامل ص ١٢٠، وتهذيب التهذيب (٢٤٤/٤)

(٢) تقدمة الجرح والعديل ص ١٢٧، والجرح والتعديل (٢/ ٢٠)، ومقدمة الكامل (ص ١٢٣)، تهذيب التهذيب (٣٤٥/٤)

(٣) تقدمة الجرح والتعديل(ص ١٢٧)

(٤) تهذيب التهذيب (٢٤٤/٤)

(٥) تهذيب التهذيب (٣٤٥/٤)، وتذكرة الحفاظ (١٩٣/١)، وقد قيده ابن حبان بأنه أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين وجانب الضعفاء والمتروكين (تهذيب ٣٤٥/٤)

(٦) المجروحين (٤٦/١)

في هذا العلم[1].

قال الذهبي: كان أبوبسطام إماماً ثبتاً، حجة ناقداً جهبذا، صالحاً زاهداً، قانعاً بالقوت، رأساً في العلم والعمل منقطع القرين، وهو أول من جرح وعدل وأخذ عنه في هذا الشأن يحيى بن سعيد القطان وابن مهدي وطائفة[2].

قال أبوحاتم: كان الثوري قد غلب عليه شهوة الحديث وحفظه وكان شعبة أبصر بالحديث وبالرجال، وكان الثوري أحفظ، وكان شعبة بصيراً بالحديث جداً فهما له، كأنه خلق لهذا الشأن[3].

وشعبة كان يحتسب الأجر في الكلام على الرجال والرواة، وكأنه يرى أن ذلك واجب عليه، ويسميه الغيبة في الله.

قال مكي بن إبراهيم: كان شعبة يجيء إلى عمران بن حدير فيقول: تعال حتى نغتاب ساعة في الله- عزوجل- نذكر مساوي - أصحاب الحديث[4].

ويدل على ذلك أن حماد بن زيد قال: كلّمنا شعبة أنا وعباد بن عباد وجرير بن حازم في رجل: فقلنا لو كففت عنه، قال: فكأنه لان وأجابنا، قال: فذهبت يوماً أريد الجمعة فإذا شعبة ينادي من خلفي، فقال: ذاك الذي قلتم لي فيه لاأراه يسعني[5].

---

(١) شرح علل الترمذي(١٧٢/١)

(٢)سير أعلام النبلاء (٢٠٦/٨)

(٣) تقدمة الجرح والتعديل ص ١٢٨- ١٢٩، وشرح علل الترمذي (١٧٥/١)

(٤) المجرحين (١٩/١)، وذكر ابن عدي عن النضر بن شميل شعبة يقول: تعالوا نغتاب في الله، مقدمة الكامل (ص ١١٦)

(٥) تقدمة الجرح والتعديل (ص ١٧١)

والرجل الذي سألوا أن يكف عنه هو أبان بن أبي عياش، كما ذكره ابن أبي حاتم في الرواية التي بعدها. وذكر ابن حبان نحوه عن حماد بن زيد، وفيه: فأتاني بعض الليل فقال: إنك سألتني أن أكفَّ عن أبان، وإنه لايحل الكف عنه فإنه يكذب على رسول الله ﷺ[1] وذكر عن عباد أن شعبة قال له ياعباد نظرت فيما قلت: فرأيت أنه لايحل السكوت عنه[2]، قال شعبة لو حابيت أحداً حابيتُ هشام بن حسان، كان ختني ولكن لم يكن يحفظ[3].

وقد شهد كثير من الأئمة بإخلاص شعبة واحتسابه في هذا الباب.

قال عبدالرحمن بن مهدي: كان شعبة يتكلم في هذا حسبة[4].

وقال حماد بن زيد: وكان شعبة يتكلم في هذا حسبة[5].

وقال يزيد بن هارون: لولا أن شعبة أراد الله عزوجل ما ارتفع هكذا، يعني كلامه في رواة العلم[6]. قال ابن أبي حاتم: دل أن كلام شعبة في الرجال حسبة يتدين به وأن صورته عنده صورة من لايسع قبول خبره ولاحمل العمل عنه

---

(١) المجروحين (١/ ٢٠)

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مقدمة الكامل (ص ١١٥)

(٤) تقدمة الجرح والتعديل (ص ١٧١)

(٥) تقدمة الجرح والتعديل (ص ١٧١)

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٢١)، قد عيب على شعبة كثرة كلامه في الرجال، يقول هشيم: كنا ندع مجالسة شعبة لأنه كان يدخلنا في الغيبة (مقدمة الكامل ص ١١٦) وقال يزيد بن هارون: لو رأيتم شعبة لم تكتبوا عنه، كان غياباً، حتى كان يقول إن مسعود كان حلاقاً (مقدمة الكامل :(ص ١١٦- ١١٧)

فيلحق برسول الله ﷺ مالم يقله[١].

وشعبة كان يحرص أن لايروي أحد عن الضعفاء والمتروكين. روى ابن المبارك أن شعبة قال: هذا عباد بن كثير فاحذروه[٢].

وكتب إلى معاذ العنبري: لاتكتب عن أبي شيبة قاضي واسط[٣].

وأرسل إلى جرير بن حازم: لايحل لك أن تروي عن الحسن بن عمارة فإنه يكذب[٤]. ولم يكن يكتفي بهذا بل يذهب إلى الضعفاء والمتروكين ويمنعهم من التحديث.

قال الشافعي: كان شعبة يجيء إلى الرجل فيقول: لاتحدث وإلاّ استعديت عليك إلى السلطان[٥] وأعجب من هذا أن شعبة لطم نصر بن حماد حين حدث بحديث ضعيف[٦].

منهجه في النقد:

ذكر الذهبي: أن شعبة من الأئمة النقاد الذين تكلموا في كثير من الرواة[٧]، وكل من يتتبع كلامه في الرجال لايشك أنه كان شديداً في الجرح، وقد

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٢٢)

(٢) مقدمة مسلم: (١/٩٤)

(٣) مقدمة مسلم (١/١١٠)، وتقدمة الجرح والتعديل (ص ١٣٣)

(٤) المصدر السابق (١/١١١، تقدمة الجرح والتعديل (ص ١٣٧)

(٥) سير أعلام النبلاء (٩/٢١٥- ٢١٦) وتقدمة الجرح والتعديل (ص ١٢٧)، وتهذيب الأسماء واللغات وفيه إلاّ اشتكيت عليك إلى السلطان.

(٦)المجروحين (١/٢٩)، والرحلة في طلب الحديث: (ص ١٥١)

(٧) ذكرمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ق ٢/ألف).

نقلوا عنه أنه ترك رواية رجل رأى أنه يركض دابتـــه[١] وترك رجــلاً رآه إذا وزن يرجح في الميزان[٢].

وترك أبا الزبير حين رآه لم يكن يحسن الصلاة[٣].

وترك المنهال بن عمرو من أجل صوت سمع في بيته[٤].

ولاشك أن بعض هذه الأسبـاب ليـست بجـارحـة ولذا انتـقـد ابن الصــلاح بعضها[٥]. وأشـار الذهبي في ترجمـة المنهـال،: أن ماغـمز به شعبة لايوجب غمز الشيخ[٦].

وكان شعبة يبالغ في صيغ الجرح فـيقـول مثـلاً: لأن أرتكب سبعين كبـيرة أحبُّ إليَّ من أن أحدثَ عن أبان بن أبي عياش[٧].

وبين شعبة وجهة نظره فيمن يترك حديثه بالتفصيل[٨].

وماكان يجيز الرواية إلاّ عن الثقات وقد شهد بذلك عدة من الأئمة.

---

(١) المجروحين (١/ ٣٠)

(٢) المجروحين (١/ ٣٠)، وشرح علل الترمذي ص ٢٥٤ (هو أبو الزبير الآتي نفسه).

(٣) تقدمة الجرح والتعديل (ص ١٥١)

(٤) المصدر السابق (ص ١٥٣، ١٧٢)

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٤٠)

(٦) ميزان الاعتدال (٤/ ١٩٢)

(٧) تقدمة الجرح والتعديل (ص ١٣٤)

(٨) المجروحين (١/ ٧٧)، والجرح والتعديل (٢/ ٣٢) ومقدمة الكامل ص ٢٤٦، وشرح علل الترمذي لابن رجب (ص ٢٥٣)

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: أخبرنا صالح بن أحمد، نا علي بن المديني، قال: ذكرلنا يحيى بن سعيد القطان، قاسم بن عوف، قال يحيى: قال شعبة: دخلت عليه، وحرك يحيى رأسه، قلت ليحيى ماشأنه؟، فجعل يحيد، قلت ليحيى ضعفه في الحديث قال: لولم يضعفه لروى عنه[1].

وقال أيضاً: كل شيء يحدث به شعبة عن رجل فلاتحتاج أن تقول عن ذلك الرجل إنه سمع فلاناً، قد كفاك أمره[2].

وكان يخاف النار في رواية الضعفاء[3].

وكان شعبة لايكتفي أن يسمع الحديث مرة، بل كان يسمع عدة مرات[4].

كان شعبة يحكم على الرجال بعد مقارنة حديثهم

قال أبوداود الطيالسي: قال شعبة: لاتعجبون من جرير بن حازم، وحماد ابن زيد، أتياني يسألني أن أكف عن ذكر الحسن بن عمارة، لا والله، لاأكف.

وروي أيضاً عن شعبة أنه كان يكذب الحسن بن عمارة[5].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (ص ١٥٠)

(٢) نفس المصدر (ص ١٦٢)

(٣) الجرح والتعديل (١/١/٢٢)

(٤) مقدمة الكامل: (ص ١٢٦، ١٣٠)، وتقدمة الجرح والتعديل (ص ١٦٨، ١٩١)، والمجروحين (١/٣١). وتذكرة الحفاظ (١/١٩٤)، سير أعلام النبلاء (٧/٢١٩)، وتهذيب التهذيب (٤/٣٤٦)، وشرح علل الترمذي: (ص ١٦١، ١٦٢)

(٥) ميزان الاعتدال (١/٥١٤)

والسبب في ذلك كما قال مسلم:حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبوداود قال: قال لي شعبة: إيت جرير بن حازم فقل له لايحل لك أن تروي عن الحسن بن عمارة فإنه يكذب، قال أبوداود: قلت لشعبة: وكيف ذاك؟ فقال حدثنا عن الحكم بأشياء لم أجد لها أصلاً، قال: قلت له بأي شيء ؟ قال: قلت للحكم: أصلّى النبي ﷺ على قتلى أحد؟ فقال: لم يصل عليهم، فقال الحسن بن عمارة، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس: **أن النبي ﷺ صلّى عليهم ودفنهم**، قلت للحكم ماتقول في أولاد الزنا ؟ قال: يُصلّى عليهم، قلت: من حديث من يُروى؟ قال يُروى عن الحسن البصري، فقال الحسن بن عمارة: حدثنا الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي[1].

وكذلك حكم على سماك بن حرب بالخطأ في حديث اقتضاء الورق من الذهب لأن قتادة روى عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر، وروي أيوب عن نافع عن ابن عمر، وروي داود بن أبي هند عن سعيد بن جبير، ولم يرفعه أحد إلى رسول الله ﷺ غير سماك بن حرب[2].

وقال ابن حبان في الثقات: شعبة أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين وجانب الضعفاء والمتروكين حتى صار علماً يقتدى به، ثم تبعه عليه بعده أهل العراق، حتى وصفوه بأنه أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم: (ص ١١٠- ١١٢)

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص ١٥٨)

الثـــوري
(٩٧- ١٦١هـ)

هو أبوعبدالله سفيان بن سعيد بن مسروق، الثوري، نسبة إلى بني ثور ابن مناة من مضر، ولد بالكوفة، وطلب العلم وهو حدث فإن أباه كان من علماء الكوفة[١] حتى برع في علوم الحديث.

وقد وصفه غير واحد بأنه أمير المؤمنين في الحديث[٢].

قال الأوزاعي: لم يبق من يجتمع عليه العامة بالرضي والصحة إلاّ سفيان.

وقال أحمد: سفيان أحفظ للإسناد وأسماء الرجال من شعبة[٣].

وقال أيضاً: الثوري أعلم بحديث الكوفين ومشايخهم من الأعمش[٤].

وقد خضع لكلامه في الرجال الأئمة الكبار الذين عاصروه، فهذا شعبة حدث عن أبي إسحاق، فقال رجل: إن سفيان خالفك فيه. فقال: دعوه سفيان أحفظ مني.

ويقول زائدة: كنا نأتي الأعمش فيحدثنا فيكثر، ونأتي سفيان الثوري فنذكر له تلك الأحاديث فيقول: ليس هذا من حديث الأعمش، فنقول له هو حدثنا به الساعة، فيقول: اذهبوا فقولوا له إن شئتم، فنأتي الأعمش فنخبره بذلك

---

(١) تذكرة الحفاظ (١/٢٠٦)

(٢) مقدمة الكامل (ص ١٣٤)، وشرح علل الترمذي (ص ١٦٢)

(٣) شرح علل الترمذي (١/١٧٨)

(٤) نفس المصدر (١/١٧٨)

فيقول: صدق سفيان ليس هذا من حديثنا[1].

يقول حسن بن خراش: كنا نأتي سفيان فنعرض عليه ماسمعنا من محدث سماه فيقول: هذا من حديثه وهذا ليس من حديثه[2].

وكان زائدة عرض عامة كتبه على سفيان[3]، وكان سفيان يطلب من تلامذته أن يعرضوا عليه كتبهم كما طلب من يحيى بن سعيد، فقال يحيى: تريد أن تصنع بي كما صنعت بزائدة، قال: وماضر زائدة؟ قال يحيى: لوددت أني كنت فعلت[4]، وقد علل ابن أبي حاتم صنيعه هذا: لمعرفته بالعلم ونقلة الأخبار[5].

وقد شهد أئمة النقد بحذاقته في الفن وعَدُّوه من أساطينه وقد صار قوله المشهور (لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ) قاعدة هامة في أصل الجرح والتعديل[6]، وهو معدود من الطبقة المتوسطة من الناقدين كما ذكره ابن حجر في نكته على ابن الصلاح[7].

قال أبوحاتم: هو إمام أهل العراق وأتقن أصحاب أبي إسحاق، وهو

(١) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٧٠)، شرح علل الترمذي (١/١٧٨)

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٢٠)

(٣) تقدمة الجرح (ص ٨٠)

(٤) نفس المصدر (ص ٨١)

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٢٠)

(٦) مقدمة الكامل (ص ١٣٩)

(٧) الإعلان بالتوبيخ (ص ١٦٨)

أحفظ من شعبة وإذا اختلف شعبة والثوري فالثوري[١].

قال علي بن المديني: لاأعلم سفيان صحف في شيء قط إلاّ في اسم امرأة أبي عبيدة، وكان يقول: حفينة، يعني أن الصواب جفينة بالجيم[٢].

وذكره الذهبي في عداد من يعتمد قوله في الجرح والتعديل[٣].

وذكره ابن أبي حاتم في ضمن أئمة النقد وأسهب في ترجمته في التقدمة.

وذكره ابن عدي أيضاً في ضمن النقاد في مقدمة الكامل[٤].

وقال الذهبي: له نقد وذوق[٥].

وقد انتقد على الثوري من القديم لأجل روايته عن الضعفاء مثل الكلبي وغيره قال مالك: قلت لسفيان الثوري: لاتكتب عن رجال فيهم بعض مافيهم فغضب. فقال شعبة: لاتأخذوا عن سفيان إلاّ عن رجل تعرفونه فإنه لايبالي عمن حصل الحديث[٦].

قال النسائي: الثوري إمام، إلاّ أنه كان يروي عن الضعفاء[٧].

يقول ابن أبي حاتم: قلت لأبي: مامعنى رواية الثوري عن الكلبي وهو

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٦٦)

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ١٨١)

(٣) من يعتمد قوله (ص١٦٣)، وفتح المغيث: (٣/ ٣١٨)، والإعلان بالتوبيخ (ص ١٩٣)

(٤) مقدمة الكامل (ص ١٢٣- ١٤٣)

(٥) الميزان (٢/ ١٦٥)

(٦) مقدمة الكامل (ص ١١٦)

(٧) شرح علل الترمذي: (١/ ١٨٥)

غير ثقة عنده؟ فقال: كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار والتعجب فتعلقوا عنه روايته عنه، وإن لم تكن روايته عن الكلبي قبوله له[1].

ويقول الثوري: إني لأحمل الحديث من ثلاثة أوجه:

أسمع من الرجل الحديث أتخذه ديناً. وأسمع من الرجال الحديث لاأستطيع جرحه أوقف أمره، وأسمع الحديث من رجل لاأعبأ بحديثه أحب معرفته[2].

والذي يتخلص لي أنه كان يحدث عن الضعفاء ويأخذ عنهم لمجرد العلم ولم يكن ليعمل به، ويدل على ذلك ما حكيناه عنه ويؤيده مانقل عنه ابن عدي، يقول أبونعيم: كان سفيان إذا ذكر الحديث عن الرجل الضعيف غضب[3].

وكان عند المناظرة والكلام في المسائل يقول: إذا حدثك ثقة عن غير ثقة فلاتأخذ، وإذا حدثك غير ثقة عن ثقة فلاتأخذ، وإذا حدثك ثقة عن ثقة فخذه[4].

وصفه الذهبي بقوله: "الحجة الثبت متفق عليه، إلا أنه كان يدلس عن الضعفاء ولكن له نقد وذوق"[5].

وتدليسه محتمل لقول الحافظ ابن حجر: الثانية من احتمل الأئمة تدليسه

---

(١) الجرح والتعديل (٣٦/٢)

(٢) مقدمة الكامل (ص ١٣٦)

(٣) نفس المصدر (ص ١٤١)

(٤) الجرح والتعديل (٢٩/٢)

(٥) الميزان (١٦٩/٢)

وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ماروى كالثورى[١].

وقال البخاري: ماأقل تدليسه[٢].

مالك

(٩٣- ١٧٩هـ)

هو: أبوعبدالله مالك بن أنس بن مالك أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث وهو ذو أصبح بن عوف بن مالك بن زيد ابن شداد بن زرعة وهو حمير الأصغر الحميري[٣] الأصبحي المدني.

نشأ في صون ورفاهية وتجمل، وترعرع في بيئة معروفة بالعلم، وطلب العلم وهو ابن بضع عشرة سنة[٤].

وقد طاف على شيوخ الحرمين وتخرج على أيديهم.

يقول شعبة: دخلت المدينة ونافع حي ولمالك حلقة[٥]. وقد طار صيت

---

(١) طبقات المدلسين (ص ٧)

(٢) نفس المصدر (ص ٢١)

(٣) سير أعلام النبلاء (٤٨/٨). ونقل الذهبي اتفاق المؤرخين على أنه عربي أصبحي وقال: وقد تكلم في نسبه ابن إسحاق فقال: إن مالكاً وآله موالي تيم، فأخطأ وكان ذلك أقوى سبب في تكذيب الإمام له وطعنه عليه (٦٤/٨)

(٤) سيرأعلام النبلاء (٤٩/٨)

(٥) تقدمة الجرح والتعديل ص ٢٦، قد وردت روايات عديدة أن شعبة قال: دخلت المدينة بعد موت نافع ولمالك حلقة (مقدمة الكامل ص ١٥٠) والمجروحين (٤٤/١) وتذكر الحفاظ: (٢٠٨/١)، وسيرأعلام النبلاء: (٦٦/٨، ٨٧، ١١٤)، وقال الذهبي: قال أيوب: كان لمالك حلقة في حياة نافع

مالك في شبابه.

يقول الذهبي: تأهل للفتيا، وجلس للإفتاء وله إحدى وعشرون سنة، وحدث عنه جماعة وهو شاب طري، وقصده طلبة العلم من الآفاق في آخر خلافة أبي جعفر المنصور وما بعد ذلك وازدحموا في خلافة الرشيد إلى أن مات[١].

وقد عرف مالك بشدة التحرى في الرجال فكان يقول: لايؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك: لايؤخذ من سفيه معلن بالسفه، وإن كان أروَى الناس، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كنت لاتتهمه أن يكذب على رسول الله صلي الله عليه وسلم ولا من شيخ له عبادة وفضل إذا كان لايعرف مايحدث[٢].

وقال: أدركت في مسجدنا هذا ستين أو سبعين من التابعين لم أكتب إلاّ عمن يعرف حلال الحديث وحرامه وزيادته ونقصانه[٣].

يقول سفيان بن عيينة: ماكان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم[٤].

وقال: إن مالكاً لايحدث إلاّ عن ثقة[٥].

(سير أعلام النبلاء: ٨/٦٦)

(١) سير أعلام النبلاء (٨/٤٩-٥٠)

(٢) مقدمة الكامل ص ١٤٩، وتقدمة الجرح والتعديل.

(٣) مقدمة الكامل ص ١٥١، والمجروحين (١/ ٤٠) وغيرها.

(٤) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٢٣) والتمهيد (١/ ٦٥)، ومقدمة الكامل (ص ١٤٦)، وتهذيب التهذيب (١٠/٦)

(٥) سير أعلام النبلاء (٨/٧٣)

وقال الشافعي: إذا جاء الحديث عن مالك فشد به يدك[١].

وقال أحمد: كل من روى عنه مالك فهو ثقة[٢].

وقال أبوحاتم: مالك نَقِيّ الرجال، نَقِي الحديث وهو أنقى حديثاً من الثوري والأوزاعي[٣].

وقال النسائي: لانعلم مالكاً روي عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف إلاّ عاصم بن عبيدالله فإنه روى عنه حديثاً، وعن عمرو بن أبي عمرو وهو أصلح من عاصم، وعن شريك بن أبي نمر وهو أصلح من عمرو، قال ولانعلم مالكاً حدث عمن يترك حديثه إلاّ عبدالكريم بن أبي أمية[٤].

وقال البخاري: لانعلم مالكاً حدث عمن يترك حديثه إلاّ عن عطاء الخراساني[٥].

وقال ابن معين: لاتبال ألاّ تسأل عن رجل حدث عنه مالك إلاّ رجلا أو رجلين[٦].

وقال أحمد: لاتبالي ألاّ تسأل عن رجل روى عنه مالك بن أنس ولاسيما

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل ص ١٤، ومقدمة الكامل (ص ١٤٩)

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٧٧٩)

(٣) تقدمة الجرح والتعديل (ص ١٧)

(٤) شرح علل الترمذي (٢/٧٧٩-٧٨٠)

(٥) نفس المصدر (ص ٥١٨)، وانتقد ابن رجب على قول البخاري (انظر: ٢/٧٨٠)

(٦) مقدمة الكامل (ص ١٤٧)، وروي نحوه ابن أبي حاتم في التقدمة: (ص ١٧)، وقد عزاه ابن عدي إلى أحمد بدون استثناء إلاّ رجلاً (١٤٨)

مديني[١].

وقال علي بن المديني: مالك أمان فيمن حدث من الرجال[٢].

قال ابن عبدالبر: معلوم أن مالكاً كان من أشد الناس تركا لشذوذ العلم وأشدهم انتقاداً للرجال، وأقلهم تكلفاً، وأتقنهم حفظاً فلذلك صار إماما[٣].

وقال يعقوب بن شيبة: كان مالك ممن ينتقي الرجال[٤].

وقال ابن حبان: كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث ولم يكن يروى إلاّ ماصح ولايحدث إلاّ عن ثقة[٥].

ومن اشترط على نفسه ألاّ يَرْوي إلاّ عن الثقات فروايته توثيق له أم لا؟ فيه خلاف بين العلماء، وقد مضى البحث في فصل التعديل.

ويرى ابن المديني: كل مدني لم يحدث عنه مالك ففي حديثه شيء لاأعلم مالكاً ترك إنساناً إلاّ إنساناً في حديثه شيء[٦].

ويُستدل لذلك أن مالكاً سأله بشر بن عمر الزهراني عن رجل: فقال: هل

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل ص ١٧، وشرح علل الترمذي (١/١٨٣)

(٢) حلية الأولياء (٦/٣٢٢)

(٣) التمهيد (١/٦٥).

(٤) شرح علل الترمذي (٢/٧٨١)

(٥) تهذيب التهذيب (١٠/٩)

(٦) مقدمة الكامل (ص ١٤٨)، وشرح علل الترمذي (١/١٨٥)

رأيته في كتبي؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته[١].

يعلق عليه الذهبي بقوله: فهذا القول يعطيك أنه لايروى إلاَّ عمن هو عنده ثقة، ولايلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات[٢].

وقال ابن رجب: إطلاق ابن المديني فيه نظر؛ فإن مالكاً لم يحدث عن سعد بن إبراهيم وهو ثقة جليل متفق عليه[٣].

والإمام مالك يعد من كبار علماء الجرح والتعديل.

يقول الذهبي: هو أمة في نقد الرجال[٤]، ذكره في " من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، وعده من العلماء الذين تكلموا في كثير من الرواة[٥].

وقد ذكر ابن حبان، ثلاثة من الأئمة منهم مالك والثوري وشعبة الذين جعلوا الحديث صناعة لهم لايشوبونها بشيء آخر[٦].

وذكره ابن أبي حاتم في تقدمته على رأس القائمة من النقاد وقال: فمن العلماء الجهابذة النقاد الذين جعلهم الله علماً للإسلام وقدوة في الدين ونقاداً لناقلة الآثار من الطبقة الأولى بالحجاز مالك بن أنس[٧].

---

(١) مقدمة الكامل (ص ١٤٨)، وسير أعلام النبلاء (٨/٧٢)، تهذيب التهذيب (١٠/٦)

(٢) سير أعلام النبلاء (٨/٦٤)

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٧٨٢)

(٤) سير أعلام النبلاء (٨/٧٢)

(٥) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٦٢-١٦٣ رقم ٦)

(٦) المجروحين (١/٤٠)

(٧) تقدمة الجرح والتعديل (ص ١٠)

وقد بشر به رسول الهدى ﷺ في حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **يوشك -أن تضربوا وقال سفيان مرة- أن يَضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم، لايجدون عالماً، أعلم من عالم أهل المدينة**[1].

ومع ذلك فقد خالفه النقاد في بعض آرائه في الرجال مثل توثيقه لعبدالرحمن بن أبي الزناد.

قال سعيد بن أبي مريم، قال لي خالي موسى بن سلمة قلت لمالك دلني على رجل ثقة، فقال: عليك بعبد الرحمن بن أبي الزناد.

وقد روي عثمان بن سعيد ومعاوية عن ابن معين: أنه ضعيف، وروي عنه عباس: ليس بشيء وقال مرة: لايحتج به.

وكذا قال أبو حاتم وضعفه النسائي.

وقال أحمد: مضطرب الحديث، وروي الميموني عنه: ضعيف، وذكر الذهبي حديثين من مناكيره: من كان له شعر فليكرمه، وحديث: الهرة من متاع البيت[2].

---

(١) رواه أحمد (٢٩٩/٢)، والترمذي في العلم، باب ماجاء في عالم المدينة وقال حسن - وفي نسخة التحفة: حسن صحيح- والحاكم في المستدرك (١/ ٩٠-٩١) والخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٣٠٦، ٣٠٧) (٣٧٧/٩)، وابن عبدالبرفي التمهيد (١/ ٨٤) وعالم المدينة هو مالك بن أنس وعليه اتفاق جميع نقلة الحديث.

(٢) ميزان الاعتدال: (٧٥٧/٢)

عبدالله بن المبارك
(١١٨-١٨١)

هو: أبو عبدالرحمن، عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي، مولاهم، التركي، المروزي.

طلب العلم وهو ابن عشرين سنة[١]. وبدأ رحلته سنة إحدى وأربعين ومئة.

قال الذهبي: وأخذ عن بقايا التابعين وأكثر من الترحال والتطواف، إلى أن مات في طلب العلم، وفي الغزو والتجارة، والإنفاق على الإخوان في الله وتجهيزهم معه إلى الحج[٢]. وقال: ارتحل إلى الحرمين، والشام، ومصر، والعراق، والجزيرة، وخراسان[٣].

وقال أحمد بن حنبل: رحل إلى اليمن، ومصر، والشام، والبصرة، والكوفة. وكان من رواة العلم، وكان أهل ذلك، كتب عن الصغار والكبار[٤].

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٣٧٨/٨)، وأقدم شيخ لقيه ابن المبارك هو ربيع بن أنس الخراساني يقول الذهبي: وتحيل ودخل إليه في السجن سمع منه نحوا من أربعين حديثا، وفي تقدمة الجرح والتعديل ص ٢٦٤ أنه كان مختفيا عند حائك فجهد ابن المبارك أن يأذن له فأبى ثم أعطاه أربعين درهما فحدثه بأربعين حديثا.

(٢) نفس المصدر: (٣٧٩/٨)

(٣) نفس المصدر (٣٨١/٨)

(٤) تقدمة الجرح والتعديل: (٢٠٤/١)، شرح علل الترمذي: (٢٠٤/١)، وفيه: جمع أمرا عظيما ما كان أحد أقل سقطا من ابن المبارك، وكان يحدث من حفظه، ولم يكن ينظر في كتاب، وفي تهذيب التهذيب (٣٨٥/٥)، إلى قوله من حفظه.

قال أبوحاتم: طاف ابن المبارك ربع الدنيا بالرحلة في طلب الحديث لم يدع اليمن، ولا مصر، ولا الشام، ولا الجزيرة، ولا البصرة، ولا الكوفة[١].

وابن المبارك كان مع علمه الغزير تاجرا كبيرا ذا ثروة هائلة، وكان ينفق من ماله على الطلبة، والمحدثين، وعامة الناس، وقد ذكر في سيرته في هذا الباب ما يثير العجب[٢] وذكر أنه كان ينفق كل سنة على الفقراء مائة ألف درهم[٣].

وكان ابن المبارك من أساطين علماء الجرح والتعديل، وكان أكثر الناس بحثا عنه، وقد نقلت أقوال تدل علي مدى حرصه على الإسناد، ومعرفة الصحيح والضعيف، منها قوله: بيننا وبين القوم القوائم[٤].

وقوله: الإسناد من الدين ولو لا الإسناد لقال من شاء ما شاء[٥].

وقوله: ليس جودة الحديث في قرب الإسناد ولكن جودة الحديث في صحة الرجال[٦] وقوله: بعد الإسناد أحب إلى إذا كانوا ثقات لأنهم قد تربصوا به

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل: (ص ٢٦٤)

(٢) تقدمة الجرح والتعديل: (ص ٢٧٧)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٣٨٥-٣٨٧) وتاريخ بغداد: (١٠/ ١٥٨-١٥٩)

(٣) تهذيب التهذيب: (٥/ ٣٨٦)

(٤) مقدمة مسلم مع النووي: (١/ ٨٨)

(٥) نفس المصدر: (١/ ٨٧)

(٦) شرح علل الترمذي: (١/ ٦٢)

وحديث بعيد الإسناد صحيح خير من قريب الإسناد سقيم[١].

وقد بلغ ابن المبارك القمة في النقد والكشف عن الضعفاء والكذابين.

قال إسحاق بن إبراهيم: إن الرشيد أخذ زنديقا ليقتله، فقال: أين أنت من ألف حديث وضعتها ؟ قال: فأين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك ينخلانها فيخرجانها حرفا حرفا[٢].

وابن المبارك كان متثبتا جدا في الرجال. قال عبدان: سموا لعبدالله رجلا يتهم في الحديث. فقال لأن أقطع الطريق أحب إلى من أن أحدث عنه[٣]

ويدل على تحريه في الرجال أنه أخذ عن أربعة آلاف شيخ فلم يرو إلا عن ألف منهم[٤].

وكان عبدالله لا يحب أن يحضر مجالس الشيوخ المتهمين، روى مسلم عنه في مقدمة صحيحه قال: رأيت روح بن غطيف «صاحب الدم قدر الدرهم» وجلست إليه مجلسا، فجعلت أستحي من أصحابي أن يروني جالسا معه كره حديثه[٥].

---

(١) الجرح والتعديل: (١/٢٥)

(٢) تهذيب التهذيب: (١/١٥٢)، وتذكرة الحفاظ: (١/٢٧٣)

(٣) علل الترمذي مع شرح ابن رجب: (١/٦٣-٦٤)

(٤) تذكرة الحفاظ: (١/٢٧٦)

(٥) مقدمة مسلم مع النووي (١/٩٦-٩٧) قال النووي: «قوله صاحب الدم قدر الدرهم» يريد وصفه وتعريفه بالحديث الذي رواه روح هذا عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة يرفعه: «تعاد الصلاة من قدر الدرهم يعني من الدم، وهذا الحديث ذكره البخاري في تاريخه وهو حديث باطل لا أصل له عند أهل الحديث».

قال ابن معين: كان كيسا مستثبتاً ثقة، وكان عالما صحيح الحديث، وكانت كتبه التي حدث بها عشرين ألفا أو واحداً وعشرين ألفا[١].

وقد أفصح ابن المبارك عن سر كتابته عن الضعفاء فقال: إني لأسمع الحديث فأكتبه وما من رأيي أن أعمل به، ولاأحدث به، ولكني اتخذته عدة لبعض أصحابي إن عمل به أقول يعمل بالحديث[٢].

وكان ابن المبارك معتدلا في الرجال، ولطيف العبارة في الجرح والتعديل، فعد من النقاد المنصفين المتوسطين.

كان يقول: من رضيه أهل العلم، فكتبوا عنه فهو عدل جائز الشهادة[٣].

وكان لا يترك الرجل إلا بعد السبر، ودراسة أحواله.

قال نعيم بن حماد: كان ابن المبارك لا يترك حديث الرجل حتى يبلغه الشيء الذي لا يستطيع أن يدفعه[٤].

وكان يقول أيضا: يكتب الحديث إلا من أربعة: غلاط لايرجع، وكذاب، وصاحب هوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ، فيحدث من حفظه[٥].

وقال عبدالرزاق: ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله كذاب إلا لعبدالقدوس

---

(١) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٣٩٣)

(٢) مقدمة الكامل : (ص ١٦٨)

(٣) نفس المصدر: (ص ١٦٨)

(٤) تقدمة الجرح والتعديل: ص ٢٧٠، الجرح والتعديل: (١/٣٣)

(٥) مقدمة الكامل: (ص ٢٤٢)

قال سمعته يقول له كذاب[١]. وقد عدّ رحمه الله تعالى من أمراء المؤمنين في الحديث.

سفيان بن عيينة
(١٠٧ - ١٩٨ هـ)

هو: سفيان بن أبي عمران، أبو محمد، مولى بني عبدالله بن رُوَيْبَة من بني هلال بن عامر بن صعصعة[٢].

قال الخطيب: وقيل: إنه مولى محمد بن مزاحم العلائي، واختار البخاري الأول[٣].

ولد بالكوفة وطلب العلم وهو صغير،ثم سافر إلى مكة في صحبة أبيه سنة اثنتين وعشرين[٤].

يقول: أول من جالست عبدالكريم أبا أمية وأنا ابن خمس عشرة سنة[٥].

ثم واصل الرحلات العلمية حتى حصل على مكانة رفيعة.

---

(١) مقدمة مسلم: (١/١١٧)، وميزان الاعتدال: (٢/٦٤٣)

(٢) تاريخ بغداد: (٩/١٧٤)، وطبقات ابن سعد: (٥/٤٩٧)

(٣) التاريخ الكبير: (٤/٩٤)

(٤) تاريخ بغداد: (٩/ ١٨٣)، وذكر ابن عيينة أن أباه كان صيرفيا فركبه دين فهاجر إلى مكة.

(٥) سير أعلام النبلاء: (٨/٤٥٥)، والطبقات لابن سعد: (٥/٤٩٧)

قال الذهبي: طلب الحديث وهو حدث بل غلام، ولقي الكبار، وحمل عنهم علما جمًّا، وَأَتْقَنَ وَجَوَّدَ، وَجَمَعَ وَصَنَّفَ، وعُمِّرَ دَهرا، وازدحم الطلبة عليه، وانتهى إليه علو الإسناد ورحل إليه من البلاد، والحق الأحفاد بالأجداد[١].

وقال أيضا: لقد كان خلق من طلبة الحديث يتكلفون الحج، وما المحرك لهم سوى لقاء سفيان بن عيينة لإمامته وعلو إسناده[٢].

وقال الخطيب: كان له في العلم قدر كبير ومحل خطير، أدرك نيفا وثمانين نفساً من التابعين[٣].

وقال ابن سعد: ثقة، ثبت كثير الحديث حجة[٤].

وقال يحيى بن آدم: ما رأيت أحدا يختبر الحديث إلا ويخطيء إلا سفيان ابن عيينة[٥].

وكان ابن عيينة من كبار النقاد ذكره كل من ابن أبي حاتم، وابن عدي، وابن حبان، والذهبي، وغيرهم.

وكان الثوري يعترف بنقده.

يقول عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد: كان سفيان إذا لم يرأصحاب

---

(١) سير أعلام النبلاء (٨/٤٥٤)

(٢) نفس المصدر (٨/٤٥٦)

(٣) تاريخ بغداد: (٩/١٧٤)

(٤) الطبقات: (٥/٤٩٨)

(٥) سير أعلام النبلاء: (٨/٤٦٤)

الحديث أسندوا الأحاديث، فكنت آتي ابن عيينة، فيقول: هذا خطأ، وهذا كذا، فآتي الثوري فيقول لي: أتيت ابن عيينة؟ فأخبره بما قال ابن عيينة: فيقول: هو كما قال[١]». إلا أنه لم يتكلم في سائر الرواة[٢].

وكان ابن عيينة من المتثبتين في الرجال، فلا يروي إلا عن الثقات إلا أنه ابتلي بالتدليس كغيره[٣].

حكى ابن عبدالبر عن أئمة الحديث أنهم قالوا: يقبل تدليس ابن عيينة لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظرائهما[٤].

وهذا ما رجحه ابن حبان وقال: أما المدلسون الذي هم ثقات وعدول فإنا لا نحتج بأخبارهم إلا ما بينوا السماع فيما رَوَوْا ... إلا أن يكون المدلس لا يعلم أنه ما دلس قط إلا عن ثقة، فإذا كان كذلك قبلت روايته وإن لم يثبت السماع، وهذا ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة وحده، فإنه كان يدلس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن[٥].

وقال ابن حجر: الثانية من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ماروى، أو كان لايدلس إلا عن ثقة كابن

---

(١) تاريخ بغداد: (٩/ ١٨١)

(٢) الإعلان بالتوبيخ: (ص ١٦٧)

(٣) الميزان: (٢/ ١٧٠)

(٤) التبيين لأسماء المدلسين ص٣٤٧ مع مجموعة الرسائل الكمالية.

(٥) صحيح ابن حبان: (١/ ٨١-٨٢)

عيينة[١].

وقال أيضا: كان يدلس، لكن لايدلس إلا عن ثقة وادعي ابن حبان بأن ذلك كان خاصا به[٢] اختلط في آخر عمره كما ادعى ذلك يحيى بن سعيد القطان[٣] وأيده الحافظ ابن حجر بقرائن أخرى[٤].

ويقول في طبقات المدلسين: ولعل العجلي قال فيه: "ليس بشيء" لأمر آخر غير التدليس لعله الاختلاط[٥].

يقول الذهبي: وأنا أستبعد هذا الكلام من القطان، وأعده غلطا من ابن عمار فإن القطان مات في صفر من سنة ثمان وتسعين وقت قدوم الحاج، ووقت تحدثهم عن أخبار الحجاز، فمتى تمكن يحيى بن سعيد من أن يسمع اختلاط سفيان، ثم يشهد عليه بذلك والموت قد نزل به، فلعله بلغه ذلك في أثناء سنة سبع، مع أن يحيى متعنت جدا في الرجال، وسفيان ثقة مطلقا[٦].

---

(١) طبقات المدلسين: (ص ٧)

(٢) نفس المصدر: (ص ٢٢)

(٣) تاريخ بغداد: (١٨٣/٩)

(٤) تهذيب التهذيب: (٤/ ١٢٠)

(٥) طبقات المدلسين: (ص١٢)

(٦) سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٦٥)، وميزان الاعتدال: (٢/ ١٧١)

يحيى بن سعيد القطان
(١٢٠ - ١٩٨ هـ)

هو: يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي ولاء البصري، الأحول القطان.

تحمل الكثير في سبيل العلم يقول:

كنت أخرج من البيت، وأنا أطلب الحديث، فلا أرجع إلا بعد العتمة[١].

وقد شهد بحسن طلبه ابن مهدي فقال: ما رأيت أحسن أخذا للحديث، ولا أحسن طلبا له من يحيى القطان[٢].

وما أثر عن سيرته يعطينا فكرة واضحة عن حياته، ويدلنا على سذاجة عيشه، يقول حفيده: لم يكن يمزح ولا يضحك إلا تبسما، وما أعلم أني رأيته قهقه قط ولا دخل حماما قط، ولا اكتحل، ولا ادهن[٣]، وقد عبر عنه ابن عمار: كنت إذا نظرت ظننت أنه لا يحسن شيئا، كان يشبه التجار، فإذا تكلم أنصت له الفقهاء[٤].

وكان يحيى من أساطين الجرح والتعديل.

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل: (ص ٢٤٩-٢٥٠)

(٢) تهذيب التهذيب: (٢١٧/١١)

(٣) تقدمة الجرح والتعديل: (ص ٢٥٠-٢٥١)

(٤) تهذيب التهذيب: (٢١٩/١١)

قال ابن المديني: ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى القطان[١].

وقال أحمد: ما رأيت مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن، يعني في معرفة الحديث، ومعرفة الثقات، وغير الثقات، فقيل له: ولا هشيم؟ فقال: هشيم شيخ، مارأيت مثل يحيى وجعل يرفع أمره جدا[٢].

وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه، عن عبدالرحمن بن عمر رسته الأصبهاني قال: سمعت ابن مهدي يقول: اختلفوا يوما عند شعبة، فقالوا: اجعل بيننا وبينك حكما، فقال: قد رضيت بالأحول -يعني يحيى بن سعيد القطان- فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكموا إليه فقضى على شعبة، فقال له شعبة: ومن يطيق نقدك يا أحول! أو من له مثل نقدك[٣].

وانتهى إليه الحفظ وتكلم في العلل والرجال، وتخرج به الحفاظ.

وقال ابن حبان: كان من سادات أهل زمانه حفظا، وورعا، وفهما، وفضلا، ودينا، وعلما، وهو الذي مهد لأهل العراق رسم الحديث، وأمعن في البحث عن الثقات، وترك الضعفاء، ومنه تعلم أحمد، ويحيى، وعلي، وسائر علمائنا[٤].

ويرى الذهبي أنه أول من جمع كلامه في الجرح والتعديل[٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٧٧/٩)

(٢) الجرح والتعديل: (٢١/٢)

(٣) تقدمة الجرح والتعديل: (ص٢٣٢)، وشرح علل الترمذي: (١٩٢/١)

(٤) تهذيب التهذيب: (٢١٧/١١)

(٥) مقدمة الميزان: (١٠/١)

وقال في كتابه «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»: عبدالرحمن بن مهدي وكان هو ويحيى القطان المذكور، قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة ونبلا وعلما وفضلا، فمن جرحاه، لا يكاد والله يندمل جرحه، ومن وثقاه، فهو الحجة، المقبول، ومن اختلفا فيه، اجتهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلي الحسن وقد وثقا خلقا كثيرا وضعفا آخرين[١].

ووصفه ابن رجب بقوله: «هو خليفة شعبة والقائم بعده مقامه في هذا العلم، وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن كأحمد، وعلي، ويحيى ونحوهم، وقد كان شعبة يحكمه على نفسه في هذا العلم»[٢]، ولم يكن يحيى يحدث إلا عن الثقات.

قال العجلي: لا يحدث إلا عن ثقة.

وقال سفيان: يحيى بن سعيد يريد شقيقا عن عبدالله. قال أبو محمد بن أبي حاتم: يعني أنه لا يرضى إلا برواية الحفاظ المتقنين[٣].

وقال الحافظ: ويحيى بن سعيد شديد التعنت وخاصة في الأقران[٤].

فقد كان يترك الرواية عن الحفاظ بأدنى شك في حفظهم.

---

(١) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (ص ١٦٧)

(٢) شرح علل الترمذي: (١/١٩٢)

(٣) تقدمة الجرح والتعديل: (ص ٢٣٣)

(٤) هدي الساري: ص ٤٢٤.

قال الترمذي في علله[1]: وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء، فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم. وذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا، ومرة هكذا، لايثبت على رواية واحدة، تركه.

ومع هذا فقد وقع له ما وقع لغيره من الوهم. فقد تكلم في محمد بن عمرو ابن علقمة ثم روى عنه.

أما من ناحية قيمة الجرح والتعديل الصادر من يحيى القطان فالمعروف أنه يسلك مسلك المتشددين.

يقول علي بن المديني: إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه. فإذا اختلفا أخذت بقول عبدالرحمن، لأنه أقصدهما وكان في يحيى تشدد[2].

ويقول الذهبي: كان يحيى بن سعيد متعنتا في نقد الرجال فإذا رأيته قد وثق شيخا فاعتمد عليه، أما إذا لين أحدا، فتأن في أمره، حتى ترى قول غيره فيه فقد لين مثل: إسرائيل، وهمام، وجماعة احتج بهم الشيخان، وله كتاب في الضعفاء لم أقف عليه، ينقل منه ابن حزم وغيره، ويقع كلامه في سؤالات علي، وأبي حفص الصيرفي، وابن معين له[3].

---

(١) شرح علل الترمذي (١/١٠٤)

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٨)

(٣) سير أعلام النبلاء (٩/١٨٣)

وقال في ميزان الاعتدال: إن يحيى متعنت في الرجال.

وقال الحافظ: إذا وثق ابن مهدي شخصا وضعفه القطان فإنه لايترك لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد[1].

رحمه الله رحمة واسعة.

(١) الإعلان بالتوبيخ: (ص ١٦٨)

عبدالرحمن بن مهدي
(١٣٥ - ١٩٨ هـ)

هو: عبدالرحمن بن مهدي بن حسان بن عبدالرحمن أبو سعيد العنبري قيل مولى الأزد صاحب اللؤلؤ[١].

أصله من البصرة. وفي مبكر حياته بدأ يتبع القصاص فأرشده أبو عامر العقدي، وقال له: لايحصل في يدك من هؤلاء شيء[٢]. فتوجه إلى طلب الحديث.

يقول الذهبي: طلب هذا الشأن وهو ابن بضع عشرة سنة[٣]، ولزم سفيان[٤]، وشعبة[٥]، وقد عرض كتبه على الثوري[٦].

وكان عبدالرحمن بن مهدي من عظماء المحدثين، ذا نظر ثاقب، وخبرة تامة في الرجال، ومع حفظه الكامل كان يعتمد على الكتاب.

---

(١) تاريخ بغداد: (١٠/ ٢٤٠)، وسير أعلام النبلاء: (٩/ ١٩٢) وقال في تذكرة الحفاظ: (٢/ ٣٢٩) مولى الأزد، وقيل مولى بني العنبر.

(٢) تاريخ بغداد: (١٠/ ٢٤٠)

(٣) سير أعلام النبلاء (٩/ ١٩٣)

(٤) تقدمة الجرح والتعديل: (ص ٢٥٦)، وتهذيب التهذيب: (٦/ ٢٧٩)

(٥) يقول اختلفت إلى شعبة غير سنين (مقدمة الكامل: (ص ١٧٧)

(٦) تاريخ بغداد: (١٠/ ٢٤٣)، وتذكره الحفاظ: (١٠/ ٣٢٠)، وتقدمة الجرح والتعديل: (ص ٢٥٥)، وشرح علل الترمذي: (١/ ١٩٧)

يقول أحمد: إذا اختلف عبدالرحمن ووكيع فعبدالرحمن أثبت، لأنه أقرب عهد بالكتاب، وقد اختلفا في نحو خمسين حديثا للثوري. قال: فنظرنا فإذا عامة الصواب في يد عبدالرحمن[1]. وكان يحدث من حفظه أيضا.

يقول القواريري: أملى علي عبدالرحمن بن مهدي عشرين ألف حديث حفظا[2].

ويقول الذهلي: ما رأيت في يد عبدالرحمن كتابا قط[3]، وكان يحب أن يحدث بالألفاظ.

قال أحمد: كان يتوقى كثيرا كان يحب أن يحدث باللفظ[4].

وقال محمد بن أبي بكر: ما رأيت أحدا أتقن لما سمع، ولما لم يسمع، من عبدالرحمن بن مهدي[5].

وكان ابن مهدي متثبتا في الرجال لا يروي إلا عن الثقات.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٩/١٩٤)، وتاريخ بغداد: (١٠/٢٤٤)، وتذكرة الحفاظ: (١/٣٣٠) وفيه خمسين حديثا للثوري.

(٢) شرح علل الترمذي: (١/١٩٨)

(٣) تذكرة الحفاظ: (١/٣٣١)

(٤) تاريخ بغداد: (١٠/٢٤١)، وتهذيب التهذيب: (٦/٢٨٠)، رشرح علل الترمذي: (١/١٩٧)، وتقدمة الجرح والتعديل: (ص ٢٣٥)

(٥) تقدمة الجرح والتعديل: (ص ٢٥٣)

قال عمرو بن علي: سألت عبدالرحمن بن مهدي عن حديث لعبدالكريم المعلم فقال: هو عن عبدالكريم، فلما سألته فيما بيني وبينه قال: فأين التقوى؟ قال أبو محمد (ابن أبي حاتم): يعني أن التقوى تحجزه عن الرواية عمن ليس بثقة عنده في السر والعلانية، وكان عبدالكريم المعلم عنده غير قوي، فكره أن يحدث عنه[١].

وقال أحمد: إذا حدث عبدالرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة[٢].

وقال عبدان: ضرب عبدالرحمن بن مهدي على نيف وثمانين شيخا حدث عنهم الثوري[٣].

وقال ابن حبان: صنف وحدث وأبى الرواية إلا عن الثقات[٤].

وقد شهد بنبوغ ابن مهدي في معرفة الرجال أئمة النقد، فذكره الذهبي في كتابه «من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» فقال: عبدالرحمن بن مهدي، وكان هو ويحيى القطان المذكور قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة، ونبلا، وعلما، وفضلا، فمن جرحاه لايكاد -والله- يندمل جرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن،

---

(١) المصدر السابق: (ص ٢٥٣)

(٢) تاريخ بغداد: (٢٤٣/١٠)، وتهذيب التهذيب: (٢٨١/٦)

(٣) مقدمة الكامل: (ص ١٧٦)

(٤) تهذيب التهذيب: (٢٨١/٦)

وقد وثقا خلقا كثيرا وضعفا آخرين[١].

وقال أيضا: الإمام الناقد المجود سيد الحفاظ[٢].

وذكره ابن أبي حاتم ضمن النقاد، ووصفه بأنه من العلماء الجهابذة النقاد من أهل البصرة[٣].

وذكره ابن عدي في مقدمته للكامل ضمن النقاد[٤].

وقال ابن حبان: ممن جعلوا هذا الشأن صناعة لم يتعدوها إلى غيرها مع لزوم الدين، والورع الشديد، والتفقه رجلان: يحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن ابن مهدي[٥].

وقال الخطيب: أحد المذكورين بالحفظ، وممن برع في معرفة الأثر، وطرق الروايات وأحوال الشيوخ[٦].

وكان ابن مهدي يعتقد أن النقد والتفتيش في الرجال من أوجب الواجبات على المحدث.

---

(١) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (ص ١٦٧)

(٢) سير أعلام النبلاء: (٩/١٩٢)

(٣) تقدمة الجرح والتعديل: (ص ٢٥١)

(٤) مقدمة الكامل: (ص ١٧٣)

(٥) مقدمة المجروحين: (١/٥٢)

(٦) تاريخ بغداد: (١٠/٢٤٠)

يقــول: وليس بإمــام من حــدث بكل مــا ســمع، وحــدث عن كل من لقي، ويجيب بكل ما يسأل عنه، وحدث كل من سأله، ويكتب حديث النبي ﷺ، ما وجده عن ثقة، ثم تتبع عن أصحاب رسول الله ﷺ من الثقات، ثم يكتب حديث التابعين، ثم لاكتاب بعد ذلك[1].

ويقول أيضا: خصلتان لايستقيم فيهما حسن الظن، الحكم والحديث يعني لايستعمل حسن الظن في قبول الرواية عمن ليس بمرضي[2].

ويقــول: لايجــوز أن يكون الرجل إمــامــا حــتى يعلم مـا يصح مما لايصح، وحتى لايحتج بكل شيء، وحتى يعلم مخارج الحديث[3].

وابن مهدي من النقاد الذي وصفوا بالإنصاف في الجرح والتعديل فقد عده الحافظ ابن حجر من النقاد المتوسطين المنصفين[4].

يقول علي بن المديني: إذا اجتمع يحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبدالرحمن، لأنه أقصدهما وكان في يحيى تشدد[5].

---

(١) مقدمة الكامل: (ص ١٧٥)

(٢) الجرح والتعديل: (٢/ ٣٥)

(٣) شرح علل الترمذي: (١/ ١٩٩)

(٤) الأعلان بالتوبيخ: (ص ١٦٨)

(٥) تاريخ بغداد: (١٠/ ٢٤٣)، وتهذيب التهذيب: (٦/ ٢٨٠)

وقد روي عنه ما يدل على مذهبه في القبول والرد.

يقول: أحفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لايختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لايترك حديثه، لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه يعني لايحتج بحديثه[1].

---

(١) الجرح والتعديل: (٢/٣٨)، ومقدمة الكامل: (ص ٢٥١)

أشهر النقاد في القرن الثالث حسب ترتيب الوفيات

(١) يحيى بن معين	(١٥٨ - ٢٣٣ هـ)
(٢) علي بن المديني	(١٦١ - ٢٣٤ هـ)
(٣) أحمد بن حنبل	(١٦٤ - ٢٤١ هـ)
(٤) دحيم	(١٧٠ - ٢٤٥ هـ)
(٥) الفلاس	(١٦٠ - ٢٤٩ هـ)
(٦) البخاري	(١٩٤ - ٢٥٦ هـ)
(٧) الجوزجاني	(٠٠ - ٢٥٩ هـ)
(٨) العجلي	(١٨٢ - ٢٦١ هـ)
(٩) مسلم	(٢٠٤ - ٢٦١ هـ)
(١٠) أبوزرعة	(٢٠٠ - ٢٦٤ هـ)
(١١) أبوداود	(٢٠٢ - ٢٧٥ هـ)
(١٢) أبوحاتم الزاري	(١٩٥ - ٢٧٧ هـ)
(١٣) الفسوي	(٠٠ - ٢٧٧ هـ)
(١٤) الترمذي	(٢٠٩ - ٢٧٩ هـ)
(١٥) ابن خراش	(٠٠ - ٢٨٣ هـ)

١- يحيى بن معين
(١٥٨ - ٢٣٣هـ)

هو: أبوزكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبدالرحمن[١] المري مولاهم الغطفاني، البغدادي.

ولد في بيئة غنية، كان أبوه من نبلاء الكتاب، وذكر ابن عدي أنه ترك ألف ألف درهم وخمسين ألف درهم، فأنفقه كله على الحديث حتى لم يبق له نعل يلبسه[٢].

وبدأ كتابة الحديث وهو ابن عشرين سنة[٣] فطاف البلاد ولقي المشايخ وكتب كثيرا.

قال ابن المديني: لا نعلم أحدا من لدن آدم عليه السلام كتب الحديث ما كتب يحيى بن معين[٤].

وقال ابن سعد: كان قد أكثر من كتابة الحديث وعرف به، وكان لايكاد يحدث[٥].

---

(١) هكذا ساق نسبه ابن حجر في التهذيب: (١١/ ٢٨٠)، وقال: وقيل في نسبه غير ذلك.

(٢) مقدمة الكامل: (ص ٢٠٠)، وتذكرة الحفاظ: (٢/ ٤٣٠)

(٣) سير أعلام النبلاء: (١١/ ٧١)

(٤) تذكرة الحفاظ: (٢/ ٤٣٠)

(٥) طبقات ابن سعد: (٧/ ٣٥٤)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٩٢)

وقال الخليلي: رحل إلى بلاد الحجاز، واليمن، والبصرة، ثم خرج إلى الشام، ومصر.

إن شدة حرص ابن معين علي معرفة الصحيح والسقيم كانت تحمله على الكتابة حتي عن الضعفاء والمتروكين وقد رآه أحمد بصنعاء يكتب صحيفة معمر عن أبان، عن أنس. فقال له: تكتب هذه الصحيفة، وتعلم أنها موضوعة؟ فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه فقال: نعم أكتبها فأحفظها وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء إنسان بعده فيجعل لنا ثانيا[١].

وكان ابن معين من كبار أئمة الجرح والتعديل بل وقد عرف به، وامتاز بين أقرانه.

يقول أحمد : كان ابن معين أعلمنا بالرجال[٢].

جاء رجل إلي أحمد، فقال يا أبا عبدالله! انظر في هذه الأحاديث، فإن فيها خطأ، فقال: عليك بأبي زكريا (ابن معين)، فإنه يعرف الخطأ[٣].

وقال الخليلي: كان عارفا بالرجال قديما وحديثا.

وقال أبوداود -وقد سئل عن علي، ويحيى أيهما أعلم بالرجال فقال- يحيى أعلم. وليس عند علي من أهل الشام شيء[٤].

---

(١) تهذيب التهذيب: (٢٨٦/١١)

(٢) ميزان الاعتدال: (٢٠٥/٢)

(٣) تهذيب التهذيب: (٢٨٥/١١)

(٤) تهذيب التهذيب: (٢٨٣/١١)

وقال ابن رجب: كان يحيى يوسع القول في الجرح ولا يحابي أحدا، بل يصدع به في وجه صاحبه[١].

وقال محمد بن هارون: إذا رأيت الرجل يقع في يحيي بن معين فاعلم أنه كذاب يضع الحديث، إنما يبغضه لما يبين أمر الكذابين[٢].

وقد بالغ الدورقي فقال: كل من سكت عنه ابن معين فهو ثقة.

وقال ابن رجب: الإمام المطلق في الجرح والتعديل، وإلى قوله في ذلك يرجع الناس وعلى كلامه فيه يعولون[٣].

وقد عده الذهبي من الأئمة الذين تكلموا في أكثر الرواة[٤]، والذي يدل على تحري ابن معين في الرجال واحتسابه الأجر عند الله أنه كان يقول: «اللهم إن كنت تكلمت في رجل وليس هو عندي كذابا، فلا تغفرلي»[٥].

وكان يكره أن يدون كلامه في الجرح والتعديل كما يبدو من صنيعه مع أبي حاتم[٦].

قال ابن رجب: «وكان ابن معين يكره أن يدون كلامه في الجرح والتعديل

---

(١) شرح علل الترمذي: (٢١٩/١)

(٢) تقدمة الجرح والتعديل: (ص٣١٦)

(٣) شرح علل الترمذي: (٢١٨/١)

(٤) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (ص ١٥٨)

(٥) سير أعلام النبلاء (٩٢/١١) إلا أن الذهبي قال: هذه حكاية تستنكر.

(٦) تقدمة الجرح والتعديل: (ص ٣١٧)

ولم يدون هو شيئا، وإنما سأله أصحابه ودونوا كلامه، منهم عباس الدوري، وإبراهيم بن الجنيد، ومضر بن محمد، والمفضل الغُلابي، وعثمان بن سعيد الدارمي، ويزيد بن الهيثم[١].

ويذكر ابن النديم أن له التاريخ عمله أصحابه عنه[٢].

وكان ابن معين من المتشددين في الجرح، فكم من ثقات جرحهم ابن معين وأخرج عنهم الشيخان وغيرهم، وهو الذي يقال عنه: لا يقبل جرحه مجملا. كما أشار إليه الذهبي في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، وعده من المتعنتين قال: «قسم منهم متعنت في الجرح متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين و الثلاث، ويُلَيِّن بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصا فعض على قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد، فهذا هو الذي قالوا: لا يقبل فيه الجرح إلا مفسرا يعني لايكفي فيه قول ابن معين مثلا»[٣].

وقد عده الحافظ ابن حجر أيضا في قائمة المتعنتين في تعليقاته على ابن الصلاح[٤].

---

(١) شرح علل الترمذي: (١/ ٤٩١)

(٢) الفهرست: (ص ٢٢٣)

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٥٨-١٥٩)، والإعلان بالتوبيخ: (ص ١٦٧)، وفتح المغيث: (٣/ ٣٢٥)

(٤) النكت على ابن الصلاح (١/ ٤٨٢)، والإعلان بالتوبيخ: (ص ١٦٨)

وقد يواجه الباحث أثناء تتبعه أقوال ابن معين في الرجال أن له عدة أقوال، وقد سئل المنذري عن هذه المشكلة فقال: أما ما نقل عن يحيى بن معين من توثيق شجاع مرة، وتوهينه أخري، فهذان القولان في زمانين بلاشك، وقد نقل عن يحيى بن معين في غير شجاع بن الوليد من الرواة، ونقل مثله أيضا عن غير يحيي بن معين من الحفاظ في حق بعض الرواة وكل هذا محمول على اختلاف الأحوال[1].

يقول الذهبي:فمن أئمة الجرح والتعديل بعد من قدمنا: يحيى بن معين، قد سأله عن الرجال عباس الدوري، وعثمان بن سعيد الدارمي، وأبو حاتم، وطائفة، وأجاب كل واحد منهم بحسب اجتهاده ومن ثم اختلفت آراؤه، وعباراته في بعض الرجال[2].

ولاشك أن الأسئلة التي وجهت إلى ابن معين في أزمان مختلفة من قبل عدة أشخاص قد أثرت على إجابته، لأن علمه كان يتجدد حسب وقوفه على أحوال الرجال، وخاصة وقد عرف ابن معين بكثرة الرحلات ونحن كثيرا ما نجهل من جوابه الأخير في الشخص المعين وقوله الأخيرهو المعتبر، كما أن قول الشافعي الجديد في المسائل الفقهية هو العمدة.

وأما مصادره في نقده فيبدو أنه اعتمد علي أقوال شيوخه مثل يحيي بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، وحجاج الأعور، ومحمد

---

(١) فتوى في مصطلح الحديث، مجموع رقم ٣٥، الظاهرية ق/١٣٥/ ألف.

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (ص ١٧٢)، وفتح المغيث ٣١٩/٣.

ابن إبراهيم بن أبي عدي، وأبي محمد، وأبي كامل،وأخذ أيضا عمن فوقه بواسطة شيوخه مثل شعبة من طريق وكيع، وحجاج، ومعمر من طريق هشام بن يوسف، وحماد بن سلمة من طريق يحيى بن أبي بكير، وغيرهم[١].

كما قام هو أيضا بجمع الأحاديث وطرقها، ثم دراستها وتمحيصها ومقارنتها، مع دراسة أحوال رواتهم بتتبع أخبارهم.

وكان ابن معين من الأئمة الذين أجابوا في فتنة خلق القرآن، لذا ترك أحمد ابن حنبل الرواية عنه.

قال أبوزرعة: كان أحمد لايرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا يحيي بن معين، ولا أحد ممن امتحن فأجاب[٢].

يقول الذهبي: هذا تشديد ومبالغة والقوم معذورون، تركوا الأفضل[٣].

إلا أن يحيى بن معين ظل يشعر بالندامة إلى آخر حياته وكان يقرر دائما في مجالسه ليكفر عن هذه الخطيئة.

توفى ابن معين في ذي القعدة سنة ثلاث وثلاثين ومائتين بالمدينة المنورة.

يقول أبو حاتم: توفى بمدينة رسول الله ﷺ، ووضع على سرير النبي ﷺ، واجتمع في جنازته خلق كثير، وإذا رجل يقول: هذه جنازة يحيى بن معين الذاب

---

(١) دراسة تاريخ ابن معين: (١/ ٧٠)

(٢) نقله الذهبي في الميزان (٢/٦٥٨) في ترجمة أبي نصر التمار.

(٣) نقله الذهبي في الميزان: (٢/٦٥٨)

عن رسول الله ﷺ الكذب والناس يبكون[١].

٢- علي بن المديني
(١٦١ - ٢٣٤ هـ)

هو: علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي أبوالحسن ابن المديني مولى عروة بن عطية السعدي.

ولد بالبصرة وحمل إلى حماد وهو صغير[٢].

ثم رحل في طلب الحديث وأخذ عن الأئمة، ذكر الخليلي: رحلته إلى الحجاز وصنعاء، ثم رجوعه إلى البصرة والكوفة وواسط[٣]، وذكر أيضا: أن رحلته إلى اليمن استغرق ثلاث سنوات.

وذكر الخطيب قدومه إلى بغداد[٤].

وكان علي يقول: يحملني حب الحديث أن أحج حجة فأسمع من محمد[٥].

ويعد ابن المديني من كبار أئمة الجرح والتعديل.

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل: (ص ٣١٧)

(٢) ميزان الاعتدال: (٣/٨٢)

(٣) الإرشاد: (٢/٥٩٧)

(٤) تاريخ بغداد: (١١/٤٦٢)

(٥) مقدمة الكامل: (ص ١٩٤)

قال السبكي: أحد أئمة الحديث ورفعائهم، وممن انعقد الإجماع على جلالته وإمامته، وله التصانيف الحسان[١].

وقد شهد واعترف ببراعته في هذا الشأن كبار أئمة الحديث.

قال أبوحاتم: علي عَلَم في الناس في معرفة الحديث والعلل[٢].

وقال هارون بن إسحاق: الكلام في صحة الحديث وسقيمه لأحمد بن حنبل وعلي بن المديني[٣].

وقال الخطيب: كان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها[٤].

وقال الذهبي: إليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي مع كمال المعرفة بنقد الرجال وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه[٥].

وقال البخاري: ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلاّ بين يدي عليّ بن المديني.

قد ذكره ابن أبي حاتم ضمن العلماء الجهابذة النقاد من البصرة[٦] كما

(١) طبقات الشافعية: (٢/ ١٥٤)

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٣١٩)

(٣) نفس المصدر (ص ٣١٩)

(٤) تاريخ بغداد (١١/٦٤٣)

(٥) ميزان الاعتدال (٣/١٤١)

(٦) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٣١٩- ٣٢٠)

ترجم له ابن عدي في مقدمته ضمن الأئمة النقاد[١]، وذكره الذهبي في عداد من يعتمد قوله في الجرح والتعديل[٢].

وعده ابن حبان من أورعهم في الدين، وأكثرهم تفتيشاً عن المتروكين وألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات[٣].

وابن المديني رحمه الله كان يرى هذا العلم من الدين، وكان لايهاب إفضاح الجرح، ويدل على عدم مسامحته في هذا الباب تضعيفه لأبيه[٤].

وكان شديد التحري والتوقي في الرجال.

قال القاضي إسماعيل بن إسحاق: كان علي شديد التوقي[٥].

وقال عليٌّ: إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبدالرحمن، لأنه أقصدهما وكان في يحيى تشدد[٦]، وفيه إشارة إلى أن علي بن المديني لم يكن من المتشددين.

والذي يبدو لي أن ابن المديني كان يتحرى أن يحدث عن الثقات، ولم يكن من المتعنتين في التعديل، بل هو من المتوسطين، ويؤيد ذلك أن ابن رجب ذكر: أن

---

(١) مقدمة الكامل (ص ١٩٢- ١٩٦)

(٢) ذكر من يعتمد قوله: (ص ١٧٢)

(٣) المجروحين (١/٥٤)

(٤) تهذيب التهذيب (٥/١٧٤- ١٧٦)

(٥) تاريخ بغداد (١٠/٢٤٥)

(٦)نفس المصدر ١٠/٢٤٣.

يحيى بن سعيد لم يكن يحدث إلاّ عن الثقات المتقنين، ويترك الرواية عمن هو دونهم ... وإلى طريق يحيى بن سعيد يميل عليّ بن المديني وصاحبه البخاري.

وكان علي بن المديني من الأئمة الذين أجابوا في الفتنة، فترك أحمد وأبوزرعة الرواية عنه[١].

وقد قبل ابن معين عذره فقال: هو رجل خاف، فقال ماعليه[٢]. وقد اعتذر هو عما يقاربه[٣].

وقد عذره أيضاً أبوحاتم فروى عنه[٤].

يقول السبكي: كان ممن أجاب إلى القول بخلق القرآن في المحنة فنقم ذلك عليه وزيد عليه في القول، والصحيح عندنا أنه إنما أجاب خشية السيف[٥].

ويبدو أن ابن المديني تأسف في آخر حياته عن هذه الهفوة فتاب قبل موته[٦].

وكان يقول: إن الله عزوجل أعز هذا الدين برجلين ليس لهما ثالث: أبوبكر

---

(١) ميزان الاعتدال (١٣٨/٣)، وتركه الحربي أيضاً (شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٢١٦-٢١٧)

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢١٧/١)

(٣) تاريخ بغداد (٤٦٩/١١- ٤٧١)

(٤) الجرح والتعديل (١٩٤/٦)

(٥) طبقات الشافعية (١٤٧/٢)

(٦) ميزان الاعتدال (١٤٠/٣)

الصديق يوم الردة، وأحمد بن حنبل يوم المحنة. ولأجل استقامة أحمد كان يبجله ابن المديني.

قال سهل بن المتوكل سألت علي بن المديني عن حديث فلم يحدثني به، وقال نهاني سيدي أحمد بن حنبل أن أحدث إلاّ من كتاب.

وتوفيٍّ علي بن المديني بسامرا في ذي القعدة سنة أربع وثلاثين ومائتين.

وشذ العقيلي فذكره في الضعفاء،وذلك لقوله في المحنة، فبالغ الذهبي في الرد عليه، فيقول: ذكره العقيلي في الضعفاء فبئس ماصنع ...... أما لك عقل ياعقيلي! أتدري فيمن تتكلم؟[١].

ويعتبر ابن المديني من أشهر الكتاب في الموضوعات الحديثية المختلفة حتى بلغ عدد تصانيفه ٢٠٠ كتاب. وقد بحث الدكتور فؤاد سزكين مصنفات ابن المديني في مكتبات العالم فلم يعثر على أكثر من ثلاثة كتب وهي:

(١) علل الحديث ومعرفة الرجال. وقد تم تحقيق الموجود من هذا الكتاب بقلم الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

(٢) تسمية أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ.

(٣) آراؤه في علماء البصرة الذين وصفهم يحيى بن معين بالقدرية[٢].

---

(١) نفس المصدر (١٣٨/٣، ١٤٠)

(٢) تاريخ التراث العربي (١/ ١٦٠)

٣- أحمد بن حنبل
(١٦٤- ٢٤١هـ)

هو: أبوعبدالله أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي الأصل البغدادي[١].

ولد بمرو ثم حمل إلى بغداد بعد وفاة والده[٢].

وطلب العلم سنة مائة وتسع وسبعين وهو ابن خمس عشرة سنة[٣].

قال الخليلي: أتى على حديث بغداد ثم خرج إلى مكة وصحبه علي بن المديني ويحيى بن معين، ثم خرجوا إلى صنعاء، ثم رجعوا إلى بلاد العراق والكوفة والبصرة وواسط، ثم خرج أحمد إلى الشام وحده[٤].

وقد جمع أحمد علماً واسعاً بالحديث والرجال، واستطاع بذكائه المدهش وحفظه العجيب أن يحتل مكانة مرموقة بين المحدثين، وقد أثنى على حفظه كثير من الأئمة.

يقول أبوزرعة: كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث فقيل.مايدريك؟

---

(١) ذكر نسبه بالتفصيل كل من الخطيب في تاريخه ٤١٣/٤ وابن خلكان ٦٣/١- ٦٤) وأبويعلى في طبقات الحنابلة (٤/١) والسبكي في طبقات الشافعية (٢٧/٢)، والذهبي في سيره (١٧٧/١١)

(٢) الإرشاد (٥٩٧/٢)

(٣) تاريخ بغداد (٤١٦/٤)

(٤) الإرشاد (٩٩/١ب)، وزاد الخطيب في تاريخه: أنه رحل إلى الجزيرة أيضاً.

قال: ذا كرته فأخذت عليه الأبواب[١].

وقال عليّ بن المديني: ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبدالله أحمد بن حنبل[٢].

وقال إبراهيم الحربي:رأيت أحمد كأن الله جمع له علم الأولين والآخرين[٣].

وقال أبوزرعة: أتيت أحمد فقلت: أخرج إلي حديث سفيان، فأخرج إلي أجزاء، كلها: سفيان، سفيان، ليس على حديث منها حدثنا فلان، فظننت أنها عن رجل واحد، فجعلت أنتخب، فلما قرأ عليٌّ، جعل يقول في الحديث: حدثنا وكيع ويحيى وحدثنا فلان، قال: فعجبت من ذلك، قال أبوزرعة: فجهدت في عمري أن أَقْدِرَ على شيء من هذا فلم أقدر[٤].

وقال أحمد لابنه عبدالله: خذ أي كتاب شئت من كتب وكيع من المصنف فإن شئت أن تسألني عن الكلام حتى أخبرك بالإسناد، وإن شئت بالإسناد حتى أخبرك عن الكلام[٥].

ومع هذا الحفظ المدهش فقد نقل عنه علي بن المديني: أنه لايحدث إلاّ عن

(١) طبقات الحنابلة (٦/١) طبقات الشافعية (٢٧/٢)، تاريخ بغداد (٤١٩/٤)

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٢٩٥)

(٣) تذكرة الحفاظ (٤٣١/٢)، وذكر عنه نحوه أبويعلى في طبقات الحنابلة (٦/١)

(٤) شرح علل الترمذي (٢٠٩/١-٢١٠)

(٥) نفس المصدر (٢١٠/١)

كتاب و لنا فيه أسوة حسنة[١]، وذكر أيضاً أنه قال: قال لي سيدي أحمد بن حنبل: لاتحدث إلاّ عن كتاب[٢].

وقال إبراهيم بن خالد: كنا نجالس أحمد فيذكر الحديث ونحفظه ونتقنه فإذا أردنا أن نكتبه قال: الكتاب أحفظ شيء، فيثب ويجيء بالكتاب[٣].

وقد أشاد الأئمة من ناحية فقهه بالحديث أكثر من حفظه.

فقد قارن أبوحاتم بين ابن المديني وأحمد فقال: كلاهما في الحفظ متقاربان وكان أحمد أفقه منه[٤].

قال الشافعي: خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلاً أفضل ولاأعلم ولاأفقه من أحمد بن حنبل[٥].

وقال أبوعبيدالقاسم بن سلام: انتهى العلم إلى أربعة، أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأبي بكر بن أبي شيبة، وكان أحمد بن حنبل أفقههم فيه[٦].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٢٩٥)

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١١١)، وقال الخليلي في الإرشاد (٢/ ٥٩٧)، إنه كان يملي الكتب على تلامذته من حفظه.

(٣) نفس المصدر.

(٤) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٢٩٤)

(٥) تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٣٢)

(٦) طبقات الحنابلة (١/ ٥-٦)

وقال أبوزرعة: مارأيت أحداً أجمع من أحمد بن حنبل ومارأيت أكمل منه، اجتمع فيه زهد وفضل وفقه وأشياء كثيرة[١].

الإمام أحمد والجرح والتعديل:

كان الإمام أحمد من الجهابذة في نقد الرجال وبيان علل الحديث، وقد شهد له بذلك الأقران والأماثل[٢].

قال أبويعلى: هو إمام في الجرح والتعديل، والمعرفة والتعليل، والبيان والتأويل[٣].

وقال أبوحاتم: كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث، لصحيحه وسقيمه، وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه، وكان الشافعي يقول لأحمد، حديث كذا وكذا قوي الإسناد محفوظ؟ فإذا قال أحمد: نعم، جعله أصلاً وبنى عليه[٤].

وقال الشافعي: أنتم أعلم بالحديث والرجال فإذا كان الحديث صحيحا فأعلموني، إن شاء يكون كوفياً أو شاء شامياً حتى أذهب إليه إذا كان صحيحا[٥].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٢٩٤)

(٢) الإرشاد (٥٩٧/٢)

(٣) طبقات الحنابلة (٥/١)

(٤) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٣٠٢)

(٥) طبقات الحنابلة (٦/١)

وقد ذكره الذهبي في كتابه " من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" في عداد النقاد المنصفين الموسطين[1] وقال أيضاً: وكذا أحمد بن حنبل سأله جماعة من تلامذته عن الرجال وجوابه بإنصاف واعتدال وورع في المقال[2].

وذكره أيضاً ابن حجر في المتوسطين[3].

وكتابه العلل يشهد ببراعته في هذا الميدان.

---

(١) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (ص ١٥٩)

(٢) نفس المصدر (ص ١٧٢)، وانظر فتح المغيث (٣/٢١٩)

(٣) النكت على ابن الصلاح (١/٤٨٢)، والإعلان بالتوبيخ (ص ١٦٨)

٤- دحيم
(١٧٠- ٢٤٥هـ)

هو: عبدالرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون القرشي، أبوسعيد الدمشقي يعرف بدحيم بن اليتيم[(١)].

سمع خلقاً بالحجاز، والشام ومصر، والكوفة، والبصرة[(٢)]، وكان يختلف إلى بغداد[(٣)].

وكان دحيم في الفقه على مذهب الأوزاعي.

وكان دحيم من المحدثين الكبار، وقد حاز على ثقة الأئمة، يقول حسن بن علي بن بحر: قدم دحيم سنة اثنتى عشرة فرأيت أبي، وأحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين، قعوداً بين يديه كالصبيان[(٤)].

ويقول الذهبي: هؤلاء أكبر منه ولكن أكرموه لكونه قادماً واحترموه لحفظه[(٥)].

ويقول أبوحاتم: كلّمني دحيم في تحديث أهل طبرية، وقد كانوا أتوني

---

(١) تاريخ بغداد (١٠/٢٦٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٣٠)

(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ٥١٥)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٨٠)

(٣) تاريخ بغداد (١٠/٢٦٦)، وذكر ابن عدي قدومه إلى بغداد سنة اثنتى عشرة ومائتين (مقدمة الكامل ص ٢٠١)

(٤) مقدمة الكامل: ص ٢٠١، وتاريخ بغداد (١٠/٢٦٦)

(٥) سير أعلام النبلاء (١١/٥١٦)

يسألوني التحديث، فأبيت عليهم، وقلت: بلدة يكون فيها مثل أبي سعيد دحيم القاضي أحدِّث أنا بها؟ بل هذا غير جائز، فكلَّمني دحيم فقال: إن هذه بلدة نائية عن جادة الطريق وقلَّ من يقدم عليهم، فحدثتهم[١].

وقد أثنى على دحيم كثير من الأئمة.

يقول أبوداود: حجة لم يكن بدمشق في زمانه مثله[٢].

ويقول أحمد وهو يثنى على دحيم: عاقل ركين[٣].

ويعد دحيم من أئمة الجرح والتعديل، فقد ذكره الذهبي في (من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)[٤].

وقال: الإمام الحافظ محدث الشام ... عني بهذا الشأن، وفاق الأقران، وجمع وصنف، جرح وعدل، وصحح وعلل[٥].

وقال أبوحاتم: دحيم يميِّز ويضبط حديث نفسه[٦].

وقال الخليلي: كان أحد حفاظ الأمة متفق عليه، ويعتمد عليه في تعديل

---

(١) الجرح والتعديل، (٥/ ٢١١). وتقدمة الجرح والتعديل ص ٣٦١.

(٢) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٦٦-٢٦٧)

(٣) تهذيب التهذيب (٦/ ١٣١-١٣٢)

(٤) (ص ١٧٣)

(٥) سير أعلام النبلاء (١١/ ٥١٥)

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ٢١١)

شيوخ الشام وجرحهم[١].

وقال ابن حبان: كان من المتقنين الذين يحفظون علم بلدهم وشيوخهم وأنسابهم[٢].

ومات بفلسطين بمدينة الرملة سنة خمس وأربعين ومائتين يوم الأحد لثلاث عشرة بقين من رمضان وقد جاوز خمساً وسبعين سنة.

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ١٣٢)

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ١٣٢)، وذكره ابن عدي في النقاد (مقدمة الكامل ص ٢٠١- ٢٠٢)

٥- الفلاس
(١٦٠-٢٤٩هـ)

هو: عمرو بن علي بن بحر بن كثير أبوحفص، الصيرفي البصري الفلاس.
طلب العلم في صباه[١] ورحل إلى الآفاق، وورد غير مرة إلى أصبهان[٢]، وورد بغداد في آخر حياته.

وكان يعد من المحدثين الكبار.

وقال الدارقطني: كان من الحفاظ، وبعض أصحاب الحديث يفضلونه على ابن المديني، ويتعصبون له، صنف المسند والعلل والتاريخ[٣].

وحدث أبوحفص بحديث عن يحيى القطان عن عبيدالله بن عمر، عن سعيد المقبري، فبلغ أباحفص أن بندارا قال: مايعرف هذا من حديث يحيى، وقال أبوحفص من بلغ بندارا إلى أن يعرف ولايعرف وينكر ولاينكر؟ قال أبوإسحاق: صدق أبوحفص، بندار رجل صاحب كتاب، فأما أن يكون بندار يتذكر على أبي حفص فهذا مما لايكون[٤].

ويدل على نبوغه في الحديث أن يحيى بن سعيد القطان حدث بحديث

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/٢٠٩)، وفيه: حضرت مجلس حماد بن زيد وأناصبي ... الخ.

(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٧٠) نقلاً عن أبي الشيخ.

(٣) تهذيب التهذيب (٨/٨١) وفي تاريخ بغداد (١٢/٢١١) كان من الحفاظ الثقات.

(٤) تاريخ بغداد (١٢/٢٠٩-٢١٠) وتهذيب التهذيب (٨/٨١)

فأخطأ فيه فلما كان من الغد اجتمع أصحابه حوله فيهم علي بن المديني وأشباهه، فقال لعمرو بن علي من بينهم: أخطيء في حديث وأنت حاضر فلاتنكر[١].

وكان بين عليّ بن المديني وبين عمرو بن علي سوء تفاهم فتكلم كل منهما على صاحبه، وهما من الأقران، وإلى هذا يشير الحافظ ابن حجر بقوله " إن كلام الأقران غير معتبر في حق بعضهم بعضاً إذا كان غير مفسر لايقدح"[٢].

وقد كان الفلاس من أئمة النقاد، فذكره ابن عدي في مقدمة كامله بين النقاد[٣].

ووصفه الذهبي في سير أعلام النبلاء بقوله: الإمام المجود الناقد[٤]. كما ذكره في كتابه " ذكره من يعتمد قوله في الجرح والتعديل[٥]، ومنه نقل السخاوي في الإعلان بالتوبيخ.

والفلاس له جزء صغير في الضعفاء كما ذكره ابن خير في فهرسته[٦].

---

(١) تهذيب التهذيب (٨/ ٨٢)، وتاريخ بغداد (١٢/ ٢١٠)

(٢) تهذيب التهذيب (٨/ ٨١)

(٣) مقدمة الكامل (ص ٢٠٩)

(٤) سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٧٠)

(٥) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٧٤)

(٦) فهرسة ابن خير: (ص ٢١٢)

٦-البخاري
(١٩٤- ٢٥٦هـ)

هو: أبوعبدالله محمد بن أبي الحسن، إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي بالولاء[1].

ولد يوم الجمعة لثلاثة عشر من شوال، ومات والده وهو صغير، وطلب العلم في باكورة حياته، فكان أول سماعه للحديث سنة خمس ومائتين[2]، ثم بدأ رحلته العلمية في الآفاق وتمكن في هذه الرحلات من أن يلتقي بآلاف من شيوخ الحديث فسمع الحديث من أفواههم.

يقول كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس فيهم إلا صاحب حديث، ولم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل. وأخرج في صحيحه تسعة وثمانين ومائتين شيخ[3].

وقد ذكر السبكي قائمة البلاد التي ارتحل إليها البخاري وهي: بلخ، وسمرقند، ونيسابور، والري، وبغداد، والبصرة والكوفة، ومكة والمدينة، وواسط، ومصر، ودمشق، وعسقلان، وحمص، وغيرها.

---

(١) ابن خلكان (١٨٨/٤، وسير أعلام. (٣٩١/١٢) وتذكرة الحفاظ (٥٥٥/٢)، والبداية والنهاية (٢٤/١١). وطبقات الشافعية (٢/٢) وهناك خلاف يسير بعد المغيرة هل هو ابن الأحنف أو ابن برزوبة.

(٢) تذكرة الحفاظ (٥٥٥/٢، وطبقات الشافعية (٢١٣/٢)

(٣) أعلام المحدثين (ص ١١٢)

يقول البخاري: دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين، والبصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام ولاأحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين[١].

وقد منّ الله على البخاري فمنحه ذكاء مفرطاً وحفظاً مدهشاً، استطاع بذلك أن يبدي مواهبه العلمية حتى يفوق أقرانه وهو لايزال شاباً.

ويقول الذهبي: حدث وما في وجهه شعرة.

ويقول أبوبكر بن عياش: كتبنا عن محمد بن إسماعيل وهو أمرد على باب محمد بن يوسف الفريابي.

ويقول الحافظ: كان عمره إذ ذاك ثمانية عشر عاماً لأن الفريابي مات سنة اثنتى عشرة ومائتين[٢].

وأغرب حادثة وقعت في تاريخ علم الحديث هي اختبار حفظ البخاري في بغداد من قبل محدثيها[٣].

ويعلق الحافظ على هذه القصة بقوله: وهنا يخضع للبخاري.

فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب فإنه كان حافظاً، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ماألقوه عليه من مرة واحدة.

---

(١) هدي الساري ص ٤٧٨، وادعى الذهبي والسبكي أنه لم يدخل الجزيرة.

(٢) هدي الساري (ص ٤٧٨)

(٣) انظر هذه القصة بالتفصيل في تاريخ بغداد، ووفيات الأعيان، وسير أعلام النبلاء، وطبقات الشافعية، وهدي الساري، وغيرها من كتب تراجم المحدثين والأعلام.

ويبدو أنه تكرر له مثل هذا الحادث في سمرقند أيضا [١]، وكتب تراجم الرجال غاصة بالثناء عليه من جميع النواحي ولاأرى حاجة إلى نقلها.

تصانيف البخاري:

ذكره الحافظ ابن حجر قائمة لكتبه فبلغت أكثر من عشرين مؤلفاً، وأكثرها شهرة في ذلك هو: الجامع الصحيح: فإنه أول محاولة ناجحة لتجريد الأحاديث الصحيحة من الجوامع والمصنفات والمسانيد والموطآت فإن الكتب الحديثية التي ألفت قبل البخاري كانت مختلطة بأقوال الصحابة والتابعين وأتباعهم وفتياهم فانتقى الإمام البخاري من هذه الكتب الأحاديث الصحيحة المسندة. يقال: إنه انتقى جامعه من ستمائة ألف حديث[٢]. سمعها البخاري عن شيوخه بأسانيدهم إلى المؤلفين واشترط في ذلك شروطاً جعلت جامعة من أصح الكتب على الإطلاق بعد كتاب الله ومن ذلك الشروط أن يكون الراوي في الطبقة الأولى من الرواة عن شيخه.

لأنه كان يرى أن الراوي إذا كان من أساطين المحدثين، وهم المكثرون من جمع الحديث وروايته كالزهري ونافع فإن أصحابه الذين يروون عنه درجات تختلف في مقدار الصلة به، وفي الحفظ والإتقان.

والمثال على ذلك ماذكره الحازمي وغيره: أن أصحاب الزهري على خمس

---

(١) انظر البداية والنهاية (١١/ ٢٥). وهدي الساري (ص ٤٨٦)

(٢) انظر تاريخ بغداد (٢/ ٨) ومقدمة فتح الباري، ويكون ذلك حسب الأسانيد لا المتون ويشمل أيضاً الأحاديث المرفوعة وأقوال الصحابة والتابعين.

طبقات:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له كمالك، وابن عيينة، وعبيدالله بن عمر، ومعمر، ويونس، وعقيل وشعيب، وغيرهم. وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.

الطبقة الثانية: أهل حفظ وإتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهري وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه وهم في إتقانه دون الطبقة الأولى كالأوزاعي، والليث، وعبدالرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد، ونحوهم، وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري.

الطبقة الثالثة: قوم لازموا الزهري وصحبوه ورووا عنه، لكن تكلم في حفظهم كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة ابن صالح ونحوهم، وهؤلاء يخرج لهم أبوداود والترمذي والنسائي وقد يخرج مسلم لبعضهم متابعة.

الطبقة الرابعة: قوم رووا عن الزهري من غير ملازمة، ولاطول صحبة ومع ذلك تكلم فيهم مثل إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكي، والمثنى بن الصباح، ونحوهم، وهؤلاء قد يخرج الترمذي لبعضهم.

الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي، وعبدالقدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السقاء ونحوهم. فلم

يخرج لهم الترمذي، ولاأبوداود ، ولاالنسائي، ويخرج لبعضهم ابن ماجه[١].

ونرى مثل هذا لأصحاب نافع فقد قسمهم ابن المديني تسع طبقات. ولأصحاب الأعمش، وقسمهم النسائي سبع طبقات.

فالطبقة الأولى هم شرط البخاري. وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية مايعتمده من غير استيعاب.

قال الحافظ: وأكثر مايخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقاً وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً.

وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين الأولى والثانية على سبيل الاستيعاب، ويخرج أحاديث الطبقة الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية.

وأما الرابعة والخامسة فلايعرجان عليهما أبداً. وإنما يعرج عليهما أمثال أبي داود والترمذي.

فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قوى الاعتماد عليه فأخرجا ماتفرد به كيحيى ابن سعيد الأنصاري، ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرجا له ماشاركه فيه غيره وهو الأكثر[٢].

وعلى هذا الأساس يمكن أن يقسم رجال البخاري إلى قسمين:

---

(١) شرح علل الترمذي (١/٣٩٩-٤٠٠)

(٢) مقدمة فتح الباري (ص١٠)

أحدهما: ما احتج به في الأصول، وثانيهما من خرج له في الشواهد والمتابعات، والتعاليق، والاعتبارات.

فمن احتج به ووجد فيه كلام للآخرين فله توجيهات:

منها: أن يصدر هذا الكلام من المتعنت، والجمهور على توثيقه، فحديثه قوي.

ومنها: أن يكون الكلام في حفظه وتليينه فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها من أدنى درجات الصحيح، فليس في البخاري رجل احتج به في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة[١].

والثاني: من أخرج له البخاري في المتابعات والشواهد والتعاليق فهؤلاء تتفاوت درجاتهم من الثقة إلى الضعيف.

هذا هو المعتمد عند أهل الحديث. ومن قال إن البخاري أخرج في الأصول عن المستورين والمجاهيل والضعفاء الذين لم يوثقوا فقد افترى على الصحيح[٢].

هكذا يتبين لنا شرط صحيح البخاري وأنه في القمة من كتب الحديث.

وقد اعترف النسائي بجودة كتاب البخاري فقال: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل، يقصد بالكتب كتاب مسلم الذي فضله المغاربة على البخاري.

---

(١) قارن ما في الموقظة. (ص٧٩)

(٢) قارن بما قاله الحافظ في مقدمة الفتح (صـ ٣٨٤)، فإنه إن كان أخرج عن هؤلاء ففي المتابعات والشواهد لا الأصول ثم إن هذا المجهول أوالمستورقداكتسب الثقة برواية الشيخين عنه

يقول الحافظ ابن حجر: ومثل هذا من مثل النسائي غاية في الوصف مع شدة تحريه، وتوقيه، وتثبته في نقد الرجال، وتقدمه في ذلك على مسلم بن الحجاج، وقدمه الدارقطني وغيره في ذلك على إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة صاحب الصحيح[١].

ولكن ليس معنى هذا خلو كتابه من مواضع النقد، فالحفاظ، والنقاد تناولوه بالنقد بحرية كاملة، وأشهرهم جميعا الإمام الدارقطني، فإنه انتقد الشيخين من وجهين. الأول: مخالفتهما في إخراج بعض الأحاديث التي ليست على شرطهما. والثاني إلزامهما بإخراج أحاديث تركوها وهي صحاح بناء على شرطهما. إلا أن أغلب هذه الأحاديث المنتقدة قد أجيب عنها إجابات مقبولة ومعقولة، وبعضها قد يعسر الإجابة عنها، وهي أحاديث قليلة جدا.

«وعلى كل حال فمهما نقد البخاري، ومهما كان عرضة للخطأ أحيانا فقد تحرى في جمعه ما أمكنه التحري، وبذل في ذلك أقصى الجهد، والقاري يشعر بدقته المتناهية، فهو ينص على الخلاف في رواية الحديث ولو كان خلافا قليلا وكثيرا ما يتبع الحديث بتعليقاته الدقيقة مبتدئا بقوله قال أبو عبدالله. وقد يكون تعليقه استنباطا من الحديث، أو شرحا لغريب أو نحو ذلك. فإذا أضيف إلى ذلك أنه أول من فتح للناس هذا الباب من شدة التدقيق في الرواية، والاقتصار على الصحيح في نظره، وهذا المنحي في التأليف، عرفنا فضله على الحديث

---

(١) مقدمة فتح الباري: (ص١١)

والمحدثين»[١]، انتها كلام أحمد أمين.

وقال شيخنا الجليل الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة رحمه الله: «ومهما يكن من شيء فهذه الهنات القليلة لا تغض من جلالة كتاب البخاري وأصحيته، فهو بحق -عدا اليسير- في الدرجة العليا من الصحة، ولا يلتفت إلى إرجاف المرجفين، وزعم الجاهلين أن في صحيح البخاري أحاديث موضوعة مكذوبة، وإنما يزعم هذا، غِرٌ ضيّق العطن في العلم بالسنة ورجالها والعلم بشروطهم في الرواية، ونحن لاندعي العصمة للبخاري ولا لغيره ولكن الله الذي تكفل بحفظ كتابه، قيض للسنة من الأئمة الثقات من حفظها وميز صحيحها من سقيمها حتى يتم ما وعد الله به من حفظ الذكر الحكيم[٢].

إلا أن البخاري لم يستوعب جميع الصحاح، فقد قال رحمه الله «ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لملال الطول. فجميع ما في جامعه من الأحاديث بالتكرار، والمتابعات، والمعلقات٩٠٨٢ حديث من ستمئة ألف حديث إذا حذف المكرر واقتصر على عد الأحاديث الموصولة السند كانت ٢٧٦٢ حديثا. وهي موزعة في ٩٧ كتابا و٣٤٥٠ بابا.

ثم إن هذه الشروط التي اشترطها البخاري في جامعه الصحيح لم يلتزم بها في غيره، فلا يغرنك قول القائل: إن البخاري روى الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها والأخرى الضعيفة المتفق على ضعفها، والفئة الثالثة المختلف

---

(١) ضحى الإسلام: (٢/١١٨-١١٩)

(٢) أعلام المحدثين: (ص١٤١)

فيها[١].

فهذا التقسيم لايحمل على جامعه الصحيح بل في كتبه الأخرى.

الإمام البخاري حافظ فقيه:

سبق أن بينت أن البخاري أول من جرد الحديث الصحيح من أقوال الصحابة والتابعين، وكان غرضه الأساسي الجمع، والترتيب لا الفقه، والاستنباط، ولكنه أجهد نفسه في معرفة فقه الحديث، فاستخرج الأحكام الفقهية من متون الأحاديث، وأكد حكمها بآيات من الذكر الحكيم، وجعل تراجم أبواب الكتاب عنوانا لفقهه الدقيق. وقد اعترف بقدرته الفقهية كثير من الأئمة والشراح، لذا أنكر العلماء على السبكي ذكره في الطبقات الشافعية، لأنه كان مجتهدا مستقلا وله استنباطات تفرد بها، وآراء خالف فيها الإمام الشافعي وغيره.

تعابيره في نقد الرجال:

ومن يطالع كلام البخاري على الرجال يقف على أنه كان لطيف العبارة. يتحرى الحق في نقد الرجال مع شدة الاحتياط في الأخذ عن السابقين. وقد يقول في الرجل الذي يعرف كذبه "فيه نظر" و"تركوه" و"سكتوا عنه".

وأصرح ما قاله في رجل "منكر الحديث".

وقلما يقول: "كذاب" أو "وضاع".

---

(١) انظر كلام الشيخ محمد زكريا كاندهلوي في آخر مقدمة أوجز المسالك.

ومع عفته في القول كان يترك حديث الرجل لمجرد الشك فيه.

وروي عنه أنه قال: «تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر، وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لي فيه نظر»[1].

وكان الإمام البخاري يعد من المنصفين والمعتدلين في كلام الرجال كما وصفه بذلك الذهبي في «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»[2].

---

(١) أعلام المحدثين صـ ١٥٥ وقد مضى البحث بالتفصيل فيما يقوله البخاري: "فيه نظر" في فصل شرح اصطلاحات المحدثين.

(٢) (ص ١٥٩)

٧- الجوزجاني
(٠٠ - ٢٥٩ هـ)

هو: أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني.

والجوزجاني من المحدثين الكبار، له منزلة رفيعة في نظر المحدثين، نزل دمشق وحدث بها[١].

يقول ابن كثير: خطيب دمشق وإمامها وعالمها[٢].

ويقول ابن عدي: كان أحمد يكاتبه فيتقوى بكتابه ويقرؤه على المنبر[٣].

ويقول الخلال: جليل جدا، كان أحمد بن حنبل يكاتبه، ويكرمه إكراما شديدا[٤].

ويقول الدارقطني: من الحفاظ المصنفين، والمخرجين الثقات[٥].

ويقول ابن حبان: كان صلبا في السنة، حافظا للحديث[٦].

والجوزجاني قد اتهم بالنصب.

---

(١) معجم البلدان: (٢/١٨٢)

(٢) البداية والنهاية: (١١/٣١)

(٣) تهذيب التهذيب: (١/١٨٢)، وتذكرة الحفاظ: (٢/٥٤٩)

(٤) طبقات الحنابلة: (١/٩٥)

(٥) معجم البلدان: (٢/١٨٣)

(٦) تهذيب التهذيب: (١/١٨٢)

يقول الدارقطني: فيه انحراف عن علي، اجتمع علي بابه أصحاب الحديث فأخرجت جارية له فروجة لتذبحها، فلم تجد من يذبحها. فقال: سبحان الله فروجة لا يوجد من يذبحها، وعلي يذبح في ضحوة نيفا وعشرين ألف مسلم[١].

وقال ابن عدي: كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي[٢].

واتهمه الحافظ ابن حجر أيضا بشدة الانحراف في النصب وقال عنه: الجوزجاني كان ناصبيا، منحرفا عن علي، فهو ضد الشيعة المنحرفة عن عثمان، والصواب: موالاتهما جميعا ولاينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع[٣].

وقال الحافظ ابن حجر أيضا في مقدمة لسان الميزان: "ومما ينبغي أن يتوقف في قبول قول في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة بينهما الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأي العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لايتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة، عبارة طلقة، حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش، وأبي نعيم، وعبيدالله بن موسى، وأساطين الحديث، وأركان

---

(١) تهذيب التهذيب: ١٨٢/١، وفي معجم البلدان: ١٨٣/٢، قال عبدالله بن أحمد بن عديس كنا عند إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني فالتمس من يذبح له دجاجة، فتعذر عليه فقال: يا قوم يتعذر على من يذبح لي دجاجة وعلي بن أبي طالب قتل سبعين ألفا في وقت واحد.

(٢) ميزان الاعتدال: ٧٦/١، تهذيب التهذيب: (١٨٢/١)

(٣) هدى الساري (ص ٣٩٠)

الرواية[١].

ومع هذا كله يعد الجوزجاني من كبار أئمة الحديث، وكانت له علاقة، وثيقة بالإمام أحمد، وقال عنه ابن حبان: هو من أئمة السنة، ولعل شدته في اتباع السنة حملته للتحامل على الشيعة ومنه على علي.

وقال الذهبي: أحد أئمة الجرح والتعديل[٢] وله كتاب في الضعفاء[٣].

أما قصة ذبح الدجاجة فرواها عن الدارقطني محمد بن الحسين النيسابوري السلمي وهو متهم بالكذب، وسمعها الدارقطني من ابن عديس ولا نجد فيه قول العلماء جرحا وتعديلا.

---

(١) لسان الميزان: (١٦/١)

(٢) ميزان الاعتدال: ٧٥/٢، وذكره أيضا في من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (ص١٧٩)

(٣) تذكرة الحفاظ: ٥٤٩/٢، وتهذيب التهذيب: ١٨٢/١، ويقول ابن كثير في البداية والنهاية: (٣١/١١) له المصنفات المشهورة المفيدة منها المترجم فيه علوم غزيرة، وفوائد كثيرة انتهى وكتاب الضعفاء المسمى بالشجرة في أحوال الرجال، يوجد ٢٤ ورقة منه في الظاهرية حديث رقم ٢٤٩ (من ٢٧-٥٠ وقد طبع.

٨- العجلي
(١٨٢ - ٢٦١ هـ)

هو: أبوالحسن أحمد بن عبدالله بن صالح بن مسلم العجلي الكوفي نزيل طرابلس المغرب[١].

يقول الخطيب:كوفي الأصل، نشأ ببغداد ،وسمع بها وبالكوفة والبصرة[٢].

قال العجلي: رحلت إلى أبي داود الطيالسي، فمات قبل قدومي البصرة بيوم[٣].

بدأ في طلب الحديث سنة سبع وتسعين ومئة[٤] توفي بطرابلس سنة إحدى وستين بعد المئتين.

وكان العجلي من كبار أئمة الحديث، وعلماء الجرح والتعديل.

يقول عباس الدوري: كنا نعده مثل أحمد، ويحيى بن معين[٥].

وقال أبو الحسن اللؤلؤي: سمعت مشايخنا بهذا المغرب يقولون: لم يكن لأبي الحسن أحمد بن صالح بن مسلم العجلي الكوفي ببلادنا شبيه، ولا نظير له

---

(١) سيرأعلام النبلاء: (١٢/٥٠٥)

(٢) تاريخ بغداد: (٤/٢١٤)

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٠٧)

(٤) تاريخ بغداد: (٤/٢١٥)

(٥) تذكرة الحفاظ: (٢/٥٩١)

في زمانه بمعرفة الحديث وإتقانه[١].

وقد سئل عنه يحيى بن معين فقال: هو ثقة ابن ثقة ابن ثقة.

يقول أبو الوليد: إنما قال ابن معين بهذه التزكية لأنه عرفه بالعراق قبل خروج أحمد بن عبدالله إلى المغرب أيام محنة أحمد بن حنبل[٢].

قال الخطيب: أحمد بن عبدالله هذا، أقدم في طلب الحديث وأعلى إسنادا وأجل عند أهل المغرب في القديم والحديث، ورعا وزهدا من محمد بن إسماعيل البخاري وهو كثير الحديث، خرج من الكوفة والعراق بعد أن تفقه في الحديث ثم نزل طرابلس المغرب[٣].

ومن أجل انتقاله إلى المغرب لم ينتشر حديثه في المشرق حتى إن الذهبي يقول: «ما علمت وقع لنا من حديثه شيء، وما أظنه روى شيئا سوى الحكايات[٤]».

يقول الخطيب: انتقل إلى بلد المغرب وسكن طرابلس، وليس بطرابلس الشام، وانتشر حديثه هناك[٥].

يقول الذهبي: حدث عنه ولده صالح مصنفه في الجرح والتعديل، وهو

---

(١) تاريخ بغداد: (٤/٢١٥)

(٢) نفس المصدر (٤/٢١٥)

(٣) تاريخ بغداد: (٤/٢١٥)

(٤) تذكرة الحفاظ: (٢/٥٦١)

(٥) تاريخ بغداد: (٤/٢١٤)

كتاب مفيد، يدل على سعة حفظه[١].

ويقول أيضا: وله مصنف مفيد في الجرح والتعديل، طالعته وعلقت منه فوائد، يدل على تبحره بالصنعة وسعة حفظه[٢].

وذكره أيضا في كتابه «من يعتمد قوله في الجرح والتعديل[٣]».

وقال ابن العماد: صاحب الجرح والتعديل[٤].

وقد وصل إلينا من تأليفه الثقات بترتيب الهيثمي، والأصل مفقود واستفاد منه الخطيب في تاريخ بغداد، فنقل منه في عدة مواضع[٥].

---

(١) تذكرة الحفاظ: (٢/ ٥٦٠-٥٦١)

(٢) سير أعلام النبلاء: ق (١٢/ ٥٠٦)

(٣) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (ص ١٧٩)

(٤)شذرات الذهب: (٢/ ٢٩٥)

(٥) انظر موارد الخطيب (ص ٣١١)

٩- مسلم بن الحجاج
(٢٠٤هـ -٢٦١هـ)

هو: مسلم بن الحجاج بن ورد بن كوشاذ القشيري[(١)].

ولد سنة أربع ومئتين[(٢)] في بيت عرف بالعلم[(٣)]، وبدأ بسماعه للحديث سنة ثماني عشرة ومئتين[(٤)] وسافر في طلبه إلى العراق، والحجاز، والشام، ومصر[(٥)]، ولزم البخاري لما قدم نيسابور وأخذ عنه[(٦)].

يقول الخطيب: لما ورد البخاري نيسابور في آخر حياته لازمه مسلم وأدام الاختلاف إليه[(٧)].

---

(١) وفيات الأعيان: (١٩٤/٤)

(٢) قد اختلف في ضبط سنة ولادته مع الاتفاق على أنه ولد بعد المئتين، وقد رجح الذهبي في تذكرة الحفاظ (٥٨٨/٢)، وابن كثير في البداية والنهاية(١١/ ٣٣٥-٣٤٠) أن مولده كان في السنة التي توفي فيها الشافعي هي سنة أربع ومئتين، فكان عمره سبعا وخمسين سنة، ونقل الحافظ أيضا هذا القول في تهذيب التهذيب: (١٢٧/١٠)، واختاره العراقي في التقييد والإيضاح: صـ ٢٤، واختار ابن الصلاح أنه ولد سنة ست ومئتين استناداً إلى قول الحاكم أنه توفي سنة إحدى وسبعين وهو ابن خمس وخمسين سنة.

(٣) قال محمد بن عبدالوهاب الفراء: كان أبوه الحجاج من المشيخة.

(٤) سير أعلام النبلاء:(٥٥٨/١٢)

(٥) تاريخ بغداد: (١٠٠/١٣)

(٦) وفيات الأعيان: (١٩٤/٥)

(٧) تاريخ بغداد: (١٠٢/١٣)

وقد حظي مسلم بذكاء، وحفظ، ومعرفة.

يقول أحمد بن مسلمة: رأيت أبازرعة، وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما[١].

ويقول ابن أبي حاتم: كتبت عنه بالري، وكان ثقة من الحفاظ، له معرفة بالحديث[٢].

ويقول إسحاق بن منصور يخاطب مسلما: لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين[٣].

وقد كان الإمام مسلم من التجار، والأثرياء، وكان رحمه الله لايبالي في سبيل الحق، ولا يقصر في الاعتراف بالحق مهما كانت العواقب، ويكفينا دليلا على ذلك قيامه بجانب البخاري في فتنة مسألة اللفظ بخلق القرآن.

يقول الخطيب: كان مسلم يناضل عن البخاري حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن يحيى الذهلي بسببه[٤].

ويحكي لنا أبو عبدالله محمد بن يعقوب هذه الحادثة، وقيام مسلم مقام المناضل فيقول: لما كان يوم مجلس محمد بن يحيى في آخر مجلسه وقال: ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم الرداء فوق عمامته، وقام

---

(١) البداية والنهاية: (٣٣/١١)

(٢) الجرح والتعديل: (١٨٢/١/٤)

(٣) تهذيب التهذيب: (١٢٧/١٠)

(٤) تاريخ بغداد: (١٠٣/١٣)

على رؤس الناس، وخرج من مجلسه، وجمع كل ما كان كتب منه، وبعث به على ظهر حمال إلى باب محمد بن يحيى، فاستحكمت بذلك الوحشة وتخلف عنه وعن زيارته[1].

ولم ينته الأمر إلى هذا، بل هو الوحيد الذي قام بجانب الإمام البخاري، وقد بقي على هذا مع الابتلاءات في أسفاره.

يقول محمد بن يعقوب: لما استوطن محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور أكثر مسلم من الاختلاف إليه، فلما وقع بين محمد بن يحيى والبخاري ماوقع في مسألة اللفظ ونادي عليه، ومنع الناس من الاختلاف إليه حتى هجر، وخرج من نيسابور في تلك المحنة، قطعه أكثر الناس غير مسلم،فإنه لم يتخلف عن زيارته، فأنهي إلى محمدبن يحيى أن مسلم بن الحجاج على مذهبه قديما وحديثا، وأنه عوتب على ذلك بالعراق، والحجاز، ولم يرجع عنه[2].

وهذا الموقف من الإمام مسلم يدل على عدم مداهنته بالحق الذي كان يراه، وأصرح من ذلك أن مسلما مع موافقة البخاري إلى هذا الحد وتبجيله وثنائه العاطر عليه، لما رأي أن مذهبه في اشتراط اللقي وعدم الاكتفاء بالمعاصرة خطأ ردعليه بلهجة خشنة جدا، وبالغ في الرد[3].

---

(١) تاريخ بغداد: ١٠٣/١٣، ووفيات الأعيان: ١٩٥/٥-١٩٦، وعن الخطيب أخذه ابن كثير بتصرف ٣٤/١١ وقال: وترك الرواية عنه بالمرة. فلم يرو عنه شيئا لا في صحيحه ولا في غيره.

(٢) تاريخ بغداد: ١٠٣/١٣، وفيات الأعيان: ١٩٥/٥.

(٣) مقدمة مسلم: (١٢٥/١، ١٤٤)

وهنا أود أن أشير إلى أن ابن كثير يرى أن مسلما لم يعن به البخاري بل أنه أراد علي بن المديني الذي يشترط ذلك في أصل صحة الحديث، وأما البخاري فإنه لايشترطه في أصل الصحة لكنه التزم ذلك في كتابه الصحيح[١].

ويقول السيوطي: ... إلا أن البخاري لايشترطه في أصل الصحة بل التزمه في جامعه، وابن المديني يشترطه فيها، ونص على ذلك الشافعي في الرسالة[٢].

والحق ما قدمنا أنه يريد به البخاري، وقد نقل الصنعاني إجماع الناظرين على أنه أراده[٣].

وقال الذهبي: «ثم إن مسلما لحدة في خلقه، انحرف أيضاعن البخاري ولم يذكر له حديثا واحدا، ولاسماه في صحيحه، بل افتتح الكتاب بالحط على من اشترط اللقي» ويقول: وإنما ذلك أبو عبدالله البخاري، وشيخه علي بن المديني، وهو الأصوب الأقوى[٤].

وقال ابن رجب: أما جمهور المتقدمين فعلى ما قاله ابن المديني والبخاري وهذا القول أنكره مسلم على من قاله[٥].

---

(١) اخصتار علوم الحديث: (ص٥٢)

(٢) تدريب الراوي: (١/٢١٦)

(٣) توضيح الأفكار: (١/٤٤)

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٧٣)

(٥) شرح علل الترمذي: (١/٣٦٥)

ونقل ابن رجب هذا الكلام عن أحمد، وأبي حاتم، وأبي زرعة، وشعبة، وغيرهم ورد على مسلم[١].

كتابه الصحيح: قد عرف الإمام مسلم بكثرة التأليف وله عدة كتب، ذكر الذهبي نقلا عن الحاكم أن له عشرين كتابا[٢]، وكتابه الجامع الصحيح قد امتاز من بينها، وله مكانة عظيمة في الإسلام، وقد أجمع العلماء ما سوى بعض المغاربة أن كتاب مسلم تلو صحيح البخاري[٣].

ولا شك أن كتابه يمتاز من بعض النواحي ويفوق كتاب البخاري منها:

(أ) يقول محمد بن حمدان: سألت أبا العباس أحمد بن سعيد بن عقدة الحافظ عن البخاري ومسلم أيهما أعلم؟ قال: كان البخاري عالما، ومسلم عالما، فكررت ذلك عليه مرارا، وهو يجيبني بمثل هذا الجواب، ثم قال: يا أباعمرو قد يقع للبخاري الغلط في أهل الشام، وذلك أنه أخذ كتبهم، فنظر فيها، فربما ذكر الواحد منهم بكنيته، ويذكره في موضع آخر باسمه، ويتوهم أنهما اثنان، وأما مسلم فقَلَّ ما يقع له الغلط لأنه كتب المقاطيع والمراسيل[٤].

---

(١) نفس الصدر: (٣٦٥/١ وما بعده)

(٢) تذكرة الحفاظ: (٥٩٠/٢)

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ص٢٥-٢٦، وتدريب الراوي: ٩١/١-٩٦، ومقدمة مسلم: ١٤/١-١٥، والمراد من بعض المغاربة أبو علي حسين بن علي، وأبو محمد بن حزم، وأبو مروان عبدالملك ابن زياد الطبني، (توضيح الأفكار: ٤٥/١-٤٦)

(٤) تاريخ بغداد: ١٠٢/١٣، البداية والنهاية: ٣٤/١١، وتذكرة الحفاظ: ٥٨٩/٢ وفيه تصحيف فقال: لأنه كتب المسانيد، ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل.

(ب) التوخي في الألفاظ:

يقول السجزي: كنت بالبصرة في مجلس سليمان بن حرب والبخاري جالس لايكتب فقلت: ما لأبي عبدالله لا يكتب؟ قال: يرجع إلى بخاري فيكتب من حفظه[1].

يقول الحافظ: والذي يظهر لي من كلام أبي علي أنه قدم صحيح مسلم لمعنى آخر غير ما يرجع إلى ما نحن بصدده من الشرائط المطلوبة في الصحة، بل لأن مسلما صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرر في الألفاظ، ويتحرّى في السياق، بخلاف البخاري فربما كتب الحديث قال: رب حديث سمعته بالبصرة، فكتبته بالشام[2].

(ج) المعروف أن البخاري استلزم استنباط الأحكام من الأحاديث، وهذا الذي اضطره إلى تقطيع الحديث وإعادته في عدة مواضع وذكر المعلقات والمقطوعات، بخلاف مسلم، فإنه يأتي بالأحاديث على وجهها.

يقول ابن الصلاح: وقول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري؛ إن كان المراد به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسرودا، غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندها علي الوصف

---

(١) شرح علل الترمذي: (١/ ٢٢٥)

(٢) تدريب الراوي: (١/ ٩٤-٩٥)

المشروط في الصحيح فهذا لا بأس به[١].

ويقول الحافظ: ولم يتصدّ مسلم لما تصدّى له البخاري من استنباط الأحكام وتقطيع الأحاديث ولم يخرج الموقوفات[٢].

ويقول ابن كثير: فإن أرادوا تقديمه عليه في كونه ليس فيه شيء من التعليقات إلا القليل، وأنه يسوق الأحاديث بتمامها في موضع واحد ولا يقطعها كتقطيع البخاري لها في الأبواب، فهذا القدر لا يوازى قوة أسانيد البخاري[٣].

رجال مسلم:

وقد قسم مسلم الأحاديث على ثلاثة أقسام: الأول ما رواه الحفاظ المتقنون، والثاني ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان، والثالث ما رواه الضعفاء والمتروكون، وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه لما يغلب على أحاديثهم من النكارة والغلط والوهم[٤].

وهذا التصريح من الإمام مسلم قد أثار جدلا واسعا بين علماء الحديث.

يقول النووي: اختلف العلماء في مراده بهذا التقسيم، فقال الإمامان الحافظان أبوعبدالله الحاكم وصاحبه أبوبكر البيهقي رحمهما الله: إن المنية اخترمت مسلما رحمه الله قبل إخراج القسم الثاني وإنما ذكر القسم الأول.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح: (ص١٠)

(٢) تدريب الراوي: (١/٩٥)

(٣) البداية والنهاية: (١١/٣٣)

(٤) مقدمة مسلم (١/٤٨-٥٨)

وقـال القـاضي عـيـاض: وهذا مما قـبله الشـيـوخ والناس من الحـاكم أبي عبدالله وتابعوه عليه، ولكن الصحيح أن مسلما استوفى في كتابه ما وعد، وهذا نصه، «وليس الأمر علي ذلك لمن حقق نظره ولم يتقيد بالتقليد، فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابه الحديث على ثلاث طبقات من الناس كما قال فذكر أن القسم الأول حديث الحفـاظ، وأنه إذا انقـضى هذا أتبعـه بأحاديث من لم يوصف بالحذق والإتقان مع كونهم من أهل الستـر والصدق وتعاطى العلم، ثم أشار إلي ترك حديث من أجمع العلماء أو اتفق الأكثـر منهم على تهمتـه ونفي من اتهمـه بعضهم وصححـه بعضـه، فلم يذكره هنا، ووجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبـقـتين الأولين وأتى بأسـانيـد الثـانيـة منهـمـا علي طريق الإتبـاع للأولى والاستشهاد أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئا، وذكر أقواما تكلم قوم فيهم وزكاهم آخرون وخرج حديثـهم ممن ضعف أو اتهم ببدعة، وكذلك فعل البخاري، فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر ورتب في كتابه وبينه في تقسيمـه وطرح الرابعة كمـا نص عليه، فالحاكم تأول أنه إنما أراد أن يفـرد لكل طبقة كتابا ويأتي بأحاديثها خاصة مفردة، وليس ذلك مراده بل إنما أراد بما ظهر من تأليفه وبان من غرضه أن يجمع ذلك في الأبواب، ويأتي بأحاديث الطبقتين فيبدأ بالأولى، ثم يأتي بالثانية على طريق الاستشهاد والإتباع حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة، ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث، الحفاظ ثم الذين يلونهم، والثالثة هي التي طرحها، وكذلك علل الحديث التي ذكر ووعد أنه يأتي بها قد جاء بها في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد كالإرسال والإسناد والزيادة والنقص وذكر تصاحيف المصحفين، وهذا يدل على استيفائه

غرضه في تأليفه وإدخاله في كتابه كل ما وعد به».

وهذا الجواب من القاضي استحسنه النووي[١].

والحق أن مسلما يخرج عن الثقات المتفق عليهم في أصوله. يقول: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا -يعني في كتابه الصحيح- إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه[٢].

ويقول ابن الصلاح: إنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عن بعض[٣].

وذكر النووي عن ابن الصلاح توجيها آخر: فقال: إنه أراد أنه لم يضع فيه ما اختلفت الثقات فيه في نفس الحديث متنا، أو إسنادا، ولم يرد ما كان اختلافهم في توثيق بعض رواته ، يقول النووي: وهذا هو الظاهر من كلامه[٤].

وذكر البلقيني توجيها آخر له يقول: أراد مسلم إجماع أربعة، أحمد بن حنبل، وابن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني[٥].

وبهذا التوجيه الثاني يندفع ما أورد على مسلم ذكره أحاديث مختلفة عن

---

(١) مقدمة مسلم: (١/٢٣-٢٤)

(٢) مقدمة ابن الصلاح: (ص١٠)

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) مقدمة مسلم: (١/١٦)

(٥) تدريب الراوي: (١/٩٧)

رجال تكلم فيهم كما يتبين بوضوح أن مسلما أخرج عن الطبقة الثانية ومضى تفصيل ذلك في ترجمة أستاذه الإمام البخاري.

يقول ابن رجب: أما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء وتكلم فيه بحفظه، لكنه يتحرّي في التخريج عنه ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه[1].

ويقول المقدسي: إن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن، وإن لم يكن له إلا راو واحد، إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه. إلا أن مسلما أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة[2].

وقد اعتذر ابن الصلاح عن مسلم في إخراج بعض أحاديث الضعفاء والمتكلمين[3].

ولما أنكر عليه أبوزرعة إخراجه عن بعض المتكلمين: أجاب عنه مسلم: إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلى عنهم بارتفاع

---

(١) شرح علل الترمذي: (١/٣٩٨)

(٢) شروط الأئمة الستة: (ص١١-١٢)

(٣) مقدمة شرح مسلم: (١/٢٥)

ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فـأقـتـصـر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات[١].

ومهما قيل فصحيح مسلم أيضا في جملته على درجة عالية من الصحة وكان رحمه الله دقيقا في بيان الاختلافات في ألفاظ الحديث، وعالما بأنساب الرواة، فكثيرا ما يشير إلى صفة الراوي ونسبه، كما يدل ترتيب كتابه على أنه كان أيضا فقيها ماهرا في الفقه.

---

(١) شروط الأئمة الخمسة للحازمي: (ص ٨٣)

١٠- أبوزرعة الرازي
(٢٠٠ - ٢٦٤ هـ)

هو: عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ القرشي مولاهم الرازي[١].

بدأ بالرحلة -كما قال الحاكم- وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وخرج في رحلته الثانية وغاب عن وطنه أربع عشرة سنة[٢].

ويقول الذهبي: ارتحل إلى الحجاز، والشام، ومصر، والعراق، والجزيرة، وخراسان، وكتب ما لا يوصف كثرة[٣].

وأبوزرعة كان آية في الحفظ والمعرفة.

يقول الذهبي: كان من أفراد الدهر حفظا، وذكاء، ودينا، وإخلاصا، وعلما، وعملا[٤].

وقال أبويعلى الموصلي: ما سمعنا أحدا يذكر في الحفظ إلا كان اسمه أكثر من رؤيته إلا أبا زرعة الرازي، فإن مشاهدته كانت أعظم من اسمه، وكان لا يري أحدا ممن هو دونه في الحفظ أنه أعرف منه، وكان قد جمع حفظ الأبواب والشيوخ

---

(١) تذكرة الحفاظ: (٢/٥٥٧)

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٧٧-٧٨)، وفي مقدمة الجرح والتعديل: صـ ٣٤٠ «خرجت من الري المرة الثانية سنة سبع وعشرين ومئتين ورجعت سنة اثنين وثلاثين».

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٣/٦٦)

(٤) تذكرة الحفاظ: (٢/٥٥٧)

والتفسير وغير ذلك[١].

وقال يحيى بن مندة: قيل: أحفظ الأئمة أبوهريرة، ثم أبوزرعة الرازي[٢]، ومن الطرائف التي تذكر في حفظه ما روي عن عبدالله بن عدي: قال سمعت أبي عدي بن عبدالله: كنت بالري، وأنا غلام في البزازين، فحلف رجل بطلاق امرأته: أن أبا زرعة يحفظ مائة ألف حديث، فذهب قوم إلى أبي زرعة لسبب هذا الرجل، هل طلقت امرأته أم لا؟ فذهبت معهم، فذكر لأبي زرعة ما ذكر الرجل، فقال: ما حمله على ذلك؟ فقيل له: قد جرى الآن منه ذلك، فقال أبوزرعة: قل له يمسك امرأته، فإنها لم تطلق عليه أو كما قال[٣].

وقدحظي أبوزرعة بحظ وافر من العلم والمعرفة في الرجال وعلل الأحاديث، وما ذكره ابن أبي حاتم يشهد ببراعته، وعظم معرفته.

وكان ممن لايداهن في تبليغ الحق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكانت له جولات وصولات في هذا المضمار من أهل الري، وقد أشار ابن أبي حاتم إلى هذه الناحية من حياته إشارة موجزة.

---

(١) شرح علل الترمذي: (١/٢٢٣)

(٢) نفس المصدر: (١/٢٢٣)

(٣) مقدمة الكامل: صـ٢١٣، وتاريخ بغداد: ١٠/٣٣٤- ٣٣٥ وكان أبوزرعة لا يحب أن يشتهر بذلك: روى عنه ابن أبي حاتم قال: مررت يوما ببيروت فإذا شيخ مخضوب متكيء على عصاه، فلما نظر إلي قال لرجل: ليس في الدنيا أحفظ من هذا، قال أبوزرعة ما يدريه؟ عرف حفاظ الدنيا حتى يشهد لي بهذه الشهادة؟ غير أن الناس إذا سمعوا شيئا قالوه (تقدمة الجرح والتعديل: (ص٣٣٣-٣٣٤)

وقد غضب أهل البدعة من الري على أبي زرعة فجعلوا يتكلمون فيه.

يقول أبوحاتم: إذا رأيت الرازي وغيره يبغض أبازرعة فاعلم أنه مبتدع[١].

وكتب التراجم غاصة بالثناء الجميل على أبي زرعة وحفظه وفهمه وفقهه وصدقه وإخلاصه.

وأغرب ماينقل من قوة حفظه مارواه أبوجعفر التستري يقول: سمعت أبازرعة يقول: ماسمع أذني شيئاً من العلم، إلاّ وعاه قلبي، وإن كنت لأمشي في سوق بغداد فأسمع من الغرف صوت المغنيات فأضع أصبعي في أذني مخافة أن يعيه قلبي[٢].

ولكن الناحية التي برع فيها أبوزرعة هي معرفة الرجال والحكم عليهم وهي التي تهمنا في هذا الموجز، وقد شهد بنبوغه غير واحد من الأئمة في هذا الفن.

يقول أبوحاتم: الذي كان يعرف صحيح الحديث وسقيمه، وعنده تمييز ذلك، ويحسن علل الحديث: أحمد بن حنبل، علي بن المديني، ويحيى بن معين، وبعدهم أبوزرعة كان يحسن ذلك.

وقال أيضاً: (وذكر شيئاً من معرفة الرجال) ذهب الذي كان يحسن هذا-

---

(١) تاريخ بغداد (٣٢٩/١٠)، وتهذيب التهذيب (٣٢/٧)، والمذكور لفظ الخطيب في تاريخ بغداد وأما اللفظ في تهذيب التهذيب فهو"وإذا رأيت الرازي ينتقص أبازرعة فاعلم أنه مبتدع".

(٢) المصدر السابق (٣٣٢/١٠)، المصدر السابق (٣٢/٧)

يعني أبازرعة- مابقي بمصر ولابالعراق أحد يحسن هذا[١].

وقد خضع لنقده في الرجال ومعرفته بحديثهم كل من أبي بكر بن أبي شيبة فصحح له في سبعين موضعاً فأكثر[٢]. ومحمد بن مسلم[٣] وأبي عمر الحوضي[٤]، وأحمد[٥].

وقد ذكره ابن أبي حاتم ضمن العلماء الجهابذة النقاد من الطبقة الرابعة من أهل الري[٦] وابن عدي في مقدمة الكامل[٧].

وحفظ آراءه في الرجال ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل.

ويثني الذهبي على خبرته في معرفة الرجال ثناء عاطراً بقوله: يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يَبينُ عليه الورع والمَخْبَرَةُ بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جراح[٨].

---

(١) شرح علل الترمذي (١/٢٢٣)

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٣٣٨)

(٣) نفس المصدر (ص ٣٣٧)

(٤) المصدر السابق (ص ٣٣٦-٣٣٧)

(٥) تاريخ بغداد (١٠/٣٢٦-٣٢٧)

(٦) تقدمة الجرح والتعديل (١/٣٢٨)

(٧) مقدمة الكامل (ص ٢١٢)

(٨) سيرأعلام النبلاء (١٣/٨١)

ويذكره في كتابه "من يعتمد قوله..." في قسم المعتدلين من النقاد[١].

وله "كتاب الضعفاء والمتروكين" من رواية عمرو بن سعيد البرذعي مخطوط في كوبرلي ويقع في ٧٦ ورقة[٢].

---

(١) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٥٩)

(٢)وقد طبع بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي.

١١- أبـوداود
(٢٠٢-٢٧٥هـ)

هو: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران أبوداود السجستاني[١].

أخذ في طلب العلم في مبكر حياته فلقي المشايخ وطاف البلاد.

يقـول ابن الجـوزي: هو أحـد من رحل وطوف وجـمع وصنف عن العـراقـيين، والخراسانيين، والشاميين، والبصريين[٢].

وقال ابن كثير: أحد أئمة الحديث الرحالين إلي الآفاق في طلبه[٣].

وقـد حـصل لأبي داود مكانة علمـيـة مـرمـوقـة حـتى قـيـل: ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود عليه السلام الحديد[٤].

وكـان الإمـام أبوداود يعـد من كـبـار النقـاد. ذكـره الذهبي فـي " ذكـر من يعـتمد قـوله في الجرح والتـعديل[٥]، وكـتـاب سؤالات الآجري عن أبي داود يشهد ببـراعـتـه وحـذاقـتـه في هذا الفن، وكـان مـوضـع اهتـمـام العلمـا ء في جـرح الرواة

---

(١) تاريخ بغداد (٩/٥٥) وسير أعلام النبلاء (١٣/٢٠٣)

(٢) المنتظم (٥/٩٧)

(٣) البداية والنهاية (١١/٥٥)

(٤) طبقات الشافعية (٢/٢٩٣)، قاله أبوبكر الصاغاني، والحربي، وغيرهما.

(٥) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (ص ١٧٩)، والسخاوي في الإعلان بالتوبيخ (ص ١٦٥)، ذكره ابن حبان ضمن الأئمة النقاد الكبار (المجروحين ١/٥٧)

وتعديلهم.

وأما منهجه وشروطه في كتابه السنن فقد بين هو بنفسه.

قال ابن الصلاح: روينا عنه أنه قال: ذكرت فيه الصحيح ومايشبهه، ويقاربه، وقال أيضاً: ماكان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومالم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض[١].

وقال الحافظ أبوالفضل ابن طاهر (ت٥٠٧) في شروط الأئمة: كتاب أبي داود فمن بعده ينقسم على ثلاثة أقسام:

الأول: الصحيح المخرج في الصحيحين.

الثاني: صحيح على شرطهم، وشرط أبي داود والنسائي كما حكى أبوعبدالله بن منده إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولاإرسال، ويكون هذا القسم من الصحيح.

الثالث: أحاديث أخرجوها من غير قطع بصحتها وقد أبانوا علتها بما يفهمه أهل المعرفة[٢].

وقد يفهم بعض العلماء من قول أبي داود: إنه إذا سكت عن الحديث فهو صالح للاحتجاج عند غيره أيضاً. وهذا الفهم ليس بسديد فإن أبا داود تجاوز عن بعض الأحاديث ولم يتكلم عليها نظراً لوجود وهن غير شديد. فليس كل حديث سكت عنه أبوداود من قبيل الحسن وإن ادعى ذلك هو، فإنه بالغ في تقدير كتابه

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٨)

(٢) شروط الأئمة الستة (ص ١٣-١٤) باختصار.

حيث قال في رسالته إلى أهل مكة: ولاأعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ولايعز رجلاً أن لايكتب من العلم شيئاً بعد مايكتب هذا الكتاب.

وقد أخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج بها ولم يتكلم عليها مثل ابن لهيعة، وصالح مولى التوأمة، وعبدالله بن محمد بن عقيل، وموسى بن وردان، وسلمة بن الفضل، ودلهم بن صالح وغيرهم.

وقال أيضاً في نفس الرسالة "وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء" "والعبارة التي نقلها المنذري، وابن الصلاح، وغيرهما: أن الحافظ ابن مندة حكى عن أبي داود أنه قال: ماذكرت في كتابي هذا حديثاً اجتمع الناس على تركه، وهذه أدق في التعبير من العبارة الأولى فإنه يوجد بعض المتروكين في كتابه مثل الحارث بن وجيه، وصدقة الدقيقي، وعثمان بن واقد العمري، ومحمد ابن عبدالرحمن البيلماني، وأبي جناب الكلبي. وسليمان بن أرقم، وابن أبي فروة، وغيرهم، كما نص على ذلك الحافظ[١].

فلاينبغي للناقد أن يحتج بكل حديث سكت عنه أبوداود، بل عليه أن يبحث عن المتابعات والشواهد ثم يحكم عليه وفق اجتهاده.

وأما سبب ذكره الأحاديث الضعيفة في كتابه فهو- كما قال ابن مندة وغيره أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه عنده أقوى من رأي الرجال.

---

(١) انظر: النكت على ابن الصلاح (٤٣٨/١-٤٤٠)

١٢-أبوحاتم الرازي
(١٩٥-٢٧٧هـ)

هو: محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الغطفاني الحنظلي أبوحاتم الرازي[١].

بدأ يطلب العلم في باكورة حياته فكان أول سماعه وكتابته للحديث سنة تسع ومائتين وهو ابن أربع عشرة سنة[٢].

وبدأ رحلته العلمية في طلب الحديث وهو في سن العشرين[٣]، وبقي في الرحلة سبع سنين. يقول: أول سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سبع سنين، أحصيت مامشيت على قدميٌ زيادة على ألف فرسخ، لم أزل أحصي حتى لما زاد على ألف فرسخ تركته[٤].

وذكر ابنه أسماء الأماكن التي طاف بها أبوحاتم في ترجمته.

يقول الذهبي: كان من بحور العلم، طواف البلاد، وبرع في المتن والإسناد وجمع وصنف، وجرح وعدل وصحح وعلل[٥].

---

(١) طبقات الشافعية (٢/٢٠٧) وسيرأعلام النبلاء (١٣/٢٤٧)

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٣٦٦)

(٣) تقدمة الجرح والتعديل ص ٣٦٠، يقول الذهبي: رحل وهو أمرد (تذكرة الحفاظ: (٢/ ٥٦٧)

(٤) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٣٥٩)

(٥) سيرأعلام النبلاء (١٣/٢٤٧)

وكان أبوحاتم إليه المنتهى في الحفظ، وأحوال الرجال، ومعرفة علل الحديث وكان (رحمه الله) بمجرد النظر إلى الأحاديث يحكم عليها، وقد ساق ابنه عدة أمثلة لذلك[١]. وكان يقول:

"نحن رزقنا علماً، لايتهيأ لنا أن نخبرك، كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر، إلاّ بما نعرفه"[٢].

وكان أبوزرعة، وأبوحاتم صديقين، يعرف كل واحد فضل صاحبه.

يقول أبوحاتم: جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ، وعللها، وخطأ الشيوخ، فقال لي ياأباحاتم، قل من يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعت هذا من واحد واثنين، فما أقل من تجد من يحسن هذا، وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث، فإلى أن ألتقي معك لاأجد من يشفيني منه[٣].

قال ابن أبي حاتم: كان سيد عمله معرفة الحديث وناقلة الآثار فكان في عمره يقتبس منه ذلك[٤].

وقد دون ابنه آراءه في الرجال في كتابه "الجرح والتعديل".

ويعتبر أبوحاتم من النقاد في الطبقة الأولى.

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢)

(٢) نفس المصدر (ص ٣٥١)

(٣) تقدمة الجرح والتعديل (ص ٣٥٦)

(٤) نفس المصدر (ص ٣٦٨)

ذكر الذهبي أنه من النقاد الذين تكلموا في أكثر الرواة[(١)]. إلا أنه كان من المتشددين[(٢)].

ويصفه في سير أعلام النبلاء في ترجمة أبي زرعة فيقول: يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل ... بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جراح[(٣)].

ويقول في ترجمته: إذا وثق أبوحاتم رجلاً فتمسك بقوله فإنه لايوثق إلاَّ رجلاً صحيح الحديث، وإذا لين رجلاً أو قال فيه لايحتج به فتوقف حتى ترى ماقال فيه غيره، فإن وثقه أحد فلاتبق على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك[(٤)].

وقد نبه الحافظ ابن حجر كثيراً في هدي الساري على هذه الناحية[(٥)]. يقول في ترجمة محمد بن أبي عدي البصري: وأبوحاتم عنده عنت[(٦)].

ومع هذا العنت والتشديد فآراؤه في الرجال موضع عناية العلماء رحمه الله تعالى.

---

(١) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٥٨)

(٢) المصدر السابق (ص ١٥٩)

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/٨١)

(٤) المصدر السابق (١٣/٢٦٠)

(٥) هدي الساري (ص ٤٦٢، ٤٦٣)

(٦) نفس المصدر (ص ٤٤١)

١٣-الفســـوي
(٠٠-٢٧٧هـ)

هو: يعقوب بن سفيان بن جوان[١] أبويوسف بن أبي معاوية الفارسي الفسوي، ولد بفسا. وطلب العلم في صباه، وواصل رحلاته العلمية.

يقول الذهبي: ارتحل إلى الأمصار ولحق الكبار[٢].

ويقول ابن كثير: قد رحل في طلب الحديث إلى البلدان النائية، وتغرب عن وطنه نحو ثلاثين سنة[٣].

وقال الحاكم: أما سماعه، ورحلته، وأفراد حديثه، فأكثر من أن يمكن ذكرها[٤].

وقد ذكر الفسوي في تاريخه بعض الأماكن التي زارها، فيقول مثلاً: إنه حج سنة ١٩٣هـ ومر بالكوفة[٥] وخرج من مكة إلى مصر في محرم سنة ٢١٧هـ[٦]. وخرج إلى الشام[٧] وذهب إلى فلسطين سنة ٢٢٩هـ وتوجه إلى

---

(١) الجرح والتعديل (٢٠٨/٢/٤) وتذكرة الحفاظ: (٥٨٢/٢)، وتهذيب التهذيب (٣٨٥/١١)، وفي البداية والنهاية (٥٩/١١) " بن" حران".

(٢) سير أعلام النبلاء (١٨٠/١٣)

(٣) البداية والنهاية (٥٩/١١)

(٤) تهذيب التهذيب (٣٨٦/١١)

(٥) المعرفة والتاريخ (١٨٣/١)

(٦) نفس المصدر (٢٠١/١-٢٠٢)

البصرة والكوفة ومكة ٢٣٠هـ ثم رجع إلى فارس[١].

وقد حصل على حظ وافر من العلم، والمعرفة في الحديث والرجال. يقول أبوزرعة: قدم علينا من نبلاء العراق: يعقوب بن سفيان، يعجز أهل العراق أن يروا مثله[٢].

ويقول ابن أبي حاتم: قال أبي: مافاتك من المشايخ فاجعل بينك وبينهم يعقوب بن سفيان فإنك لاتجد مثله[٣].

ويقول ابن العماد: هو أحد أركان الحديث[٤].

وسفيان الفسوي أيضاً من الأئمة الذين رموا بالتشيع.

يقول ابن الأثير: كان يتشيع[٥].

ويقول ابن كثير: قال الحاكم أبوعبدالله: هو إمام أهل الحديث بفارس ... قد نسبه بعضهم إلى التشيع[٦].

ذكره الذهبي أن يعقوب بن الليث صاحب خراسان قدم إلى فارس فأخبر أن

---

(٧) نفس المصدر (١/٢٠١)

(١) نفس المصدر (١/٢٠٤، ٢١١، ٢١٣)

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/٥٨٣)

(٣) تهذيب التهذيب (١١/٣٨٧)

(٤) شذرات الذهب (٢/ ١٧١)

(٥) الكامل (٧/ ٤٤٠)

(٦) البداية والنهاية (١١/ ٦٠)

يعقوب الفسوي يتكلم في عثمان بن عفان، فأمر بإحضاره فقال له وزيره: أيها الأمير إنه لايتكلم في شيخنا عثمان بن عفان السجزي، إنما يتكلم في عثمان بن عفان الصحابي، فقال: دعوه مالي ولأصحاب النبي ﷺ إنما حسبته يتكلم في شيخنا عثمان بن عفان السجزي[١].

وقال ابن كثير: قلت: وما أظن هذا صحيحاً عن يعقوب بن سفيان فإنه إمام محدث كبير القدر[٢].

وقال الذهبي: هذه حكاية منقطعة، فالله أعلم، وماعلمت يعقوب الفسوي إلاّ سَلَفِيًا، وقد صنف كتاباً صغيراً في السنة[٣].

وقال أيضاً: وقيل كان يتكلم في عثمان رضي الله عنه، ولم يصح[٤]. وعلى كل يمكن ميله إلى التشيع ككثير من الأعلام، أما الكلام في عثمان بن عفان والوقيعة فيه فهذا لم يعهد منه، ومن يطالع كتابه التاريخ يجد أنه يترضّى على عثمان كغيره من الصحابة، وفي مشيخته أحاديث تتعلق فضائل الشيخين[٥] مع العلم بأن ابن حبان وصفه بأنه كان صلباً في السنة[٦].

---

(١) انظر سيرأعلام النبلاء (١٣/١٨٢، ١٨٣)

(٢) البداية والنهاية (١١/ ٦٠)

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/١٨٣)

(٤) تذكرة الحفاظ (٢/٥٨٣)

(٥) ميزان الاعتدال (١/ ١٣٠)

(٦) تهذيب التهذيب (١١/٣٨٦)

وكان الفسوي من أئمة الجرح والتعديل، وقد اشتهر عنه أنه كتب عن ألف شيخ وكسر وكلهم ثقات[١].

وكان يحيى في التاريخ ينتخب منه كما ذكره أبوزرعة الدمشقي[٢].

وذكره الذهبي في "من يعتمد قوله في الجرح والتعديل".

ووصفه الحافظ ابن حجر بالتعنت في زيد بن وهب فقال: تكلم فيه يعقوب ابن سفيان بعنت[٣].

وقال الذهبي في ترجمة زيد بن وهب: من أجِلّة التابعين وثقاتهم متفق على الاحتجاج به، إلاّ ماكان من يعقوب الفسوي، فإنه قال في تاريخه: في حديثه خلل كثير، ولم يصب الفسوي.

ثم إنه ساق (أي الفسوي) من روايته قول عمر: «ياحذيفة، بالله أنا من المنافقين! » قال: وهذا محال؛ أخاف أن يكون كذباً. قال: ومما يستدل به على ضعف حديثه روايته عن حذيفة: إن خرج الدجال تبعه من كان يحب عثمان.

ومن خلل روايته قوله: حدثنا - والله- أبوذر بالربذة، قال: **كنت مع النبي ﷺ فاستقبلنا أحد (الحديث).**

قال الذهبي: فهذا الذي استنكره الفسوي من حديثه ماسبق إليه، ولوفتحنا

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٨١) والبداية والنهاية (١١/ ٥٩)، وقد عقب الذهبي عليه فقال: ليس في مشيخته إلاّ نحو من ثلاثمائة شيخ فأين الباقي؟ ثم في المذكورين جماعة قد ضعفوا.

(٢) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٨٧)

(٣) هدي الساري (ص ٤٦٢)

هذه الوساوس علينا لرددنا كثيراً من السنن الثابتة بالوهم الفاسد[١].

وهذا يدل على نوع من الشـدة والتـعنت عند الفـسـوي فـرحم الله من عـدل وأنصف. وطبع كتابه" المعرفة والتاريخ" بتحقيق الدكتور أكرم العمري.

---

(١) ميزان الاعتدال (١٠٧/٢)

١٤- التـرمـذي
(٢٠٩- ٢٧٩هـ)

هو: أبوعيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك[١] السلمي البوغي الترمذي الضرير.

قيل إنه ولد أكمه[٢]، وبدأ في طلب الحديث، وطاف البلاد وسمع خلقاً من الخراسانيين والعراقين والحجازيين[٣]. ولازم محمد بن إسماعيل البخاري وتخرج عليه.

وكان الترمذي يضرب به المثل في الحفظ حتى إنه استطاع أن يعيد على شيخه أربعين حديثاً من غرائب أحاديثه في المجلس الذي سمع منه. من غير أن يخطيء في حرف[٤].

قد شهد ببراعته أستاذه البخاري فقال: ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت

---

(١) هكذا أورد نسبه ابن خلكان: ٤/٢٧٨، وذكر الحافظ أيضاً مثله، وقال بعد الضحاك: وقيل ابن السكن (تهذيب التهذيب ٩/٣٨٧)، وذكر ابن كثير اختلافاً كثيراً (البداية والنهاية: ١١/٦٦) وسير أعلام النبلاء (١٣/٧٠)

(٢) ابن كثير في البداية والنهاية: (١١/٦٦)، إن صح هذا فرد عليه بصره، فكان مبصراً ثم عمي في آخر عمره كما ذكره عمر بن علك تذكرة الحفاظ (٢/٦٣٤)، قال ابن كثير: يظهر من حال الترمذي أنه طرأ عليه العمي بعد مارحل وسمع وكتب وذكر وناظر وصنف (البداية والنهاية ١١/٦٧)

(٣) تهذيب التهذيب (٩/٣٨٧)

(٤) تذكرة الحفاظ (٢/٦٣٥)

بي[١].

ويقول الإدريسي: أحد الأئمة الذين يقتدي بهم في علم الحديث، صنف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل متقن كان يضرب به المثل في الحفظ[٢].

ومن كتبه المعروفة: الجامع، والعلل.

وذكر الإدريسي: أن له كتاباً في الجرح والتعديل[٣].

وذكر السلمي: كتاب التاريخ له[٤] وسبقه ابن النديم[٥]، ويرى أحمد شاكر أن العلل الذي ذكره ابن النديم غير العلل الذي في آخر الجامع[٦].

ويقول الحافظ ابن حجر: له كتاب الزهد لم يقع لنا، وكتاب الأسماء والكنى[٧].

وقد حاز جامعه ثقة العلماء والمحدثين، لما يشمل من المزايا والفوائد الكثيرة في الحديث وعلومه.

يقول طاش كبري زاده: كتابه الصحيح أحسن الكتب، وأكثرها فائدة

---

(١) تهذيب التهذيب (٩/٣٨٩)

(٢) نفس المصدر (٩/٣٨٨)

(٣) البداية والنهاية (١١/٦٧)، وذكره ابن النديم (ص ٣٢٧)

(٤) البداية والنهاية (١١/٦٧)

(٥) الفهرست (ص ٣٢٥)

(٦) مقدمته على الجامع للترمذي (ص ٩٠)

(٧) تهذيب التهذيب (٩/٣٨٩)

وأحسنها ترتيباً، وأقلها تكراراً، وفيه ماليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من: الصحيح، والحسن، والغريب، وفيه جرح وتعديل. وفي آخره كتاب العلل وقد جمع فيه فوائد حسنة لايخفي قدرها على من وقف عليها[1].

يقول الترمذي: صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم[2].

وكان العمدة عند الترمذي في الكلام على الرجال: التاريخ الكبير للبخاري وماسمع منه.

يقول:وماكان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ استخرجته من كتاب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل، ومنه ما ناظرت به عبدالله بن عبدالرحمن (يعني الدارمي) وأبازرعة، وأكثر ذلك عن محمد وأقل شيء فيه عن عبدالله، وأبا زرعة[3].

تحدث ابن رجب عن مصادره في الجرح والتعديل فقال:

"أما التواريخ والعلل والأسماء ونحو ذلك، فقد ذكر أن أكثر كلامه فيه استخرجه من كتاب تاريخ البخاري وهو كتاب جليل لم يسبق إلى مثله رحمه الله

---

(١) مفتاح السعادة (٢/ ٢١١)

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٤) البداية والنهاية (١١/ ٦٧)

(٣) العلل مع شرح ابن رجب (١/ ٣٠)

ورضي الله عنه وهوجامع لذلك كله.[1]

ويقول ابن العربي في مقدمة عارضة الأحوذي: "وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى؛ حلاوة مقطع، ونفاسة منزع، وعذوبة مشرع، وفيه أربعة عشر علما، فوائد صنفت، وذلك أقرب إلى العمل، وأسند وصحح وأسلم، وعدد الطرق، وجرح وعدل، وأسمي وأكنى، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره وذكر اختلافهم في تأويله. وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه وفرد في نصابه[2].

والترمذي قد أودع في كتابه أربعة أنواع من الحديث.

يقول ابن طاهر: كتابه وحده على أربعة أقسام:

(١) قسم صحيح مقطوع به وهو ماوافق فيه البخاري ومسلماً.

(٢) وقسم على شرط الثلاثة دونهما.

(٣) قسم أخرجه لضديته وأبان عن علته، ولم يغفله.

(٤) وقسم رابع أبان هو عنه فقال: ما أخرجت في كتاب إلاَّ حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء.

وهذا شرط واسع، فإن على هذا الأصل، كل حديث احتج به محتج، أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء صح طريقه أم لم يصح. وقد أزاح عن نفسه الكلام

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٣)

(٢) عارضة الأحوذي (١/ ٥-٦)

فإنه شفي في تصنيفه، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه[١].

ويقول أبونصر عبدالرحيم بن عبدالحق اليوسفي: الجامع على أربعة أقسام: قسم مقطوع بصحته، وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بينا، وقسم أخرجه وأبان عن علته، وقسم رابع أبان عنه فقال: ما أخرجت في كتابي هذا، إلاّ حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء[٢].

وعرف الإمام الترمذي بالتساهل في تصحيح الأحاديث، وذكره الذهبي في كتابه " من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" فقال: وقسم في مقابل هؤلاء كأبي عيسى الترمذي وأبي عبدالله الحاكم والبيهقي متساهلون[٣].

وقد سبق ذكر الأمثلة لتساهل الترمذي.

ويقول ابن رجب: واعلم أن الترمذي رحمه الله خرج في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن، وهو مانزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف. والحديث الغريب كما سيأتي، والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير ولاسيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك ولايسكت عنه ولاأعلمه خرج عن متهم

---

(١) شروط الأئمة الستة (ص ١٥-١٦)

(٢) تذكرة الحفاظ (٦٣٤/٢)، وفي علل الترمذي فجميع مافي هذا الكتاب من الحديث معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ماخلا حديثين.
حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف وسقم، وفي رواية: ولاسفر، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه.

(٣) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٥٩)

بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد، إلاّ أنه قد يخرج حديثاً مختلفاً في إسناده وفي بعض طرقه متهم وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي، نعم قد يخرج عن سيء الحفظ وعمن غلب على حديثه الوهم ويبين ذلك غالباً، ولايسكت عنه، وقد شاركه أبوداود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كإسحاق ابن أبي فروة، وغيره[١].

ويلاحظ أيضاً أن نسخ الترمذي تختلف اختلافاً كبيراً في الحكم على الأحاديث.

يقول ابن الصلاح: تختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله "هذا حديث حسن" و "هذا حديث حسن صحيح" ونحو ذلك فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول وتعتمد على ما اتفقت عليه، ونص الدارقطني في سننه على كثير من ذلك[٢].

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٩٥-٣٩٨)

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٨)

١٥- ابن خراش
(٠٠-٢٨٣هـ)

هو: أبو محمد، عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزي البغدادي[١].

كان من المحدثين المعروفين بالحفظ، والرحلة الواسعة.

يقول الخطيب: كان أحد الرحالين في الحديث إلى الأمصار بالعراق والشام ومصر وخراسان[٢].

ويقول ابن الجوزي: كان أحد الرحالين في الحديث إلى الأمصار وممن يوصف بالحفظ والمعرفة[٣].

وابن خراش قد تحمل الكثير في سبيل الطلب.

قال بكر بن محمد بن حمدان المروزي: سمعت ابن خراش يقول: شربت بولي في هذا الشأن -يعني الحديث- خمس مرات[٤].

---

(١) تذكرة الحفاظ (٢/٦٨٤) وسير أعلام النبلاء (١٣/٥٠٨)

(٢) تاريخ بغداد (١٠/٢٨٠)

(٣) المنتظم (٤/١٦٤)

(٤) تاريخ بغداد (١٠/٢٨٠) والمنتظم (٥/١٦٤) وتذكرة الحفاظ (٢/٦٨٤)، وشذرات الذهب (٢/١٨٤)، والبداية والنهاية (١١/٧٤)، وقد اعتذر عنه الخطيب قائلاً: أحسبه فعل ذلك في السفر اضطراراً عند عدم الماء، والله أعلم (تاريخ بغداد ١٠/٢٨٠) ويقول ابن الجوزي" يشير إلى اضطراره في السفر (المنتظم ٥/١٦٤)

وقد بنى حجرة في بغداد ليحدث بها فلم يتمتع بها، ومات حين فرغ منها. وكانت وفاته لخمس خلون من شهر رمضان سنة ثلاث وثمانين ومائتين[١].

وقد أثنى علي ابن خراش لحفظه ومعرفته في حقل الرجال غير واحد من المحدثين.

يقول أبونعيم بن عدي: مارأيت أحداً أحفظ من ابن خراش[٢].

ويقول الذهبي: الحافظ البارع الناقد[٣].

قد نقم عليه التشيع والرفض.

قال ابن عقدة (وهو شيعي) كان ابن خراش عندنا إذا كتب شيئاً من باب التشيع يقول: هذا لاينفق إلاّ عندي وعندك[٤].

ويقول عبدان: حمل ابن خراش إلى بندار كان عندنا جزءين صنفهما في مثالب الشيخين فأجازه بألفي درهم، بنى له بها حجرة ببغداد ليحدث فيها فمات إذ فرغ منها[٥].

---

(١) تاريخ بغداد (١٠/٢٨١)، وقال أيضاً إنه توفي بطرطوس سنة أربع وتسعين، والأول هو المختار.

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/٦٨٤-٦٨٥، وسير أعلام النبلاء (١٣/٥٠٩)

(٣) تذكرة الحفاظ (٢/٦٨٤)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٥٠٨)

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٥٠٩)، وتذكرة الحفاظ (٢/٦٨٥)

(٥) تذكرة الحفاظ (٢/٦٨٥)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٥٠٩)

قال ابن كثير: كان ينبذ بشيء من التشيع فالله أعلم[١].

وقال أبوزرعة: خرج ابن خراش مثالب الشيخين وكان رافضيا[٢]، وقال ابن الجوزي: إلاّ أنه ينبذ بالرفض[٣].

وقال ابن عدي: قد ذكر بشيء من التشيع وأرجو أنه لايتعمد الكذب[٤].

وقال ابن عدي: سمعت عبدان يقول: قلت لابن خراش حديث ماتركنا صدقة؟ قال: باطل، اتهم مالك بن أوس بالكذب ثم قال عبدان.

وقد روي مراسيل وصلها ومواقيف رفعها[٥].

قال الذهبي: هذا معَثّر مخذول، كان علمه وبالاً وسعيه ضلالاً، نعوذ بالله من الشقاء[٦].

وقال في تذكرة الحفاظ: جهلة الرافضة لم يدروا الحديث، ولا السيرة، ولاكيف ثم فأنت أيها الحافظ البارع الذي شربت بولك إن صدقت في الترحال، فما عذرك عند الله مع خبرتك بالأمور، فأنت زنديق معاند للحق فلارضي الله

---

(١) البداية والنهاية (١١/٧٤)

(٢) تاريخ بغداد (١٠/٢٨١)

(٣) المنتظم (٥/١٦٤)

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٥٠٩)، وتذكرة الحفاظ (٢/٦٨٥)

(٥) تذكرة الحفاظ (٢/٦٨٥). وسير أعلام النبلاء (١٣/٥١٠) ماعدا كلمة (بالكذب)

(٦) سير أعلام النبلاء (١٣/٥١٠)

عنك، مات ابن خراش إلى غير رحمة الله سنة ثلاث وثمانين ومائتين[1].

ومع هذه البدعة المنكرة كان ابن خراش من النقاد المتكلمين في الرجال، وقد شهد بمعرفته هذا الفن غير واحد من المحدثين؛ فالذهبي نفسه يصفه بقوله: الحافظ البارع الناقد.

ويقول ابن المنادي: كان من المعدودين المذكورين بالحفظ والفهم بالحديث والرجال[2].

وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.

ويقول الحافظ ابن حجر: ويلتحق به (أي بالاختلاف في الاعتقاد) عبدالرحمن بن خراش المحدث الحافظ، فإنه من غلاة الشيعة، بل نسب إلى الرفض، وسيأتي في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد[3].

ويقول ناصر الدين:

لابن خراش حالة رذيله ذا رافضي جرحه فضيله[4].

فعليه اعتقاده، ولنا ماتكلم في الرجال من جرح وتعديل إذا لم يكن فيه تعصب.

---

(١) تذكرة الحفاظ (٢/٦٨٥)

(٢) تاريخ بغداد (١٠/٢٨١)

(٣) لسان الميزان (١/١٦)، وذكر السخاوي أيضاً: في فتح المغيث: (٣/٣٢٩)

(٤) شذرات الذهب: (٢/١٨٤)

أشهر النقاد في القرن الرابع حسب ترتيب الوفيات

(١) النسائي	(٢١٥-٣٠٣هـ)
(٢) الساجي	(٠٠ - ٣٠٧هـ)
(٣) ابن خزيمة	(٢٢٣-٣١١هـ)
(٤) العقيلي	(٠٠ - ٣٢٢هـ)
(٥) ابن أبي حاتم	(٢٤٠-٣٢٧هـ)
(٦) ابن عقدة	(٢٤٩-٣٣٣هـ)
(٧) ابن عدي	(٢٧٧-٣٦٥هـ)
(٨) أبوأحمد الحاكم	(٠٠ -٣٧٨هـ)
(٩) ابن شاهين	(٢٩٧-٣٨٥هـ)
(١٠) الدارقطني	(٣٠٦-٣٨٥هـ)
(١١) الأزدي	(٠٠ -٣٩٤هـ)

١- النسائي
(٢١٥ - ٣٠٣ هـ)

هو: أبوعبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار الخراساني القاضي صاحب السنن، ولد سنة خمس عشرة ومئتين[١].

طلب العلم في صباه وبدأ رحلته العلمية وهو ابن خمس عشرة سنة[٢] وواصل في رحلاته حتى طاف خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشام، والثغور[٣] واستوطن مصر بزقاق القناديل[٤].

وكان للنسائي علم غزير ومعرفة واسعة في الحديث، والرجال.

يقول الدارقطني: كان أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعلمهم بالحديث والرجال[٥].

ويقول أبوالحسين بن المظفر: سمعت مشايخنا بمصر يعترفون له بالتقدم والإمامة، ويصفونه من اجتهاده في العبادة بالليل والنهار، ومواظبته على الحج

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٦٩٨/٢، وقال ابن كثير: أحمد بن علي بن شعيب بن علي (١٢٢/١١) وكذا في وفيات الأعيان: (٧٧/١)

(٢) تذكرة الحفاظ: ٦٩٨/٢، وطبقات الشافعية: ١٥/٣، ويقول ابن الجوزي: كان أول رحلته إلى نيسابور المنتظم: (١٣١/٥)

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٢٧/١٤)

(٤) تذكرة الحفاظ: (٦٩٨/٢)

(٥) سير أعلام النبلاء (١٣٣/١٤)، والبداية والنهاية: ١٢٤/١١.

والجهاد[١].

ويقول الطحاوي: إمام من أئمة المسلمين[٢].

ويقول ابن السبكي: سمعت شيخنا أبا عبدالله الذهبي الحافظ: وسألته أيهما أحفظ، مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، أو النسائي؟ فقال: النسائي، ثم ذكرت ذلك للشيخ الإمام الوالد تغمده الله برحمته فوافق عليه[٣].

قال الذهبي: ولم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي وهو أحذق بالحديث، وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة، إلا أن فيه قليل تشيع، وانحراف عن خصوم الإمام علي، كمعاوية وعَمرو، والله يسامحه[٤].

توفي سنة ثلاث وثلاثمائة.

قال ابن يونس في تاريخه خرج من مصر في شهر ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثمائة وتوفي بفلسطين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاثمائة[٥].

وذكر الدارقطني أنه امتحن في الرملة، فضربوه في الجامع فقال: أخرجوني

---

(١) البداية والنهاية: ١٢٣/١١، وتهذيب التهذيب: ٣٧/١-٣٨، ونحوه طبقات الشافعية: (١٦/٣)

(٢) مقدمة الكامل: (ص٢٢٢)

(٣)طبقات الشافعية: (١٦/٣)

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٣٣/١٤)، وتهذيب التهذيب: (٣٩/١)

(٥) تذكرة الحفاظ: (٧٠٠/٢)

إلى مكة، فأخرجوه وهو عليل فتوفي بمكة[١].

وقال هو وغيره إنه امتحن بدمشق فتوفي في مكة[٢].

والنسائي كان من كبار أئمة الجرح والتعديل.

يقول ابن الصلاح: النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل[٣].

وذكره الذهبي في «من يعتمد قوله في الجرح والتعديل[٤]

والنسائي له عدة كتب في هذا الميدان، منها: كتاب الضعفاء والمتروكين، وقد طبع منه رواية ابن رشيق في الهند سنة ١٣٢٣هـ بآكرا، و١٣٢٥هـ بإله آباد.

ويعد النسائي من المتشددين في الجرح.

قال ابن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل، فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائي، فقال يا بني: إن لأبي عبدالرحمن شرطا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم[٥].

---

(١) البداية والنهاية: (١٢٤/١١)

(٢) وفيات الأعيان: ٧٧/١، والبداية والنهاية: ١٢٤/١١، تذكرة الحفاظ ٧٠٠/٢ وقال الحاكم: حمل إلى الرملة وتوفي بمكة (معرفة علوم الحديث: صـ ٨٣)

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٤٠)

(٤) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل. (ص ١٨٥)

(٥) سير أعلام النبلاء: (١٣١/١٤)، وتذكرة الحفاظ: ٧٠٠/٢، والبداية والنهاية: ١٢٣/١١، وشروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي: (ص٢١)

يقول الذهبي: صدق فإنه لين جماعة من صحيحي البخاري ومسلم[(١)].

بل وتجنب النسائي أيضا إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين وقد وصفه ابن حجر بالتعنت في عدة تراجم في مقدمة فتح الباري[(٢)].

ويقول الذهبي في ترجمة الحارث الأعور: والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوّى أمره[(٣)].

وقيل أيضا : إنه اشترط أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه[(٤)].

قال الحافظ: المراد من الإجماع، إجماع خاص وهو إجماع المتشدد والمتوسط من طبقة واحدة[(٥)].

فإن كل طبقة من نقاد الرجال لا يخلو من متشدد ومتوسط، فمن الأولى شعبة، والثوري، وشعبة أشدهما ، ومن الثانية يحيى القطان وابن مهدي، ويحيى أشدهما ، ومن الثالثة ابن معين وأحمد، وابن معين أشدهما ، ومن الرابعة أبوحاتم والبخاري، وأبوحاتم أشدهما[(٦)].

مثلا إذا وثقه ابن معين وضعفه القطان فإنه لا يترك لما عرف من تشديد

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٤/ ١٣١)

(٢) هدي الساري: (ص ٣٨٧)

(٣) ميزان الاعتدال: (١/ ٤٣٧)

(٤) فتح المغيث: (١/ ٨٣)

(٥) المصدر السابق، ومقدمة السيوطي في شرح النسائي: (١/ ٢)

(٦) المصدر السابق:

يحيى القطان ومن هو مثله في النقد.

وبالجملة فكتاب السنن للنسائي أصح من كتب السنن الأخرى.

قال ابن رشيد: إنه أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفا، وأحسنها توصيفا، وهو جامع بين طريقي البخاري ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل[1].

---

(١) فتح المغيث: (١/٨٢)

٢- الساجي
(... - ٣٠٧ هـ)

هو: زكريا بن يحيى بن عبدالرحمن بن بحر بن عدي بن عبدالرحمن [١] بن أبيض بن الديلم بن باسل بن ضبة الضبي البصري الساجي[٢].

طلب العلم ورحل إلى الكوفة ومصر والحجاز[٣]. كان من كبار أئمة الحديث والنقد.

يقول الذهبي: الإمام الحافظ محدث البصرة[٤].

وقال أيضا: أحد الأثبات[٥].

وقال ابن السبكي: كان من الأئمة الثقات[٦].

وذكره الذهبي في كتابه «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»[٧].

يقول ابن أبي حاتم: ثقة يعرف الحديث والفقه، وله مؤلفات حسان في

---

(١) طبقات الشافعية: (٢٩٩/٣)

(٢) تذكرة الحفاظ: (٧٠٩/٢)

(٣) طبقات الشافعية: (٢٩٩/٣)

(٤) تذكرة الحفاظ: (٧٠٩/٢)

(٥) ميزان الاعتدال: (٧٩/٢)

(٦)الطبقات: (٢٩٩/٣)

(٧) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (ص١٨٩)، والإعلان بالتوبيخ: (ص١٩٨)

الرجال واختلاف العلماء وأحكام القرآن[١].

الساجي له كتاب الضعفاء كما ذكره ابن خير في فهرسته[٢]، وهو لايزال في حيز المفقود، وكان هذا الكتاب موضع عناية عند كل من ألف في الضعفاء مثل الأزدي وغيره.

يقول الحافظ في ترجمة كل من إسماعيل بن إبراهيم، والجعد بن إبراهيم: إن الأزدي تبع الساجي في تضعيفهما[٣].

وله كتاب آخر في علل الحديث[٤].

يشهد ببراعته في هذا الفن وتمكنه فيه، جماعة من العلماء.

قال الذهبي: أحد الأثبات ما علمت فيه جرحا أصلا[٥].

وقال الحافظ ابن حجر: لايغتر أحد بقول ابن القطان، قد جازف بهذه المقالة وما ضعف زكريا الساجي هذا أحد قط[٦].

وهو قوله: وثقه قوم وضعفه آخرون، وهو كلام مبهم؛ فإن ابن القطان لم يبين من هم الذين ضعفوه، ومن الممكن أنه اشتبه على ابن القطان غيره ممن يقال

(١) الجرح والتعديل: (٣/١/٦٠١)

(٢) الفهرست لابن خير: صـ ٢١١، وذكر الحافظ في هدي الساري: (ص ٣٩٥)

(٣) هدي الساري: (ص٣٩٠، ٣٩٥)

(٤) تاريخ بغداد: ١/ ٣٤٠، وطبقات الشافعية: (٣/ ٣٠٠)، ولسان الميزان: (٢/٤٨٨)

(٥) ميزان الاعتدال: (٢/٧٩)

(٦) ولسان الميزان: (٢/٤٨٨)

له زكريا[١].

والساجي كان متعنتا في تضعيف الرجال فقد كان يتكلم عليهم بأشياء بسيطة جدا.

قال في إبراهيم بن المنذر: بلغني أن أحمد كان يتكلم فيه ويذمه وكان قدم إلى ابن أبي داود قاصدا المدينة، عنده مناكير.

قال الخطيب: أما المناكير فقلما توجد في حديثه إلا أن يكون عن المجهولين، ومع هذا فإن يحيى بن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه[٢].

وقد صرح الحافظ في عدة مواضع من هدي الساري أن الساجي تكلم في جماعة بلا مستند[٣] ومنهم رجال البخاري وغيره.

توفي رحمه الله سنة سبع وثلاثمائة وقد قارب التسعين[٤].

---

(١) التنكيل: (١/٢٥٦)

(٢) تهذيب التهذيب: (١/١٦٧)

(٣) هدي الساري:انظر ترجمة الجعد بن عبدالرحمن، ضعفه لأنه لم يرو عنه مالك:ص ٣٩٥، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة ص ٤٦١، وجعفر بن إياس ص ٤٦١، وحميد بن الأسود بن أبي الأسود ص٤٦١، وسعيد بن أبي هلال ص٤٦٢، والقاسم بن مالك ص ٤٦٣، غير هؤلاء كثيرون.

(٤) تذكرة الحفاظ: (٢/٧١٠)

٣-ابن خزيمة
(٢٢٣ - ٣١١ هـ)

هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر[١].

ولد بنيسابور، وطلب الحديث في حداثة سنه[٢] وعزم على الرحلة. يقول:

استأذنت أبي في الخروج إلى قتيبة، فقال: اقرأ القرآن أولا، حتى آذن لك، فاستظهرت القرآن، فقال لي: امكث حتى تصلي بالختمة، ففعلت، فلما عدنا أذن لي فخرجت إلى مرو وسمعت بمرو الروذ من محمد بن هشام فنعي إلينا قتيبة[٣].

وقد واصل رحلاته العلمية «وطاف البلاد، ورحل إلى الآفاق[٤]، وذهب إلى الري، وبغداد، والبصرة، والكوفة، والشام، والجزيرة، ومصر، وواسط[٥].

وابن خزيمة قد حظي بحفظ وافر يقول: ما كتبت سوادا في بياض إلا وأنا أعرفه[٦].

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٣٦٥/١٤)

(٢) طبقات الشافعية: (١١٠/٣)

(٣) تذكرة الحفاظ: (٧٢٢/٢)

(٤) البداية والنهاية: (١٤٩/١١)

(٥) طبقات الشافعية: (١١٠/٣)

(٦) تذكرة الحفاظ: (٧٢٣/٢)

واستطاع ابن خزيمة أن يحوز إعجاب العلماء، وثقتهم.

يقول المزني: إذا جاء الحديث فهو يناظر، لأنه أعلم بالحديث مني، ثم أتكلم أنا[١].

يقول الربيع بن سليمان: استفدنا من ابن خزيمة أكثر مما استفاد منا[٢].

سئل عنه ابن أبي حاتم فقال: ويحكم هو يسأل عنا ولا نسأل عنه، هو إمام يقتدى به[٣].

وقال ابن حبان: ما رأيت على أديم الأرض من يحسن صناعة السنن ويحفظ الصحاح بألفاظها ويقوم بزيادة كل لفظة تزاد في الخبر عن ثقة حتى كأن السنن كلها نصب عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة -رحمه الله عليه- فقط[٤].

وكان ابن خزيمة من الأئمة المجتهدين، حكى أبو إسحاق الشيرازي أنه قال: ما قلدت أحدا منذ بلغت ستة عشر سنة[٥] وكان يعتقد: ليس لأحد مع رسول الله ﷺ قول إذا صح الخبر[٦].

---

(١) طبقات الشافعية: (٣/١١٣)

(٢) نفس المصدر: (٣/١١٢)

(٣) تذكرة الحفاظ: (٢/٧٢٩)

(٤) المجروحين: (١/٩٣)

(٥) البداية والنهاية: (١١/١٤٩)

(٦) تذكرة الحفاظ: (٢/٧٢٨)

ويقول الحاكم في معرفة علوم الحديث: فضائل ابن خزيمة مجموعة عندي في أوراق كثيرة، ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتابا سوى المسائل، والمسائل المصنفة أكثر من مائة جزء وله «فقه حديث بريرة» في ثلاثة أجزاء.

ويصفه السبكي بالمجتهد المطلق والبحر العجاج، والحبر الذي لا يخابر في الحجي، ولا يناظر في الحجاج، جمع أشتات العلوم، وارتفع مقداره فتقاصرت عنه طوالع النجوم، وأقام بمدينة نيسابور إمامها حيث الضراغم مزدحمة، وفردها الذي رفع العلم بين الأفراد علمه، والوفود تفد على ربعه لايتجنبه منهم إلا الأشقى، والفتاوى تحمل عنه برا وبحرا، وتشق الأرض شقا، وعلومه تسير، فتهدي في كل سواد مدلهمة، وتمضي علما تأتم الهداة به، وكيف لا، وهو إمام الأئمة[١].

ويقول ابن كثير: يلقب بإمام الأئمة، كان بحرا من بحور العلم، فكتب الكثير وصنف وجمع، وكتابه الصحيح من أنفع الكتب وأجلها، وهو من المجتهدين في دين الإسلام[٢].

يقول الذهبي: وعني في حداثته بالحديث والفقه حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان[٣].

ويقول أيضا: وجود وصنف واشتهر اسمه وانتهت إليه الإمامة والحفظ في

---

(١) طبقات الشافعية: (٢/ ١٣٠)

(٢) البداية والنهاية: (١١/١٤٩)

(٣) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٥)

عصره[١].

ابن خزيمة وكتابه الصحيح:

يعد كتابه الصحيح من الكتب الأساسية في الحديث الصحيح.

ويرى ابن الصلاح أنه يكفي لصحة الحديث كونه في صحيح ابن خزيمة.

حيث يقول: «ويكفي مجرد كونه موجودا في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة[٢]».

ويقول ابن كثير: وكتب أخرى التزم أصحابها صحتها كابن خزيمة، وابن حبان البستي، وهما خير من المستدرك بكثير، وألطف أسانيد ومتونا[٣].

وقد فضل كثير من العلماء صحيح ابن خزيمة على المستدرك للحاكم والصحيح لابن حبان.

يقول ابن النحوي في البدر المنير: ولعل غالب صحيح ابن حبان منتزع من صحيح شيخه إمام الأئمة محمد بن خزيمة[٤].

ويقول السيوطي: صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان، لشدة تحريه حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن

---

(١) تذكرة الحفاظ: (٢/ ٧٢١)

(٢) مقدمة ابن الصلاح: صـ ٢٨، وقد خالفه النووي (تقريب التقريب مع التدريب ١/ ١٠٥)

(٣) اختصار علوم الحديث: (ص٢٧)

(٤) البدر المنير: (١/ ٤٣٠)

صح الخبر، أو إن ثبت كذا، ونحو ذلك[١].

وابن خزيمة من أئمة الجرح والتعديل، ذكره الذهبي في «من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»[٢]، والسخاوي ضمن الأئمة النقاد[٣].

يقول الذهبي: وقد كان هذا الإمام جهبذا بصيرا بالرجال، روى عنه أبوبكر محمد بن جعفر شيخ الحاكم: لست أحتج بشهر بن حوشب، ولا بحريز بن عثمان لمذهبه، ولا بعبدالله بن عمر، ولا ببقية، ولا بمقاتل بن حيان، ولا بأشعث بن سوار، ولا بعلي بن جدعان لسوء حفظه، ولا بعاصم بن عبيدالله، ولا بابن عقيل، ولا بيزيد بن أبي زياد، ولا بمجالد، ولا بحجاج بن أرطاة ... ثم سمى خلقا دون هؤلاء في العدالة، فإن المذكورين احتج بهم غير واحد[٤].

ويبدو من هذا أنه لم يلتزم طريق الاعتدال في نقد الرجال كما هو حال تلميذه ابن حبان.

وتوفي الإمام ابن خزيمة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، وله تسع وثمانون سنة، رحمه الله رحمة واسعة.

---

(١) تدريب الراوي: (١/١٠٩)

(٢) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: رقم(٤٠٢)

(٣) الإعلان بالتوبيخ: (ص١٦٥)

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٤/٣٧٣)، وعبدالله بن عمر هوابن حفص العمري، وهو ضعيف.

٤- العقيلي
(... - ٣٢٢ هـ)

هو: أبوجعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد [١]، العقيلي المكي، كان من المحدثين الكبار، الذين اشتهروا بجودة الحفظ، وسعة المعرفة، وكان مقيما بالحرمين[٢]. وصفه الذهبي فقال: «الإمام الحافظ».

وقال أبو الحسن القطان: ثقة جليل، عالم بالحديث، مقدم بالحفظ[٣].

وقال مسلمة بن القاسم: كان العقيلي جليل القدر، عظيم الخطر، ما رأيت مثله، وكان كثير التصانيف، من أتاه من المحدثين قال: اقرأ من كتابك، ولايخرج أصله، فتكلمنا في ذلك، وقلنا: إما أن يكون من أحفظ الناس، وإما أن يكون من أكذب الناس، فاجتمعنا عليه، فلما أتيت بالزيادة والنقص، فطن لذلك، فأخذ مني الكتاب، وأخذ القلم فأصلحها من حفظه. فانصرفنا من عنده، وطابت أنفسنا، وعلمنا أنه من أحفظ الناس[٤].

والعقيلي كان من أئمة الجرح والتعديل.

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٨٣٣/٣، والعقد الثمين: (٢٤٤/٢)

(٢) تذكرة الحفاظ: (٨٣٣/٣)

(٣) شذرات الذهب: (٣٩٦/٢)

(٤) تذكرة الحفاظ: (٨٣٣/٣ - ٨٣٤)

ذكره الذهبي في رسالته «من يعتمد قوله في الجرح والتعديل[1]».

وله كتاب «الضعفاء».

يقول الذهبي: له مصنف مفيد في معرفة الضعفاء[2].

والعقيلي عرف بالتشديد في الجرح، فيذكر في كتابه كل من تكلم فيه، من غير فرق في الكلام، من جهة ضبطه أو عدالته، وجرح جماعة من الحفاظ، فذكرهم في الضعفاء ، وذلك بسبب إجابتهم في محنة خلق القرآن أو اتهامهم بالبدع.

ولذا لم يرض العلماء المنصفون كلام العقيلي في الأئمة، وانتقده الذهبي في عدة مواضع، فقال في ترجمة علي بن المديني: ذكره العقيلي في الضعفاء فبئس ما صنع، ويقول: أما لك عقل يا عقيلي! أتدري فيمن تتكلم؟ وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم، ولنزيف ما قيل فيهم، وكأنك لاتدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل أوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط، ولا انفرد مما لايتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا إن تبين غلطه ووهمه[3].

---

(١) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (رقم ٤٥٠)

(٢) ميزان الاعتدال: (٢/١)

(٣) ميزان الاعتدال: (١٣٨/٣، ١٤٠-١٤١)

وذكر الحافظ ابن حجر في هدي الساري بعض الرجال الذين ذكرهم العقيلي في الضعفاء، لأسباب بسيطة، مثل زهير بن سعد قال: أورده العقيلي في الضعفاء، بسبب حديث واحد خولف فيه، وعبيدالله بن عبدالمجيد أخرجه العقيلي في الضعفاء، وأورد له حديثا تفرد به ليس بمنكر، ويوسف بن إسحاق.

قال العقيلي لما ذكره في الضعفاء: يخالف في حديثه. قلت: وهذا جرح مردود[١].

واتهمه في بعض التراجم بأن العقيلي تكلم بلاحجة[٢]. كما وصفه بالتعنت في الكلام على بعض الرجال فقال: ذكره العقيلي بأمر فيه عنت[٣].

وإذا عرفنا هذا فيجب التثبت فيما شدده العقيلي على الثقات بموازنة أقوال الآخرين فيهم قبل الحكم عليهم.

---

(١) هدي الساري: (ص٣٨٩، ٤٢٣، ٤٤٥)

(٢) نفس المصدر (ص ٤٦٤)

(٣) المصدر السابق (٤٦١)

٥- ابن أبي حاتم
(٢٤٠-٣٢٧هـ)

هو: أبومحمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود ابن مهران التميمي الحنظلي الرازي[١].

طلب العلم في صباه وقرأ القرآن بإرشاد أبيه على فضل بن شاذان الرازي[٢].

ثم توجه إلى طلب الحديث في رفقة أبيه وحج معه سنة خمس وخمسين ومائتين[٣]. ورحل إلى الحجاز والشام ومصر والعراق والجبال والجزيرة[٤] وقال: كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرقة، نهارنا ندور على الشيوخ، وبالليل ننسخ ونقابل، فأتينا يوماً أنا ورفيق لي شيخاً، فقالوا: هو عليل، فرأيت سمكة أعجبتنا فاشتريناها فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس بعض الشيوخ فمضينا فلم تزل السمكة ثلاثة أيام وكاد أن ينضي فأكلناه نيا لم نتفرغ نشويه.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٦٣)

(٢) طبقات الشافعية: (٣/٣٢٥)

(٣) تقدمة الجرح والتعديل ص ٣٦١، وفي تذكرة الحفاظ نقلاً عنه: رحل بي أبي سنة خمس وخمسين، وما احتلمت بعد، فلما بلغنا ذا الحليفة احتلمت، فسر أبي حيث أدركت حجة الإسلام (تذكرة الحفاظ: ٣/ ٨٣٠)

(٤) طبقات الشافعية (٣/٣٢٤)

ثم قال: لايستطاع العلم براحة الجسد[١].

هكذا استطاع ابن أبي حاتم أن يجمع مالم يجمعه غيره.

يقول الخليلي: أخذ علم أبيه وأبي زرعة وكان بحراً في العلوم، ومعرفة الرجال، والحديث الصحيح من السقيم، صنف في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار، وكان زاهداً يعد من الأبدال[٢].

وقال يحيى بن منده: صنف ابن أبي حاتم "المسند" في ألف جزء، و "كتاب الزهد"، و "كتاب الكنى"، و"الفوائد الكبير"، و "فوائد الرازيين" و "كتاب تقدمة الجرح والتعديل" وأشياء[٣].

ولاشك أن ابن أبي حاتم كان من كبار علماء النقد في رجال الحديث، وشمل كتابه الجرح والتعديل آراء كبار النقاد.

يقول في مقدمته: وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هنا إلى العارفين به العالمين له متأخراً بعد متقدم إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة رحمهما الله ولم نحك عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به، ونسبنا كل حكاية إلى حاكيها والجواب إلى صاحبه، ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسؤلين عنهم فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم وألحقنا بكل مسؤل عنه مالاق به وأشبهه من جوابهم. على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل

---

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٣٠)

(٢) الإرشاد في طبقات علماء الأمصار: ١٣٣ب ١٣٤/ألف، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٨٣٠)

(٣) طبقات الشافعية (٣/ ٣٢٥)

كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى وخرجنا الأسامي كلها على حروف المعجم وتأليفها، وخرجنا ما كثر منها في الحرف الواحد على المعجم أيضاً في أسماء آبائهم ليسهل على الطالب إصابة مايريد منها ويتجه لموضع الحاجة إليها إن شاء الله تعالى[1].

والكتاب اعتمد فيه أساساً على كتاب البخاري حتى قال أبو أحمد الحاكم: كنت بالري، وهم يقرءون على ابن أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل، فقلت: لابن عبدويه الوراق: هذه ضحكة أراكم تقرءون كتاب التاريخ للبخاري على شيخكم على الوجه وقد نسبتموه إلى أبي زرعة، وأبي حاتم، فقال: يا أبا أحمد إن أبا زرعة، وأباحاتم لماحمل إليهما تاريخ البخاري قالا: هذا علم لايستغني عنه، ولايحسن بنا أن نذكره عن غيرنا، فأقعدا عبدالرحمن يسألهما عن رجل بعد رجل وزادا فيه ونقصا[2].

وكتاب الجرح والتعديل لايزال مرجعا حافلاً لجميع الدارسين.

يقول المزي في خطبة كتابه تهذيب الكمال: واعلم أن ماكان في هذا الكتاب من أقوال أئمة الجرح والتعديل، ونحو ذلك، فعامته منقول من كتاب "الجرح والتعديل"، وكتاب "الكامل"، وكتاب "تاريخ بغداد".

ويقول الذهبي: كتابه في الجرح والتعديل يقضي له بالرتبة المنيفة في

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٣٨)

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/٩٧٨)

الحفظ[١].

ويقول ابن كثير: هو صاحب كتاب الجرح والتعديل، وهو من أجل الكتب المصنفة في هذا الشأن[٢].

وبالجملة فإن كتابه هذا يعتبر خلاصة جهود العلماء السابقين العارفين بهذا الفن، حتى إن الذهبي في كتابه الميزان حينما يقول: فلان مجهول، ولم يعز إلى أحد، فهو من قول أبي حاتم (منقولا من هذا الكتاب)[٣].

---

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٣٠)

(٢) البداية والنهاية (١١/ ١٦١)

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٦)

٦- ابن عقدة
(٢٤٩-٣٣٣هـ)

هو الحافظ أبوالعباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عبدالرحمن بن إبراهيم ابن زياد بن عبدالله بن عجلان الكوفي.

لم يرحل في طلب الحديث إلاَّ قليلاً[١] وابن عقدة وإن كان أحد الحفاظ المتقنين إلاَّ أنه اختلف في أمره لعدة أمور:

قال ابن عدي: صاحب معرفة، وحفظ، وتقدم في الصنعة رأيت مشايخ بغداد. يسيئون الثناء عليه.

وقال أيضاً: ولم أجد بدا من ذكره لأني شرطت في أول كتابي هذا أن أذكر كل من تكلم فيه متكلم ولا أبالي، ولولا ذاك لم أذكره للذي كان فيه من الفضل والمعرفة[٢].

وقال الذهبي: ضعفه غير واحد وقواه آخرون.

والكلام الذي وُجِّه إلى هذا الإمام أنه كان شيعياً ورافضيا ويضع الحديث.

قال أبوبكر بن أبي غالب: ابن عقدة لايتدين بالحديث، لأنه كان يحمل شيوخاً بالكوفة على الكذب، يسوي لهم نسخة، ويأمرهم أن يرووها. كيف يتدين

---

(١) تذكرة الحفاظ (٨٣٩/٣)

(٢) الكامل: (٢٠٩/١)

بالحديث، ويعلم أن هذه النسخ هو دفعها إليهم ثم يرويها عنهم[١].

وذكر الخطيب في تاريخه حكايات مضحكة من هذا النوع عن ابن عقدة.

وقد دافع الذهبي عنه تهمة الوضع فقال: ماعلمت ابن عقدة اتهم بوضع متن حديث، أما الأسانيد فلا أدري[٢].

واستبعد الحافظ وضع الإسناد أيضاً وقال: ولاأظنه كان يضع الإسناد إلاّ الذي حكاه ابن عديّ وهي الوجادات التي أشار إليها الدارقطني[٣].

فالحق أنه مع ميله الشديد إلى التشيع وإيجاد الحيل في رواية الوجادات لم يكن كذاباً.

يقول الذهبي: ثم إن ابن عدي والخطيب لم يسوقا له شيئاً منكراً.

وذكر ابن عديّ في ترجمة العطاردي: أن ابن عقدة سمع منه ولم يحدث عنه لضعفه عنده[٤].

ووصفه بقوله: أحد أعلام الحديث، ونادرة الزمان، وصاحب التصانيف على ضعف فيه[٥]. وجمع الأبواب، والتراجم، والمشيخة، وانتشر حديثه وبعد صيته،

---

(١) تاريخ بغداد (٥/ ٢١) وتذكرة الحفاظ (٣/ ٨٤١)، والميزان (١/ ١٢٨)

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٤١)

(٣) لسان الميزان (١/ ٢٦٥)

(٤) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٥٤)

(٥) المصدر نفسه (١٥/ ٣٤١)

وكتب عمن دب ودرج من الكبار والصغار والمجاهيل، وجمع الغث إلى السمين والخرز إلى الدر الثمين[1].

وقال أيضاً: قد رمي ابن عقدة بالتشيع، ولكن روايته لهذا ونحوه يدل على عدم غلوه في تشيعه، ومن بلغ في الحفظ والآثار مبلغ ابن عقدة ثم يكون في قلبه غل للسابقين الأولين، فهو معاند أو زنديق[2].

وقال في تذكرة الحفاظ: كتب العالي والنازل والحق والباطل، حتى عن أصحابه، وكان إليه المنتهى في قوة الحفظ، وكثرة الحديث؛ وصنف وألف في الأبواب والتراجم، ورحلته قليلة، ولهذا كان يأخذ عن الذين يرحلون إليه، ولو صان نفسه، وجود لضربت إليه أكباد الإبل، ولضرب بإمامته المثل، لكنه جمع فأوعى وخلط الغث بالسمين والخرز بالدر الثمين، ومقت لتشيعه[3].

أما قيمة جرحه فيرى الخطيب أن حكايته الجرح عن الأئمة لا يقبل فقال في ترجمة محمد بن الحسين أبي الطيب اللخمي - (بعد ماحكى عن ابن عقدة قول الحضرمي في ابن حسين بن حميد- (هذا كذاب ابن كذاب): في الجرح بما يحكيه أبوالعباس بن سعيد نظر، حدثني علي بن محمد بن نصر، قال: سمعت حمزة السهمي يقول: سألت أبابكر بن عبدان، عن ابن عقدة إذا حكى حكاية عن غيره

---

(١) المصدر نفسه (١٥/٣٤٢)

(٢) نفس المصدر (١٥/٣٤٣-٣٤٤)

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/٨٣٩)

من الشيوخ في الجرح هل يقبل قوله أم لا؟ قال: لايقبل[١].

هذا، ويلاحظ أيضاً أن ابن عقدة كان شيعياً فلايؤخذ بحطه على أهل السنة.

يقول السخاوي (بعد ماذكر الجوزجاني وابن خراش): وكذا كان ابن عقدة شيعياً فلايستغرب منه أن يتعصب لأهل الرفض[٢].

٧- ابن عدي
(٢٧٧-٣٦٥هـ)

هو: عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد بن مبارك الجرجاني، كان يعرف في بلده بابن القطان وعرف لدى المحدثين بابن عديّ أبوأحمد.

بدأ بالسماع في بلده سنة ٢٩٠هـ وبدأ رحلته إلى الآفاق في ٢٩٧هـ، وورد الشام ومصر في هذه الرحلة[٣].

قال الذهبي: سمع بالحرمين، ومصر، والشام، والعراق، وخراسان، والجبال، وطال عمره وعلا إسناده[٤].

---

(١) تاريخ بغداد (٢/٢٣٧)

(٢) فتح المغيث (٣/٣٢٩)

(٣) طبقات الشافعية (٣/٣١٥)

(٤) سير أعلام النبلاء (١٦/١٥٤)

اشتهر ابن عدي بين المحدثين كعالم متضلع بأحوال الرجال، وعلل الأحاديث وطرقها، وهو يعد من كبار أئمة الجرح والتعديل.

قال الذهبي: كان لايعرف العربية مع عجمة فيه، أما في العلل والرجال فحافظ لايجاري[١].

وعدَّه من المعتدلين المنصفين كالبخاري[٢].

وقد اختار ابن عدي طريق المسابرة والتتبع لأحاديث الرجل المتكلم فيه فهو يصدر حكمه على الرجل بعد تتبع أحاديثه، وهذا ماجعل حكمه على الرجال متصفاً بالاتزان والإنصاف.

وفي كتابه الكامل انتهج هذا النهج للنقد، والحكم على الرجال وأحاديثهم. وقد أثنى أئمة الحديث على كتابه ثناء عاطرا كما كان كتابه موضع عناية علماء الجرح والتعديل.

قال السهمي: سألت أبا الحسن الدارقطني أن يصنف كتاباً في ضعفاء المحدثين فقال: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ قلت: نعم. قال: فيه كفاية، لايزاد عليه[٣].

وقال الذهبي: ولأبي أحمد بن عدي كتاب "الكامل"، هو أكمل الكتب

---

(١) طبقات الشافعية (٣١٦/٣)

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٥٩)، والإعلان بالتوبيخ (ص ١٦٨)

(٣) تاريخ جرجان ص ٢٢٦، وطبقات الشافعية (٣١٦/٣)

وأجلها في ذلك[١].

ويقول أيضاً: هو كتاب حافل في الفن.

ويقول أيضاً: هو حافل في الفن[٢].

ويقول السبكي: وكتابه الكامل طابق اسمه مسماه، ووافق لفظه فحواه من عينه انتجع المنتجعون، وبشهادته حكم المحكمون، وإلى مايقول رجح المتقدمون والمتأخرون[٣].

ومما عيب على ابن عدي أنه ذكر الكثير من الثقات في كتابه، لأنه التزم أن يذكر في الكامل كل من تكلم فيه، فقال في المقدمة: وأذكر في كتابي هذا كل من ذكر بضرب من الضعف، و من اختلف فيهم فجرحه البعض وعدله البعض الأخر[٤].

ثم لايقف موقف الغافل بل يرد على من حاول النيل من الثقات.

يقول الذهبي: يذكر في الكامل كل من تكلم فيه بأدنى شيء، ولو كان من رجال الصحيحين ولكنه ينتصر له إذا أمكن[٥].

ويقول السخاوي: هو أكمل االكتب المصنفة قبله وأجلها ولكن توسع لذكر

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/١)

(٢) تذكرة الحفاظ (٩٤١/٣)

(٣) طبقات الشافعية (٣١٥/٣)

(٤) مقدمة الكامل (ص ١٨)

(٥) سير أعلام النبلاء (١٥٥/١٦)

كل من تكلم فيه وإن كان ثقة مع أنه لايحسن أن يقال الكامل للناقصين[١].

٨- أبوأحمد الحاكم
(. . . -٣٧٨هـ)

هو: محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري، الكرابيسي، الحاكم الكبير، طلب العلم وهو كبير، له نيف وعشرون سنة[٢] وعرف بالتجوال فسمع بالشام، والعراق، والجزيرة، والحجاز، وخراسان، والجبال[٣].

يقول ابن العماد:

وأكثر الترحال وكتب ما لايوصف[٤].

وكان أبوأحمد من كبار المحدثين المعروفين بالحفظ، والضبط، وقد قضى عدة سنوات في القضاء مع الاشتغال في العلم، ولأه نوح بن نصر إمارة خراسان متأثرا بحفظه[٥]، وبقي في هذا المنصب أربع سنين وأشهر، ثم قلد قضاء طوس، ثم أتى نيسابور سنة خمس وأربعين، ولزم مسجده مقبلا على العبادة

---

(١) الإعلان بالتوبيخ (ص ١٠٩)

(٢) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٧٠)

(٣) نفس المصدر (١٦/ ٣٧١)

(٤) شذرات الذهب: (٣/ ٩٣)

(٥) تذكرة الحفاظ: (٣/ ٩٧٧)

والتصنيف، وأريد غير مرة على القضاء والتزكية فيستعفي[١].

وكف بصره قبل موته بسنتين[٢].

وقد شهد بنبوغ أبي أحمد الحاكم غير واحد من الأئمة.

قال الحاكم أبو عبدالله: هو إمام عصره في هذه الصنعة، كثير التصنيف. مقدم في معرفة شروط الصحيح والأسامي، والكنى[٣].

وقال الذهبي: الإمام الحافظ العلامة الثبت محدث خراسان[٤].

وقال أيضا: محدث خراسان الإمام الحافظ الجهبذ محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي صاحب التصانيف[٥].

وقال ابن العماد: الثقة المأمون أحد أئمة الحديث وصاحب التصانيف[٦].

ألف أبو أحمد الحاكم عدة كتب منها الأسماء والكنى[٧]، وكان متأثرا غاية التأثر بالبخاري والترمذي، وقد صنف المستخرج على كتابيهما، وكان يقول:

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٣٧١-٣٧٢)

(٢) شذرات الذهب: (٣/ ٩٣)

(٣) تذكرة الحفاظ: (٣/ ٩٧٦)

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٣٧٠)

(٥) تذكرة الحفاظ: (٣/ ٩٧٦)

(٦) شذرات الذهب: (٣/ ٩٣)

(٧) طبع كتابه بتحقيق الدكتور يوسف الدخيل من مكتبة الغرباء بالمدينة.

سمعت عمر بن علك، يقول: مات محمد بن إسماعيل ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والزهد والورع، بكى حتى عمي[1].

وكان يقول في البخاري: لو قلت: إني لم أر تصنيف أحد يشبه تصنيفه في المبالغة والحسن لرجوت أن أكون صادقا[2].

وقال في كتابه «الكنى» من تأمل كتاب مسلم في «الأسماء والكنى» علم أنه منقول من كتاب محمد بن إسماعيل حذو القذة بالقذة حتى لايزيد عليه فيه إلا ما يسهل عده، وتجلد في نقله حق الجلادة إذ لم يكن ينسبه إلى قائله، وكتاب محمد بن إسماعيل في التاريخ كتاب لم يسبق إليه، ومن ألف بعده شيئا من التاريخ أو الأسماء أو الكنى لم يستغن عنه فمنهم من نسبه إلى نفسه، مثل أبي زرعة، وأبي حاتم، ومسلم، ومنهم من حكاه عنه، فالله يرحمه فإنه الذي أصل الأصول[3].

ولم يكن يأبى في إعلان ما يراه صوابا، فإنه لما كان بالري ورأي الناس يقرأون علي ابن أبي حاتم كتاب "الجرح والتعديل" قال: هذه ضحكة تقرءون كتاب البخاري على شيخكم على الوجه وقد نسبتموه إلى أبي زرعة، وأبي حاتم[4].

---

(١) تذكرة الحفاظ: (٣/٩٧٧)

(٢) طبقات الشافعية: (٢/٢٢٠)

(٣) نفس المصدر: (٢/٢٢٦)

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٦/٣٧٣)، وتذكرة الحفاظ: (٣/٩٧٨)

تغير حفظه لما كبر ولم يختلط عليه قط[١].

٩ - ابن شاهين
(٢٩٧- ٣٨٥)

هو: عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد بن سراج بن عبدالرحمن[٢] أبو حفص الواعظ المعروف بابن شاهين.

أصله من مرو من كور خراسان[٣]، بدأ السماع سنة ثمان وثلاثمائة[٤] ورحل إلى الشام، وفارس، والبصرة[٥].

وقد جمع ابن شاهين الكثير، واشتغل بالجمع والتأليف وصنف ثلاثمائة وثلاثين مصنفا، منها: التفسير الكبير ألف جزء، والمسند ألف وثلاثمائة جزء، والتاريخ مائة وخمسون جزءا، والزهد مائة جزء[٦].

وأثنى عليه كثير من الأئمة في الجمع والتصانيف.

---

(١) تذكرة الحفاظ: (٩٧٨/٣)

(٢) تاريخ بغداد: (٢٦٥/١١)

(٣) نفس المصدر: (٢٦٥/١١)

(٤) تذكرة الحفاظ: (٩٨٧/٣)

(٥) نفس المصدر: (٩٨٧/٣)

(٦) البداية والنهاية: (٣١٦/١١)، تذكرة الحفاظ: (٩٨٨/٣)

يقول الخطيب: كان ثقة أمينا[١].

ويقول ابن أبي الفوارس: ثقة مأمون، قد جمع وصنف مالم يصنفه أحد[٢].

ويقول ابن ماكولا: ثقة مأمون، سمع بالشام، وفارس، والبصرة، جمع الأبواب والتراجم، وصنف شيئا كثيرا[٣].

ويقول الذهبي: الحافظ الإمام المفيد المكثر محدث العراق[٤].

ولم يكن يقابل ابن شاهين مؤلفاته على الأصول، كما يقول: جميع ما صنفته من حديثي لم أعارضه بالأصول، يعني بنفسه فيما ينقله[٥].

ومن هنا تسربت إليها أوهام ونقم عليه من أجله.

يقول الدارقطني: يلج على الخطأ وهو ثقة. ويقول أيضا: ما أعمى قلب ابن شاهين، حمل إليّ تفسيره، وسألني أن أصلح ما أجد فيه، فرأيته قد نقل تفسير ابن الجارود في موضع جعله عن أبي الجارود عن زياد بن المنذر، وإنما هو أبو الجارود زياد بن المنذر[٦].

---

(١) تاريخ بغداد: (١١/٢٦٥)

(٢) نفس المصدر: (١١/٢٦٨)، وتذكر الحفاظ: (٣/٩٨٨)

(٣) وتذكر الحفاظ: (٣/٩٨٨)

(٤) نفس المصدر: (٣/٩٨٨)

(٥) تاريخ بغداد: (١١/٢٦٨)، وتذكرة الحفاظ: (٣/٩٨٩)

(٦) تذكرة الحفاظ: (٣/٩٨٨)

وقال الداودي: كان لحانا ولايعرف الفقه[1].

وابن شاهين له في الجرح والتعديل كتاب الثقات المسمّى «تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم» يقع في ٩٣ ورقة وطبع حديثا.

١٠- الدارقطني
(٣٠٦ - ٣٨٥هـ)

هو: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني. طلب العلم وهو صبيّ.

يقول القواس: كنا نمر إلى البغوي، والدارقطني صبي يمشي خلفنا بيده رغيف عليه كامخ[2]. وقد رحل إلى البصرة، والكوفة، وواسط وارتحل في كهولته إلى الشام ومصر[3].

وحصل الدارقطني على علم جم وصار يشار إليه بالبنان.

قال الخطيب: كان فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، مع

---

(١) تاريخ بغداد: (٢٦٨/١١)، تذكرة الحفاظ: (٨٨/٣)

(٢) تذكرة الحفاظ: (٩٩٤/٣)

(٣) نفس المصدر: (٩٩١/٣)، وتاريخ بغداد: (٣٤/١٢-٣٧)، وطبقات الشافعية: (٣/ ٤٦٢)، وابن خلكان: (٤٧٠/١)

الصدق والأمانة، والفقه، والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث[١].

وقال الحاكم: صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع وإماما في القراء والنحويين، وفي سنة سبع وستين أقمت ببغداد أربعة أشهر وكثر اجتماعنا بالليل والنهار، فصادفته فوق ما وصف لي، وسألته عن العلل والشيوخ[٢].

وقال الخطيب: سألت البرقاني: هل كان أبو الحسن الدارقطني يملي عليك العلل من حفظه؟ قال نعم. وأنا الذي جمعتها وقرأها الناس من نسختي[٣].

وقال الذهبي: هنا يخضع للدارقطني ولسعة حفظه الجامع لقوة الحافظة، ولقوة الفهم، والمعرفة، وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد، فطالع العلل له فإنك تندهش ويطول تعجبك[٤].

ولا شك أن الدارقطني جمع علما كثيرا، ويعتز بنفسه فيقول: لم أر أحدا جمع ما جمعت[٥].

وقال (مرة بعد بيان علة للحديث): يا أبا الفتح ليس بين المشرق والمغرب

---

(١) تاريخ بغداد: (١٢/٣٤)

(٢) طبقات الشافعية: (٣/٤٦٣)

(٣) تاريخ بغداد: (١٢/٣٧)

(٤) تذكرة الحفاظ: (٣/٩٩٤)

(٥) طبقات الشافعية: (٢/٤٦٥)

من يعرف هذا غيري[١].

وبحق يصفه المستشرق الألماني «آدم متز» بأنه من أكبر محدثي القرن الرابع[٢].

والدارقطني له كتاب «التتبع» انتقد فيه أحاديث في الصحيحين.

يقول الحافظ: عدة ذلك مائتان وعشرون حديثا[٣].

يقول أيضا: عدة ما اجتمع لنا من ذلك مما في كتاب البخاري... مائة وعشرة أحاديث، منها ما وافقه مسلم على تخريجه وهو اثنان وثلاثون حديثا، ومنها ما انفرد بتخريجه وهو ثمانية وسبعون حديثا[٤].

وقد اعترف كل من الإمام النووي والحافظ باعتراضات الدارقطني هذه، يقول النووي: في حديث «وإذا قرأ فأنصتوا» وقد انتقده الدارقطني، وقال: واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مسلم لاسيما ولم يروها مسندة في صحيحه[٥].

ويقول الحافظ: وإنما اقتصرت على ما ذكرته عن الدارقطني عن الاستيعاب، فإني أردت أن يكون عنوانا لغيره، لأنه الإمام المقدم في هذا الفن،

---

(١) تذكرة الحفاظ: (٣/٩٩٣)

(٢) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع: (١/٣٥٦)

(٣) تدريب الراوي: (١/١٣٤)

(٤) هدي الساري: (ص٣٤٦)

(٥) شرح مسلم له: (٤/١٢٣)

وكتابه في هذا النوع أوسع وأوعب[١].

ويقول عن قيمة إيرادات الدارقطني: وليست كلها قادحة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل واليسير منه في الجواب عنه تعسف[٢].

والدارقطني كان يمثل مدرسة المتعنتين في الجرح، وقد نبه الحافظ ابن حجر في بعض التراجم إلى هذا فقال: في ترجمة «بدل بن المحبر» ضعفه الدارقطني في روايته عن زائدة، قاله الحاكم. وذلك بسبب حديث واحد خالف فيه حسين بن علي الجعفي صاحب زائدة، وهو في مسند ابن عمر من مسند البزار قلت (الحافظ): هو تعنت[٣].

ويبدو أنه كان يتبع يحيى بن سعيد كثيرا، فقد تبنى تضعيف إبراهيم بن عبدالرحمن السكسكي على كلام يحيى فيه[٤].

ووقع تسامح في فتح المغيث للسخاوي فقد نقل عن الذهبي أنه جعل الدارقطني في قسم المعتدلين[٥].

---

(١) هدي الساري: (ص٢٨٣)

(٢) نفس المصدر: (ص٢٨٣)

(٣) هدي الساري: (ص٣٩٢) و هو كما قال فإن: أحدا لم يضعف بدل ابن المحبر، انظر أقوال الأئمة في تهذيب التهذيب: (١/٤٢٣-٤٢٤)

(٤) هدي الساري: (ص٢٨٨)

(٥) فتح المغيث: (٣/٤٨٢)

والذي في رسالة الذهبي «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» هو أبوزرعة بدلا من الدارقطني، ونصه هكذا.

«قسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي، معتدلون منصفون[١]»

والصحيح أن الدارقطني يتعنت في بعض الأحيان، ويتساهل في حين آخر وقد سبق الذكر أنه يوثق المجاهيل كابن حبان.

وقد قال الذهبي نفسه في الموقظة:

«إنه متساهل في بعض الأوقات[٢]».

وقد وصف الدارقطني بالتدليس كما قال ابن طاهر:

«له مذهب خفي في التدليس»

ولا يضر تدليسه وقد جعله الحافظ في الطبقة الأولى وهم الذين لا يوصفون إلا نادرا، وإذا دلسوا كان ذلك عن الثقات.

وبه ختمت معرفة العلل في الحديث.

وله «كتاب الضعفاء والمتروكين» طبع حديثا.

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٥٩)

(٢) الموقظة (صـ ٨٣)

١١- الأزدي
(. . . - ٣٩٤ هـ)

هو: أبوالفتح محمد بن حسين بن أحمد بن الحسين بن عبدالله بن يزيد بن النعمان الأزدي الموصلي، هكذا ساق نسبه الخطيب[١].

ولد بالموصل، ونزل بغداد، كما يقول الخطيب، ويبدو أنه رجع إلى الموصل وحدث بها، وسمع منه محمد بن يحيى بن سراقة العامري. قال السبكي: وذكر له أبوالفتح الموصلي، بالموصل فانحدر إليه، وسمع منه تصانيفه، وأخذ عن أبي الفتح «كتابه في الضعفاء» ثم نسخه وراجع فيه الدارقطني[٢].

والأزدي من أئمة الجرح والتعديل مع ضعف في نفسه، وهو متشدد في الجرح كما سنوضحه من أقوال الأئمة. فهم ينقلون عنه كثيرا مع الرد عليه إذا انفرد.

قال الذهبي: أبوالفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقا بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم وهو المتكلم فيه[٣].

---

(١) تاريخ بغداد (٢/٢٤٣) وقال الذهبي: محمد بن الحسين بن أحمد بن عبدالله بن بريدة الموصلي. تذكرة الحفاظ (٣/٩٦٧)

(٢) طبقات الشافعية: (٤/٢١١)

(٣) ميزان الاعتدال: (١/٥)

وقال مرة: (بعد نقل حكاية عنه): كذا قال الأزدي: والعهدة عليه[١].

ونقل عن ابن عبدالبر قوله: السري بن يحيى أوثق من صاحب الكتاب - يعني الأزدي- مائة مرة[٢].

وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال، ولم يدافع عنه بل قال: له كتاب كبير في الجرح والضعفاء، عليه فيه مؤاخذات[٣].

وقد ضعف الأزدي غير واحد من الأئمة.

قال أبو النجيب الأرموي: رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح ولا يعدونه شيئا[٤].

وقال الخطيب: في حديثه غرائب ومناكير[٥].

وسئل البرقاني عنه: فأشار إلى أنه كان ضعيفا، وقال: رأيته في جامع المدينة، وأصحاب الحديث لايرفعون به رأسا ويتجنبونه[٦].

هذا. وقد اتهمه بعض المحدثين بوضع الحديث[٧].

---

(١) الميزان: (٣٥٣/١)

(٢) ميزان الاعتدال : (١١٨/٢)

(٣) نفس المصدر: (٥٢٣/٣)

(٤) تاريخ بغداد (٢٤٢/٢)، ميزان الاعتدال :(٣٥٢/٣)

(٥) تاريخ بغداد (٢٤٣/٢)

(٦) نفس المصدر: (٢٤٤/٢)

(٧) انظر ما ذكره الخطيب من الحكاية:٢٤٤/٢، وقد انتقدها ابن كثيرالبداية: (٣٠٣/١١)

قال ابن عراق: الحافظ متهم بالوضع[١].

وقد صرح الحافظ ابن حجر في عدة مواضع بتضعيفه، يقول: ولا عبرة بقول الأزدي، لأنه هو الضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات[٢].

وقال في التهذيب: لم يلتفت أحد إلى قول الأزدي بل الأزدي غير مرضي[٣].

وقال أيضا: والأزدي لايعرج على قوله[٤].

وقال أيضا: شذ الأزدي،فذكره في الضعفاء، قلت: اعتمده الأئمة، ولايعتمد على قول الأزدي[٥].

والأزدي كان متشددا في الجرح.

قال الذهبي: هوقوي النفس في الجرح[٦].

وقال: صاحب كتاب الضعفاء -وهو مجلد كبير- وعليه في كتابه في الضعفاء، مؤاخذات، فإنه ضعف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثقهم.

---

(١) تنزية الشريعة: (١/١٠٣)

(٢) هدي الساري: (صـ ٢٨٦)

(٣)تهذيب التهذيب: (١/٣٦)

(٤) هدي الساري: (ص٣٩٢)

(٥) نفس المصدر: (ص ٣٩٣)

(٦) تذكرة الحفاظ: (٣/٩٦٧)

وقال: لايلتفت إلى قول الأزدي، فإن في لسانه في الجرح رهقا[1].

ثم يناقض الذهبي نفسه لما يقول عنه: الحافظ العلامة، وهاه جماعة بلا مستند طائل[2].

فرحم الله من تكلم في الرجال فأنصف، وعدل ولم يخرج عن حد الاعتدال.

وبعد نهاية القرن الرابع انتهى دور الابتكار، والانتهاج في الحديث النبوي. ولم يبق سوى الجمع والترتيب، والتدوين، والتهذيب، والاستدراك، والاستخراج، وشرح الغرايب، وحل المعضلات، وقليل من تكلم في نقد الرجال بالاجتهاد، والاستقلال، واشتغل في التصحيح، والتضعيف، لأن جل اعتمادهم كان على ما دونه أئمة الحديث في القرون السابقة، فمن هنا بدأ عصر الجمود والتقليد، في الجرح والتعديل، وعلوم الحديث. ومما ينبغي أن لايغيب عن أذهان القراء أنني إذا قلت: إن الذين جاؤوا بعد القرن الرابع كانوا عيالا على السابقين فذلك هو الغالب والكثير، لا النادر والقليل، فإن جهود بعض رجال القرن الخامس لايستهان بها في نقد الرجال، من أمثال:

١- أبي عبدالله الحاكم (٣٢٠ - ٤٠٥)، والحافظ أبي بكر بن مردويه (٣٢٣ - ٤١٠هـ) انظر جهوده في علم الحديث وكتابه الأمالي بتحقيقي، وأبي نعيم الأصبهاني (٣٣١ - ٤٣٠)، وأبي ذر الهروي (٣٥٥ - ٤٣٥)، وأبي يعلى الخليلي (---٤٤٦هـ)، والحافظ ابن حزم (٣٨٤ - ٤٥٦)، والحافظ البيهقي

---

(١) الميزان: (٣/ ٦١)

(٢) تذكرة الحفاظ: (٣/ ٩٦٧)

(٣٨٤ - ٤٥٨) انظر جهوده في الحديث كتابه المدخل إلى السنن الكبرى «بتحقيقي». وابن عبدالبر (٣٦٨ - ٤٦٣)، والخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣هـ)، وأبي عبدالله الحميدي (--- ٤٨٨هـ)صاحب الجمع بين الصحيحين، وغيرهم رحمهم الله جميعا.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

تم تسويد هذا الكتاب ليلة السبت ١٩/٤/١٤٠٢هـ في المدينة النبوية الشريفة.

المراجع والمصادر

١- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجوزقاني: (أبي عبدالله الحسين بن إبراهيم، ت ٥٤٣ هـ)

المكتبة السلفية بنارس الهند. تحقيق: الدكتور عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي.

٢- الابتهاج بشرح المنهاج:

للسبكي (تقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي، وولده تاج الدين عبدالوهاب بن علي، ت ٧٧١ هـ) مصر.

٣- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة:

للكنوي (أبي الحسنات محمد بن عبدالحي اللكنوي الحنفي، ت ١٣٠٤ هـ) ط. حلب ١٣٨٤ هـ، بتحقيق عبدالفتاح أبوغدة.

٤- الإحكام في أصول الأحكام:

للآمدي (سيف الدين أبي الحسن، علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، ت ٦٣١ هـ) ط/١ ، ١٣٨٧ هـ. بتحقيق الشيخ عبدالرزاق عفيفي.

٥- الإحكام في أصول الأحكام:

لابن حزم (محمد بن علي بن محمد بن حزم، ت ٤٥٦ هـ)، ط/١ بالقاهرة، ١٣٩٨ هـ، بتحقيق محمد أحمد عبدالعزيز.

٦- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:

للفارسي (الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان الفارسي، ت ٧٣٩هـ) المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط/١ ، ١٣٩٠ هـ.

٧- اختصار علوم الحديث:

لابن كثير (عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي ت ٧٧٤ هـ) تعليق أحمد محمد شاكر، ط/٣ ، بالقاهرة.

٨- الإرشاد في معرفة علماء الحديث:

للخليلي (خليل بن عبدالله بن أحمد أبويعلى الخليلي، ت ٤٤٦ هـ) نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية (برقم ٤٠-٤١) من أصل تركيا.

٩- الإصابة في تمييز الصحابة:

لابن حجر (أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢ هـ) القاهرة ١٣٣٨ هـ.

١٠- أصول البزدوي:

للبزدوي (فخر الإسلام علي بن محمد بن عبدالكريم، ت ٤٨٢ هـ) الآستانة ١٣٠٧ هـ.

١١- أصول السرخسي:

للسرخسي (أبوبكر محمد بن أحمد السرخسي، ت ٤٩٠ هـ) دار الكتاب العربي ١٣٧٢ هـ.

١٢- أضواء على السنة المحمدية:

(لمحمود أبي رية) دار المعارف بالقاهرة.

١٣- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ:

للسخاوي (شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، ت ٩٠٢ هـ) دار الكتاب العربي بيروت ١٣٩٩ هـ.

١٤- أعلام المحدثين:

لأبي شهبة (الأستاذ الدكتور محمد بن محمد أبوشهبة) ط/١ ، ١٩٦٣م، القاهرة.

١٥- إعلام الموقعين عن رب العالمين:

لابن القيم (محمد بن أبي بكر شمس الدين، ت ٧٥١ هـ) دار الجيل بيروت ١٩٧٣م .

١٦- الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط:

للعجمي (برهان الدين بن إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي، ت٨٤١ هـ) مكتبة المعارف مع الرسائل الكمالية.

١٧- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية، وتقييد السماع:

للقاضي عياض (عياض بن موسى بن عياض، ت ٥٤٤ هـ) تحقيق سيد أحمد صقر، ط/٢ ، ١٣٩٨ هـ بالقاهرة.

١٨-الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين:

لعتر (الدكتور نور الدين عتر) ط./١ ، ١٣٩٠ هـ .

١٩- البداية والنهاية:

لابن كثير (عماد الدين أبوالفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، ت ٧٧٤ هـ)

مكتبة المعارف، بيروت، ط/٢، ١٩٧٧ م .

٢٠- بحوث في تاريخ السنة المشرفة:

للعمري (الدكتور أكرم ضياء العمري) مؤسسة الرسالة، ط/٣، ١٣٩٥ هـ.

٢١- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس:

للضبي (أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، ت ٥٩٩ هـ) دار الكتاب العربي، بالقاهرة ١٩٦٧ م .

٢٢- تاج العروس: للزبيدي (محمد مرتضى الزبيدي، ت ١٢٠٥ هـ) ط/١، بمصر ١٣٠٦ هـ.

٢٣- تاريخ الأدب العربي:

لكارل بروكلمان (ترجمة الدكتور عبدالحليم النجار) دار المعارف بالقاهرة.

٢٤- تاريخ بغداد:

للخطيب (أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب، ت ٤٦٣ هـ) ط. بيروت.

٢٥- تاريخ التراث العربي:

لفؤاد سزكين (الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة) ١٩٧١ م .

٢٦- تاريخ جرجان: للسهمي (أبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي، ت ٤٢٧ هـ) حيدرآباد ١٣٦٩ هـ.

٢٧ - التاريخ الكبير:

للبخاري (أبوعبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، ت

٢٥٦ هـ) حيدرآباد -الهند ١٣٦١ هـ .

٢٨- تأويل مختلف الحديث:

لابن قتيبة (عبدالله بن مسلم بن قتيبة، ت ٢٧٦ هـ) دار الجيل، بيروت، ١٣٩٣ هـ .

٢٩- التبصرة في أصول الفقه:

للشيرازي (أبوإسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، ت ٣٧٦ هـ) شرح وتحقيق الدكتور محمد بن حسن هيتو، دار الفكر، دمشق.

٣٠- تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي:

للمباركفوري (عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، ت ١٣٥٣هـ) ط/٣ ، القاهرة ١٣٨٣ هـ.

٣١- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:

للسيوطي (جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي، ت ٩١١ هـ) ط/١ بالمدينة المنورة ١٣٧٨ هـ.

٣٢- تذكرة الحفاظ:

للذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت ٧٤٨ هـ) بيروت ١٣٧٤ هـ.

٣٣- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم:

للكناني (بدر الدين بن جماعة الكناني، ت ٧٣٣ هـ) دار الكتب العلمية بيروت من أصل الطبعة الهندية.

٣٤- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة:

لابن حجر (أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ٨٥٢ هـ) طبعة الشيخ عبدالله هاشم اليماني بالمدينة المنورة.

٣٥- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح:

للعراقي (زين الدين عبدالرحيم بن الحسن العراقي، ت ٧٠٦ هـ) طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٩ هـ.

٣٦- تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير:

لابن الجوزي (أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، ت ٥٩٧ هـ) القاهرة.

٣٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لابن عبدالبر (يوسف بن عبدالله بن عبدالبر، ت ٤٦٣ هـ) طبعة وزارة الأوقاف المغربية.

٣٨- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة:

للكناني (أبوالحسن بن علي بن محمد بن عراق الكناني، ت ٩٦٣ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت ط/ ١ ، ١٣٩٩ هـ.

٣٩- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل:

لليماني (عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ت ١٣٨٦ هـ) تحقيق المحدث محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الباكستانية، ١٤٠١ هـ.

٤٠- تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك:

للسيوطي (جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي، ت ٩١١ هـ) المكتبة

التجارية الكبرى.

٤١- توجيه النظر إلى أصول الأثر:

للجزائري (طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي، ١٣٣٨ هـ) طبع المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

٤٢- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار:

للصنعاني (محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، ت ١١٨٢ هـ) مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٣٦٦ هـ.

٤٣- تهذيب الأسماء واللغات:

للنووي (أبوزكريا محي الدين بن شرف النووي، ت ٦٧٦ هـ) القاهرة.

٤٤- تهذيب تاريخ دمشق الكبير:

لابن عساكر (أبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، ت ٥٧١ هـ) دار المسيرة، بيروت ١٣٩٩ هـ.

٤٥- تهذيب التهذيب:

لابن حجر (أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ٨٥٢ هـ) حيدرآباد، الهند ١٣٣٥ هـ.

٤٦- الثقات:

لابن حبان (محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، ت ٣٥٤ هـ) طبع دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد، الهند ١٣٩٣ هـ.

٤٧- جامع الأصول من أحاديث الرسول:

لابن الأثير (مبارك بن محمد بن الأثير، ت ٦٠٦ هـ) بتحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، ط/١ ، ١٣٨٩ هـ.

٤٨- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس:

للحميدي (محمد بن أبي نصر فتوح بن عبدالله، ت ٤٨٨ هـ) الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة ١٩٦٦ م .

٤٩- الجرح والتعديل:

لابن أبي حاتم (عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس، ت ٣٢٧ هـ) حيدرآباد، الهند ١٣٨١هـ.

٥٠- جزء القراءة خلف الإمام:

للبخاري (أبوعبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، ت٢٥٦ هـ) طبع المكتبة السلفية بباكستان ١٤٠٠ هـ.

٥١- حصول المأمول من علم الأصول:

لصديق حسن خان (محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، ت ١٣٠٧ هـ) طبع استنبول.

٥٢- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري:

آدم متز (ترجمة محمد عبدالهادي أبو ريدة) دار الكتاب العربي بيروت.

٥٣- حلية الأولياء:

لأبي نعيم (أحمد بن عبدالله الأصبهاني، ت ٤٣٠ هـ) دار الكتاب بيروت.

٥٤- دراسات في الحديث النبوي وتدوينه:

للأعظمي (الدكتور محمد مصطفى الأعظمي) من مطبوعات جامعة الرياض.

٥٥- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:

للذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت ٧٤٨ هـ) تحقيق عبدالفتاح أبوغدة، المطبوعات الإسلامية، بحلب.

٥٦- الرحلة في طلب الحديث:

للخطيب البغدادي (أحمد بن علي بن ثابت، ت ٤٦٣ هـ) مكتبة المعارف (ضمن الرسائل الكمالية.) ط/الطائف.

٥٧- الرسالة:

للشافعي (محمد بن إدريس الشافعي الإمام، ت ٢٠٤ هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة ٣٥٨ هـ.

٥٨- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل:

للكنوي (محمد عبدالحي الحنفي اللكنوي، ت ١٣٠٤ هـ) بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٥٩- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم:

لابن الوزير (أبي عبدالله السيد محمد بن إبراهيم الوزير، ت ٨٤٠ هـ) المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٨٥ هـ.

٦٠- سنن البيهقي الكبرى:

للإمام البيهقي (أحمد بن الحسين أبوبكر، ت ٤٥٨ هـ) تصوير دارالفكر عن الطبعة الهندية.

٦١- سنن البيهقي الصغرى:

للإمام البيهقي، تحقيق (المؤلف) مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط/١ .

٦٢- سنن أبي داود: لأبي داود (سليمان بن الأشعث السجستاني، ت ٢٧٥ هـ) طبعة حمص الأولى ١٣٨٨ هـ بإشراف محمد رفيق السيد.

٦٣- سنن الترمذي:

لأبي عيسى الترمذي (محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت ٢٧٩ هـ) بتحقيق أحمد محمد شاكر، ط/٣ ، ١٣٩٥ هـ.

٦٤- سنن الدارقطني:

للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ت ٣٨٥ هـ) المطبعة السلفية بالمدينة المنورة.

٦٥- سنن الدارمي:

للإمام عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، ت ٢٥٥ هـ، دار أحياء السنة النبوية بالقاهرة.

٦٦- سنن ابن ماجه:

للقزويني (محمد بن يزيد بن ماجه، ت ٢٧٥ هـ) دار إحياء الكتب العربية بمصر.

٦٧- سنن النسائي:

للنسائي (أحمد بن شعيب بن دينار النسائي، ت ٣٠٣ هـ) القاهرة ، ١٣٤٨هـ.

٦٨- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي:

للسباعي (الدكتور محمد مصطفى السباعي) المكتب الإسلامي، بيروت، ودمشق، ط/٢ ، ١٣٩٨ هـ.

٦٩- سير أعلام النبلاء:

للذهبي (أحمد بن عثمان بن قايماز، ت ٧٤٨ هـ) مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط/٢ ، ١٤٠٢ هـ.

٧٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب:

لابن العماد (أبوالفتح عبدالحي بن العماد، ت ١٠٨٩ هـ) القاهرة ١٣٥٠هـ.

٧١- شرح علل الترمذي:

لابن رجب (زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ت ٧٩٥ هـ) تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة، ط/١ ، ١٣٩٨ هـ.

٧٢- شرح فتح القدير:

لابن الهمام (كمال الدين محمد بن عبدالواحد الحنفي، ت ٢٨١ هـ) بولاق ١٣٢٥ هـ.

٧٣- شرح صحيح مسلم:

للنووي (يحيى بن شرف بن مري النووي، ت ٦٧٦ هـ) القاهرة ١٣٤٩ هـ.

٧٤- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر:

لابن حجر (أحمد بن علي بن محمد العسقلاني شهاب الدين ابن حجر، ت ٨٥٢ هـ) مكتبة المعارف (ضمن الرسائل الكمالية.)

٧٥- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر:

للقاري (علي بن سلطان محمد الهروي القاري، ت ١٠١٤ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٨ هـ.

٧٦- شرف أصحاب الحديث:

للخطيب (أحمد بن علي بن ثابت، ت ٤٦٣ هـ) تحقيق الدكتور محمد سعيد، أنقرة ١٩٦١ م.

٧٧- شروط الأئمة الخمسة:

للحازمي (أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، ت ٥٨٤ هـ) مكتبة عارف بالقاهرة.

٧٨- صحيح البخاري (مع فتح الباري):

للبخاري (محمد بن إسماعيل البخاري، ت ٢٥٦ هـ) المطبعة السلفية بالقاهرة، ١٣٨٠ هـ.

٧٩- الصلة:

لابن بشكوال (أبي القاسم خلف بن عبدالملك، ت ٥٧٨ هـ) الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة ١٩٦٦ م.

٨٠- ضحى الإسلام:

لأحمد أمين، ت ١٣٧٣ هـ) ط/ ١٠، دار الكتاب العربي بيروت.

٨١- الضعفاء الكبير:

للعقيلي (أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، ت ٣٢٢ هـ) تحقيق

الدكتور قلعجي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٨٢- ضوابط في الجرح والتعديل:

للدكتور عبد العزيز عبد اللطيف من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٨٣- طبقات الحنابلة:

لابن أبي يعلى (القاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، ت ٤٥٨ هـ) دار المعرفة، بيروت.

٨٤- طبقات الشافعية الكبرى:

للسبكي (تاج الدين أبونصر عبدالوهاب بن علي، ت ٧٧١ هـ) ط/١ ، ١٣٨٣ هـ .

٨٥- الطبقات الكبرى:

لابن سعد (محمد بن عبدالله بن سعد البصري، ت ٢٣٠ هـ) دار صادر بيروت ١٣٧٧ هـ.

٨٦- طبقات المدلسين:

لابن حجر (أحمد بن علي بن محمد بن حجر، ت ٨٥٢ هـ) طبع مصر.

٨٧- عارضة الأحوذي بشرح جامع الترمذي:

لابن العربي (أبي بكر محمد بن عبدالله الأشبيلي المعروف بابن العربي المالكي، ت ٥٤٣ هـ) مطبعة دار العلم للجميع، بيروت.

٨٨- العبر في خبر من غبر:

للذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، س ٧٤٨ هـ) طبع الكويت، ١٩٦٠ م.

٨٩- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين:

للفاسي (محمد بن أحمد الحسني أبوالطيب التقي، ت ٨٣٢ هـ) القاهرة ١٣٧٩ هـ.

٩٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري:

لابن حجر (أحمد بن علي بن محمد بن حجر، ت ٨٥٢ هـ) المطبعة السلفية بالقاهرة، ١٣٨٠ هـ.

٩١- فتح المغيث شرح ألفية الحديث:

للسخاوي (شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، ت ٩٠٢ هـ) المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٨ هـ.

٩٢- فتوى في مصطلح الحديث والجواب عنها:

للمنذري (أبي محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري، ت ٦٥٦ هـ) نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية (برقم ٥٥٤) من أصل الظاهرية.

٩٣- الفصل في الملل، والأهواء والنحل:

لابن حزم (أبي محمد علي بن أحمد بن حزم، ت ٤٥٦ هـ) ط/٢، ١٣٩٥هـ.

٩٤- فضائح الباطنية:

للغزالي (أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، ٥٠٥ هـ) مؤسسة دار الكتب الثقافية بالكويت.

٩٥- فهرست:
لابن خير (أبوبكر محمد بن خير بن عمربن خليفة الأموي، ت ٥٧٠ هـ) ط/٢
-القاهرة ١٣٨٢ هـ.

٩٦- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت:
لنظام الدين (عبدالعلي محمد بن نظام الدين) مع المستصفى للغزالي، طبع بولاق ١٣٢٤ هـ.

٩٧- قاعدة في الجرح والتعديل:
للسبكي (تاج الدين أبونصر عبدالوهاب بن تقي الدين علي السبكي، ت ٧٧١ هـ) تحقيق عبدالفتاح أبوغدة، ط/٢، ١٣٩٨ هـ.

٩٨- قواعد في علوم الحديث:
للتهانوي (ظفر أحمد العثماني التهانوي) مكتب المطبوعات الإسلامية، بحلب، وبيروت، ط/٢، ١٣٩٢ هـ، بتحقيق عبدالفتاح أبوغدة.

٩٩- الكامل في التاريخ: لابن الأثير (عزالدين أبوالحسن علي بن الأثير، ت ٦٣٠ هـ) بيروت ١٣٨١ هـ.

١٠٠- الكامل في ضعفاء الرجال:
لابن عدي (أبوأحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، ت ٣٦٥ هـ) دار الكفر، بيروت لبنان.

١٠١- كشف الأسرار في شرح أصول البزدوي:
للبخاري (علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري، ت ٧٣٠ هـ) دار الكتاب

العربي، بيروت ١٣٩٤ هـ.

١٠٢- كتاب التمييز:

للإمام مسلم (أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت ٢٦١ هـ) بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض ١٣٩٥هـ.

١٠٣- كتاب المجروحين من المحدثين، والضعفاء، والمتروكين:

لابن حبان (محمد بن حبان بن أحمد أبوحاتم التيمي البستي، ت ٣٥٤ هـ) دار الوعي، بحلب، ط/١، ١٣٩٦ هـ.

١٠٤- كتاب المعرفة والتاريخ:

للفسوي (أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، ت ٢٧٧ هـ) تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، طبع بغداد ١٩٧٥ م .

١٠٥- كشف اصطلاحات العلوم الإسلامية:

للتهانوي (المولوي محمد بن علي بن علي التهانوي، ت ١١٥٨ هـ) بيروت ١٩٦٦ م .

١٠٦- الكفاية في علم الرواية:

للخطيب (أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، ت ٤٦٣ هـ) حيدرآباد، الهند ١٣٥٧ هـ.

١٠٧- لسان العرب:

لابن منظور (أبوالفضل جمال الدين الأفريقي، ت ٧١١ هـ) بيروت ١٣٧٤هـ.

١٠٨- لسان الميزان:

لابن حجر (أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢ هـ) حيدرآباد، الهند ١٣٣١ هـ.

١٠٩- مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد:

للهيثمي (نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ت ٨٠٧ هـ) دار الكتاب، بيروت ١٩٦٧ هـ.

١١٠- مجموعة الرسائل الكمالية في الحديث:

مكتبة المعارف بالطائف.

١١١- مجموع فتاوى شيخ الإسلام:

لابن تيمية (شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام، ت ٧٢٨ هـ) تصوير الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ.

١١٢- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي:

للرامهرمزي (الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي، ت ٣٦٠ هـ) دار الفكر بيروت، ط/١ ، ١٣٩١ هـ، بتحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب.

١١٣- المحلى:

لابن حزم (أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، ت ٤٥٦ هـ) القاهرة ١٣٨٨ هـ.

١١٤- المدخل إلى السنن الكبرى:

للبيهقي، تحقيق المؤلف، دار الخلفاء، والكتاب الإسلامي الكويت.

١١٥- المدخل في أصول الحديث:

للحاكم (أبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري، ت ٤٠٥ هـ) مكتبة المعارف (ضمن الرسائل الكمالية.) الطائف.

١١٦- المستدرك على الصحيحين:

للحاكم (محمد بن عبدالله، ت ٤٠٥ هـ) حيدرآباد، الهند ١٣٣٤ هـ.

١١٧- المستصفى من علم الأصول:

للغزالي (أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، ت ٥٠٥ هـ) دار إحياء العربي، بيروت.

١١٨- مسند أحمد بن حنبل:

للإمام أحمد (أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت ٢٤١ هـ) القاهرة ١٣١٣ هـ.

١١٩- مسند الحميدي:

للإمام الحميدي (أبوبكر عبدالله بن الزبير الحميدي، ت ٢١٩ هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي مصورة عن الطبعة الهندية.

١٢٠- مصنف عبدالرزاق:

للصنعاني (أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، ت ٢١١ هـ) ط/١، ١٣٩٠ هـ.

١٢١- معجم البلدان:

لياقوت الحموي (شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، ت ٦٢٦ هـ) دار صادر بيروت.

١٢٢- معرفة السنن والآثار:

للبيهقي (أبوبكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت ٤٥٨ هـ) تحقيق عبدالمعطي قلعجي ط/١ ، ١٤١١ هـ.

١٢٣- معرفة علوم الحديث:

للحاكم (أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ النيسابوري، ت ٤٠٥ هـ) بتحقيق معظم حسين، بيروت، ط/٢ ، ١٩٧٧ م

١٢٤- المغني في الضعفاء:

للذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت ٧٤٨ هـ) دار المعارف بحلب، ١٣٩١ هـ، بتحقيق: نور الدين عتر.

١٢٥- مقدمة اين الصلاح في علوم الحديث:

لابن الصلاح (عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، ت ٦٤٣ هـ) دار الكتب العلمية ببيروت ١٣٩٨ هـ.

١٢٦- مقدمة الكامل: لابن عدي (أبوأحمد عبدالله بن عدي، ت ٣٦٥ هـ) مطبعة الأعظمي ببغداد، تحقيق السامري.

١٢٧- المنار المنيف:

لابن قيم الجوزية، بتحقيق عبدالفتاح أبوغدة.

١٢٨- منهاج السنة النبوية في نقض الشيعة والقدرية:

لابن تيمية (شيخ الإسلام تقي الدين أحمد ين عبدالحليم الحراني، ت ٧٢٨ هـ) مكتبة الرياض الحديثة.

١٢٩- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم.

لابن الجوزي (عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، ٥٩٧ هـ) حيدرآباد، الهند ١٣٥٧ هـ.

١٣٠- موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد:

للعمري (الدكتور أكرم ضياء العمري) دار القلم، دمشق. ط/١، ١٣٩٥ هـ.

١٣١- الموضوعات:

لابن الجوزي (أبوالفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، ٥٩٧ هـ) المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٦ هـ.

١٣٢- الموطأ:

(للإمام مالك) بتحقيق محمود فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية بمصر.

١٣٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال:

للذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت ٧٤٨ هـ) دار المعرفة بيروت ١٣٨٢ هـ.

١٣٤- نزهة الألباء في طبقات الأدباء:

لابن الأنباري (أبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري، ت ٥٧٧ هـ) مطبعة المدني، بتحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم.

١٣٥- نصب الراية لأحاديث الهداية:

للزيلعي (جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي، ت ٧٦٢ هـ)

ط/٢، ١٣٩٣ هـ.

١٣٦- النكت على كتاب ابن الصلاح:

لابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢ هـ)

تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي المدخلي.

ط/ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط/١، ١٤٠٤هـ.

١٣٧- وفيات الأعيان، وأبناء أبناء الزمان:

لابن خلكان (أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، ت ٦٨١ هـ) دار صادر بيروت ١٣٩٧ هـ.

١٣٨- اليهودية والمسيحية:

للأعظمي (المؤلف) مكتبة الدار بالمدينة المنورة ، ١٤٠٩ هـ.

الفهرس التفصيلي لمباحث الكتاب

الفصل الأول
في الجـــرح
٥٤ - ٢٠٨

أسباب الجرح

التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم ١٢١-١٢٢ -يقيض الله.

من ينفي الكذب عن رسول الله ﷺ ١٢٢ -قول الرشيد للزنديق: "أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك ينخلانها حرفا حرفا ١٢٢ -قول ابن المبارك: لو همّ رجل في السحر أن يكذب في الحديث لأصبح الناس يقولون: فلان كذاب ١٢٢ -قول الثوري: من هم بهذا الحديث أبدي الله خزيه فكيف بمن يكذب ١٢٢ -قول الدارقطني: يا أهل بغداد! لاتظنوا أن أحدا يكذب على رسول الله ﷺ وأنا حي ١٢٢ -قول ابن الجوزي: وما كذب أحد قط إلا افتضح ١٢٢- ١٢٣.

كيف يعرف الكذب ١٢٣.

١- يعرف الكذب بالتاريخ ١٢٣ -دعوى عمر بن موسى بلقاءه من خالد بن معدان سنة ثمان ومائة وقد توفي خالد سنة أربع ومائة ١٢٣ -رواية محمد بن حاتم عن عبد بن حميد وقد توفي قبل ولادته بثلاث عشرة سنة ١٢٣ -زعم أبي خالد السقاء أنه سمع من أنس سنة تسع ومئتين واكتشاف كذبه ١٢٣ -حديث محمد بن فضاء في النهي عن كسر سكة المسلمين ومعرفة كذبه بأنما ضرب السكة الحجاج ١٢٤ -قول الثوري: لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ ١٢٤ -قول حفص بن غياث: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين ١٢٥ -قول حسان بن زيد: لم يستعمل على الكذابين بمثل التاريخ ١٢٥.

٢-يعرف الكذب بالخبرة والممارسة ١٢٥- يعرف الكذاب كما يعرف الطبيب المجنون ١٢٥.

٣- يعرف الكذب من ألفاظ الحديث ١٢٥ -حديث حضور مجلس عالم خير من حضور ألف جنازة . . . ١٢٥ -وضع الجويباري أكثر من ألف حديث ١٢٦ -

الفصل الثاني
في التعــديل
٢١٠ - ٢٧٤

أ يقبل التعديل مبهما أم لا؟ ٢٤١ -يقبل التعديل مبهما لأن أسبابه تكثر ٢٤١.

إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل فأيهما يقدم؟ ٢٤٢ -١-يقدم الجرح على التعديل ٢٤٢ -٢-التعديل مقدم على الجرح ٢٤٣ -٣-لايترجح أحدهما إلا لمرجح ٢٤٤-٢٤٥.

ليس كل جرح مقدما على التعديل ٢٤٥ -قول أحمد والبخاري والسبكي في ذلك ٢٤٥-٢٤٦.

ليس مجرد رواية الجماعة عن رجل يجعله مشهورا ٢٤٧.

رواية شخص عن شخص ليست بتعديل دائما ٢٤٧ -قال الشعبي: حدثنا الحارث وأشهد بالله أنه كان كاذبا ٢٤٧ -قول شعبة: لو لم أحدثكم إلا عن الثقات لم أحدثكم إلا عن نفر يسير ٢٤٨ -قول القطان: إن لم أرو إلا عمن أرضي ما رويت عن خمسة أو نحو ذلك ٢٤٨ -قول الثوري: إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه ٢٤٩ -قول شعبة: حماري وردائي صدقة إن لم يكن الشرقي كذب على عمر ٢٤٩ -إن اشترط الراوي على نفسه بأنه لايروي إلا عن ثقة فروايته تعديل له ٢٤٩ -قول مالك: لو كان ثقة لرأيته في كتبي ٢٥٠ -الأئمة الذين ألزموا أنفسهم الرواية عن الثقات ٢٥١ -قول العالم: كل من رويت عنه فهو ثقة تزكية له، إلا أنه لايعمل بتزكيته ٢٥٢.

نسيان الشيخ لايعد جرحا له إذا كان الراوي عنه جازما ٢٥٢ -الخلاف فيمن حدث ثم نسي ٢٥٣-٢٥٤.

رجوع الشيخ عن مروياته إذا تبين له ذلك لايكون سببا في تضعيفه ٢٥٥ -رجوع الأعمش عما حدث ٢٥٥ -رجوع نعيم بن حماد عما حدث

الفصل الثالث
في
كشف الاصطلاحات الحديثية ٢٧٤ - ٣٢٩

الفصل الرابع
في
أشهر أئمة الجرح والتعديل في القرون الثلاثة
٣٣٣ - ٤٨٦